٤٧٩٧

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها

# أحوال الضمير مع مفسّره

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو العربي

إعداد الطالبة
زكية بنت فارع بن مبروك اللحياني

إشراف
أ.د/ عبد الرحمن إسماعيل

الفصل الدراسي الثاني
١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م

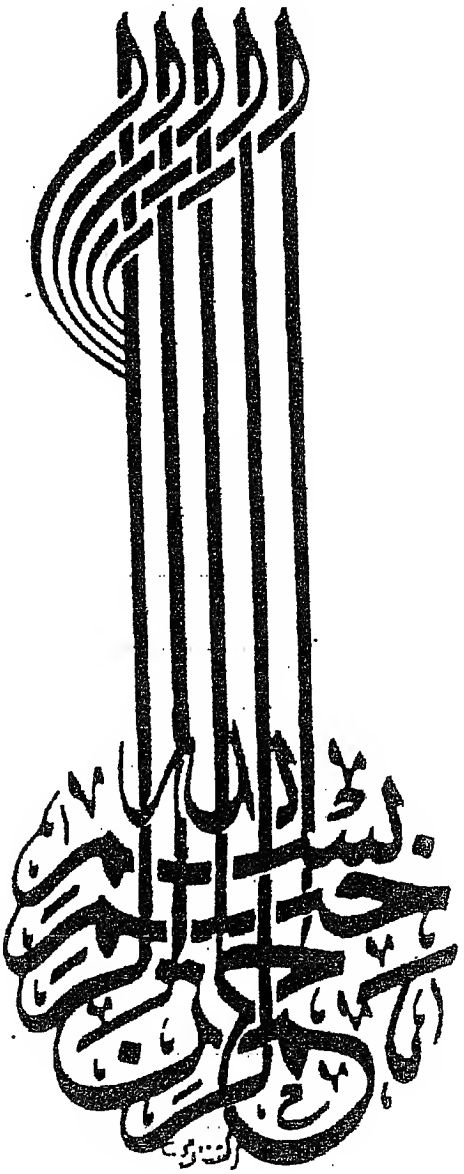

# ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين

أما بعد :

فهذا ملخص لهذا البحث المقدم والذي عُنون ب أحوال الضمير مع مفسره" فجوهر البحث هو دراسة العلاقة بين الضمير ومفسره من حيث الموافقة بينهما أو المخالفة فيما من شأنهما أن يتفقا فيه كالعدد والجنس ، وتحديد مواطن تلك المخالفة وعللها وشواهدها ، وأقوال النحاة فيها ، ومن حيث ذكر المفسر أو حذفه ، وتقديمه أو تأخيره عن الضمير ، ومن حيث مراعاة لفظ المفسر أو معناه في الضمير العائد في العدد والجنس ، وبناءً عليه فقد جاءت دراسة الموضوع مصنفة على النحو التالي:

**التمهيد** : يتناول فيه بعض القضايا العامة في الموضوع باقتضاب ، كالمعنى اللغوي والاصطلاحي للضمير ، والغرض من وضعه وعلاقته بالمفسر .

**الفصل الأول : مخالفة الضمير لمفسره ، وفيه أربعة مباحث :**

الأول : عوده مفرداً على الجمع والمثنى .

الثاني : عوده مثنى على المفرد والجمع .

الثالث : عوده جمعاً على المفرد والمثنى .

الرابع : عوده مذكراً على المؤنث والعكس .

**الفصل الثاني : عود الضمير بمراعاة لفظ المفسر تارة ومعناه تارة أخرى**

**الفصل الثالث : تقديم المفسر وتأخيره .**

**الفصل الرابع : ذكر المفسر وحذفه .**

**الخاتمة** : وفيها تلخيص لأهم ما عرض له البحث مع قرنه بالنتائج المتوصل إليها .

والله أسأل أن يوفقني فيما قدمت من عمل رجوت من خلاله الإسهام في خدمة العربية ، والكشف عن بعض ما تضمنته من ظواهر ومسائل دقيقة ظلت متوارية خلف الموضوعات العامة مشتتة في أبواب النحو المختلفة ؛ ولعل في الدراسة ما يشير – ولو من طرف خفي إلى حيز البلاغة في هذه اللغة التي تعاطت كثيراً في الأساليب المعجبة مما أقلى في روعها ضرورة الانصياع لسلطان البيان ، والصدور عنه والقصد إليه في كل ما بدأ في ظاهره مجافياً لسنن النحو وطرائقه .

وأخيراً أبتهل إلى العلي القدير أن ينفع بهذا العمل ، وأن يعلي به درجات كل من كان له فيه رأي أو نظر

والحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات

والصلاة والسلام على سيّد الكائنات

**Summary of the Research**

Praise be to Allah the Cherisher and Sustainer of the Worlds and peace be on the prophet, the most Honorable of the Worlds

This summary of this presented research titled "The condition of the pronoun's explainer ".

The main themes of this research is to study the relation between the pronoun `s explainer from the aspect of agreement and disagreement between them in regard to sex number and pin point the origins of the disagreements reasons, and what the grammarians say in regard to mention of the explanation or deleting it, advancing it or delaying it. Also in regard to observe pronunciation of the explainer or the meaning of the hidden pronouns for number and sex.

Based on that the research was categorized as follow:

**Preface:**

Includes some of the common cases in the subject summarized as the linguistic meaning and the terminology of the pronoun and the purpose of its explanation and its relation to the explainer

Section one:

Disagreement of the pronoun with it's explainer which includes four themes

**First:**

Return of singular on the dual and the plural

**Second:**

Return of the dual on the singular and plural

**Third:**

Return of plural on singular and dual

**Fourth:**

Return of masculine on feminine and opposite

**Section two**:

Return of the pronoun putting in consideration the pronunciation of the explainer from one aspect and it's meaning from another aspect

**Section three:**

Forwarding of the explainer and delaying

**Section four:**

What the explainer says and what he deletes

The end: which includes a summary for the most important presented points in the research associating it with the results attained

I ask Allah the success in what I presented with my hope to serve understanding the Arabic Language and revealing some of the linguistic phenomena and some meticulous cases hidden in the general subjects of grammar.

May be in the research denoting - even hidden one – to the space for eloquence in this wonderful language which lead us to the importance clarification as start from and return to in all what seem from outward deviating from the basics of the grammar and it's originals

Finally I ask almighty Allah to let this work a good benefit and upgrade every one who read or see or give opinion about it

Praise be to Allah the Cherisher and Sustainer of the Worlds and peace be on the prophet, the most Honorable of the Worlds

# مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله عالم غيّبات الخواطر ، ومجلّي مكنونات السرائر ، ومفسِّرِ مبهمات الضمائر ، والصلاةُ والسلامُ على سيدِ الخلقِ أولهم والآخر ، ذي المجدِ والمآثر ، المبعوثِ بهدي ربه والبصائر .

**أما بعد :**

فهذه كلمتي أبسطها بين يدي هذا البحث ، محاولة أن أجلّيَ خلالها أهم الدوافع التي ساقتني إلى موضوع (أحوال الضمير مع مفسِّره ) موضوعاً للدراسة والبحث ، وما هي المعوقات التي تكلءدت طريق البحث ثم ما هي الثمرة التي يرجى أن تحققها هذه الدراسة تواصلاً مع معطيات من الدراسات السابقة في هذا المضمار .

**فأقول :**

لقد أحسن الله بي إذ ندبني إلى درسِ هذا الموضوع باختيار – آملُ أن أكونَ موفقة في قبوله – من أستاذي مشرف هذه الدراسة بعد أن كان قد اقترح عليَّ موضوعاً آخر في اللهجات ، وبذلت من عمر البحث زهاء ثلاثة أشهر وأنا أقرأ في هذا الموضوع ، وعندما لم أجد من مادته ما يحفزني على الاستمرار صدفت عنه وأمَّلت سواه ، فقدَّر الله لي هذا الموضوع ، وقد أنست به نفسي وراق لي كثيراً ، كونه يشق طريقاً إلى عمق اللغة ليعالج بعض أساليبها ، محاولاً استشفاف بعض من ملامحها ونثار شيء مما في إضباراتها من المواضيع التي لم تلامسها بعدُ يدُ الباحثين ، و لم تطلها أقلامُ الدارسين فأرتأيت أن موضوعاً كهذا حريٌّ بدراسة ترد معينه وتسبر غوره وتجلّى حقائقه ، فعقدت العزم على أن أتخذه موضوعاً لرسالة الماجستير وتعاهدته بالدرس والبحث عنه في مظانّه ، وبفضل من الله لم أتكبّد كبير عناء في الحصول على مراجعه إذ جادت أُمَّات كتب النحو واللغة والتفسير بمادة وافرة منه ، وإن كانت ملامحه تبدو أكثر وضوحاً في كتب اللغة والتفسير شأنه في ذلك شأن كل الموضوعات التي تكلف بدراسة الظواهر اللغوية.

بيد أني تكبّدت صعوبةً من نوع آخر تمثّلت في شدة تخصص الموضوع ودقة مسائله وخفاء طرائقها بحيث لا يُهتدى إليها إلا بعد إمعان نظر ، وإعمال فكر واسترسال في التنقيب عنها في ظلال الشواهد القرآنية والشعرية المبثوثة في كتب اللغة والتفسير وفي أتون أبواب النحو المختلفة ، وهذا ما جعل البحث عن بعض مفرداته إبّان إقامة أوده وبناء هيكله شاقاً ، فما أكثر – مثلاً- أن تتعاور المفرد والمثنى والجمع مواقع بعضها في الأسماء الظاهرة ولكن ذلك في شأن الضمائر قليل ، لذلك كان حجم المادة في الفصل الأول الذي يعنى بهذا الجانب قليلاً إلى حد ما ، وتتفاوت قلته من مبحث إلى آخر كل ذلك تناسباً مع ما رصد من واقع اللغة .

وإن أعدّ الصعوبات فلا أنسى ما جعلني أتلبَّس الحيرة زماناً، وأفقد البصيرة أوانـــا ، ذاك هـــو كثرة أقوال النحاة المتشابه منها حيناً والمختلف حيناً آخر مما يصعب معه الخروج بملخص لمتشـــابهها أو التوفيق بين مختلفها ، ولسان الحال إذّاك قول الشاعر:

**فإياك والأمرَ الذي إنْ توسعْت *** مواردُهُ ضاقت عليك المصادرُ**

وأنا إذ أقدَّم هذا البحث فإني لست مدَّعيةً بأني سآتي بما لم تأتِ به الأوائل ، بـــل إن صلـــتي بأولئك الأوائل وثيقة وأنا عالة عليهم وعلى علمهم أصدر عنهم في كل ما آتي وأذر، وغاية ما هنـــالك أني حاولت جاهدة تشذيب وتهذيب ما آل إليَّ من لدنهم في هذا الموضوع ، لأصنع منه مادة متضامَـــة بضمِّ شتات ما تفرق من جزئياته في طيات مؤلفاتهم.

كما أنّي لست منكرة ما أفدته من بعض الدراسات المحدثة التي تمت بصلة من قريب أو بعيـــد إلى موضوع هذا البحث ، منها دراسة للباحث محمد حماد القرشي بعنوان "الربط في سياق النص العربي " والأخرى للأخت الباحثة نجلاء عطار وعنوانها " العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة " ورغم ما بين هذين البحثين وبين بحثي من التقارب والتشاكل في بعض المواضع والمسائل ، إلا أن جوهـــر الدراســـة مختلف ، ولكل وجهة هو موليها ، وكل يعمل على شاكلته ، فقد كان موضوع "أحوال الضمير مـــع مفسره" يعمل على دراسة العلاقة بين الضمير ومفسره تحديداً من حيث الموافقة بينهما أو المخالفة فيمـــا من شأنهما أن يتفقا فيه كالعدد والجنس ، وتحديد مواطن تلك المخالفة وعللها وشواهدها وأقوال النحاة فيها ، ومن حيث ذكر المفسِّر أو حذفه ، وتقديمه أو تأخيره عن الضمير ، ومن حيث مراعـــاة لفـــظ المفسِّر أو معناه في الضمير العائد في العدد والجنس .

و لم يخلص أيٌّ من البحثين المشار إليهما لدراسة هذه القضايا ، بل أخذ كل منهما بطرف منـــها ، فتعالقت بعضُ مسائلهما مع ما جاء في هذا البحث في بعض جزئياته ، و لم يثنني ذلك عن المضـــي في درس هذا الموضوع لعلّي أقدم مفيداً وأضيف جديداً ، انطلاقاً من أهداف وغايات تراءى لي أن دراســـة هذا الموضوع ستكون كفيلة بإنجازها وهي ما يلي :

١- الإسهام في خدمة العربية ، وذلك بالكشف عن بعض ما تضمنته من الظواهر والمسائل الدقيقـــة المتوارية خلف الموضوعات العامة والمشتتة في أبواب النحو المختلفة.

٢- الغاية المباشرة وهي الكشف عن خبايا العلاقة بين الضمير ومفسره ، وما ينتابها من حـــالات تنحرف بها عن مسار الأصل إلى مسارات جانبية شكّلت نتوءً في بنية هذه العلاقـــة ، كـــان جديراً بالدراسة أن تلتفت إليه بغية الكشف عن علته وحكمه وتقصي مواضعه ، ثم نظم ذلـــك كله وضمِّ نشره في موضع يقرّب مسائله ويؤلف بين فصائله .

٣- الإشارة ولو من طرف خفي إلى حيز البلاغة في هذه اللغة ؛ بكثرة ما تعاطته من الأساليب المعجبه التي ألقت في روعها ضرورة الانصياع لسلطان البيان ، والصدور عنه والقصد إليه في كل ما يبدو في ظاهره مجافياً لسنن النحو وطرائقه .

وقد حرصت على تحقيق تلك الأهداف قدر طاقتي.

وقسمت دراسة الموضوع على النحو التالي :

**التمهيد** : يتناول فيه بعض القضايا العامة في الموضوع باقتضاب ، كالمعنى اللغوي والاصطلاحي للضمير ، والغرض من وضعه وعلاقته بالمفسِّر.

**الفصل الأول** : مخالفة الضمير لمفسره : وفيه أربعة مباحث :

**الأول** : عوده مفرداً على الجمع والمثنى .

**الثاني** : عوده مثنى على المفرد والجمع .

**الثالث** : عوده جمعاً على المفرد والمثنى .

**الرابع** : عوده مذكراً على المؤنث والعكس .

**الفصل الثاني** : عود الضمير بمراعاة لفظ المفسرِ تارةً ومعناه تارةً أخرى .

**الفصل الثالث** : تقديم المفسِّر وتأخيره .

**الفصل الرابع** : ذكر المفسَّر وحذفه .

**الخاتمة** : وفيها تلخيص لأهم ما عرض له البحث مع قرنه بالنتائج المتوصل إليها.

وها قد غدا الموضوع اليوم بحثاً تاماً عرضة للتحكيم بين يدي الأساتذة الأفاضل ، بعد أن بذلت فيه من وقتي وجهدي ما وسعني البذل ، وما لي في ذلك من فضل أعدُّه وما كان يجمل بي بعد أن هيأني الله لهذه السبيل أن تتقاعس همتي أو تتراخى عزيمتي فما أجدر سالكي سبيل البحث العلمي بالصبر والأناة وتحمل المتاعب ، وهذا ما ليس بمستطاع ما لم تتضح لهم الأهداف ، وتتجلى الغايات ، وكفى بوضوح الأهداف ، وتجلّي الغايات دافعاً لاستعذاب المتاعب والاستئناس بالمصاعب ﴿وفوق كلِّ ذي علم عليم﴾ .

**وأخيرا :**

فإن هذا العمل خطوةٌ وليدةٌ لمحاولةٍ مبتدئة لا تدَّعي الكمال ، ولا تبريء النفس من النقص ، ولن تستنكف أن تصغي لعتاب المنتقدين ، فليس من حقها – طالما أنها محاولة – أن تشقى بالعتاب أو تمتعض من الانتقاد ، فجزى الله خير الجزاء كلَّ من أعانها على تسديد نظرة أو تصويب خطرة ، والشكر أولاً وأخيراً للمنعم المتفضل على ما أعطى وأجزل ، ثم الشكر مثنى وثلاث ورباع لوالديّ الحبيبين اللذين ما فتئا يغدقان عليَّ من نبع عطائهما الدفاق حتى

ارتوت من فيوضاتهما الأعراق ، وتعلمت النفس كيف يكون السمو بالأخلاق، فلهما مني الدعاء الخالص بأن يجزيهما الله خير الجزاء ، وأن يصلح لهما النية والذرية ، كما أجزل شكري وامتناني لأخوتي وأخواتي وكافة أفراد أسرتي الكريمة على كل ما قدموه لي من عون ومساعدة.

ثم الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل سعادة الدكتور عبد الرحمن اسماعيل على ما جاد به من علمه وجهده بارك الله له في عمره وعلمه ونفع به العربية وأبناءها وثقل موازينه بما قدم لهما، والشكر موصول للدوحة التي تفيأت ظلالها طوال مدة إعدادي لهذا البحث وقبل ذلك من عمري سنين، إنها جامعة أم القرى معقل العلم الحصفي ، وأخص بالشكر كلية اللغة العربية وآدابها عميداً وأساتذة كما أخص سعادة الأستاذين الفاضلين سعادة الدكتور / سعد بن حمدان الغامدي ، وسعادة الدكتور جمعان بن ناجي السلمي على حسن استجابتهما وتحملهما مشقة إجالة النظر في هذا العمل وتقييمه معتذرة عن عجزي وتقصيري وحسبي أني بذلت فيه ما وسعني البذل ويقيني أن الكمال عزيز عذراً فالبضاعة مزجاة والجراب خالي الإهاب ، والصيد قليل في جوف الفرا .

**وربك ليس إمساكي لبخلي ❊ ❊ ولكن لا يفي باخرج دخلي**

**وفي نفسي السماحة غير أني ❊ ❊ على قدر الكساء مددت رجلي**

والله أسأل أن يرزقنا التسديد والتوفيق وأن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه .

اللهم ثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم اللهم اجعل علمنا حجة لنا لا حجة علينا منك الرشاد والتوفيق وبك الهداية إلى أقوم طريق وصلاة وسلام دائمين ما تصرفت الدهور وتعاقبت الظلمة والنور على سيد البرية ومعلم البشرية نبينا وحبيبنا وإمامنا وقدوتنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

**الباحثة**

# تمهيد

**الضمير لغة واصطلاحاً :**

الضمير في اللغة فعيل من (ضَمُرَ) بمعنى مفعول ، وتدور مادته حول الاستتار وزوال الشيء عن العيان . قال الكفوي : " الضمير في اللغة : المستور (فعيل) بمعنى (مفعول) ، أطلق على العقل ؛ لكونه مستوراً عن الحواس" (١)

وقال صاحبُ اللسان : " الضمير : هو السرُّ وداخل الخاطر ... والضمير الشيء الذي تضمره في قلبك ، وأضمرت الشيء : أخفيته ، وهوىً مُضمر : مخفيّ .. وأضمرته الأرضُ : غيَّبته إما بموت وإما بسفر(٢) ... الضمار : خلاف العيان"(٣)

ومما توحيه مادة (ضَمُرَ) الضآلة والضعف والهزال ، قال صاحب اللسان أيضاً :" الضُمْر والضُمُر : الهزال ولحاق البطن ....و الضَّمْر من الرجال : الضامر البطن ، والضمير : العنب الذابل وضمَّرت الخيل : علفتها القوت بعد السِّمن ، واللؤلؤ المضطمر: الذي في وسطه بعض الانضمام ، وتضمَّر وجهُه : انضمت جلدته من الهزال"(٣)

وفي اصطلاح النحويين ، الضمير :" اللفظ الموضوع للدلالة على الغائب مثل : هو، والمتكلم مثل : أنا ، والمخاطب مثل : أنت"(٤)

والإضمار : "أن يعود ضمير إلى متكلم أو مخاطب أو غائب ، كقولك في إعادة الضمير إلى الغائب : زيد قام ، وبشر لقيته ، وبكر مررت به"(٥)

ولقد بدا الارتباط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للضمير واضحاً لدى ابن هشام حيث قال : ((وإنما سُمِّي مضمراً من قولهم :"أضمرت الشيء " إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم :"أضمرت الشيء في نفسي" أو من الضمور ، وهو الهزال ؛ لأنه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة – وهي التاء والكاف والهاء – والهمس : هو الصوت الخفي"(٦)

وتسمية هذا القبيل من الأسماء بالضمير أو المضمر اصطلاح بصريّ وفي اصطلاح الكوفيين يعبرون عنه بالكناية أو المكني.(٧)

---

(١) الكفوي : الكليات ١٣٥/٣

(٢) وفي هذا المعنى قال الأعشى: أرانا إذا أضمرتك البلا *** دُ نُحفى وتُقْطَع منّا الرَّحِمُ

وقال الطرمّاح : يبدو وتضمره البلادُ كأنّه *** سيقٌ على شَرفٍ يسيل ويُعْمَدُ

(٣) ابن منظور : اللسان (ضمر)

(٤) ابن مالك : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٤٢ ، وينظر بن الحاجب : الأمالي النحوية ٤٢/٣ .

(٥) ابن الشجري : الأمالي ٥١٦/٢

(٦) ابن هشام : شرح الشذور ١٣٤ ، وينظر محمد سمير نجيب اللبدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٣٥ .

(٧) ينظر أبو حيان : التذييل والتكميل ١٢٨/٢ والسيوطي : الهمع ١٩٤/١

"وتسمية الضمير بالمكني صحيحة مقبولة – كما يقول الدكتور المخزومي –؛ لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر"[1]

ولا فرق عند الكوفيين بين المضمر والمكني ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة بينما يرى البصريون أن المضمر نوع من المكني فكل مضمر مكني ، وليس كل مكني مضمراً[2] فمصطلح الكوفيين إذاً فيه شمول ، وهو في نظر البصريين أعمُّ من أن يدُلَّ على الضمير وحده ؛ إذ الكناية لديهم تشمل عدة معاني، أحدها الإضمار ، وبذلك يعدون الضمير نوعاً من أنواع الكناية غرضه الاختصار، وليس هو الكناية ذاتها .

قال الرضي : " الكناية في اللغة والاصطلاح : أن يُعبَّر عن شيء معين ، لفظاً كان أو معنى، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه ، إما للإبهام على بعض السامعين ...، أو لشناعة المعبّر عنه ، أو للاختصار كالضمائر الراجعة إلى متقدم ... وقولك : أنا وأنت ليس بكناية ؛ لأنه تصريح بالمراد ، وضمير الغائب كناية ؛ إذ هو دالٌّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه" [3]

ومهما يكن من اختلاف حول المصطلح ، فإن الحقيقة المرادة منه واحدة لدى الفريقين وهي : أن يعود أحد ألفاظ الضمير – حسب اصطلاح البصريين – أو الكناية – حسب اصطلاح الكوفيين – إلى متقدّم ، نائباً عن ذلك المتقدم ومجزئاً عن إعادته مرة أخرى ، ويسمى المتقدم المفسِّر وفي تسميته بالمفسِّر شعور بما يكتنف الضمير من الخفاء والإبهام وبمدى حاجته إلى ما يزيل عنه خفاءه ، ويكشف إبهامه . فالمفسِّر اسم فاعل من (فسَّر) ، ومادة (فَسَرَ) في اللغة يناط بها البيان والإيضاح ، وما يدور حول هذا المعنى مما تمسُّ حاجة الضمير إليه . قال ابن فارس في مقاييسه : "(فسر) الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدلُّ على بيان الشيء وإيضاحه" [4]

وفي تاج العروس : "الفَسْر : الإبانة وكشف المغطَّى ، أو كشف المعنى المعقول كما في البصائر، يقال : فسَرَ الشيء يفْسِرُه ويَفْسُرُه وفسَّره : أبانه وكل شيء يعرف به تفسير الشيء ومعناه فهو تفسرته"[5]

وكان الأصل هو إعادة المفسِّر بلفظه ، نحو : زيد رأيت زيداً ، ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل إلى الضمير ، فقالوا : زيد رأيته ، استغنوا بالضمير عن إعادة المفسِّر مرةً أخرى، قصداً للإيجاز وإعراضاً

---

(١) مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ٣١٤.

(٢)ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٨٤/٣

(٣) الرضي : شرح الكافية ١٤٧/٣-١٤٨

(٤) ابن فارس : مقاييس اللغة ٥٠٤/٤.

(٥) محمد مرتضى الزبيدي : تاج العروس (فسر) .

عن التكرار ، فأصبح الأصل الذي هو تكرار المفسِّر مرفوضاً ، والعودة إليه معللة[1] ، والعدول عنه لأسباب منها :

١- الاختصار : وَهو أصل وضع الضمائر – فالضمائر تمثِّل مظهراً من مظاهر الإيجاز والاقتصاد في اللغة ؛ إذ معظمها كلمات صغيرة التكوين ضئيلة الحجم ، فبناؤها اللفظي يمثل إيجازاً ، إضافة إلى أنها تستعمل ليعبر بها عن ألفاظ قد تكثر حروفها ، ويطول تعدادها، فيصبح الإتيان بها ضرباً من التكرار والإطناب ؛ لذا يعدل إلى الضمير طلباً للاختصار.

ولعلَّ أظهر مثال يوضِّح أهمية الضمير في الإيجاز والاختصار ، قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾ ﴾

(الأحزاب ٣٥)

فقد ناب الضمير في (لهم) مناب عشرين كلمةً لو أعيدت بلفظها ، ولنا أن نتصوركم كان سيطول المقام لو روعي ذلك الأصل .

٢- رفع الالتباس ، إذ لواُ ستغني عن الضمير بتكرار المفسِّر لتُوهِّم أن المذكور الثاني غير الأول ؛ لذلك يؤتى بالضمير لينصَّ على أن المراد هو المذكور بعينه[2]

وعلاقة الضمير بالمفسِّر علاقة لزومية ؛ إذ يلزم كلَّ ضمير أن يكون له مفسِّرٌ يدلُّ على المراد منه ، ويعيِّن المقصودَ به . ووجود الضمير دون المفسِّر ضرب من التعمية والإبهام ، لذلك كان من الضرورة ألاّ يضمر إلا بعد أن يعلم المفسِّر . قال سيبويه : "وإنما تضمِر اسماً بعدما تعلم أن مَنْ يُحدِّث قد عرف من تعني وما تعني وأنك تريد شيئاً يعلمه"[3] وقال ابن أبي الربيع : " اعلم أنَّ الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف ، ويكون معك ما يفسِّره ، ويدلّ على الذي تريده به"[4].

---

(١) وهذا ما اشتهر في الدرس البلاغي بـ(إعادة الظاهر وعدم الاستغناء بالمضمر)

(٢) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢/٤٠١.

(٣)سيبويه : الكتاب ٢/٦.

(٤) ابن أبي الربيع : البسيط ١/٣٠٣.

وتلك العلاقة التي تربط الضمير بالمفسِّر اشترطت فيهما أموراً يحصل بها تمام البيان والوضـــوح ومنها :

١- أن الضمير ومفسِّره يجب أن يتساويا في العدة إفراداً وتثنية وجمعاً.

٢- أن مفسِّر الضمير يجب أن يكون متقدماً عليه .

٣- أنه يجب أن يكون لكل ضمير مفسر .

٤- أن الضمير ومفسِّره يجب أن يتفقا في الجنس تذكيراً وتأنيثاً .

هذه هي الجادة التي رسمها النحاة لعلاقة الضمير بمفسِّره ، إلا أنَّ رجع النظر في اللغة يفيدنـا أن السبيل قد تشعبت بهذه العلاقة إلى سُبُل عدة ، فوجد الضمير وليس ثمة مفسِّر بتقدمه ، وقُـدِّم الضمير وأُخِّر المفسِّر ، وخولف بينهما في العدد والجنس ، ومن هنا كانت مشروعية مثل هـذه الدراسة للبحث عن سرٍّ ما حاد عن تلك الجادة ، وقدر ما ورد منه ، ووجهه في العربية .

**وبالله التوفيق**

# الفصل الأول
## مخالفة الضمير لمفسّره

بسم الله الرحمن الرحيم

الأصلُ في العربية أن يدلّ كلُّ لفظ على ما وضع له. فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على المثنى والجمع على الجمع.

ويشمل هذا الحكم ما إذا كان اللفظ اسمًا ظاهرا أو ضميرًا ، فكما أن الأسماء الظاهرة – تبعًا لذلك – قُسِّمت إلى مفرد ومثنى ومجموع كذلك كان حال المضمرات، فمنها ما وضع خاصًا بالمفرد، ومنها ما وضع خاصًا بالمثنى، ومنها ما وضع خاصًا بالجمع.فجاء تقسيم الضمائر في العربية حسب الكمية على النحو التالي:

**الضمائر الخاصة بالمفرد:**

١- ضمائر التكلم : أنا للمتكلم والمتكلمة.

٢- ضمائر الخطاب : أنتَ بفتح التاء للمخاطب وكسرها للمخاطبة.

٣- ضمائر الغيبة : هو للغائب وهي للغائبة.

**الضمائر الخاصة بالمثنى:**

١- ضمائر التكلم : نحن للمتكلمَيْن والمتكلمَتَيْن.

٢- ضمائر الخطاب : أنتما للمخاطبَيْن والمخاطبَتَيْن.

٣- ضمائر الغيبة : هما للغائبَيْن والغائبَتَيْن.

**الضمائر الخاصة بالجمع:**

١- ضمائر التكلم : نحن للمتكلمين والمتكلمات.

٢- ضمائر الخطاب : أنتم للمخاطبين وأنتنَّ للمخاطبات

٣- ضمائر الغيبة : هم للغائبين وهنَّ للغائبات.

وهذه الضمائر جميعهَا من المبهمات التي تحتاج إلى مفسِّرٍ يزيل إبهامها، فكان أن استغنت ضمائر التكلم والخطاب عن المفسِّر بالحضور والمشاهدة التي تقارنها.

وكان ضمير الغائب أكثرها إبهامًا لفقده هذه القرنية – أي قرنية الحضور والمشاهدة – فاحتاج إلى مفسِّرٍ يبين المراد منه ويوضحه، وهذا المفسِّر هو الاسم الظاهر الذي يتقدمه.

ومقتضى الأصل أن يوافق الضميرُ مفسِّرَه في العدد والجنس وذلك بإعادة الضمير مفرداً مذكراً إذا كان مفسِّرُه مفرداً مذكراً كقوله تعالى : ﴿ وَءَاتَينَا موسَى الكتب وجعلنه هدى لبنى إِسْرَٰءِيل ﴾ (الإسراء ٠٠٢)

ومفرداً مؤنثا إذا كان مفسُّره مفرداً مؤنثا كقوله تعالى :﴿والأرضَ مددنها وألقينا فيها رَوَاسى وأَنبَتنَا فيهَا مِن كُل شىء موْزُونٍ ﴿١٩﴾﴾(الحجر ٠١٩)

ومثنى إذا كان مفسِّرُه مثنى مذكراً كقوله تعـــالى : ﴿واتْلُ عليهمْ نبأ ابنى ءادم بالحق إذ قربا قربَانًا فتُقبلَ منْ أحَدهمَا وَلم يتَقبلْ مِن الأخر﴾(المائدة ٠٢٧)

أو مثنى مؤنثاً كقوله تعـالى ﴿ ضرب ٱلله مَثَلاً لَّلذِينَ كفروا امرأت نوح وامرأت لوط كانَتَا تحْتَ عبدينِ منْ عبادِنَا صلحَيْن فخانتاهمَا فلم يغنيا عنهما من ٱلله شَيئًا ﴾ (التحريم ٠١٠)

وجمعاً مذكراً إذا كان مفسِّرُه جمعاً مذكراً سالماً كقوله تعالى : ﴿إنما المؤمنون الذين ءَامَنوا بِالله وَرسُوله وإذَا كانُوا معَهُ على أَمر جامِع لم يذهبوا حتى يستئذنوه﴾
النور: ٦٢

أو مكسّراً كقوله تعـــالى : ﴿منَ المؤْمنينَ رِجالٌ صَدَقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضىٰ نَحبَهُ وَمنهُم من ينتظرُ وما بَدلُوا تبديلا ﴾ (الأحزاب ٠٢٣)

وجمعاً مؤنثاً إذا كان مفسُّره جمعاً مؤنثاً سالماً كقوله تعـــالى :﴿يأيها الذين ءامنوا إذا جاءكم ٱلمؤمنَت مُهجرَت فٱمتحِنوهن ٱللَّهُ أعلَم بإيمَنهنَّ﴾ (الممتحنة ٠١٠)

أو مكسراً كقوله تعـــالى ﴿ وءَاتوا ٱلنساءَ صَدقتهِن نحْلة فإن طبن لكم عن شىء منه نَفسًا فكُلوه هَنِيًا مريئًا ﴿٤﴾ ﴾ (النساء ٠٠٤)

ومما لا شك فيه أن غالبية الاستعمال العربي جاء موافقًا لهذا الأصل،وما وافق الأصل لن نُعنى بالحديث عنه ويجزئنا عنه ما استأنسنا به من شواهده فمن عادة ما جاء على الأصل ألاّ يشغل النـــاس بالبحث والاستفاضة فيه وإنما الاهتمام والعناية متوجِّهان دائما إلى ما خالف الأصل وعدل بـــه عنـــه فاسترعى الانتباه وشخصت إليه الأبصار ترمقه بعين البحث والدراسة. ومخالفة الأصل في هـــذا ومـــا يترتب عليها هي مناط الدراسة في هذا الفصل والذي سيحتوي على أربعة مباحث هي :

**المبحث الأول** : عود الضمير مفرداً على المثنى والجمع .

**المبحث الثاني** : عوده مثنى على الجمع والمفرد .

**المبحث الثالث** :عوده جمعاً على المثنى والمفرد .

**المبحث الرابع** : عوده مذكراً على المؤنث والعكس .

## المبحث الأول

## عوده مفردا على الجمع والمثنى

**أولاً : عوده مفردًا على الجمع:**

للولوج في حيثيات هذا المبحث لابَّد أولاً من تصنيف للجموع ، فالجمع في العربية ينقسم إلى:

أ- الجمع السالم . ب- الجمع المكسَّر

**أولاً : الضمير المفسَّر بالجمع السالم** : ينقسم الجمع السالم إلى مذكر ومؤنث .

١- **الجمع السالم المذكر:** وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون أو ياء ونون في آخره.

وضمائر الغيبة التي يفسِّرُها هذا الجمع هي (واو الجماعة) في حالة الرفع والضمير (هم) في حالتي النصب والجر.

فنقول: الزيدون خرجوا ، والزيدون أكرمتُهم، وخرج الزيدون وأصحابُهم.

وبذلك تحصل الموافقة بين الضمير ومفسِّره المجموع في العدد.

وهذه الموافقة واجبةٌ عند الجمهور قال الرضي: "ضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لاغير، نحو الزيدون قالوا ، ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي[١]"

ونُسِبَ إلى الكوفيين مخالفةُ صريح قول الرضي بإجازة إعادة الضمير على هذا الجمع مفردًا مؤنثًا فيقال على مذهبهم: الزيدون خرجت، وخرجت الزيدون وأصحابها والزيدون أكرمتها، كل ذلك بالحمل على معنى الجماعة[٢].

**ومن شواهده قول قيس بن ذريح[٣]:**

دَعَـا الْمُحْـرِمُـونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَه *** بِمَكَّـةَ شُعْـثاً أنْ تَمْحَى ذُنُوبُها

فنـاديـتُ يا ربّاهُ أولُ سُؤْ لَتِـي *** لِنَفْسِي لَيْلَـى ثُمَّ أنْتَ حَسَبِيهُا

فكأنه قال : جماعة المحرمين.

ويرى ابنُ مالكٍ أنه ربَّما ناب ضميرُ الغائب عن ضمير الغائبين، فيعود الضمير مفردا ومفسِّرُه جمعُ مذكر سالم، واستدل بقول الشاعر: [٤]

وإنِّي رَأَيْتُ الصَّامِرِيْنَ مَتَاعَهُم *** يَموُتُ ويَفْنَى فَارْضَخِي مِنْ وِعائيا

وإجازة ذلك عنده بالحمل على معنى: مَنْ ثَمَّ أو مَنْ والفعل.

قال عقب إنشاده هذا البيت : "أراد يموتون ، فأفرد ، كأنه قال : يموت مَنْ ثَمَّ أو مَنْ ذَكَرْتُ"[٥]

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٣٤٤/٣

(٢) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٣/٢، وأبو حيان : الارتشاف ٢٠٢٨/٤

(٣) ديوانه ص٦٧، والدلائي: نتائج التحصيل ح١حج صـ/٥٥١

(٤) ابن منظور، اللسان (حظل) و(صمر) وابن مالك : شرح التسهيل ١٢٧/١ .

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ١٢٧/١.

وما ذهب إليه ابن مالك من جواز عود ضمير المفرد على الجمع المذكر السالم مردود بندرة الشواهد أولا ، ثم احتمال التأويل في البيت المستدل به.

قال أبو حيان : "وما استدل به ابن مالك على ( الزيدون قام ) لا دليل عليه"[1]

وعلل ذلك بقوله : "فلا حجة فيه – أي في البيت المستدل به – لأنه يحتمل أن يكون "متاعهم" بدلا من "الصامرين" والخبر عنه ، كما تقول : إن الزيدين برهم واسع ... وهذا التأويل أقرب من إجازة : الزيدون خرج ، إذ في ذلك هدم للقواعد الثابتة من لسان العرب بالبيت الفرد الشاذ المحتمل للتأويل"[2]

والذي يبدو لي أن ( يموت ويفنى ) إن صح الإخبار بهما عن الصامرين فهو على تقدير: جمع الصامرين يموت ويفنى.

**ثانيا : الجمع السالم المؤنث**

وصيغة بناء هذا الجمع في العربية هي زيادة ألف وتاء على مفرده نحو الزينبات، وضمائر الغيبة الخاصة بجمع المؤنث السالم هي : النون في حالة الرفع، والضمير (هن) في حالتي النصب والجر.

فإذا تقدم جمع مؤنث سالم ثم كني عنه كانت كنايته بأحد هذه الضمائر، فتقول: الهندات صمن، والهندات حييتهن ، وحييت الهندات وأمهاتهن.

هذا هو الأفصح والأولى وليس بلازم ؛ إذ يجوز أن تكون الكناية عنه بضمير الغائبة، فيقال: الهندات صامت، وصامت الهندات وأمهاتها، والهندات حييتها، على التأويل بجماعة الهندات .

قال ابن يعيش : "والمؤنث السالم نحو الهندات، تقول: الهندات قامت، على معنى الجماعة، وقمن على اللفظ"[3]

وقدمت الكناية عنه بالنون على الكناية بضمير الغائبة وكانت الأفصح ذاك أن الكناية بالنون فيها مراعاة للفظ ، والكناية بالإفراد فيها مراعاة للمعنى ومراعاة اللفظ مقدمة – دائما – على مراعاة المعنى ، قال السيوطي: "والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون... فالهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت وضربتها "[4]

وبأفصح اللغتين وردت الشواهد القرآنية التالية:

قال تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ (البقرة ٢٢٨)

---

(١) ابو حيان: الارتشاف ٢/٩١٥.

(٢) ابو حيان: التذييل ٢/١٥٠.

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٥/١٠٥

(٤) السيوطي : الهمع ١/٢٠٥ ، وينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٣٠ وأبو حيان : الارتشاف ٢/٩١٦، والتذييل ٢/١٥٦.

وقال تعالى: ﴿وَالوَالِدَاتُ يُرْضِعنَ أَوْلَادَهنَّ﴾ (البقرة ٢٣٣)

وقال: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ (الممتحنة ١٠)

وقال عز وجل: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ (الممتحنة ١٢)

وبعد، فإن القول بجواز عود الضمير مفردًا مؤنثًا على الجمع السالم بشقيه، قول تعوزه الشواهد التي اعتدنا ألا نطمئن إلى حكم ما إلا بتضافرها وكثرتها. إلا أن القائلين بتجويز عوده مفرداً مؤنثًا على جمع المؤنث أكثر من القائلين بجواز عوده مفردًا مؤنثًا على جمع المذكر، ربَّما كان ذلك لأن المخالفة في الأول بين الضمير ومفسره تكون في العدد فقط، بينما المخالفة في الثاني تكون في العدد والجنس، فما كان أقلَّ مخالفةً للأصول كان حريًا بالقبول وماكان أكثر مخالفة للأصول كان حريا بالمنع فقلَّ القائلون به.

**ثانياً: الضمير المفسَّر بجمع التكسير.**

**جمع التكسير هو:** ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغير صورة مفرده، إما بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص كتُخْمَة وتُخَم، أو بتبديل شكل كأَسَد وأُسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرَجُل ورِجَال، أو بنقص وتبديل شكل كرَسُول ورُسُل، أو بها جميعا كغُلام وغِلْمان.

وبتتبع أساليب العربية في جمع التكسير تبين أن هذا لجمع يأتي تارة للعقلاء وأخرى لغيرهم.

وعليه نقدِّم الدراسة عن أحوال الضمير مع هذا الجمع على النحو التالي:

**أولاً: جمع التكسير للعقلاء:**

وهو لا يخلو من أن يكون للمذكر أو للمؤنث

**١- جمع التكسير للمذكر العاقل:**

من المواطن التي يعود فيها الضمير مفردًا ومفسِّرُه جمع ما إذا كان المفسِّر جمع تكسير لمذكر عاقل نحو: الرجال. فيصح عربيةً أن نقول: الرجال ذهبت وهي ذاهبة، والرجال أكرمتها. وفي كلامهم: "الرجال وأعضادها"[(١)]. وسّر عوده مفردًا مؤنثا في مثل هذا الموضع إنما هو تأول مثل هذا الجمع بجماعة [(٢)]. فكأن وجه الكلام: جماعة الرجال ذهبت، وجماعة الرجال أكرمتها.

قال ابنُ يعيش – عند حديثه عن إسناد الفعل إلى ضمير الجمع المكسر للمذكر العاقل وأنَّ فيه وجهين-: "أحدهما أن تلحقه – أي الفعل – تاء التأنيث نحو: الرجال قامت فتؤنثه وتفرده؛ لأنه يرجع إلى تقدير الجماعة، وهي حقيقة واحدة مؤنثة"[(٣)].

ويعود الضمير على هذا النوع من الجمع مفردًا ولكن بالتذكير – على قلَّة – عند الفراء وابن مالك واختلفت علة تجويز ذلك لدى كل منهما.

---

(١) ينظر ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٢٧٨ – وأبو علي الفارسي: الحلبيات ١٤٩

(٢) ينظر الرضي: شرح الكافية ٣٤٤/٣

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠٤/٥

فالذي يذهب إليه الفراء أن جمع التكسير ربما عاد الضمير عليه مفرداً مذكرًا والمسوِّغ لهذا التخالف بين الضمير ومفسِّره هو تغير صورة المفرد في الجمع قال بعد إنشاده للبيت: [1]

أَلاَ إنَّ جِيْرَانِي العَشِيَّةَ رائحُ *** دَعَتْهُم دَوَاعٍ من هوىً وَمَنازحُ

"فقال: رائح و لم يقل رائحون لأن الجيران قد خرج مخرج الواحد من الجمع إذ لم يُبْنَ جمعُه على واحده [2]

والذي يؤكد أنَّ العلةَ لديه هي تغيُر صورة المفرد في الجمع أنه لم يجز ما أجاز هنا مع جمع السلامة. قال – بعد قوله السابق: "فلو قلت الصالحون فإن ذلك لم يجز؛ لأن الجمع منه قد بني على صورة واحدي. وكذلك الصالحات تقول ذاك غير جائز ؛ لأن صورة الواحد في الجمع قد ذهب عنه توهم الواحدة"[3].

أما العلة لدى ابنِ مالكٍ فهي الحملُ على المعنى، قال : "ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرًا لتأولهم بجماعة ، وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يفهم الجمع، أو لسدِّ واحدٍ مسدَّهم[4]

**واستدلَّ بقول علقمة بن عبدة:[5]**

تعفَّقَ بالأَرْطَى لَهاَ وأَرَادَهَا *** رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلهم وكليبُ

فجعل ضمير الغائب في (أرادها) مرادًا به لفظة (جمع) أي : تعفَّق بالأَرْطَى رجالٌ وأرادها جمعُهم.

و لم يَرِد في القرآن الكريم عود الضمير مفرداً على جمع التكسير للعقلاء إلا في الآية الكريمة: ﴿ وإذَا الرُّسلُ أُقتَتَتْ ﴿١١﴾ لأيِ يومٍ أُجلَتْ ﴿١٢﴾ ﴾ المرسلات:١١ ، ١٢

**أما شواهده في كلام العرب،فقول الشاعر: [6]**

إذا الرِّجَالُ وَلدتْ أولادُها *** واضْطَرَبَتْ مِنْ كِبَرٍ أعْضَادُها

وجَعَلَتْ أوصابُها تَعْتَادُها *** فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دنَا حَصَادُها

**وقول حسان –رضي الله عنه– :[7]**

وقَالَ اللهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْداً *** هُمُ الأَنْصَارُ عُرْضَتُها اللِّقَاءُ

---

(١) الفراء : المعاني ١٣٠/١ وفي السيوطي : الأشباه ٦٩/٣ وأبي حيان : الارتشاف ١١١٣/٣

(٢) الفراء : المعاني ١٣٠/١

(٣) الفراء : المعاني ١٣٠/١

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١٢٧/١

(٥) المفضل الضبي : المفضليات ٧٧٦، والأعلم الشنتمري : أشعار الستة الجاهليين ١٤٥/١.

(٦) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث٢٧٨ وابن يعيش : شرح المفصل ١٠٣/٥

(٧) ديوانه ٩

وقول جحدر بن ضبيعة :[1]

قَــدْ عَــلَمَــتْ وِالِدَتِي مَا ضَمَّت *** إذا الكُمَــاةُ بــالكُــمَــاةِ الــتفَّــت

وقول الاخر:[2]

وأيُّ فــتى هيجــاءَ أَنْــتَ وَجَارِها *** إذا مَــا رِجَــالٌ بالرِّجَــالِ استقلَّــت

جميع هذه الشواهد إفراد الضمير فيها وتأنيثه إنما كان باعتبار لفظ الجماعة، والتــأنيث لهــذا الاعتبار( أكثر من رمل يبرين وتيهاء فلسطين ) لذلك لن نتحرَّج من اللجوء إليه كلما بدا قصور التقعيد عن الإحاطة بكل مظاهر الاستعمال العربي.

أما إفرادُه وتذكيره عند من أجاز ذلك – وقد مضى شاهدان لذلك – فلن نتحرّج أيضًا مــن القول بأنه لاعتبار لفظ الجمع لأن حاله في الكثرة حال التأنيث لاعتبار لفظ الجماعة.

وبعد : فإننا نلحظ أنَّ جمع المذكر سواءًا كان سالمًا أومكسرًا قد قيل بجواز عود الضمير عليــه مفردًا، ولكن لماذا اُشتهر بين النحاة عوده مفردًا على جمع التكسير وقلَّ ذلك في الجمع السالم؟

لعلَّ من نافلة القول أنَّ نذكر أن هناك صلاتٍ وشيجةً بين جمع التكسير والمفــرد، لذلــك لم يكن بدعًا أن يعامل هذا الجمع معاملة المفرد في عود الضمير إليه فقد جرت على هذا الجمع كثير مــن أحكام المفرد[3] ومن أهمها إعرابه بالحركات كإعراب المفرد، والعلة في ذلك مشابهته للمفرد من حيــث تعدد الصيغ بخلاف الجمع السالم، الذي أكسبه وجود الزائدتين شكلا ثابتًا مستقرًا فكان ذلك حصانــة له ضدَّ كثرة التغير الذي ينشأ عنه كثرة الصيغ.

**٢ -جمع التكسير للعاقلات:**

إذا كان مفسَّرُ ضمير الغائب جمعَ تكسير للعاقلات صحَّ مجيء هذا الضمير بالجمع والإفــراد، فنقول:

الهنود خرجن والهنود خارجات ، والهنود خرجت وهي خارجة ، الجمع مراعاة لمعنى الجمــع ولفظه والإفراد حملاً على معنى الجماعة.

قال ابن يعيش : "والمؤنث السالم نحو الهندات ، تقول : الهندات قامت على معنى الجماعة، وقمن علــى اللفظ ، وكذلك مكسره، نحو الهنود قامت وقمن إن شئت[4]

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصَّل ٩٦/٤ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٢٧/١.

(٢) سيبويه : الكتاب ٥٥/٢ ، الصيمري : التبصرة ١٤٣/١ .

(٣) ينظر في أوجه التأخي بين المفرد وجمع التكسير د. فاطمة رمضان التآخي في النحو العربي ١٢٤-١٤٩

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠٥/٥

فمما ورد بمراعاة معنى الجمع ولفظه قوله تعالى : ﴿وَالذينَ يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرًا فإذا بلغنَ أجَلَهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسِهن بالمَعْرُوف﴾ (البقرة ٢٣٤)

وقوله تعالى: ﴿وما جَعلَ أزْوَاجكم الئى تُظَاهِرُونَ منهنَّ أمهاتكم﴾ (الأحزاب ٤)

وقوله تعالى : ﴿ يأيها النبىُّ إنَّا أحللنا لكَ أزوَاجَكَ التِى ءاتيت أجورهن ﴾

(الأحزاب ٥٠)

ومما عاد الضمير فيه مفردا بالحمل على معنى الجماعة قوله تعالى: ﴿ومن ءايته أن خلق لكم من أنفسكم أزْوَاجا لتسكُنوا إلَيهَا﴾ (الروم ٢١)

وقوله تعالى: ﴿وَلهمْ فِيهَا أزوَاج مطَهَّرَة﴾ (البقرة ٢٥)

فهو على تقدير: أزواج طهرت ، بالإفراد، إذ لو كان على تقدير: أزواج طهرن ، لقيل مطهرات، جاء في البحر: "مطهرة" صفة للأزواج مبنية على "طهرت" كالواحدة المؤنثة، وقرأ زيد بن علي «مطهرات» مجموع بالألف والتاء على "طهرن" ، قال الزمخشري: هما لغتان فصيحتان يقال : النساء فعلن وهن فاعلات والنساء فعلت وهي فاعلة"[1]

وعود الضمير على هذا الجمع جمعا أولى من عوده مفردا ، قال ابن مالك: "وأما العاقلات (ففعلن) وشبهه أولى من (فعلت) وشبهه"[2]

وتقديم الكناية عن هذا الجمع بالجمع على الكناية بالإفراد إنما كان لأن الجمع فيه مراعاة للفظ وهي مقدمة دائما على مراعاة المعنى.

لذلك تعقب أبو حيان الزمخشري عندما حكم بفصاحة اللغتين و لم يفرق بينهما، قال : "فعلى هذا الذي تقرر كون النون أولى بجمع العاقلات مطلقا — تكون قراءة زيد بن علي الأولى إذ جاءت في الظاهر على ما هو أولى"[3]

---

(١)أبو حيان : البحر المحيط ١١٧/١

(٢)ابن مالك: شرح التسهيل١٣٠/١ وينظر أبو حيان : الارتشاف ١٦٥/٢ والتذييل ٩٥٦/٢ والسيوطي : الهمع ٢٠٥/١

(٢) أبو حيان : البحر ١١٧/١.

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١٣٠/١، ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٤/٥ وأبو حيان : التذييل ١٥٧/٢ ، وملت : شوت الخبز أو اللحم في الملة وهي الرماد الحار

أما شواهده من كلام العرب، فقول سلمي بن ربيعة:[1]

وإذَا العَذَارَى بالدخان تَلَفَّعت *** واسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّت

وقال السيوطي – تأكيداً على أن الأولى الجمع في الضمير المفسَّر بجمع تكسير للعـــاقلات-: "أعاد ضمير المفردة عليهن والأفصح أن يقول تلفعن"[2]

**ثانيا : جمع التكسير لغير العقلاء:**

يعود الضمير على هذا النوع من الجمع – سواء كان لمذكر أو مؤنث – بالتأنيث مفـــرداً أو جمعا.

أما الإفراد فللحمل على معنى الجماعة ، وأما الجمع فمراعاة للفظ الجمع ومعناه.

قال المبرد : "وتقول للجمال: "هي تسير و"هن يسرن" كما تقول للمؤنث؛ لأن أفعالها على ذلـــك ، وكذلك الموات – قال الله عز وجل في الأصنام : ﴿ ربِ إنهنَّ أضللن كثيرا من الناس﴾

(إبراهيم ٣٦ ٠)

والواحد مذكر.. فكل ما خرج عما يعقل فجمعه بالتأنيث وفعله عليه لا يكون إلا ذلك"[3]

وقال ابن يعيش: "وإنَّ كان المكسَّر لغير أولي العقل نحو الأيام والحمر، فلك فيه وجهان، أحدهمـــا: أن تلحق الفعل التاء، فتقول: الأيام فعلت ، على تقدير جماعة الأيام، وإن شئت قلت: فعلن، لأن الأيام مما لا يعقل ، فجمعه وضمير جمعه كالمؤنث ، وإن كان مذكرا نحو: ثيابك مزقن – وجمالك أقبلن" [4]

وهذان الاستعمالان – عود الضمير مفرداً أو جمعاً – على الجمع المكسَّر لغير العقلاء جـــائزان كما يتضح من نصوص النحويين ويترجَّح أحدُهما على الآخر بالنظر إلى نوع هذا الجمع من حيث القلة والكثرة فإن كان جمع كثرة فالأكثر فيه الإفراد، وإن كان جمع قلة فالأكثر فيه الجمع.

قال ابن مالك : "إعطاء جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو قوله تعـــالى﴿ وإذا الكواكب انتثرت ۝٢ ﴾ (الانفطار ٠٢)

وإعطاؤها ما للغائبات﴿ فأبيْـــن أن تحْملْنهَا وأشْفقنَ منهَا ﴾ (الأحزاب ٧٢ ٠)

إلا أن الأكثر في الاستعمال أن يعطى الكثرة ما للغائبة، والقلة ما للغائبـــات كقولهـــم: الجـــذوع انكسرت، والأجذاع انكســـرن ، قـــال تعـــالى : ﴿ إنَّ عِدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فى

---

(٢) والسيوطي : الهمع ٢٠٥/١

(٣) المبرد : الكامل ١٤٧٧/٣.

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٤/٥.

كتَب اللَّهِ يومَ خَلق السمٰوٰت والأرْضَ منْهآ أربعَةٌ حرم ذٰلك الدين القيم فلا تظْلموا فيهنَّ أنفسَكم﴾(التوبة ٣٦) فمنها عائد على اثنا عشر" وفيهن عائد على (أربعة)" [١].

وقد علل الفراء لذلك بأن ألفاظ هذه الجموع نائبة عن عدد مقدَّر، فألفاظ جموع القلة نائبة عن الأعداد الدالة على القليل من الثلاثة إلى العشرة ، وألفاظ جموع الكثرة نائبة عن الأعداد الدالة على الكثير وهي ما فوق العشرة، ثم الضمير يأتي موافقا لتمييز هذه الأعداد فما كان تمييزه مفرداً أفرد الضمير العائد عليه، وذلك مع أعداد الكثرة، وما كان تمييزه جمعا كان الضمير العائد عليه جمعًا أيضا ، وذلك في الأعداد الدالة على القليل.

قال الزركشي: "فإن قيل: فما السرُّ في هذا حيث كان مع الكثرة بضمير المفرد، ومع القلة بضمير الجمع؟ وهلا عكس؟ قلنا : ذكر الفراء له سرًا لطيفًا ، فقال: لمّا كان المميز من جمع الكثرة واحداً وُحِّد الضمير؛ لأنه من أحد عشر يصير مميزه واحداً ، وهو الدرهم. وأما جمع القلة فمميزه جمع ؛ لأنك تقول: ثلاثة دراهم، أربعة دراهم، وهكذا إلى العشرة تمييزه جمع ،فلهذا أعاد الضمير باعتبار المميز جمعًا وإفراداً"[٢]

وبمثل ذلك علل ابن الحاجب[٣].

أما الجرجاني فقد ذهب — فيما نقل عنه ابن يعيش — إلى أن التاء والنون كلتيهما من أجل معنى التأنيث ، وإنما كانت التاء – التي هي علامة أصيلة في التأنيث — أولى بجمع الكثرة لأن الجمعيةَ في الكثرة آكد منها في القلة، وما كان أكثر دلالة على الجمعية كان أكثر استحقاقا للعلامة التي هي أكثر دلالة على التأنيث وهي التاء، وما كان أقلّ دلالة على الجمعية كان أقل ارتباطا بالتأنيث فاستحق العلامة التي ارتباطها بالتأنيث أقل وهي النون.

قال ابنُ يعيش: "وقد قيل في تعليل ذلك أقوال أقربها ما ذهب إليه الجرجاني وهو أن التأنيث فيها لمعنى الجماعة ، والكثرة أذهب في معنى الجمعية والنون فيما هو من القلة، والتاء حرف مختص بالتأنيث فجعلت علامة فيما كان أذهب في معنى الجمعية، والنون فيما هو أقل حظاً في الجمعية ؛ لأن النون لا ترد للتأنيث خصوصًا وإنما ترد على ذوات صفتها التأنيث"[٤]

---

(١) ابن مالك : شرح التسهيل ١٢٩/١ وينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٦/٢

(٢) الزركشي : البرهان ٢١/٤ وينظر الفراء ٤٣٥/١

(٣) ينظر : الايضاح ٥٦٠/١

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٦/٥

ويرى ابن يعيش أن جموع القلة لازمتها بعضُ أحكام المفرد من نحو : تصغيرها على ألفاظها، ووصف المفرد بها، وعود الضمير إليها مفرداً، ولئلا يتوهم – جرّاء جريان هذه الأحكام عليها – أنها مفردة أعيد الضمير إليها جمعا و لم يعلل لجمع الكثرة.

قال : "والذي عندي في ذلك أنّ بناء القلة قد جرى عليه كثير من أحكام الواحد من ذلك جواز تصغيرها على ألفاظها من نحو أُجَيْمال وأُثَياب ، ومنها جواز وصف المفرد بها، من نحو: برمة أكسار وثوب أسمال ومنها عود الضمير إليه مفرداً من نحو قوله تعالى : ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه﴾النحل :٦٦ فلما غلبت على القلة أحكامُ المفرد عبروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع لئلا يتوهم فيها الإفراد"[1]

وشواهد عود الضمير مفرداً مؤنثاً على هذا الجمع من القرآن الكريم، قوله تعالى:

﴿ وإذَا ٱلكواكِبُ ٱنتثَرَت ۝٢ وإذَا ٱلْبِحَار فجرَت ۝٣ وإذَا القبور بعثرت ۝٤ ﴾ (الانفطار ٢-٤) وقوله تعالى: ﴿ وإذَا النُّجومُ ٱنكدَرتْ ۝٢ وإذَا الجبال سيرت ۝٣ وإذا العشار عُطلَت ۝٤ وإذا الوحوشُ حشِرتْ ۝٥ وإذَا ٱلْبِحَار سجرت ۝٦ وإذا النفوس زوجت﴾ التكوير ٢،٣،٤،٥،٦،٧

وقوله تعالى : ﴿ ولَقدْ ذَرأنَا لجَهنَّمَ كثيرًا مِن الجنِ والإنس لهم قلوب لا يفْقهُون بهَا ولهمْ أعْيُنٌ لَّا يبصِرونَ بهَا ولَهُمْ ءاذانٌ لا يسمعون بها ﴾(الأعراف ١٧٩)

أما القلوب فواضح وأما أعين وآذان فجمعا قلة والكثير فيها النون إلا أنه عاد الضمير مفرداً مؤنثاً إما حملا على المعنى أو على اللغة الثانية فيهما.

وفي فصيح الكلام أعيد الضمير على هذا الجمع بالإفراد والتذكير، في موضع وحيد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وإنَّ لكمْ فِي الأنْعَامِ لعِبرةً نسقيكُم مما فى بطونه﴾ النحل :٦٦ وقد تعددت أقوال النحويين في تعليل إفراد الضمير وتذكيره في هذه الآية. فذهب سيبويه إلى أنَّ الجمعَ واقع موقع الواحد، لذلك أفرد الضمير له، قال : "وأما أفعال فقد يقع للواحد، ومن العرب من يقول هو الأنعام، وقال الله عز وجل:﴿ نسْقِيكُم مما فى بطُونِهِ ﴾ [2]

---

(١) السابق ٥/١٠٦

(٢) سيبويه : الكتاب ٣/٢٣٠

أما العلة عند الكسائي فهي الحمل على معنى ما ذكر، قال الفراء: "وقد كان الكسائي يذهب بتذكير الأنعام إلى مثل قول الشاعر:

**ولا تذهبن عيناك في كل شرمح *** طوال فإن الأقصرين أمازره**

و لم يقل: أما زرهم ، فذكر وهو يريد : أما زر ما ذكرنا"[1]

ونسب إليه أيضًا القول بأن الضمير عائد على البعض، أي : مما في بطون بعضه ، إذْ الذكور لا ألبان لها[2]

وجعل الفراء الضمير عائدًا على الواحد من هذا الجمع، وصحَّ عوده إلى الواحد لأنه يؤدي معنى الجمع قال: "وأما قوله : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ ﴾ (النحل ٠٦٦)

و لم يقل: بطونها – والأنعام هي مؤنثة – لأنه ذهب إلى النعم ، والنعم ذكر، وإنما جاز أن تذهب إلى واحدها، لأن الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع[3]

وقال – في موضع آخر –: "و لم يقل: بطونها ، فإنه قيل – والله أعلم – إنَّ النعم والأنعام شيء واحد وهما جمعان فرجع التذكير إلى معنى النعم ، إذ كان يؤدي عن الأنعام[4]

ومثله في إفراد وتذكير الضمير العائد على جمع التكسير لما لا يعقل قول الشاعر[5]

**بَالَ سُهَيْلٌ فِي الفَضِيخ فَفَسَدْ *** وَطَابَ أَلبانُ اللِّقاحِ فَبَرَدْ**

وقول الآخر:[6]

**أَلْبَانُ إِبِلِ تَعِلَّةَ بن مُسَافِرٍ *** مَا دَامَ يَمْلِكُهَا عَلَيَّ حَرَامُ**

**وطَعَامُ عمرانَ بن أَوْفَى مثلُه ــــــــــــــــــــــــ**

حيث أفرد الضمير العائد على لفظة (ألبان) ، فقيل إن الضمير أعيد إلى الواحد من هذا الجمع لسده مسد الجمع[7]

---

(١) الفراء : المعاني ١٢٩/١ وينظر ثعلب : المجالس ١٠٢،٦٠/١، والشرمح والشرمعي : القوي الطويل من الرجال . والأمازر : جمع مَذير ، وهو الشديد القلب القوي أو هو الظريف .

(٢) ينظر القرطبي ١٢٣/١٠

(٣) الفراء: المعاني ١٢٩/١، وينظر: الزجاجي : مجالس العلماء ٢١٤

(٤) الفراء: المعاني ١٠٩/٢

(٥) الفراء: المعاني ١٢٩/١، وابن الشجري: الأمالي ٩٥/٣

(٦) المبرد : الكامل ٨٢/١

(٧) ينظر المبرد : الكامل ٨٢/١-٨٣، والفراء: المعاني ١٢٩/١ وابن الشجري الأمالي ٩٥/٣، وابن مالك: شرح التسهيل ١٢٨/١

**ثالثا : الضمير المفسر بجمع مطلقا مكسرا أو سالما**

**أ - الضمير العائد من معطوف على ما أضيف إليه اسم تفصيل :**

قد تخلف الأصل المقتضي عود الضمير موافقا لمفسره في العدد فيما مضى من المواضع وفي مواضع أخرى منها قول العرب " هو أحسن الفتيان وأجمله"[1] وقد كانت مراعاة الأصل تقتضي أن يعود هذا الضمير جمعا لكون مفسره كذلك – فيقال: هو أحسن الفتيان وأجملهم إلا أنه و رد في كلام العرب بالإفراد – ومن هنا فقد شكل مثل هذا التركيب مسألة من المسائل التي كانت جديرة بلفت انتباه النحويين إليها، وبالورود في كتبهم ، فقد ورد هذا التركيب لدى كل من: سيبويه والفراء وابن جنى والسهيلي وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك وأبي حيان والصبان والشيخ يس والسيوطي، إضافة إلى وروده في اللسان، واستشهدوا له بقول ذي الرمة :[2]

**ومية أحسن الثقلين جيدا *** وسالفة وأحسنه قذالا**

وبالحديث الشريف: "خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، احناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده"[3]

وقد تباينت طرق تناولهم، واختلفت آراؤهم فمنهم من جعل ذلك مقتصرا على السماع، ومنهم من جعله مقيسا، ومنهم من فرق بين المعطوف على نكرة والمعطوف على معرفة، ومنهم من لم يفرق، وفيما يلي تفصيل ذلك:

ذهب سيبويه إلى إجازة مثل ذلك على قبح، ونص على عدم القياس فيه. قال:"فإن قلت: ضربني وضربت قومك فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله... فقولهم: هو أظرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه، ألا ترى أنك لو قلت – وأنت تريد الجماعة – : هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن"[4]

وكما لم يفرق سيبويه بين ما إذا كان المفسر – العائد الضمير عليه – معرفة أو نكرة كذلك كان نهج السهيلي الذي تابعه أيضا في منع القياس في ذلك.وعلل لإفراد الضمير بحمل المضاف إليه أفعل التفضيل على معنى "شيء"قال : "فكثيرا ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم، ألا تراهم يقولون: "هو أحسن الفتيان وأجمله" في معنى: هو أحسن فتى وأجمله، ونظائره كثيرة، فإذا حسن الحمل على المعنى فيما القياس ألا يجوز ، فما ظنك به حيث يجوزه القياس والاستعمال ،وأحسن من هذه العبارة أن تقول: إنهم أرادوا "أحسن شيء

---

(١) سيبويه : الكتاب ب١/٨٠ ، وابن جني : الخصائص ٢/٤٢١.

(٢) ابن جني : الخصائص ٢/٤١٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٦/١٩٦ ، كابن مالك: شرح التسهيل ١/١٢٨

(٣) ابن حجر : فتح الباري ، كتاب النكاح، باب: إلى من ينكح وأي النساء خير ٩/١٥٥.

(٤) سيبويه: الكتاب ١/٧٩-٨٠

وأجمله"، بجعل شيء مكان (فتى) في اللفظ؛ لأن في الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام : "خير نساء ركبن الإبل نساء قريش أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده" فلو كان التقدير هناك" أحسن فتى" حين ذكر الفتيان لقلنا هنا: "أحناها على ولد"إذ ذكر النسوان ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه"[1]

وذهب ابن مالك إلى مثل مذهبهما في عدم التفريق بين النكرة والمعرفة، بيد أنه فرَّق بين الضمير العائد على جمع الغائبين والضمير العائد على جماعة الإناث، فعوده مفردًا على جماعة الغائبين قليل بينما إفراده مع جماعة الإناث كثير.

وعلل إفراد الضمير بسدِّ الواحد مسدَّ الجمع ، أو بالحمل على معنى مَنْ ذُكر.

قال : "إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائبة ... فهذا كثير بخلاف إتيانه كضمير الغائب فإنه قليل ... ومن كلام العرب: هو أحسن الفتيان وأجمله، لأنه بمعنى : أحسن فتى ، فأفرد الضمير حملا على المعنى .. ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرًا .. مثال ذلك في ضمير الإناث: "خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يد "كأنه قال: أحنى هذا الضرب ، أو أحنى من ذكرت فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير"[2]

وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك فيما حكم بكثرته ، قال: "وادعى ابن مالك أنه يأتي مفردًا مذكرًا كثيرا مستدلاً بما لا دليل فيه، فأجاز : زيد أنبل الرجلين وأفضله، وهند أحسن النساء وأجمله"[3]

وتبدو علة اعتراضه على ابن مالك فيما جاء عنه من قوله: "وأين كثرة هذا وهو لم يذكر منه إلا هذا الأثر؟ مع أنه يحتمل أن لا يكون لفظ الرسول عليه الصلاة والسلام؛ إذ جوزوا النقل بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة، وقد ذكر سيبويه أن قولهم: "هو أنبل الفتيان وأجملـه" لا يقاس عليه، فلو كان كثيرًا كما زعم المصنف لقاس عليه سيبويه"[4]

أما فيما يخص رأيه هو فقد نص في الارتشاف – في موضعين- على وجوب موافقة مثل هذا الضمير لمفسره، قال: "وضمير الاثنين ، وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كهو بعد غيره، تقول: هذا أنبل الرجلين وأفضلهما، وهذه أحسن النسوة وأجملهن"[5]

---

(١) السهيلي : نتائج الفكر ١٣٣

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٢٧-١٢٩

(٣) أبو حيان : الارتشاف ٢/٩١٥-٩١٦

(٤) أبو حيان: التذييل ٢/١٥٤ وينظر الدلائي: النتائج ٢/٥٥٤-٥٥٥

(٥)أبو حيان : الارتشاف ٢/٩١٥

وقال في موضع آخر: "والضمير العائد على المضاف إليه أفعل التفضيل مطابق وقد جاء مفرداً ، قالت العرب: هو أحسن الرجال وأجمله وقال الشاعر:

فميَّـــةُ أَحْسَنُ الثقَلَيْنِ جِيْـــــداً *** وسَالِفــةً وأَحْسَنــهُ قَـــــذالاَ

ذكرَّ على معنى: من خُلِق ومن يُخْلق"[1]

أما موقفه من قياس مثل ذلك أو الاقتصار على المسموع منه ، فالذي يبدو من النقـــول الـــتي أوردناها عنه أنه يميل إلى الاقتصار على ما ورد ولا يجيز القياس، فكونه ينصُّ على المطابقـــة ، ويـــورد أمثلته بها ويخرِّج ما خالف على معنًى ما يدلُّ على أنَّه لا يميلُ إلى القياس على المخالف، كما أن إنكـاره على ابن مالك فيه دليل واضح على عدم إجازة القياس.

وعلل إفراد الضمير بصحة وقوع المفرد موقع الجمع العائد الضمير عليه[2]

وكان السيوطي قريبا في تعرضه لهذا التركيب – من أبي حيان، حيث نصَّ على الموافقة في مثل ذلك، ونسب القول بجواز الإفراد إلى ابن مالك، وصرَّح بردِّ أبي حيان له معتمدًا على منـــع ســـيبويه القياس.

قال : "وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره، نحو: أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن.

وقيل: يجوز فيه حينئذٍ الافراد والتذكير كحديث: "خير النساء صوالح قريش أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده ".

**وقال الشاعر :**

فميَّـــةُ أَحْسَنُ الثقَلَيْنِ جِيْـــــداً *** وسَالِفــةً وأَحْسَنــهُ قَـــــذالاَ

وهذا رأي ابن مالك ، ورده أبو حيان بأنَّ سيبويه نص على أن ذلك شاذٌّ اقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه"[3] وعلل منعه ذلك بقوله : ( ... وأنَّ هذا إنما جاء في الشعر مع أن بعضها يحتمل التأويل ، ولا تثبت مثل هذه الأحكام إلا بنصٍّ لا يحتمل أو بنقل ذلك عن مستقرئي علم النحو عـــن العـــرب كالخليل وسيبويه والكسائي وأنظارهم الذين شافهوا العرب وأما متأخر جداً قد وقعت له أبيات يسيره تحتمل التأويل يريد أن يستنبط منها الأحكام ، فلا يسوغ له ذلك ولا نسمع منه هذا ، مع أن الأصـــل هو الذي قررناه من كون كل واحد من المفرد والمثنى والمجموع يكون طبق مدلوله ، وقد جاءت أبيـلت وقع فيها المفرد موقع المثنى وموقع الجمع ومثنى وقع موقع المفرد وموقع الجمع ، وجمع وقع موقع المفـرد وموقع المثنى ، وكلُّ هذا لم يقس النحويون منه شيئاً بل اقتصروا على مورد السماع"[4]

---

(١)أبو حيان: الارتشاف ٥/٢٣٢٥

(٢) ينظر أبو حيان: البحر. ٥/٥٠٨

(٣)السيوطي : الهمع ١/٢٠٤-٢٠٥ وينظر رأي أبي حيان في البحر ٥/٥٠٨

(٤) أبو حيان : التذييل ٢/٨٢.

**ب- الضمير المرفوع بنعم وبئس المفسر بجمع :**

يعود الضمير مفردا على الجمع إذا كان فاعلا لنعم أو بئس أو أحد الأفعال في بابهما وفسر بمميز مجموع نحو: نعم قوما الزيدون ،ونعم قوما الرجال وبئس نساء الهندات فهذا الضمير بناء على مذهب الجمهور[1] يجب فيه الإفراد والتذكير باختلاف أحوال مفسره ،فيلزم منه إن فسر بالجمع أن يعود الضمير مفردا على الجمع والضمير في هذا الموضع مختلف فيه على النحو التالي :

١- هل إفراده وتذكيره ملتزم أم أنه تجوز فيه موافقة المفسر جمعا وتثنية وتأنيثا؟على قولين في ذلك أحدهما : قول الجمهور وهو أنه واجب الإفراد والتذكير مهما اختلفت أحوال المفسر والآخر : قول بعض الكوفيين[2] وهو أنه تجوز فيه موافقة المفسر تثنية وجمعا وتأنيثا

٢- اختلف القائلون بوجوب إفراده وتذكيره في علة ذلك على عدة أقوال : أحدها، لسيبويه والمبرد والآخر للصيمري وثالثها للرضي. ويكفينا في هذا المقام ما أشرنا إليه اكتفاء بما أحاط عنق هذا الموضع على وعد بتقديم دراسة أوفى عن هذا الضمير في إحدى عود مسائل الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهي مسألة "الضمير المرفوع بنعم وبئس المفسر بنكرة "[3]

**ج- الضمير المجرور برب المفسر بجمع :**

ومن المواضع التي يعود فيها الضمير مفردا على الجمع أن يكون الضمير مجرورا برب مفسرا تجيز مجموع نحو : ربه رجالا لقيت وربه نساء عرفت وإنما خالف الضمير مفسره في العدد للزومه الإفراد والتذكير في المذهب المشهور،[4] استغناء بدلالة التمييز على عدد المميز وجنسه[5]

**ومن شواهده قول الشاعر[6]:**

**ربه فتية دعوت إلى ما *** يورث المجد دائبا فأجابوا**

فالضمير المجرور برب يعود على فتية وهو جمع

وحكي عن الكوفيين موافقة هذا الضمير لمفسره فيجمع مع الجمع ويثنى مع المثنى ويؤنث مع المؤنث[7] .

وما وعدنا به في المسألة السابقة نعد به ــ إن شاء الله ــ في هذه المسألة ، لأن "الضمير المجرور برب المفسر بنكرة" مسالة من مسائل عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فثم تفصيل القول فيه.[8]

---

(١)ينظر سيبويه: الكتاب ١٧٩/٢ والمبرد : المقتضب ١٤٧/٢ والصيمري : ٢٧٦/١ وابن السراج الأصول ١١٧/١

(٢)ينظر الفراء : المعاني ٢٦٨/١، ١٤١/٢ –١٤٢ وأبو حيان الارتشاف٢٠٥٢/٤

(٣)ينظر صـ ٢٤٢

(٤)ينظر ابن السراج : الأصول ٤١٩/١ وابن يعيش : شرح المفصل ٢٨/٨ والرماني : الجنى الداني ٤٤٩

(٥) ينظر عصفور : شرح الجمل ٥٠٤/١ والمقرب ٢٠٠/١.

(٦) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٥٠٤/١ وامقرب٢٠٠/١

(٧) ابن السراج : الأصول ٤٢٢/١ وابن عقيل : المساعد ٢٩٠/٢-٢٩١

(٨) ينظر ص ٢٣٩

**ثانياً : عوده مفردا على المثنى :**

بناء على الأصل الذي تقرر في العربية من دلالة كل من المفرد والمثنى والمجموع على ما وضع له فإنه يلزم عود الضمير – إذا كان مفسِّرُه مثنى – بلفظ التثنية حتى تتأتَّى فيه موافقة هذا الأصل ومطابقته إياه .

إلا أنه قد ورد في الأساليب العربية بعضُ استعمالات أعيد فيها الضمير مفرداً على المثنى، وبتتبع هذه الاستعمالات وجد أن المثنى الذي أعيد عليه الضمير مفرداً لا يخلو من أن يكون أحد الأنواع التالية:

١- أن يكون المثنى من المتلازمين اللذَيْن لا يتصور افتراقُ أحدِهما عن الآخر .

٢- أو يكون المثنى لمفردين عطف أحدُهما على الآخر بالواو .

٢- أو يكون المثنى مضافاً إلى اسمِ تفضيلٍ معطوفٍ عليه اسمُ تفضيلٍ آخرُ مضافٌ إلى ضمير ذلك المثنى .

٣- أو يكون المثنى تمييزاً لفاعلِ (نعم وبئس) المستتر.

٤- أو يكون المثنى تمييزاً لمجرور (ربَّ) المضمر.

لذلك ستكون دراسة هذا الجزء كالتالي :

**١- الضمير المفسَّر بالمتلازمَين :**

المراد بالمتلازمين : كُلُّ اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر ، أو ما في الجسد منه اثنان لا ينفصلان كالعينين والأذنين والساقين والساعدين والحاجبين ، أو ما نزل منزلته في التلازم كالجوربين والنعلين ، أو العضوان المشتركان في فعل واحد مع اتفاقهما في التسمية، فهذا نظراً لتثنيته لفظاً ومعنى يعاد الضمير إليه مثنى فيقال : عيناي رأتاه ، أذناي سمعتاه .

هذا هو الأصل وقد حكم ابن الشجري بأنه استعمال الحقيقة[١] وابن مالك بكثرته[٢] وأبو حيان بفصاحته.[٣]

**ومن شواهد ما جاء على الأصل :**

قول ذي الرمة:[٤]

وَعَيْنَانِ قَالَ اللهُ: كُونَا فَكَانَتَا *** فَعُولاَنِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ

---

(١) ينظر ابن الشجري : الأمالي ١٨٢/١.

(٢) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٠٩/١.

(٣) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٥٨٤/٢

(٤) ديوانه ٥٧٨/١ ابن مالك شرح التسهيل ١٠٩/١.

وقال الآخر : [1]

**وقالت له العينان سمعا وطاعة *** وحدرتا كالدر لما يثقب**

وقول امرئ القيس: [2]

**له أذنان تعرف العتق فيهما *** كسامعتي مذعورة وسط ربرب**

وقول يزيد بن الطثرية : [3]

**فَمَا مَلَكَتْ عيناي حين ذكرتُها *** دُمُوعَهُما حتى انْحدرْنَ عَلَى خدِّي**

إلا أن هذا الأصل متجاوز في الاستعمال العربي إلى استعمالات أخرى متعددة منها أن يعاد الضمير إليهما بالإفراد فيقال : عيناي رأته ، وأذناي سمعته .

وقد توجَّهت أنظارُ النحويين إلى هذه المسألة وتقاربت أقوالهم فيها ، ولعلَّ أقدمَ من تحدَّث فيها أبو عمرو فيما نسب إليه في تذكرة أبي حيان وخزانة البغدادي من القول : (وإذا كان الاثنان لا يكاد أحدهما ينفرد من الآخر مثل اليدين والرجلين والخفين فإن تقدم مثناه جاز لك في الشعر والكلام أنْ توحِّد صفته فتقول : خفان جديد وجديدان ، وعينان ضخمة وضخمتان ؛ لأن الواحدَ يدلُّ على صاحبه إذْ كان لا يفارقه ) [4] فقد جعل إفراد الضمير راجعاً إلى تلازم الشيئين حتى نزلا منزلة الواحد .

وعرض لهذه المسالة ابنُ الشجري عندما تحدَّث عن بيت المتنبي:[5]

**حَشَايَ عَلَى جَمْرٍ ذكيٍّ مِن الغَضَى *** وَعَيْنَايَ فِي رَوْضٍ مِن الحُسْنِ تَرْتَعُ**

فجعل إفراد الضمير العائد على الاثنين راجع إلى اشتراك هذين العضوين في فعل واحد وعدم انفراد أحدهما بالفعل الموكل إليه دون الآخر مع اتفاقهما في التسمية ، فكأنهما كالشئ الواحد ، قال :(قال :عيناي فثنى ،ثم قال :ترتع ، فأخبر عن الاثنين بفعل واحدةٍ؛ لأن العضوين المشتركين في فعل واحد مع اتفاقهما في التسمية يجري عليهما ما يجري على أحدهما ، ألا ترى أن كلَّ واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى ، فاشتراكهما في النظر كاشتراك الأذنين في السمع والقدمين في السعي ، ويجوز أن تعبر عنهما بواحدة ، يقال : رأيته بعيني ، وسمعته بأذني ، وما سعت في ذاك قدمي .. ولك في هذا الباب أربعة أوجه من الاستعمال : الثالث: أن تثني العضو وتفرد الخبر ؛ لأن حكم العينين أو الأذنين أو القدمين حكم واحدة لاشتراكهما في الفعل"[6]

---

(١) ابن منظور : اللسان (قول).

(٢)ديوانه ٦٨

(٣)ناصر الرشيد : شعر يزيد بن الطثرية ٧٠

(٤) البغدادي : الخزانة ٥١٧/٧.

(٥) ديوانه : ٣٠.

(٦) ابن الشجري : الأمالي ١٨١/١-١٨٢.

كما عرض ابن مالك لهذه المسألة في شرح نظم الكافية قال : (وأشرت بقولي :

***وكل شيئين مؤديين ما لواحد ***

إلى نحو : (العينين والأذنين) قد يخبر عنه بمثنى وهو الأصل ، وقد يخبر عنه بمفرد ؛ لأن (العينين) حاسة النظر (والأذنين) حاسة السمع (واليدين) حاسة البطش ، فإفراد ما لكل منهما جائز".[1]

ومن شواهد إفراد الضمير العائد على المتلازمين :

قوله –صلى الله عليه وسلم –: (مِنْ أفرى الفِرى أن يُرِىَ عَيْنَيهِ مَالَمْ تَر )[2]

وفي الحديث : (ما هاتان النعلان يا أبا هريرة ؟ قلت : هاتان نعلا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثني بها).[3]

وقول امرئ القيس:[4]

لَمْنْ زُحلوقة زُلٌ *** بها العَينانِ تَنْهلُ

وقول سلمى بن ربيعة:[5]

فكأنَّ في العينَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ *** أو سُنْبلاً كُحِلَتْ به فانَهَّلتِ

وقول الآخر:[6]

وكأنَّهُ لِهَقُ السَّراةِ كأنَّه *** مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوادِ

وقول الفرزدق:[7]

لَوْ رَضِيَتْ يَدَايَ بها وضنَّت *** لَكَانَ عليّ للقدرِ الخيارُ

وقول اللعين المنقري:[8]

سَأُجْزِيكَ خذَلاَناً بتَقْطِيعِيَ الصُّوى *** إلَيْكَ وخُفًّا زَاحِفٍ تَقْطُرُ الدِّمَا

وقول المعري:[9]

كأنَّ أُذُنَيْهِ أَعْطَتْ قَلْبَهُ خَبَراً *** عَنِ السَّمَاءِ بِمَا يلقى مِنِ الغبر

---

(١) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ١٧٩٤/٤ وينظر شرح التسهيل ١٠٩/١ وشواهد التوضيح ٦٢ .

(٢)ابن حجر : فتح الباري " كتاب التعبير " باب من كذب في حلمه ٥٢٩/١٢.

(٣) مسلم : صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً ٦٠/١ الحديث ٥٢

(٤) ابن الشجري : الأمالي ١٨٣/١ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٠٩/١.

(٥) أبو زيد الأنصاري : النوادر ١٢١، ابن الشجري : الأمالي ١٨٣/١ وابن مالك شرح التسهيل ١٠٩/١ وشواهد التوضيح ٦٢

(٦) سيبويه : الكتاب ١٦١/١ أبو علي الفارسي : إيضاح الشعر ٩٠.

(٧) ابن جني المحتسب ١٨١/٢ ابن الشجري : الأمالي ١٨٣/١.

(٨) ابن منظور : اللسان (زحف) و(دمى) ، البغدادي : الخزانة ٥١٧/٧.

(٩) البغدادي الخزانة ٥١٨/٧,

وقول الشاعر: [1]

أشـــركـــت عيناه ظـــالمـــة *** في دمي يا عـــظـــم ما جنـــت

أما حكم هذا الاستعمال من حيث القياس أو عدمه ، فالمنقول عن البصريـــين منـــع القيـــاس اعتمادا على منعهم وضع الواحد موضع المثنى مطلقا[2]

وما نسب إلى أبي عمرو لعله يكون خروجا منه على هذا الإجماع لما رأى أنـــه مـــن كـــلام الفصحاء ممن يعتد بكلامهم ويعول عليه في القياس .

وإلى مثل وجهة البصريين توجه أبو حيان والأجود عنده قصر ذلك على المسموع[3] وعلـــل منعه ذلك بقوله : ( ... وأن هذا إنما جاء في الشعر مع أن بعضها يحتمل التأويل ، ولا تثبت مثل هـــذه الأحكام إلا بنص لا يحتمل أو بنقل ذلك عن مستقرئي علم النحو عن العـــرب كـــالخليل وســـيبويه والكسائي وأنظارهم الذين شافهوا العرب وأما متأخر جدا قد وقعت له أبيات يسيره تحتمل التـــأويل يريد أن يستنبط منها الأحكام ، فلا يسوغ له ذلك ولا نسمع منه هذا ، مع أن الأصل هو الذي قررناه من كون كل واحد من المفرد والمثنى والمجموع يكون طبق مدلوله ، وقد جاءت أبيات وقع فيها المفـــرد موقع المثنى وموقع الجمع ومثنى وقع موقع المفرد وموقع الجمع ، وجمع وقع موقع المفرد وموقع المثـــنى ، وكل هذا لم يقس النحويون منه شيئا بل اقتصروا على مورد السماع"[4]

وحكم ابن عصفور بأن ذلك قليل بابه الشعر.[5]

أما الكوفيون فيقيسونه ، كما قاسه ابن مالك ، نص على ذلك السيوطي فقال:"الأصـــل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له ، فيدل المفرد على المفرد ، والمثنى على اثنين والجمع علـى جمع . وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسمان : مسموع ومقيس .

فالأول : ماليس جزء مما أضيف إليه ، سمع : ضع رحالهما ، يريد اثنـــين ، ودينـــاركم مختلفـــة أي: دنانيركم، وعيناه حسنة أي حسنتان .. فكل هذا مسموع لا يقاس عليه وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس ، وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر"[6]

**٢- التثنية بالعطف : (عود الضمير مفردا على المتعاطفين )**

إذا عطف بين اسمين بالواو ، فالواجب في الضمير العائد عليهما التثنية ؛لأن العطف منزل لهمـــا منزلة المثنى لفظا ومعنى .

---

(١) الدلائي : نتائج التحصيل ج١ ، مج ٢ص ٤٩٦.

(٢) السيوطي : الهمع ، ١/١٧١.

(٣) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢/٥٨٤.

(٤) أبو حيان : التذييل ٢/٨٢.

(٥) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١/٢٧٨.

(٦) السيوطي : الهمع ١/١٧١.

قال ابن مالك : (وحكم الاسمين المعطوف أحدهما على الآخر بالواو حكم المثنى ، فلا بد فيما يعلق بهما من خبر وضمير وغيرهما من المطابقة ، كما لابد فيما يعلق بالمثنى نحو : زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما كما نقول : الرجلان منطلقان ومررت بهما)[1] ولا يجوز أن يفرد أحدهما بعود الضمير عليه دون الآخر.[2]

وأجاز الرضي الإفراد في الضمير العائد إلى المعطوف بالواو مع المعطوف عليه ، اكتفاءً بدلالة خبر الثاني على الأول ، وقال : ( ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول اكتفاءً بخبر الثاني).[3]

وتثنية الضمير العائد إلى المتعاطفين بالواو واجبة عند نحويي البصرة سواءً كان الضمير في خبر المبتدأ أو خبر إن وأخواتها .

قال ابن عصفور : (وينبغي أَنْ تعلمَ أَنَّكَ إذا عطفت على اسم إنَّ وأخواتها فإنّه ينبغي أن يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : إنَّ زيداً وعمراً قائمان ولا يجوز قائم إلا حيث سمع)[4]

أما الكوفيون فالمنقول عنهم جواز إفراد هذا الضمير إن كان في خبر إنَّ وأخواتها[5] ، حملاً للواو على معنى المعية مستدلين بقول الشاعر.[6]

فَإِنَّكَ وَٱلْكَتَابَ إِلَى عَلِيٍّ *** كَدَابِغَةٍ وَقَدْ حَلِمَ الأَدِيمُ

فتقول على مذهبهم : إن زيداً وعمراً قائم على تقدير : إن زيداً (مع) عمرو قائم ، فليس الإخبار إلا عن اسم واحد[7]

وقد رفض ابن عصفور حجتهم في أن جعل الواو بمعنى مع يوجب الإفراد لأن هذا المعنى فيها لا يزيل عنها إفادة الجمع والتشريك فهي كالعاطفة .

قال : (والصحيح أن الواو وإن كانت بمعنى (مع) فإنها تعطي أن ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى ، فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك ، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين.

---

(١) ابن مالك شرح التسهيل ٣/٣٨٢ ، وينظر أبو حيان : الارتشاف ٤/٢٠٢ والسيوطي : الهمع ٥/٢٧٦

(٢)ينظر ابن عصفور شرح الجمل ١/٢٤٧ ، المقرب ١/٢٣٥.

(٣) الرضي : شرح الكافية ٢/٣٥١.

(٤) ابن عصفور : شرح الجمل ١/٤٥٢- ٤٥٣.

(٥) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١/٤٥٤,

(٦) ثعلب : مجالس ثعلب ٣/١٠٣ ، ابن منظور : اللسان (حلم) . وحلم الأديم : أفسده الحلم قبل أن يسلخ ، الأديم : الجلد المدبوغ ، والحلمة دودة تكون بين جلد الشاة الأعلى وجلدها الأسفل .

(٧) ينظر أبو حيان : التذليل ٣/٣٢٠.

ويدلُّ على أن الواو هنا بمنزلة العاطفة ما حكي من قول العرب : كان زيدُ وعمراً كالأخوين. ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة مع بدليل نصب ما بعدها ، والخبر بعد ذلك عن زيدٍ وعمرو إذْ لا يتصور أن يكون كالأخوين خبراً عن زيدٍ وحده)[1]

وردَّ استشهادهم بالبيت باحتمال أن يكون مماثل لما ورد عن العرب من قولهم : راكب الناقة طليحان ، أي مما حذف منه العاطف والمعطوف ، وتقديره : كدابغة ودبغها.[2]

أما إذا أريد بالواو العطف فالتثنية واجبة عندهم أيضاً.[3]

ومما جاء في القرآن الكريم من عود الضمير مفرداً مع أن مفسره مثنى بالعطف:

١- قوله تعالى : ﴿وَٱستَعِينُوا بِالصَّبرِ وَالصَّلوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلا عَلَى الخَٰشِعِينَ ۝٤٥﴾ (البقرة ٠٤٥)

وقوله تعالى : ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ (البقرة ٢٥٩)

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ (التوبة ٠٣٤)

﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ (التوبة ٠٦٢)

﴿جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَآءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾ (يونس ٠٠٥)

﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا الْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾ (الشورى ٠٥٢)

فقد سبق في الآيات الكريمات مثنيات بالعطف وأعيد الضمير إلى كل منها بالإفراد.

وقد قيل في تعليل ذلك عدة أقوال تذهب إلى أن الإفراد لأحد الأسباب التالية :

**١- الاكتفاء بضمير أحدهما عن الآخر :**

قال أبو حيان في آية البقرة : (وقيل المعنى على التثنية واكتفى بعوده على أحدهما ، فكأنَّه قال : وإنهما ، كقوله : والذين يكترون الذهب والفضة ولا ينفقونها في بعض التأويلات، وكقوله : ﴿والله ورَسولهُ أحقُّ أَن يرضوه﴾ [4](التوبة ٠٦٢)

---

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ٤٥٥/١.

(٢) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٤٥٥/١.

(٣) المصدر السابق ٤٥٤/١.

(٤) أبو حيان : البحر ١٨٥/١ ، وينظر الزركشي : البرهان ١٩٨/٣.

وقال الفراء في قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ...﴾(التوبة ٣٤) الآية : " ولم يقل : ينفقونهما ، فإن شئت وجهت الذهب والفضة إلى الكنوز ، فكان توحيدها من ذلك ، وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه "(١)

وفي آية يونس يقول : " ولم يقل : وقدرهما ، فإن شئت جعلت تقدير المنازل للقمر خاصة لأن به تعلم الشهور ، وإن شئت جعلت التقدير لهما جميعا فاكتفى بذكر أحدهما من صاحبه ... وهو مثل قوله ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أن يرضوهُ ﴾ ولم يقل : أن يرضوهما "(٢)

كما ورد في كلام العرب عدد من الأبيات الشعرية المماثلة للآيات السابقة في إفراد الضمير بعد مثنى ، حمل الإفراد فيها على مثل ما حمل عليه في الآيات السابقة من الاكتفاء بأحد المتعاطفين عن الآخر ومنها :

قول حسان بن ثابت : (٣)

إن شرح الشباب والشعر الأسـ *** ـود مالم يعاص كان جنونا

وقول ضابيء البرجمي : (٤)

فمن بك أمسى بالمدنية رحله *** فإني وقيار بها لغريب

وقال جرير : (٥)

ما كان حينك والشقاء لينتهي *** حتى أزورك في مغار محصد

وقول الفرزدق : (٦)

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى *** وأبي فكان وكنت غير غدور

وقال الشاعر: (٧)

رماني بأمر كنت منه ووالدي *** بريئا ومن أجل الطوي رماني

وقول الأضبط بن قريع السعدي: (٨)

لكل هم من الأمور سعه *** والصبح والمسي لا فلاح معه

---

(١) الفراء : المعاني ٤٣٤/١.

(٢) الفراء : المعاني ٤٥٨/١.

(٣) ديوانه ٢٥٢النحاس : شرح أبيات سيبويه ٤٦، وابن عصفور شرح الجمل ٢٤٧/١،٤٥٣.

(٤)ابن منظور اللسان (قير) سيبويه : الكتاب ٧٥/١.

(٥)أبو عبيدة : المجاز ٣٩/١،٢٥٧.

(٦)سيبويه : الكتاب ٧٦/١، والنحاس : شرح أبيات سيبويه ٤٦.

(٧)ابن منظور : اللسان (حول) سيبويه : الكتاب ٧٥/١.

(٨) ابن منظور : اللسان (مسا).

قال أبو عبيد عند تعرضه للآية الكريمة ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ ...﴾: "صار الخبر عن أحدهما ، و لم يقل : (ينفقونهما ) ،والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين قصروا فخبروا عن أحدهما استغناءً بذلك وتخفيفاً لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر .

قال : فمن يك أمسى بالمدنية رحله .... البيت

وقال حسان : إن شرخ الشباب .... البيت و لم يقل : يعاصيا

وقال جرير : ما كان حينك ... البيت و لم يقل : لينتهيا". [1]

وقال الفراء عند حديثه عن الآية نفسها : (و لم يقل ينفقونهما ، وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه ... وقال الآخر :

إني ضمنت لمن أتاني ....البيت

و لم يقل : غدورين وذلك لاتفاق المعنى يُكتفى بذكر الواحد".[2]

وقال ابن عصفور : " فأكثر النحويين جعل هذا من المحذوف للدلالة فكأنه قال : إن شرح الشباب ما لم يعاص والشعر الأسود ما لم يعاص فحذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه كأنه قال : فإنه لغريب وقيار لغريب"[3]

وفي القرطبي عند تفسيره لقوله : (... ولا ينفقونها ) : (فقيه أجوبة ستة ... السادس : الاكتفاء بضمير الواحد عن ضمير الآخر إذا فهم المعنى وهذا كثير في كلام العرب .. وقال آخر : رماني بأمر كنت منه ووالدي .... البيت و لم يقل بريئين) [4]

**٢- تأويل الاثنين بمعنى مفرد يشملها :**

فالمعنى المفرد الذي أُوِّلَ به الصبر والصلاة هو العبادة .

قال أبو حيان : (وقيل – أي عود الضمير – على العبادة التي يتضمنها بالمعنى ذكر الصبر والصلاة) [5]

وأُوِّل الليل والنهار في قوله تعالى : ﴿وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه﴾ بمعنى الزمان، قال القرطبي (وقيل الضمير للزمان وهو الليل والنهار ) [6]

وأُوِل الكتاب والإيمان في آية الشورى بمعنى الوحي جاء في القرطبي : " ولكن جعلناه " قال ابن عباس والضحاك : يعني الإيمان ، السدّي : القرآن ، وقيل الوحي ، أي جعلنا هذا الوحي"[7]

---

(١)أبو عبيدة : المجاز ٣٩/١،٢٥٧.

(٢)الفراء: المعاني ٤٣٤/١.

(٣)ابن عصفور :شرح الجمل ٤٥٣/١.

(٤)القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ١٢٧/٨.

(٥) أبو حيان البحر ١٨٥/١ وينظر : القرطبي : الجامع ٣٧٤/١.

(٦) القرطبي : الجامع ٣٠٨/١٣.

(٧) القرطبي : الجامع الأحكام القرآن ٦٠/١٦.

**٣- تغليب أحد الاثنين على الآخر لخصوصية له :**

جاء في تفسير القرطبي في تفسير آية البقرة السابقة قوله : (اختلف المتأولون في عود الضمير من قوله : (وإنها) فقيل على الصلاة وحدها خاصة ؛ لأنها تكبر على النفوس مالا يكبر الصوم ، والصبر هنا: الصوم فالصلاة فيها سجن النفوس والصوم إنما فيه منع الشهوة فليس مَنْ مُنِعَ شهوة واحدة أو شهوتين كمن منع جميع الشهوات فالصائم إنما منع شهوة النساء والطعام والشراب ثم ينبسط في سائر الشهوات من الكلام والمشي والنظر إلى غير ذلك من ملاقاة الخلق ، فتسلّى بتلك الأشياء عما منع والمصلي يمتنع من جميع ذلك فجوارحه كلها مقيدة بالصلاة من جميع الشهوات وإذا كان ذلك كانت الصلاة أصعب على النفس ومكابدها أشد فلذلك قال : وإنها لكبيرة" [١]

وذكر الزركشي في قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ...﴾ الآية أن الضمير خُصَّ بالعود على الفضة تغليباً لها على الذهب قال : "وأعاد الضمير على الفضة وحدها لأنها أقرب المذكورين ولأن الفضة أكثر وجوداً في أيدي الناس والحاجة إليها أمس فيكون كنزها أكثر"[٢]

وحمل إفراد الضمير في آية يونس على أن المراد هو القمر خاصة لأهميته في معرفة الشهور وما ينبني عليها من عد السنين والحساب .

قال الطبري : قال "وقدره منازل " فوحَّد وقد ذكر الشمس والقمر فإن في ذلك وجهين أحدهما : أن تكون الهاء في قوله (وقدره) للقمر خاصة لأن بالأهِلَّة يعرف انقضاء الشهور والسنين لا بالشمس) [٣]

**٤- تنزيل الاثنين منزلة الواحد لما بينهما من التلازم :**

فمما نُزّل منزلة الواحد من المثنيات في الشواهد السابقة:

أ- **الصبر والصلاة :** فقد جعلا كالشئ الواحد ، إما لكونهما مما اشتملت عليه دعوة محمد – صلى الله عليه وسلم – أو لأنهما يشتركان في كون كل منهما عبادة ، وإن فُسِّرَ الصبر بالصوم كانت ملازمته للصلاة أشد.[٤]

ب- **الطعام والشراب في قوله تعالى :** ﴿بَل لَّبِثْتَ مِأْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ (البقرة ٢٥٩)

ت- قال العكبري : "فإن قيل: ما فاعل يتسنى"

قيل : يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منهما إلى الآخر بمنزلة شئ واحد فلذلك أفرد الضمير في الفعل"[٥]

---

(١) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ١/٣٧٣.

(٢) الزركشي : البرهان ٣/١٩٨

(٣) الطبري: جامع البيان ١١/٦١،٦٢ وينظر الفراء : المعاني ١/٤٨٥ والنحاس : معاني القرآن ٢/٢٥٤.

(٤)ينظر القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ١/٣٧٣.

(٥) العكبري : التبيان ١/٢٠٩.

ج- **رضا الله ورضا الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى:** ﴿ والله ورسوله أحق أن يُرْضوه ﴾(التوبة ٦٢)

قال الزمخشري : (إنما وُحِّد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله فكانا في حكم مرضي واحد ). (١)

**د- الإيمان والكتاب :**

قال أبو حيان في آية الشورى : (وقيل يعود إلى الإيمان والكتاب معاً لأن مقصدهما واحد ، فهو نظير ﴿ وَٱلله ورسُولهُ أَحَقُّ أن يُرْضوهُ ﴾ . (٢)

ونستطيع القول أيضاً أنَّ الذهبَ والفضةَ يمكن أن يُسْلَكَ بهما هذا المسلك لكونهما كالشيء الواحد لتلازمهما وكثرة جريانهما على الألسنة متصاحبَيْن وكذلك حال الشمس والقمر .

ويتأتى هذا التعليل في الأبيات الشعرية المستشهد بها وممن نقل عنه القول بذلك الفارسي .

قال ابن عصفور : (وأما الفارسي فلم يحمل شيئاً من هذا على الحذف بل حمله على أن يكون من بلب ما أخبر فيه عن الاثنين – لتلازمهما – إخبار الواحد ألا ترى أن أوج الشباب ملازم للشعر الأسود ، وكذلك جعل نفسه مع قيار متلازمين). (٣)

**٣- الضمير العائد من معطوف على مثنى أضيف إليه اسم تفضيل :**

إذا أضيف اسم تفضيل إلى مثنى وعطف عليه اسم تفضيل آخر وفي المعطوف ضمير يعود على ذلك المثنى فإن مقتضى الأصل يوجب مجيء هذا الضمير بلفظ التثنية لموافقة مفسِّره فتقول : "زيد أنبل الرجلين وأفضلهما ، وقد مضى معنا في (عود الضمير مفرداً على الجمع) مثل هذا التركيب ، غير أن المضاف إلى أفعل التفضيل هناك كان جمعاً وذكرنا أن الضمير العائد قد جاء في استعمال العرب بلفظ الإفراد متجاوزاً الأصل المقتضى عوده جمعاً ، وفصَّلنا القول في المسألة وذكرنا آراء النحاة واختلافاهم فيها والحقيقة أنه لا فرق بين ما مضى وما نحن فيه ، ولكننا آثرنا الفصل والتفريق تبعاً لتقسيم مسائل البحث لتكون كلُّ مسألة في موضعها وإلاَّ فإن الدراسة المقدمة هناك تجزئ عن معاودة الحديث هنا لأن النحاة حكموا أن الضمير العائد في هذا التركيب يأتي مذكراً مفرداً باختلاف أحوال مفسِّره ومن شواهد هذا الضمير مع المفسِّر المثنى :

**قول حسان بن تبع :** (٤)

شَرُّ يَوْمَيْها وأَغْواهُ لها *** رَكِبَتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَلاً

**قول خليج الأعيوي :** (٥)

لأخَوَيْنِ كَانَا خَيْرَ أَخَوَيْنِ شِيمَةً *** وأَسْرعهُ في حاجةٍ لي أُريدُها

---

(١)الزمخشري : الكشاف ٢٧٦/٢ وينظر العكبري : التبيان ٦٤٨/١ وابو حيان : البحر ٦٤/٥.

(٢)أبو حيان : البحر ٥٢٨/٧.

(٣)ابن عصفور : شرح الجمل ٢٥٣/١، وينظر ابن الشجري : الأمالي ٤٤/٢.

(٤)ابن عصفور الضرائر ٢٥٠ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٢٩/١.

(٥)ابن عصفور الضرائر ٢٥٠.

فمقتضى الأصل أن يقول : (وأغواهما) (وأسرعهما) لأنه في الأول يعود على (يومـــين) وفي الثاني على (أخوين).

**٤- الضمير المرفوع بنعم وبئس المفسر بمثنى : (١)**

يعود الضمير مفردا على المثنى إذا كان فاعلا لنعم أو بئس أو أحد الأفعال في بابهمـــا وفســر بتمييز مثنى ، نحو : نعم رجلين الزيدان ، وبئس امرأتين الهندان .

ومن شواهده في كلامهم ، قول الشاعر[٢]

**نعـــم امـــرأين حاتم وكعب *** هما غـــيث وسيـــف عضب**

**٥- الضمير المجرور برب المفسر بمثنى :**

إذا جرت (رب) المضمر لزمه الإفراد والتذكير ، والتفسير بتمييز مطابق لقصد المتكلم ، فـــإن قصد المتكلم المثنى ، نحو : ربه رجلين لقيت ، ربه امرأتين عرفت ، عاد الضمير مفردا على المثنى.[٣]

---

(١)ينظر ص ٢٤٢

(٢)محمد محي الدين عبد الحميد : عدة السالك ٣/٢٤٧.

(٣)ينظر تفصيل ذلك في ص ٢٣٩

# المبحث الثاني

## عوده مثنى على المفرد والجمع

## عوده مثنى على المفرد والجمع

في هذا المبحث نقتفي آثار المواضع التي خولف فيها الأصل في عود الضمير موافقا لمفسره في العدد ، بأن أعيد مثنى مع كون المفسر مفردا أو جمعا ، مع بيان علل تلك المخالفة وشواهدها .

### أولا: عوده مثنى على المفرد :

**١- الضمير العائد على المتعاطفين بأو:**

إذا عطف بين اسمين بـ(أو) فإن المعنى المستفاد من الجملة إنما هو لأحد المتعاطفين ؛ ذاك لأن أصل وضع (أو) أن تكون لأحد الشيئين ، وعليه فإنه إذا اتبع المتعاطفان بها بضمير كان الواجب فيه الإفراد .

قال ابن عصفور : " وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف – أي بغير الواو وحتى والفاء وثم – فإنما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة ، فنقول : زيد أو عمرو قام ، وزيد لا عمرو قام ، وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف . وإنما لم يجز أن تقول : قاما فتجعل الضمير على حسب ما تقدم ؛ لأن (أو)لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى ، ألا ترى أن القائم إنما هو أحدهما لا غير"[١]

وممن نص على ذلك أيضا الأخفش[٢] ، وابن السراج[٣] ، وابن مالك[٤] ، وأبو حيان[٥] والسيوطي[٦]

ومما جاء بمراعاة هذا الأصل ، قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ﴾ (البقرة ٢٧٠)

قال أبو حيان : " وجاء الضمير في"يعلمه" مفردا لأن العطف بأو ، وإذا كان العطف بأو كان الضمير مفردا ؛ لأن المحكوم عليه هو أحدهما"[٧]

ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ (النساء ١٢)

---

(١)ابن عصفور : شرح الجمل ٢٤٨/١.

(٢)ينظر الأخفش : معاني القرآن ٢٥٢/١.

(٣)ينظر ابن السراج : الأصول ٢٥٧/١.

(٤)ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٣٨٣/٣.

(٥)ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢٠٢١/٤ والبحر ٣٢٢/٢ و٣٧٠/٣.

(٦)ينظر السيوطي : الهمع ٢٧٦/٥.

(٧)أبو حيان : البحر ٣٢٢/٢.

قال أبو البركات الأنباري : "وقال (له) و لم يقل (لهما) ؛ لأن المعنى : وإن كان أحد هذين وورث كلالة (فله) يعود إلى معنى الكلام لا إليهما ، وهذا لأن (أو) لأحد الشيئين ، ألا ترى أنهم يقولون : زيدٌ أو عمرو قام ، و لم يقولوا : قاما"[1]

ومنه قول الحق سبحانه : ﴿ ومَن يكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أو إثْمًا ثم يرمِ بهۦ بريٓـًا فقد احتمل بهْتنا وإثْمًا مبينًا ﴿١١٢﴾ ﴾ (النساء ١١٢)

قال الأنباري أيضاً : " قال : ﴿ ثمَّ يرمِ بهۦ بَرِيٓـًا ﴾ و لم يقل : "بهما" لأن معنى قوله : ﴿ ومَن يكْسِبْ خطيٓـَةً أو إثْمًا ﴾ : ومن يكسب أحد هذين الشيئين ثم يرم به ؛ لأن (أو) لأحد الشيئين ولهذا تقول : زيد أو عمرو قام ، ولا يقال :زيد أو عمرو قاما"[2]

وقد ذهب الفراء إلى جواز تثنية ذلك الضمير مطلقاً . قال : "إذا جاء حرفان في معنى واحد بأو أسندت التفسير إلى أيهما شئت ، وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً ، تقول في الكلام : من كان له أخ أو أخت فليصله ، تذهب إلى الأخ ، وفليصلها تذهب إلى الأخت ، وإن قلت : فليصلهما فذلك جائز"[3] والأجود عنده الإفراد بإعادة الضمير على الآخر من الاسمين.[4]

وإذا كان الذي أوجب إفراد الضمير العائد على (أو) هو ملاحظة المعنى الوضعي لـ(أو) وهو أن تكون لأحد الشيئين ، فإن مَنْ تجاوز بها هذا المعنى إلى تأدية معنى الواو وهو الجمع المطلق ، – وهذا ما هو مشهور عن الكوفيين،[5] – يجيز في الضمير العائد بعدها التثنية ، كما في الضمير العائد على المتعاطفين بالواو .

أما الرضى فقد فرّق بين حالتين في هذا الضمير فإما أن يكون الضمير في الخبر أو في غيره ، فإن كان في الخبر وجب الإفراد ، وإن كان في غيره فالتعويل على قصد المتكلم فإن قصد أحدهما أفرد وإن قصد كليهما ثنّى .

قال : "وأما (لا) و(لكن) و(بل)و(أم)و(أو) و(أما) فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان إلى قصدك ، فإن قصدت أحدهما ، وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب إفراد الضمير ، نحو : زيد لاعمرو جاءني ، وزيد بل عمرو قام، وزيد أو عمرو أتاك ، وكذا تقول :

---

(١)أبو البركات الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ٢٤٥/١.

(٢)المصدر السابق ٢٦٧/١.

(٣)الفراء : المعاني ٢٥٧/١-٢٥٨، وينظر أبو حيان : البحر ١٨٩/٣-١٩٠،والقرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٧/٥.

(٤)ينظر الفراء : المعاني ١٥٧/٣.

(٥)ينظر أبو البركات الأنباري : الإنصاف ٤٧٨/٢-٤٨١، ونَسَبَ ذلك إلى الأخفش ، النحاسُ في إعراب القرآن ٤٩٥/١، والعكبريُّ في البيان ٣٩٧/١، وابنُ هشام في المغني ٦٢/١، وإلى الجرمي ابنُ هشام في المغني ٦٢/١ ، وإلى قطرب ابنُ جني في الخصائص٤٦٢/٢.

زيد أو هند جاءني ، ولا تقول : جاءتني ؛ إذ المعنى أحدهما جاءني والغلبة للتذكير ، وتقول في غير الخبر: جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته، وأزيداً ضربت أم عمراً فأوجعته ، وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته .

وإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة ، نحو : زيد لاعمرو جاءني مع أني دعوتهما و: زيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما "[1]

ومع الحكم بأن الضمير العائد على المعطوفين بـ(أو) ينبغي أن يكون مفرداً لأنه لواحد منهما فلأيهما يكون ؛ المعطوف عليه أم للمعطوف ؟

لم يختلف النحاة في أن الضمير بعد(أو) يجوز فيه أن يكون للمعطوف عليه أو للمعطوف على حدّ سواء، بيد أن الأجود والأقيس أن يكون للمتأخر .

قال الفراء في هذا الشأن : "وأجود من ذلك في العربية أن تجعل الراجع من الذكر للآخر من الاسمين ، وما بعد ذا فهو جائز"[2]

وقال الأخفش : "وأنت في (أو) بالخيار إن شئت جعلت الكلام على الأول ، وإن شئت على الآخر ، وإن تحمله على الآخر أقيس ؛ لأنك أن تجعل الخبر على الاسم الذي يليه الخبر فهو أمثل من أن تجاوزه إلى اسم بعيد منه"[3]

هذا هو حقُّ الضمير مع (أو) حسب ما قرر النحاة ... ولكن ما مدى توافق المسموع مع ذلك ؟ هل كان محافظاً على حدود القاعدة ، أم سجَّل خروجاً عليها؟

لقد خالف السماع هذه القاعدة في شاهدين : أحدهما قول الحق سبحانه :

﴿ إن يكُنْ غنيا أَو فقِيرًا فٱللَّهُ أَولىٰ بهمَا ﴾ (النساء ١٣٥)

والآخر قول الراجز[4]

إنَّ بها أَكْتَلَ أو رِزامها *** خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الهَامَا

وقد تنازل ابن عصفور أمام الشاهد القرآني ، فأجاز تثنية الضمير مع (أو) و لم يتورع عن الحكم بشذوذه .

---

(١)الرضى : شرح الكافية ٣٥٢/٢.

(٢)الفراء : المعاني ١٥٧/٣.

(٣)الأخفش : معاني القرآن ٢٥٢/١.

(٤)سيبويه : الكتاب ١٤٩/٢، والمبرد : المقتضب ٣١٥/٤، وأكتل ورزام الصان ، وخويرب: تصغير خارب وهو اللص ، والنقف: كسر الهامة عن الدماغ .

قال : "ولا يجوز أن يكون – أي الضمير- على حسب ما تقدم إلا في (أو) خاصة ، وذلك شذوذ لا يقاس عليه . قال الله تعالى : ﴿ إن يكُن غنيًّا أو فقيرا فالله أولى بهما ﴾ فأعاد الضمير على الغني والفقير لتقديمهما في الذكر"[1].

وقد رد أبو حيان قول ابن عصفور هذا ، فقال : "وهذا ليس بسديد ولا شذوذ في الآية ولا دليل فيها على جواز : زيد أو عمرو قاما على جهة الشذوذ ولا غيره ؛ لأن قوله : "فالله أولى بهما" ليس بجواب ، والضمير ليس عائدا على الغني والفقير الملفوظ بهما في الآية ، وإنما يعود على ما دل عليه المعنى من جنسي الغني والفقير".[2]

ومع ورود هذا المخالف لابد أن يتأول النحاة فمن التأويلات التي حملت عليها تثنية الضمير في الآية ما يلي :-

- أن الضمير ثني حملا لـ(أو) على معنى الواو.
- أو على تقدير معنى(من) ، أي : إن يكن من تخاصم غنيين أو فقيرين .
- أو لتقدم الاثنين في الذكر .

وقد تأول هذه الأوجه الأخفش ، قال : ( وقال " إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما " لأن (أو) هاهنا في معنى الواو . أو يكون جمعهما في قوله (بهما) لأنهما قد ذكرا نحو قوله عز وجل "ولـه أخ أو أخت فلكل واحد منهما" أو يكون أضمر(من) كأنه "إن يكن من تخاصم غنيا أو فقيرا" يريد" غنيين أو فقيرين" يجعل (من) في ذلك المعنى ويخرج "غنيا أو فقيرا" على لفظ (من)"[3] . وقد وافقه ابن عصفور في الأخير منها كما مضى في نصه السابق .

وقيل : إن التثنية للمح معنى الجنس في لفظي غني وفقير ، وهو قول ، الزمخشري قال : " فإن قلت: لم ثني الضمير في "أولى بهما " وكان حقه أن يوحد ، لأن قوله : " إن يكن غنيا أو فقيرا " في معنى : إن يكون أحد هذين؟ قلت : قد رجع الضمير إلى ما دل عليه قوله : إن يكن غنيا أو فقيرا لا إلى المذكور ، فلذلك ثنى و لم يفرد ، وهو جنس الغني وجنس الفقير ، كأنه قيل : فالله أولى بجنسي الغنى والفقر ، أي بالأغنياء والفقراء ، وفي قراءة أبي " فالله أولى بهم" وهي شاهدة على ذلك"[4] وقد مضى معنا أيضا قول لأبي حيان يوافق هذا القول.

---

(١)ابن عصفور : شرح الجمل ١/٢٤٨.

(٢) أبو حيان : البحر ٣/٣٧٠.

(٣)الأخفش : المعاني ١/٤٥٥-٤٥٦.

(٤)الزمخشري : الكشاف ١/٥٧٠.

أما تثنية الضمير في قول الراجز ، وكان حقه الإفراد مراعاة لمعنى (أو) فقد عللـــه الكوفيـــون والأخفش والجرمي بحمل (أو) على معنى الواو[1]. وجعله الخليل منتصبا على المفعولية لفعل محـــذوف وليس حالا من المتعاطفين قال سيبويه : "وسألت الخليل عن قوله – وهو لرجل من بني أسد- : إن بهـا أكتل ... البيت .

فزعم أن (خويربين) انتصبا على الشتم ، ولو كان على (إن) لقال خويربا ، ولكنه انتصـــب على الشتم كما انتصب (حمالة الحطب) ، وانتصب (النازلين بكل معترك) على المدح والتعظيم"[2]

**(أو) التي للإجابة وحال الضمير معها :**

من المعاني التي تأتي لها (أو) الإباحة ، وهي (أو) الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمـع . فلجواز الجمع بين المتعاطفين جاز في الضمير بعدها التثنية .

نقل أبو حيان عن ابن عصفور قوله : "وإن كانت (أو) مستعملة حيث يجـــوز الجمـــع بـــين المعطوف والمعطوف عليه ، كالتي في الإباحة ، أو في النهي عن المباح ، فيجوز في الخبر ، الإفراد والجمع ، نحو : الحسن أو ابن سيرين جالسه ، والآثم أو الكفور لا تطعه ، وإن شئت جالسهما ولا تطعـهما ، والدليل على جواز الجمع قوله تعالى﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾"[3]

و لم يغفل أبو حيان لابن عصفور هذا الاضطراب في القول حيث حكم علـــى هـــذه الآيـــة بالشذوذ ، ثم ها هو الآن يستدل بها على جواز الجمع . قال : "وهذا اضطراب من ابن عصفور تـــارة حمل الآية على الشذوذ وتارة استدل بها"[4]

وبعد ... فلعل استعمال (أو) في الإباحة ، ومجيئها لهذا المعنى كثيرا ، وجواز تثنية الضمير معها يعلل لنا تثنية الضمير إذا كانت مستعملة لأحد الشيئين فلما كانت في الإباحة جاريـــة مجـــرى الـــواو تدرجت من ذلك إلى غيره فثني الضمير معها في الموضع الذي تكون فيه عارية من معنى الإباحة.[5]

قال الرضي : "ولا يستنكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه ، وإن كـــان المراد أحدهما ، لأنه لما استعمل (أو) كثيرا في الإباحة فجاز الجمع بين الأمرين نحو: جالس الحســـن أو ابن سيرين صار كالواو"[6]

---

(١)ينظر ابن هشام : المغني ٦٣/١.

(٢)سيبويه : الكتاب ١٤٩/٢-١٥٠.

(٣)أبو حيان : الارتشاف ٢٠٢١/٤، وينظر الرضي : شرح الكافية ٣٥٢/٢.

(٤)أبو حيان : الارتشاف ٢٠٢١/٤.

(٥)ينظر ابن جني الخصائص ٣٤٨/١ " باب في تدريج اللغة " و٤٦٧/٢.

(٦)الرضي : شرح الكافية ٣٥٢/٢.

**٢- الضمير العائد على أحد المتلازمين :**

سبق فيما قدمنا عن عود الضمير على المتلازمين أن بينا أن المقصود بالمتلازمين هو ما كان منه في الجسد اثنان أو ما نزل منزلتهما في التلازم ، وبينا هناك أن الأصل في استعمال مثل هذا أن يكون بلفظ التثنية مع تثنية ما يعود عليه نحو : عيناي رأتاه . وبينا هناك أيضاً أن الاستعمال العربي قد خرج على هذا الأصل إلى وجه آخر كان من جرائه ، عود الضمير مفرداً على المثنى ، وذلك الوجه بذكر المتلازمين بلفظ التثنية مع إفراد العائد عليهما نحو : عيناي رأته .

وها نحن الآن نتمم ما يسوغ عربيةً في هذا الضرب من استعمالات بذكر وجه ثالث يكون من جرائه عود الضمير مثنى على المفرد ، وهو أن يذكر المتلازمين بلفظ الإفراد ، ويثنى العائد عليه ، نحو : عيني رأتاه ، وأذني سمعتاه .

وممن نصَّ على جواز هذا الوجه في هذا الضرب ابن الشجري ، وابن مالك[١] ، وأبو حيان[٢]، والسيوطي.[٣]

وحكم ابنُ الشجري بقلة مثل هذا الاستعمال ، قال : "والرابع – يريد من أوجه الاستعمال لهذا الضرب – :أن تعبر عن العضوين بواحد وتثني الخبر حملاً على المعنى ، كقولك : أذني سمعتاه ، وعيني رأتاه ، وهذا قليل"[٤] . واستجاد أبو حيان قصر ذلك على المسموع[٥]

وإذا أردنا أن نتبين موقف البصريين والكوفيين من مثل ذلك ، فالذي يبدو من نقل السيوطي[٦] ، أن البصريين لا يجيزون ذلك لمنعهم وضع المثنى موضع الواحد مطلقاً ، والكوفيين يجيزونه لإجازتهم وضع المثنى موضع الواحد عند أمن اللبس . وصرح أبوحيان بمنع البصريين القياس فيه.[٧]

ومن شواهد ما جاء على هذا الوجه فأعيد فيه الضمير مثنىً على المفرد ، قول أمرئ القيس[٨] :

**وعَيْنُ لها حَدْرةٌ بَدْرةٌ *** وشُقَّتْ مآقيهما من أُخُرْ**

وقول الشاعر[٩]

**إذا ذَكَرَتْ عَيْنِي الزَّمَانَ الذي مَضَى *** بِصَحْراءَ فَلْجٍ ظَلَّتَا تَكِفَانِ**

---

(١)ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٠٩.

(٢)ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢/٥٨٤.

(٣)ينظر السيوطي : الهمع . ١/١٧-١٧٢

(٤)ابن الشجري : الأمالي ١/١٨٣.

(٥)ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢/٥٨٤، والتذليل والتكميل ٢/٨٢.

(٦)ينظر السيوطي : الهمع ١/١٧١.

(٧)ينظر أبو حيان : التذييل ٢/٨٢.

(٨)ديوانه ١١٣ وابن الشجري : الأمالي ١/١٨٣، والبغدادي : الخزانة ٥/١٩٥،٧/٥١٩،٥٢٢ ، وعين حدرة بدرة : حادة النظر ، وشقت من أخر: يعني أنها مفتوحة كأنها شقت من آخرها .

(٩) ابن الشجري : الأمالي ١/١٨٣ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١/١١٠ ، وابو حيان : التذييل ٢/٨٠ والشنقيطي : الدرر اللوامع ١/٢٥ ، ووكفت لعين الدمع : أسألته .

وقول الآخر[1]

تُسَائِلُ بِابْنِ أَحْمَرَ مَنْ رآهُ *** أَعَارَتْ عَيْنُه أَمْ لَمْ تَعَارا

وإني لأميل إلى ما رأى أبو حيان من قصر ذلك على المسموع ؛ لأن هذا الاستعمال ضرب من التوسع لا ينبغي التمادي فيه إلى حدٍّ يشيع معه ، مع ما فيه من المخالفة التي تصل إلى درجة قد ينكرها الذوق العربي ، فمع أن الحمل على المعنى فيه متأتٍ إلا أنه بعيد ، وأقرب إلى من يسمع هذا الاستعمال أن يستسمجه من أن يتبادر إلى ذهنه أنه محمول على معنى : عيناي رأتاه ، خاصة وأن استعمال المتلازمين بلفظ أحدهما شائع كثيراً مع إفراد ما حمل عليه ، نحو : عيني رأته .

**ثانياً : عوده مثنىً على الجمع :**

إذا عاد الضمير على جمع فإن القياس فيه أن يكون جمعاً مراعاة للموافقة اللازمة بين الضمير ومفسره في العدد – سواءً في ذلك أكان الجمع المفسِّر للضمير جمعاً بالصيغة ، نحو الزيدون قاموا ، أو جمعاً بالعطف بأن يعطف بين اسمين ، أحدهما مفرد والآخر مثنى أو جمع ، أو أحدهما مثنى والآخر جمع ، أو كلاهما مثنى أو كلاهما جمع : نحو : زيد والعمران قاموا ، وزيد وكلام أبي عبيدة ، والزيدان والعمرون قاموا ، والزيدان والعمران قاموا ، والزيدون والعمرون قاموا .

ومما جاء على هذا القياس قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وملئكته يصلون على النبى يَـٰٓأَيُّهَا الذين ءامنُوا صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلموا تسليما﴾(الأحزاب ٥٦)

وقوله تعالى : ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ والمؤمِنَـٰتُ بعْضُهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وَيَنهَوْن عن المنكر ويُقِيمُونَ الصلوة ويؤتون الزكوة ويُطِيعُونَ ٱلله ورسُوله﴾(التوبة ٧١)

إلا أن القياس قد كسر في مثل ذلك فأعيد الضمير على هذا الجمع مثنى .

وفي ذلك يقول أبو عبيدة : " والعرب إذا وحّدوا جماعة في كلمة ، ثم أشركوا بينها وبين واحد ، جعلوا لفظ الكلمة التي وقع معناها على الجمع كالكلمة الواحدة" [2]. وشاع ذلك في كلامهم حتى عُدَّ من سنن العرب أن "تذكر جماعة وجماعة ، أو جماعة وواحداً ، ثم تخبر عنهما بلفظ الاثنين"[3]

---

(١) أبو حيان : تذكرة النحاة ٣٨٢ البغدادي : الخزانة ١٩٦/٥، أعادت عينه : أي أدمعت .

(٢)أبو عبيدة المجاز ١٦٠/١ ، وينظر الزجاجي : مجالس العلماء ٢١١ ، وأبو حيان : التذكرة ١٥٢.

(٣)ابن فارس : الصاحبي ٣٥٤، والسيوطي : المزهر ٣٣٤/١.

وقد جاء على هذا السنن في القرآن الكريم : قول الحق سبحانه : ﴿ أولم ير الذين كفروا أن السمٰوٰتِ والأرْضَ كَانتا رَتْقًا ففَتَقْنٰهما ﴾(الأنبياء ٣٠)

وقولـــه تعـــالى : ﴿ إنَّ ٱللهَ يُمْسِكُ ٱلسمٰوٰتِ والأرْضَ أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما مِنْ أحد مِنْ بعده ﴾(فاطر ٤١)

وقوله تعالى : ﴿ ثمَّ ٱسْتوَىٰ إلى السماء وهيَ دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كَرها قالَتا أَتَيْنَا طائِعِينَ ﴾(فصلت ١١)

ومنه أيضا تثنية الضمير العائد على السموات والأرض ، والمضاف إلى (بين) في القرآن كله .

أما من كلامهم ، فقول الأسود بن يعفر:(١)

**إن المنية والحتـــوف كـــلاهمـــا *** يوفي المخارم يرقبان ســـوادي**

وقول الآخر:(٢)

**تذكرت بشرا والسماكين أيهما *** علي من الغيث استهلت مواطره**

وقول القطامي(٣) :

**ألم يـــحزنك أن حبال قيـــــس *** وتغلـــب قـــد تباينتا انقطـــاعا**

وقول الشاعر:(٤)

**لو أن عصم عمايتين ويذبـــــل *** سمعا حديثك أنزلا الأوعـــالا**

ففي هذه الشواهد ثنى الضمير في (كانتا ففقتناهما ، تزولا ، زالتا ، أمســـكهما ، كلاهمـــا ، يرقبان، أيهما ، تباينتا ، سمعا ، أنزلا ) وكان حقه الجمع لكون مفسره جمعا تركب من ضم واحـــد إلى مجموع أو واحد إلى مثنى ، أو مجموع إلى مجموع .

والحقيقة أن مخالفة الضمير ، لمفسره في هذه المثل لم تحظ باهتمام النحويين و لم ترد الإشارة إليها في كتبهم ، وإنما تلقاها المفسرون واللغويون يومئون إليها مع عروض شواهدها ، ويســـتثارون كلمـــا أشرفوا على مواردها ، فكان غاية ما جاء فيها مبعثه هو عروض الشاهد القرآني متمثـــلا في الآيـــات

---

(١)أبو عبيدة : المجاز ٣٦/٢،٧٩، وابن فارس الصاحبي ،٣٥٤، والمخارم : الطرق في الجبال وأفواه الفجاج .

(٢)الزجاجي : مجالس العلماء ٢١٣، والسيوطي : الأشباه والنظائر ٦٧/٣، والسما كان نجمان نيران ، أحدهما الأعزل ، والآخر : الرامح

(٣)أبو عبيدة : المجاز ٣٦/٢،٧٩، ابن فارس :الصاحبي ٣٥٤، وأبو حيان : البحر ٣٠٨/٦.

(٤)الزجاجي : مجالس العلماء ٢١٢ ، أبو حيان : التذكرة ١٥٣، والسيوطي : الأشباه ٦٦/٣، وعصم : جمع أعصم وهو الوعل في ذراعيه بياض ، وعمايتان : جبلان ، ويذبل : جبل في نجد .

المتقدم ذكرها ، وكان توجيههم لتثنية الضمير في هذه الشواهد بأنه لتأويل الجمع بالصنفين أو الجماعتين أو الفريقين أو الجنسين .

قال الأخفش : "قال (كانتا) ؛ لأنه جعلها صنفين ، كنحو قول العرب: (هما لقاحان سوداوان) وفي كتاب الله عز وجل : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾[1]

وقال الزمخشري: " وإنما قيل: (كانتا) دون (كن) ؛ لأن المراد جماعة السموات وجماعة الأرض . ونحوه قولهم : لقاحان سوداوان ، أي : جماعتان ، فعل في المضمر نحو ما فعل في المظهر"[2]

ويقول ابن الشجري في آية فصلت: ( . . . فالسماء والأرض هاهنا تجريان مجرى الفرقتين أو الفريقين ، تقول : الفرقتان قالتا ، والفريقان قالا ولو قلت : قالوا كان حسنا) [3] وقال العكبري: "(كانتا) الضمير يعود على الجنسين"[4]

وقيل إنما ثني الضمير في مثل ذلك لحمل الجمع أو المثنى المشارك للواحد على معنى المفرد، فكأن ثمة مثنى تركب من عطف مفرد على مفرد ، وهذا ما قاله أو عبيدة في نصه السابق، وكذا قال ثعلب : " وإن شئت قلت : بل حمله على الموضع والمعنى فردوه إلى واحد وإلى موضعه ومعناه فردوا السموات إلى السماء ، وعمايتين إلى عماية"[5]

هذا وإن كان أبو عبيدة قد أطلق في قوله السابق بأن العرب تفعل هذا الصنيع متى ما أشركت بين جمع وواحد إلا أنه قيد في موضع آخر بما إذا كان الجمع من غير العقلاء ، فقال – تعليقا على آية الأنبياء ، المستشهد بها – ( فالسموات جميع ، والأرض واحدة فخرج لفظ صفة الجميع على تقدير لفظ صفة الواحد كما ترى ، و لم يجئ " أن السموات والأرض كن رتقا" ولا "ففتقناهن" والعرب قد تفعل هذا إذا كان جميع موات أو جميع حيوان ، ثم اشركوا بينه وبين واحد من الموات أو الحيوان جعلوا لفظ صفتهما أو لفظ خبرهما على لفظ الاثنين "[6]

---

(١)الأخفش : المعاني ٦٣٤/٢، وينظر أبو حيان البحر ٣٠٨/٦.

(٢)الزمخشري : الكشاف ١١/٣، وينظر الثعالبي فقه اللغة ٢٥٥" فصل في الإخبار عن الجماعتين بلفظ الاثنين ".

(٣)ابن الشجري : المالي ٤٨/٢.

(٤)العكبري : التباين ٩١٦/٢.

(٥)الزجاجي : مجالس العلماء ٢١٣ ، وينظر الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٣٩٠/٣ وابن الشجري : الأمالي ٤٧/٢.

(٦)أبو عبيدة : المجاز ٣٧/٢،٧٩.

# المبحث الثالث

## عوده جمعاً على المفرد والمثنى

## أولاً : عوده جمعاً على المفرد :

**١-الضمير المفسَّر بمفرد معظَّم :**

إذا عُظِّم المفرد ،خولف الأصل في عود الضمير عليه مفرداً فأعيد بالجمع على مقتضى التعظيم .

وقد شاع في العربية تعظيم المفرد المتكلم والمخاطب ، وقليل تعظيم الغائب.

**أ- ضمير المتكلم المعظّم نفسه :**

إذا تكلَّم المفرد عن نفسه على مقتضى الأصل ، قال : أنا فعلتُ وأفعلُ ، ليوافق الضمير مفسِّره في العدد ، إلا أنه قد يستشعر المتكلمُ عظمة نفسه ، ورفعة شأنه ، فيعبِّر عنها بضمير المتكلمين ؛ للإشعار بذلك .

وأكثر ما يقع ذلك من ذوي الشأن والرفعة كالملوك والخلفاء والرؤساء والعلماء .

قال ابن خالويه : " والملك والرئيس يخبرون عن أنفسهم بلفظ الجماعة ، فيقول الخليفة : قد أمرنا بكذا ، وهو الآمر وحده "[١]

وقد أكثر الملكُ العلاّمُ – سبحانه وتعالى – من استعمال ضمير المتكلمين تعبيراً عن ذاته جلَّت وتقدّست . فقال ﴿ وَإِن كُنتم فِي رَيْبٍ مِما نزلنا على عبدنا ﴾(البقرة ٠٢٣)

وقال تعالى : ﴿نحنُ نَقُص عَلَيك أحسَنَ الْقَصَصِ﴾(يوسف ٠٠٣)

وقال سبحانه : ﴿وَكَذَلِكَ أنزلْنَه حكما عَرَبِيًّا﴾(الرعد ٠٣٧)

وقال سبحانه: ﴿إِنَّا نحْنُ نَرِثُ الأرضَ ومنْ عليها وإلينا يرجعون﴾(مريم ٠٤٠)

وقال : ﴿إِنَّا كُل شَيْءٍ خَلَقنهُ بِقدر﴾(القمر ٠٤٩)

ومثله في كلامه تعالى لا يُحصى .

ولا يزال يجري على هذا السنن الملوك والرؤساء في خطاباتهم ومراسيمهم في عصرنا الحاضر ، من نحو : " نحن فهد بن عبد العزيز – ملك المملكة العربية السعودية – أمرنا بما هو آت ..."

وقيل إنه لا ينبغي أن يستعمل ضمير الجمع في واحد من المخلوقين على حكم الاستلزام ؛ لأن ذلك كِبْر وهو مختصٌ به سبحانه.[٢]

---

(١) ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة ٢٠٨، وينظر ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ٢٩٣ ، وابن فارس : الصاحبي ٣٥٣ والفراء : المعاني ٣٩١/٢.

(٢) ينظر المبرد : الكامل ٤٦٦/١، والزركشي : البرهان ٣٦٢/٢.

**ب- ضمير المخاطب المعظم :**

لما عظم المتكلم نفسه ، اقتضى ذلك أن يعظمه مخاطبه اعترافا له بما أوجبه لنفسه ، فيرد الخطاب إليه بضمير الجمع ، يقول ابن فارس : "ومن سنن العرب مخاطبة الواحد بلفظ الجمع ، فيقال للرجل العظيم " "انظروا في أمري "

وكان بعض أصحابنا يقول : إنما يقال هذا ؛ لأن الرجل العظيم يقول : نحن فعلنا، فعلى هذا الابتداء خوطبوا في الجواب"(١)

ومما حمل على هذا الوجه في القرآن الكريم ، قول الله سبحانه وتعالى ﴿ حتى إذا جاء أَحَدهم ٱلمَوتُ قَالَ ربِ ٱرجعون ﴾ (المؤمنون ٩٩)

فقيل : إن إسناد الفعل (ارجعون) إلى ضمير الجمع تعظيما للمخاطب وهو الله سبحانه وتعالى جريا على ما عهد عنه سبحانه من الإخبار عن نفسه بالجمع .

قال الزجاج : "وقوله " "ارجعون" وهو يريد الله عز وجل وحده في الخطاب في المسألة على لفظ الإخبار ؛ لأن الله عز وجل قال : ﴿ إنا نحن نحيي ونميت ﴾ وهو وحده يحيي ويميت ، وهذا لفظ تعرفه العرب للجليل الشأن ، يخبر عن نفسه بما يخبر به عن الجماعة ، فكذلك جاء الخطاب في (ارجعون)) (٢)

ومنه أيضا قوله تعالى :﴿ فإلمّ يستجيبُوا لكم فاعلَموا أنما أنزل بعلم الله ﴾(هود ١٤)

فخاطب سبحانه نبيه ﷺ بضمير الجمع في (لكم ، فاعلموا) . وقد قال في موضع آخر : ﴿ فإن لم يَستجِيبُوا لكَ فاعلم ﴾ (القصص ٥٠) ، فقيل إن جمع الضمير تعظيما للمخاطب ﷺ (٣)

وجعل منه أيضا قوله ﴿ فَأْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتمّ صَادِقِينَ ﴾ (الدخان ٣٦)

في خطاب محمدﷺ وحده.(٤)

وعليه أيضا حمل قول الشاعر :(٥)

**ألا فارحموني يا إله محمد *** فإن لم أكن أهلا فأنت له أهل**

حيث خاطب الإله الواحد الأحد بخطاب الجمع جريا على عادة العرب في خطاب السادة والملوك بذلك تعظيما .

---

(١)ابن فارس : الصاحبي ٣٥٣ ، وينظر ابن قتيبيه : تأويل مشكل القرآن ٢٩٣ والزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١-٢٢.

(٢)الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١-٢٢، وينظر الفراء: المعاني ٢/٢٤١ والنحاس : إعراب القرآن ٣/١٢٢.

(٣) ينظر الزمخشري : الكشاف ٢/٣٦٩ ، والنحاس : إعراب القرآن ٢/٢٧٥.

(٤)ينظر الفراء : المعاني ٣/٤٢ ، و القرطبي : الجامع ١٦/١٤٤.

(٥) الزمخشري : الكشاف ٣/١٩٧.

**جـ- ضمير الغائب المعظم :**

تعظيم الغائب بإعادة ضمير الجمع إليه ، قليل في العربية وغير معهود بالكثرة التي عليها تعظيم المتكلم والمخاطب ، وحمل عليه جمع الضمير العائد على فرعون في قوله تعالى:﴿ فما ءامن لموسى إلا ذُرية مِن قَومه ـ علَىٰ خَوْفٍ مِن فرعَوْنَ وملإِيهم أن يفتنهم﴾(يونس ٨٣)

فقد اختلفوا فيمن عنى بالهاء والميم في (ملئهم) ، ومما قيل في ذلك أنه عنى به فرعون ، وجمع على ما هو المعتاد في ضمير العظماء[١]

وأنكر بعضهم هذا فقال : "أي قدر لفرعون عند الله حتى يعبر عنه بصيغة التعظيم، نعم لو كان هذا من كلام من يعظم فرعون لكان له وجه "[٢]

وخرج عليه أيضا قول كعب بن زهير: [٣]

**أرجو وآمل أن يعجلن في أبد *** وما لهن طوال الدهر تعجيل**

فقيل : إن الضمير المجموع في (يعجلن) و(مالهن) عائد على سعاد وهي مفرد لإرادة التعظيم .

**٢- الضمير المفسر بمفرد مضاف إلى جمع :**

إذا أضيف المفرد إلى جمع ، وصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف ، جاز اكتساب المضاف المفرد من المضاف إليه الجمع معنى الجمعية .

ورغم أنه اشتهر لدى النحاة اكتساب المضاف جنس المضاف إليه تذكيرا وتأنيثا ، إن صح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف وكان المضاف بعضا من المضاف إليه أوكبعضه ، إلا أن اكتساب المضاف الدلالة العددية للمضاف إليه إفرادا وتثنية وجمعا لم يشتهر لديهم ، و لم يشر إليه منهم إلا الرضي حيث قال : "أداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع ، وكذلك استعمال المجرد من علامة التأنيث مجرى المؤنث كثير ، فعلى هذا لا مانع من اكتساب المضاف معنى التأنيث ، والتثنية والجمع من المضاف إليه ، إن حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف إليه"[٤]

ومما يمكن أن نستشهد به على قول الرضي هذا ، قول المجنون: [٥]

**وما حب الديار شغفن قلبي *** ولكن حب من سكن الديارا**

حيث أعيد الضمير جمعا مؤنثا على المفرد المذكر (حب) ؛ لاكتساب المفرد المذكر من المضاف إليه المجموع معنى الجمعية والتأنيث .

---

(١) ينظر ابن قتيبيه : تأويل مشكل القرآن ٣٩٢ والفراء : المعاني ٣٩١/٢ والعكبري : البنيان ٦٨٣/٢ .

(٢) البغدادي : الخزانة ١٤٨/٩-١٤٩.

(٣)ديوانه ٩ .

(٤) الرضى : شرح الكافية ٢٥٦/٢.

(٥) البغدادي : الخزانة ٢١٢/٤ .

وكذلك قول الراجز: [1]

مرُّ اللَّيالي أَسْرَعتْ في نَقْضي *** أَخَذْن بَعْضي وتَرْكن بعْضي

فقد اكتسب (مرّ) المفرد المذكر من المضاف إليه التأنيث والجمعية فأعيد الضمير عليه كذلك في (أخذن وتركن) .

ومثله قول الآخر: [2]

ومرُّ اللّيالي وتكرارها *** يُدنينهُ لانْقِطاع الأَجَل

وقول الشاعر: [3]

أَرَى مرَّ السنين أخذْن منّي *** كما أخذ السِّرارُ من الهلالِ

وقول الآخر : [4]

وكَم ذُدْتَ عنّي من تحامُل حادثٍ *** وَسورَة أيامٍ حززن إلى اللّحْم

فسورة اكتسبت الجمعية من إضافتها إلى (أيام) ؛ ولهذا أعيد إليها الضمير من (حززن) جمعاً .

ولعلّه الشاهد الوحيد الذي تمّحض لاكساب الجمعية فقط خلاف الشواهد السابقة جمعين وتأنيث.

## ثانياً : عوده جمعاً على المثنى :

إن وقوع ضمير الجمع موقع ضمير المفرد مهيء لوقوعه موقع ضمير المثنى ؛ إذ أن التناسب والتقارب بين المثنى والجمع أظهر منه بين الجمع والمفرد ، من حيث كان الجمع ضم الشيء إلى الشيء ، وذلك حاصل في الاثنين وغير حاصل في المفرد لخلوه من ضم شيء إليه[5]

لذلك لم تشهد العربية من وقوع الجمع موقع المفرد كمثل ما شهدت من وقوع الجمع موقع المثنى .

ولعلَّ المشرِّع الأول لوقوع الجمع موقع التثنية هو ما عهد عن العربية من إشراكها بين الجمع والمثنى في ضمير المتكلم ،إذ جعلت الضمير (نحن) في الانفصال والضمير(نا) في الاتصال صالحين لمثنى المتكلم وجمعه[6] ثم تلا ذلك مظاهر أخر حلّ فيها الجمع محل المثنى ، كما في إضافة المثنى إلى متضمنيهما من نحو: ما أحسن وجوههما ، وضربت رؤسهما ، وكما في ألفاظ توكيد المثنى المعنوية ، مثل أنفسهما وأعينهما .

---

(١) البغدادي : الخزانة ٤/٢١٠.

(٢) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٥٩٦.

(٣) الفراء : المعاني ٢/٣٧ ، وابن السراج : الأصول ٣/٤٧٨.

(٤) البغدادي : الخزانة ٤/٢١٢ .

(٥) ينظر ابن الشجري : الأمالي ١/٢٩٠،٣/٢٠٣.

(٦) ينظر ابن الشجري ، الأمالي ١/١٧، والرضي : شرح الكافية ٢/٤١٠.

وما دام أن اللحمة بين المثنى والجمع بهذه المنزلة فلا عجب أن نجد كثيرا من النحاة ينصون على أن التثنية جمع في الحقيقية[1] وفسر ابن الشجري كون التثنية جمعا بقوله : " من حيث كانت التثنية عددا تركب من ضم واحد إلى واحد ، وأول الجمع وهو الثلاثة تركب من ضم واحد إلى اثنين"[2]

ولا عجب بعد ذلك أن نجد العربية تعامل المثنى معاملة الجمع فتعيد الضمير عليه جمعا .

وعليه جاءت الشواهد التالية :

قول الله تعالى : ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (الأنبياء ٠٧٨)

فجمع الضمير العائد على (داود وسليمان ) وكان مقتضى القياس أن يثنى الضمير فيقال : "وكنا لحكمهما " وهي قراءة ابن عباس[3] ،إلا أن ملاحظة ما بين الجمع والمثنى من التقارب سوغت الجمع في ذلك الضمير[4]

وكذلك اعتل لجمع الضمير العائد على عائشة وصفوان بن المعطل- رضي الله عنهما – بأن الاثنين جمع ، في قوله تعالى : ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (النور ٠٢٦) [5]

---

(١) ينظر سيبويه : الكتاب ٦٢٢/٣،٤٨/٢ ، والزجاج : معاني القرآن ٢٠٨/٤ ، والعكبري : البيان ٩٢٣/٢.

(٢) ابن الشجري : الأمالي ١٨/١.

(٣) ينظر الفراء : المعاني ٢٤٩/٢.

(٤) ينظر الفراء : المعاني ٢٤٩،٢٠٨/٢ ، والعكبري : التبيان ٩٢٣/٢.

(٥) ينظر الفراء : المعاني ٢٤٩/٢.

# المبحث الرابع

## عود الضمير مذكرا على المؤنث والعكس

## توطئـــة :

لقد احتلت قضية التذكير أو التأنيث حيزا كبيرا من الدراسات اللغوية العربية ولعـــل كـــثرة التـــأليف في (المذكر والمؤنث) خير ما يشهد لاهتمام اللغويين العرب بهذه الظاهرة منذ وقت مبكر.[1]

ولا غرو أن يستنفر حشد من أئمة العربية جهودهم لمثل ذلك ؛ إذ معرفة المذكر والمؤنـــث ، وما يستتبع ذلك من اختصاص كل منهما بأحكام تميزه عن الآخر من الأمور اللازمة للنحوي.

يقول أبو بكر الأنباري في مقدمة (المذكر والمؤنث) : "اعلم أن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ؛ لأن من ذكر مؤنثا أو أنث مذكرا كان العيب لازما له كلزومه مـــن نصـــب مرفوعا أو خفض منصوبا أو نصب مخفوضا"[2]

وقد برهنت العربية على معرفتها الفعلية بالجنس بتقسيم الموجودات إلى مذكـــر ومؤنـــث ، وسيدت المذكر على المؤنث فجعلته أصلا ، والمؤنث فرعا عليه . وأصلية المذكر أهلته للقيام بالدلالـــة على معنى التذكير دونما حاجة إلى ما يعينه على تأدية هذا المعنى ، فهو ما خلا من علامة التأنيث لفظـــا وتقديرا .

بينما فرعية المؤنث تجعله قاصرا عن تأدية معنى التأنيث ، حتى تكون هناك علامة تعينه علـــى ذلك لافتقار الفرع إلى ما يستغني عنه الأصل ، فأصبح المؤنث ينماز عن المذكر بعلامات ثلاث هي التـــاء والألف المقصورة والألف الممدودة . وليست العلامة هي الحد الفاصل بين المذكر والمؤنث ، إذ هناك ألفاظ محســـوبة على المؤنث مستغنية عن العلامة ، إما لقيام معنى التأنيث فيها نحو : زينب وهند وفخذ ، أو لمخالفـــة لفظـــها لفـــظ ذكرها نحو : حمار وأتان.[3]

واستواء قاعدة المذكر والمؤنث تطلب فصلا واضحا بين هذين القسمين ، ومعاملة كل منـــهما حسب ما تقضي به القاعدة ؛ لئلا يكون هناك خلط يهدر الجهود التي بذلت في بناء هذه القاعدة .

على أن ذلك كله لم يمنع من أن يعامل المذكر معاملة المؤنث ، والمؤنث معاملة المذكر في عـــود الضمير؟ لعلل وأسباب ستكون هي مدار مبحثنا هذا .

---

(١) ممن ألف في المذكر والمؤنث : الفراء المتوفى٢٠٧هـــ ، وأبو حاتم السجستاني المتوفي ، ٢٥٥هـــ المبرد المتوفي ٢٨٥هـــ المفضل بن سلمة المتوفي ٣٠٠هـــ ، أبو موسى الحامض المتوفي ، ٣٠٥هـــ ، والزجاج ، المتوفي ٣١١هـــ ، وأبو بكر الأنباري المتوفي ٣٢٨هـــ ، وابن خالوية المتوفي ٣٧٠هـــ ، جني المتوفي ٣٩٢هـــ وغيرهم .

(٢) أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ، ٨٧.

(٣) ينظر ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ، ٨٨- ٨٩.

ولكن قبل أن ندلف إلى هذه العلل ودراستها لابد من تحديد للمواطن التي تكون عادة مظنة وجود الضمير قيِّم هذه الدراسة ليتسنى لنا بعد ذلك رصده ودراسته من حيث موافقته لمفسره تذكيراً وتأنيثاً .

من المواطن التي يستوطنها الضمير عادة : الخبر ، والنعت والحال ذلك لأن الأصل في كل من هذه الثلاثة أن يكون وصفاً مشتقاً واشتقاقه يؤدي بالضرورة إلى تحمله الضمير يقول الدلائي: " ... ويتحمله – أي يتحمل الضمير – المشتقُّ حال كونه خبراً نحو : زيد قائم ، أو نعتاً نحو : برجل كريم أو حالاً كجاء زيد راكباً ، ففي قائم وراكب ضمائرُ مرفوعاتٌ بها"(١)

ولذلك سنعقب كل علة بذكر شواهدها موزعة على النحو التالي .

أ- في الخبر ، ب- في النعت ، ج- في الحال ، د- في غير ذلك .

والضمير الذي في الخبر مفسِّره المبتدأ ، والذي في النعت مفسِّرُه المنعوتُ ، والذي في الحال مفسِّرُه صاحبُ الحال ، ولأن موافقة الضمير لمفسره في الجنس واجبةٌ فإنه لابد من موافقة الخبر للمبتدأ تذكيراً وتأنيثاً ، وكذا النعت للمنعوت ، والحال لصاحبها .

يقول الرضي : " والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً"(٢)

ويقول ابن يعيش – في وجوب موافقة النعت لمنعوته – : " إن الصفةَ تابعةٌ للموصوف في أحواله وجملتها عشرة أشياء رفعه ونصبه وخفضه وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه"(٣)

وفي وجوب الموافقة بين الحال وصاحبها في الجنس ، يقول الشيخ يس: " قوله الثاني أن تكون – أي الحال – مشتقة ، يستفاد من ذلك أنه لابد من مطابقتها – إذا كانت حقيقة – لصاحب تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً"(٤)

وإنما ذكرنا أقوال النحاة السابقة إرادة تأصيل القاعدة وليس من شأننا الاستشهاد لها ، إذ أننا ملزمون – وفاءً بمتطلبات مبحثنا – بتتبع تلك السياقات اللغوية والشواهد التي تحللت من حرمة هذه القاعدة واستنكفت السير على هديها فذكر فيها ضمير المؤنث ، أو أنث ضمير المذكر لإحدى العلل التي ستذكر في هذا المبحث . وهي علل مقسَّمة إلى قسمين :

**القسم الأول** : علل عامة تشمل تأنيث ضمير المذكر وعكسه .

**القسم الثاني** : علل خاصة بتذكير ضمير المؤنث .

**أولاً: علل تأنيث ضمير المذكر والعكس :**

---

(١) الدلائي : نتائج التحصيل ج١ مج٣ ١٠٤٩.

(٢) الرضي شرح الكافية ٥٧/٣ ، وينظر ابن الشجري : الأمالي ٤٢٨/٢.

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٥٤/٣ – ٥٥.

(٤) الشيخ يس: حاشية على شرح التصريح ٣٦٩/١.

# العلة الأولى

## الحمل على المعنى

يعد المعنى – كما يقرر الدكتور البجة[1] – أساس التفاهم في المجتمع الذي يتحدث بطريقة واحدة ، فإذا ما خلا الحديث من المعنى فإنه يصبح مجرد مجموعات من الأصوات تقف عند حد الأذان البشرية ولا تتعداها . وبالتالي فإن " الوظيفة الأولى للغة هي نقل الأفكار والمعاني من شخص إلى آخر ومن ثم ، فإن العلاقة بين اللغة ومعناها علاقة وثيقة لا يمكن فصم عراها"[2]

والعربية وإن كان من أصولها تقديم مراعاة اللفظ على مراعاة المعنى ، إلا أنها لم تغفل المعنى ، بل اعتنت به أيما عناية ، يقول ابن جني : "العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة ، والخطب أخرى ، وبالأسجاع التي تلتزمها ،وتتكلف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها وأفخم قدرا"[3]

وتتويجا لإجلال العربية للمعنى أنشأت علة تقوم عليه وتدعى " الحمل على المعنى" فكانت هذه العلة من أشمل علل العربية في تفسير كثير من ظواهرها لما فيها من السعة التي تلائم ما تتمتع به هذه اللغة من مرونة واتساع فليس الكلام حجرا على اللفظ المنطوق ، بل للمتحدث أن يراعي ما يعتمل في نفسه ، وأن يظهر أثر هذه المراعاة ممتطيا مركب الحمل على المعنى كلما تنكب منطوقة صراط القاعدة .

ومصطلح (الحمل على المعنى) تردد كثيرا في عبارات الأقدمين ، وقد عده أحدهم[4] سنة من سنن العرب : " من سنن العرب ترك ظاهر اللفظ وحمله على معناه" في حين عده آخر[5] ضربا من الحكمة ، حيث قال : "قد شاع في كلام العرب حمل الشئ على معناه لنوع من الحكمة"[6]

ولعل ابن جني أبلغ من أفصح عنه متجاوزا في ذلك حد المصطلح إلى عقد فصل كامل له قال فيه : "اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث"[7]

---

(١) عبد الفتاح حسن علي البجة : ظاهرة قياس الحمل ١٩٩.

(٢) ماريوباي : لغات البشر ١٠-١٠٣ بواسطة البجة .

(٣) ابن جني : الخصائص ٢١٧/١.

(٤) هو الثعالبي ، ينظر فقه الفقه وسر العربية ٢٥٠.

(٥) هو ملك النحاة الحسن بن صافي المتوفي ٥٦٨.

(٦) البجة : ظاهرة قياس الحمل ٢٢١.

(٧) ابن جني الخصائص ٤١٣/٢، وينظر ابن فارس : الصاحبي (باب الحمل ٤٢٥.

## شواهد لما عاد فيه الضمير مذكرا على المؤنث والعكس للحمل على المعنى:

### أولا - تذكير ضمير المؤنث :

#### أ- في الخبر :

١- قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(الأعراف ٥٦)

فالظاهر أن الرحمة وهي مؤنثة بالتاء أخبر عنها بقريب وهو مذكر فقيل : إن الخبر ذكر لكون المؤنث محمولا على مذكر موافق في المعنى ، وهذا المذكر المحمول عليه على عدة أقوال :

**أولها : أن الرحمة بمعنى المطر:**

* قال الأخفش : "فذكر (قريب) وهي صفة (الرحمة) .. وإن شئت قلت تفسير "الرحمة" ها هنا المطر ونحوه ، فلذلك ذكر . كما قال : "وإن كان طائفة منكم آمنوا " فذكر لأنه أراد الناس "[١] . وأيد ابن هشام هذا القول باستدلاله بالآية التالية التي تضمنت معنى المطر بقوله : "وهذا القول يؤيده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه : ﴿وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته﴾ وهذه الرحمة هي المطر"[٢]

وتأييده لهذا القول لم يمنعه من أن يورد عليه اعتراضات من عدة أوجه[٣]

**ثانيها : إن الرحمة محمولة على معنى الغفران .**

* قال الزجاج : "إنما قيل قريب لأن الرحمة والغفران في معنى واحد"[٤]

**ثالثها : أن الرحمة بمعنى الرحم :**

* قال الزمخشري : "وإنما ذكر (قريب) على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم "[٥] قال ابن الشجري : "وهذا نظير قول الزجاج إلا أنه أوفق ؛ لأنه ذكر ما هو من لفظ الرحمة ، فأراد أن الرحم في قوله : "وأقرب رحما" بمعنى الرحمة فقد وافقها لفظا ومعنى فحملت الرحمة عليه"[٦]

**رابعها : أن الرحمة بمعنى الإحسان:**

وقد استبعد (الروذراوري) هذا الحمل ؛ لأن حمل الرحمة على الإحسان إما أن يكون على سبيل الحقيقة أو المجاز ، وهما ممتنعان إذ الرحمة والإحسان متغايران لا يلزم من أحدهما وجود الآخر ، فالرحمة قد توجد وافرة فيمن لا يتمكن من الإحسان أصلا ، وقد يوجد الإحسان ممن لا رحمة في طباعه ، وإذا صح انفكاك كل واحد عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر[٧]

---

(١) الأخفش : المعاني ٥١٩/٢.

(٢) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢٧٨/٣.

(٣) ينظر السيوطي : الأشباه والنظائر ٢٧٨/٣ – ٢٨٠.

(٤) الزجاج : المعاني ٣٤٤/٢.

(٥) الزمخشري : الكشاف ١٠٧/٢.

(٦) ابن الشجري: الأمالي ٥٨٨/٢.

(٧) ابن القيم : البدائع ، ٢٥/٣، والسيوطي ، الأشباه ٢٥٨/٣.

وردّ ابنُ القيمِ هذا الاعتراضَ بأن" الرحمة لا تنفك عن إرادة الإحسان فهي مستلزمة للإحسان أو إرادته ، استلزام الخاص العام : فكما يستحيل وجود الخاص بدون العام ، فكذلك الرحمة بدون الإحسان أو إرادته يستحيل وجودها"[1]

**خامسها : حمل الرحمة على معنى اللطف.**[2]

**سادسها : حمل الرحمة على معنى الفضل**[3]

٢- قوله تعالى : ﴿ومَا يُدريك لعَلَّ الساعةَ قرِيب﴾ (الشورى ٠١٧)

فالمعنى المذكر الذي حملت عليه الساعة هو اليوم أو الزمان[4] أو الوقت[5] أو البعث قال الزجاج " إنما جاز قريب لأن تأنيث الساعة غير حقيقي وهو بمعنى لعل البعث قريب"[6]

**٣- قوله تعالى : ﴿السماءُ منفطر به﴾ (المزمل ٠١٨)**

حمل السماء على معنى السقف لذلك قال منفطر و لم يقل منفطرة . قال يونس : "المعنى: السقف منفطر به : وقال : ربما ذكروا السماء إذا أرادوا السقف لأنه قال تعالى : ﴿وجعلنا السَّمَآءَ سَقفًا محفُوظًا﴾ (الأنبياء ٠٣٢)

، وقال جلّ ثناؤه : ﴿فلْيَمدُدْ بِسبب إلَى السمآءِ﴾ (الحج ٠١٥)

أراد إلى سقف البيت ، وقال الشاعر :

**وبيتٍ يموُماةٍ هَتَكْتُ سماءَهُ *** إلى كَوْكَبٍ يَزْوي له الوجْهَ شاربُهْ**

أراد هتكت سقفه"[7]

وتذكير منفطر لهذا المعنى قال عنه أبو عبيدة : إنه من أحسن ما قيل[8]

---

(١) ابن القيم : البدائع ٣/٢٦.

(٢) السيوطي : الأشباه ٣/٢٧٧.

(٣) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ، ٤٦.

(٤) الزمخشري : الكشاف ٣/٥٤٤.

(٥) أبو حيان : البحر ٧/٢٥٢.

(٦) الزجاج : المعاني ٤/٣٩٦، وينظر الزمخشري : الكشاف ٤/٢١١ وأبو حيان : البحر ٧/٥١٣.

(٧) ابن الأنباري ، المذكر والمؤنث ،٣٦٧، ينظر أبو عبيدة المجاز ٢/٢٧٤. والزمخشري الكشاف ٤/٦٢٩.

(٨) أبو عبيدة المجاز ٢/٢٧٤.

٤- قول طفيل الغنوي: [١]

إذ هي أحوى من الرِّبْعيِّ حاجبه *** والعينُ بالإثْمدِ الحاريِّ مكحولُ

حمل العين على معنى مذكر وهو الطرف فذكر الضمير العائد عليها من الوصف قال السيرافي : "وكان ينبغي أن تكون مكحولة ؛ لأن العين مؤنثة فتأوَّل تأويل الطرف"[٢]

وحكى مثل ذلك عن ابن السكيت أيضاً ، قال ابن الأنباري: "إنما ذكُر"مكحولاً" لأنه حمل العين على معنى الطرف ، كأنه قال : والطرف بالإثمد الحاري مكحول ، حكى ذلك يعقوب بن السكيت"[٣]

كما يصح أن تحمل العين على معنى تؤديه وهو الإبصار فيذكر الضمير العائد عليها لأجل هذا.

يقول أبو موسى الحامض : "والعين أنثى ، وربما ذكرت ، وفيها علل في تذكيرها ، وقال الشاعر : والعين بالإثمد الحاري مكحول * فقال قوم : إنما قال "مكحول" ذهب إلى البصر والبصر مذكر"

٥- قول الشاعر(٤)

هنيئاً لسعدٍ ما اْقتضَى بَعْدَ وَقْعِتي *** بناقةِ سعدٍ والعشيةُ باردُ

قال الفراء: "كأن العشية في معنى العشي ، ألا ترى قول الله" ، ﴿أن سبحوا بكرة وَعَشِيا﴾(مريم١١) : [٥]

وقال ابن الأنباري : "فأما"العشية" فإنها مؤنثة ، وربما ذكرتها العرب ، فذهبت بها إلى معنى العشي ، أنشدني أبي قال أنشدنا ابن الجهم عن الفراء :

هنيئاً لسعدٍ ما اْقتضَى بَعْدَ وَقْعِتي *** بناقةِ سعدٍ والعشيةُ باردُ

فذكر بارداً حملاً على معنى : والعشي بارد"[٦]

٦- قول جميل(٧):

ألا ليت أيَّامَ الصفاءِ جديدُ *** وعهداً تولَّى يابثينَ يعودُ

---

(١) سيبويه : الكتاب ٤٦/٢، الفراء : معاني القرآن ١٢٧/١، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٢٧٧.

(٢) السيرافي ، ضرورة الشعر ٢١٣.

(٣)ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢٨٣.

(٤) الفراء : معاني القرآن ١٢٨/١، وابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢٢٤ ، وابن عصفور : الضرائر ٢٧٦.

(٥) الفراء : المعاني ١٢٨/١.

(٦) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢٢٤ وينظر المخصص ٢٧/١٧.

(٧) ابن الأنباري المذكر والمؤنث ٢٢٢ وينظر المخصص ٢٦/١٧.

قال ابن الأنباري:" والأيام مؤنثة الغالب عليها التأنيث ، كقولك : أيام شريفة عظيمة وربما ذكرت على معنى الحين والزمان ، قال جميل :

**ألا ليت أيام الصفاء جديد *** وعهدا تولى يابثين يعود**

فحمله على معنى : ألا ليت زمان الصفاء جديد ، والحمل على المعاني كثير في كلامهم"[1]

٧- قول أبي ذؤيب الهذلي:(٢)

**لو كان مدحه حي منشرا أحدا *** أحيا أبا كن ياليلى الأماديح**

فكان مقتضي الظاهر أن يؤنث الضمير العائد من الوصف (منشرا) لتأنيث ما يعود عليه وهو (مدحه) ، ولكنه لداعي الحمل على المعنى ذكر قال ابن عصفور:"فذكرالمدحة، لأنها بمعنى المدح".[3]

**٨- قول زياد الأعجم[4] :**

**إن السماحة والمروءة ضمنا *** قبرا يمرو على الطريق الواضح**

فلم يؤنث الضمير العائد من الفعل (ضمنا) وإن كان عائدا على مؤنث "السماحة" لأنه حمل هذا المؤنث على مذكر موافق له في المعنى وهو السماح ثم غلب المذكر على المؤنث[5]

**٩- قول عامر بن جوين الطائي[6] :**

**فلا مزنة ودقت ودقها *** ولا أرض أبقل أبقالها**

ذكر الضمير العائد على الأرض من الفعل (أبقل) لحمل الأرض على معنى المكان قال ابن عصفور : "فذكر الأرض لأنها بمعنى المكان ، فكأنه قال : ولا مكان أبقل إبقالها"[7]

**١٠- قول الأعشى[8] :**

**فإما تعهدي لأمرئ لمة *** فإن الحوادث أزرى بها**

حمل الحوادث المؤنثة على معنى الحدثان المذكر فذكر الضمير العائد من الفعل إليها.

قال الفراء: "ولم يقل أزرين بها ، ولا أزرت ، والحوادث جمع ، ولكنه ذهب بها إلى معنى الحدثان"[9]

---

(١) ديوانه ١٥ ، والفارسي : البصريات ١/٣٥٥.

(٢) ديوان الهذليين١/١١٣ ، وابن عصفور : الضرائر ٢٧٦.

(٣) ابن عصفور : الضرائر ٢٧٦.

(٤) الفراء : معاني القرآن ١/١٢٨، ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦١٩، ابن هشام : شرح شذوذ الذهب ١٦٩.

(٥) ينظر ابن عصفور : الضرائر ٢٧٦.

(٦) سيبويه : الكتاب ٢/٤٦ ، الصميري : التبصرة ٢/٦٢٤ ، ابن يعيش : شرح المفصل ٥/٩٤.

(٧) ابن عصفور : الضرائر ٢٧٦.

(٨) ديوانه ٨٠: الفراء : معاني القرآن ١/١٢٨، وابن الشجري : الأمالي ١/٣٤٦،٣/١٢٨،٩٤.

(٩) الفراء : المعاني ١/١٢٨.

وقال ابن الشجري : "ذكر ضمير الحوادث ، لأنه ذهب بها مذهب الحدثان"[1]

**١١- قول الشنفري[2] :**

**فلم تك إلا نبأة ثم هومت *** فقلنا قطاة ريع أم ريع أجـــدل**

قوله (قطاة) مبتدأ و(ريع) خبره ، و لم يؤنث ، وحقه أن يقول : ريعت ؛ إلا أنه حمل القطاة على جنس الطائر ، فكأنه قال : "طارئر ريع"[3]

**ب- في العنت :**

١- قوله تعـــالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾ (النساء ٠٠١)

قال العكبري : "كثيرا " نعت لرجال و لم يؤنثه ، لأنه حمله على المعنى ، لأن رجالا بمعنى عدد أو جنس أو جمع"[4]

٢- قوله تعالى: ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾ (ق ٠١١)

فقال "ميتا" بالتذكير وإن كانت البلدة مؤنثة لتأويل البلدة بالمكان"[5]

٣- قول الأعشى[6]

**أرى رجلا منهم أسيفا كأنما *** يضم إلى كشحيه كفا مخضبـــا**

فالكف مؤنثة وقد نعتت بالمذكر "مخضبا" لحملها على معنى العضو[7]

وقيل : حمل الكف على معنى الساعد[8]

٤- قول سحيم عبد بني الحساس[9] :

**جنونا بها فيما اعتشرنا عـــلاقـــة *** علاقة حب مستسرا وباديـــا**

---

(١) ابن الشجري : الأمالي ٣٤٦/١.

(٢) الزمخشري : أعجب العجب في شرح لامية العرب ٦٠ .

(٣) البجة : ظاهرة قياس الحمل ٢٢١.

(٤) العكبري : التبيان ٣٢٦/١.

(٥) الزركشي : البرهان ٤١٩/٣.

(٦) ديوناه ١٧٤ ، الفراء : معاني القرآن ١٢٧/١، والمذكر والمؤنث ٨١،وثعلب : مجالس ٣٨/١.

(٧) ينظر أبو علي الفارسي : التكملة ٣٨٢، السيرافي ، ضرورة الشعر ٢١٣ أبو البركات : البلغة ٧٠ .

(٨) ينظر ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢٨٣.

(٩) ديوانه ١٧، وابن الشجري : الأمالي ٣٤٥/١. اعتشرنا : من العشرة والصحبة ، والعلاقة : ما علق بالقلب من الحب والعلق مثله.

قال ابن الشجري : "مستسرا" نصب على النعت لقوله "علاقة حب" وذكر الوصف والموصوف مؤنث لأمرين : أحدهما : أن العلاقة بمعنى العلق : والآخر : أنها إذا كانت بدلا من "جنونا فهي الجنون"[1]

**ج- الحال :**

١- قوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (البقرة ١٣٥)

قال ابن الشجري : "قيل إن حنيفا حال من (إبراهيم) "وأوجه من ذلك عندي أن تجعله حالا من (الملة) وإن خالفها بالتذكير ، لأن الملة في معنى الدين ، ألا ترى أنها قد أبدلت من الدين في قوله جل وعز : ﴿ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (الأنعام ١٦١) [2] »

٢- قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِدْرَارًا ﴾ (الأنعام ٦)

قال الزركشي : " وإنما يترك التأنيث – أي تأنيث مدرارا- كما يترك في صفات المذكر ، لا كما في قولهم : امرأة معطار لأن السماء بمعنى المطر ، فذكر ، قال :

**إذا نزل السماء بأرض قوم *** رعيناه وإن كانوا غضابا[3]** »

---

(١) ابن الشجري : الأمالي ١/٣٤٦.

(٢) ابن الشجري ، المالي ١/٢٥ ، ٣/٩٨ ، البغدادي : الخزانة ٣/١٥٦.

(٣) الزركشي : البرهان ٣/٤٢٠.

## ثانيا تأنيث ضمير المذكر

٣- قول المتني[١]

أمطر علي سحاب جودك ثـــــرة *** وانظر إلى برحـــمة لا أغرق

قال ابن الشجري: " نصب ثرة" على الحال ، وأنث الحال لأن السحاب بمعنى السحائب"[٢]

❖ شواهد أخر أنث فيها ضمير المذكر وذكر ضمير المؤنث للحمل على المعنى في غير الخبر والنعت والحال :

**أولا : تأنيث ضمير المذكر :**

١- قوله -ﷺ-: "هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن"[٣]

قال ابن مالك : "الضمير الأول والضمير الثالث والضمير الرابع عائدة على المواقيـــت ، فـــلا إشكال فيهن .. وأما الضمير في قوله "لهن" فكان حقه أن يكون هاء وميما ، فيقال : هن لهـــم ، لأن المراد أهل المواقيت ، فاللائق بهم ضمير الجمع المذكر ، ولكنه أنث باعتبار الفرق والزمر والجماعات"[٤]

٢- قوله -ﷺ-: " ما العمل في أيام أفضل منها في هذه الأيام"[٥] حيث عاد الضمير مؤنثا في (منها) إلى العمل وهو مذكر.

يقول ابن مالك : "ويجوز أن يكون أنث ضمير العمل لتأويله بحسنة كما أول الكتاب صحيفة من قال : أتته كتابي"[٦]

٣- قوله -ﷺ-: "أسرعوا بالجنازة فإن تك صالحة فخير تقدمونها ، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم"[٧]

قال ابن مالك : "موضع الإشكال في هذا الحديث قوله: "فخير تقدمونها" فأنث الضمير العـائد على الخير وهو مذكر ، فكان ينبغي أن يقول : فخير تقدمونه ، لكن المذكر يجوز تأنيثه إذا أول بمؤنث، كتأويل الخير الذي تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى ، كقوله تعـالى : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى ﴾ وكقوله تعالى ﴿ ونيسره لليسرى ﴾[٨]"

---

(١) ديوانه ٢٩ وابن الشجري : الأمالي ١/١٢٢.

(٢) ابن الشجري : الأمالي ١/١٢٣.

(٣) ابن حجر : فتح الباري "كتاب الحج" باب مهل أهل الشام ٣/٤٩٥.

(٤) ابن مالك : شواهد التوضيح ٧٤.

(٥) ابن حجر : فتح الباري ، "كتاب العيدين" ، باب فضل العمل في أيام التشريق ٣/١٣٥.

(٦) ابن مالك : شواهد التوضيح ١١٧.

(٧) ابن حجر: فتح الباري"كتابالجنائز" ، باب السرعة بالجنازة ٣/٢٣٥.

(٨)ابن مالك : شواهد التوضيح ٨٤.

**٤- قول الأعشى[١] :**

لقــومٍ وكانوا هُــمُ المُنفِدين *** شرابَهُــمُ قبلَ إنــفادِهــــا

أنّث الضمير في (انفادها) وهو عائد على الشراب ؛ لأنه حمله على معنى الخمر .

قال أبو علي الفارسي : " أراد قبل أن تنفدهم بالسُكْر ، فتذهبَ عقولَهم ، وإنما أنث الشراب لأنه أراد الخمر "[٢]

**٥- قول الأعشى أيضاً[٣]**

مَدَّتْ عليك الملكَ أطنابَهــــا *** كأسُ رنوناتُ وطرفُ طِــمِــرْ

حيث أنث الضمير العائد على الملك المذكر لأنه حمله على معنى الخلافة .

**٦- تأنيث ضمير الفردوس وهو مذكر لحمله على معنى الجنة :**

" فقد قال التوزي للسجستاني : ما تقول في الفردوس ؟ قال : هو مذكر: قال فإن الله عز وجل يقول: ﴿ الذين يرِثُون الفرْدَوس هُمْ فيها خَالِدون ﴾ (المؤمنون ١٠-١١) ، قلت ذهب إلى معنى الجنــة فأنثه ، كما قال عز وجل : ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ فقال لي: يا غافل الناس يقولــون : نسألك الفردوس الأعلى ، فقلت : يا نائم ، هذه حجتي لأن الأعلى من صفات الذكران ، لأنه أفعل ، ولو كان مؤنثاً لقال : العليا"[٤]

٧- وفي هذا السياق لن تفوتنا قصةُ ذلك الأعرابي الذي أنّث ضمير الكتاب على مسمع من متتبع اللغة الذي أدهشه هذا الاختراق من الأعرابي للقاعدة فلم يتمالك نفسه وبادره بسؤاله متعجباً من هذه الطريقة .

قال ابن الشجري : "وقد أنثوا المذكر على المعنى فيما رواه الأصمعي قال : قال أبو عمرو بــن العلاء : سمعت أعرابياً يمانياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقــــول جاءتــه كتابي؟ فقال أليس بصحيفة "[٥] وإذا كان الذي استرعى نظر ابي عمرو هو تأنيث الفعل " جاءته" فإنــه يلزمنا ألاّ تغفل تأنيث الضمير في (احتقرها)

ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه القصة تعدُّ أم الباب في الحمل على المعنى كيف لا وقد شرع الأعــابي للنحاة هذا الباب.

---

(١) ديوانه ٩٥ وابن الشجري : الأمالي ٢٤٣/١، وأبو البركات الأنباري : الإنصاف ٥٠٨/٢.

(٢) أبو علي الفارسي : المسائل البصريات ، ٦١٥ ، وينظر ابن الشجري : الأمالي ، ٢٤٣/١، الثعالبي ، فقه اللغة وسر العربية ٢٣٢.

(٣) ابن عصفور : المقرب ١٦٢/١.

(٤)الزجاجي : الأمالي ، ١١٧ — ١١٨ ومجالس العلماء ٤١، أو حيان : التذكرة ١٦٠.

(٥) ابن الشجري : الأمالي ٢٠٢/٣ وينظر ابن جني : الخصائص ٢٥٠/١ ، والمحتسب ٢٣٧/١ ، وابن مالك : شواهد التوضيح ٨٦.

يقول ابن جني :"أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا ، يعلل هذا الموضع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربي ذلك وقفهم على سمته وأمه"[1]

## ثانيا : تذكير ضمير التأنيث :

**١- قول الشاعر[2] :**

**إذا نزل السماء بأرض قوم *** رعيناه وإن كانوا غضابا**

أعاد الضمير على السماء بالتذكير لأنه حملها على المطر ، أو ما ينبت عن السماء وهو الكلأ[3]

**٢- قول الراجز[4] :**

**هل تعرف الدار يعفيها المور *** والدجن والعجاج المهمور**

**لكل ريح فيه ذيل مسفور**

أعاد الضمير في (فيه) مذكرا وهو يعود على المؤنث "دار"

قال سيبويه : "فقال (فيه) لأن الدار مكان فحمله على ذلك"[5]

**٣- قول المتنبي[6]**

**مثلت عينك في حشاي جراحة *** فتشابها كلتاهما نجلاء**

قال ابن الشجري : "كان الوجه أن يقول فتشابهتا ، ولكنه حمل الجراحة على الجرح والعين على العضو"[7]

وبعد ، فلئن كان الحمل على المعنى من أهم العلل التي يلجأ إليها لتأويل تذكير ضمير المؤنث أو تأنيث ضمير المذكر ، إلا أنه لا ينبغي التوسع في الأخذ والقول به كيفما اتفق إذ أنه اتساع يقتصر فيه على السماع ولا يجوز إلا إذا كان للفظ المذكر أوالمؤنث ما يقابله في المعنى . [8]

وقد عد أصحاب كتب الضرائر تذكير ضمير المؤنث أو تأنيث المذكر محمولا على المعنى ضرورة ووصف ذلك بالضرورة ، إجحاف بكثرة الشواهد الواردة في هذا السياق نظما ونثرا ،- والتي

---

(١) ابن جني الخصائص١/٢٥٠.

(٢) ابن منظور : اللسان (سما)

(٣) ينظر الحافظ ابن حجر : حاشية على الكشاف ٤/٦٠٥ ، والزركشي : البرهان ٣/٤٢٠.

(٤)سيبويه : الكتاب ٢/١٨٠.

(٥) سيبويه : الكتاب ٢/١٨٠.

(٦) ديوانه ١٢٥ وابن الشجري : الأمالي ١/٢٤٧.

(٧) ابن الشجري : الأمالي ١/٢٤٧.

(٨) ينظر البجة : ظاهرة قياس الحمل ٦٥٢.

أوردنا منها ما تيسر – فالضرورة حيزها الشعر ، وماورد في ذلك لم يكن مقصورا على الشعر فيحمل على الضرورة.[1]

ولا أدل على ذلك من عبارة ابن جني – تأسيسا على حادثة الأعرابي صاحب الكتاب الصحيفة – حيث قال : "فلا تعجب إلا من هذا الأعرابي الجافي ، وهو يعلل هذا التعليل في تأنيث المذكر وليس في شعر منظوم فيحتمل ذلك له ، وإنما هو في كلام منثور"[2]

وبالتالي ، فلن يسعنا إلا القول إن الحمل على المعنى في تذكير ضمير المؤنث أو تأنيث ضمير المذكر ، ما هو إلا لطيفة من اللطائف التي شاعت في لغة العرب ، ولطالما التفتوا إليها وأنسوا بها .

---

(١)ينظر البجة : ظاهرة الحمل ٦٥٢.

(٢) ابن جني : المحتسب ٢٣٧/١.

# العلة الثانية

## اكتساب المضاف جنس المضاف إليه تذكيرا وتأنيثا

الإضافة من الأساليب المهمة في صرف الكلمة عن تأدية دلالتها الحقيقية إلى تأدية دلالة أخرى لم تكن لها . وبذا تصبح الكلمة ذات دلالتين ، ويعقب ذلك استعمالها باعتبار دلالتها الحقيقة أو باعتبار دلالتها الاكتسابية أو السياقية .

وقضية اكتساب المضاف سمة المضاف إليه لكونهما كالشئ الواحد ، مشهورة في العرف العربي ، مطروقة في كتب النحاة ، فقد قال ابن مالك في نظم الكافية:[1]

**قد يجعل المضاف كالذي لـــه *** أضيف في بعض الذي أنيلـــه**

**بشرط أن يصلح أن يستغنـــى *** بـه عـــن الأول فيما يعنـى**

**كـ(نسفته مر ريـــح شمـــأل *** ومـرها سـريعـــة التحول)**

وقد عدوا معاني خاصة يكتسبها الاسم بالإضافة ، ذكروا منها التذكير والتأنيث ، فإذا أضيف مذكر إلى مؤنث ، أو مؤنث إلى مذكر ، فلا عجب أن نجد الضمير يعاد على المذكر مؤنثا أو العكس . قال الفراء : "والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث ، وهو سجل له ، أو هو بعض له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير"[2]

وقد ترجم لذلك أبو بكر الأنباري في (المذكر والمؤنث ) بـ(باب ما يضاف من المذكر إلى المؤنث فيحمل مرة على لفظ المذكر فيذكر ، ومرة على لفظ المؤنث فيؤنث"[3]

كما ترجم له النحاس شارح أبيات سيبويه ،بـ(باب ما يخبر فيه عن المضاف مرة إن شئت ، وإن شئت عن المضاف إليه"[4]

على أن مسألة الاكتساب هذه مشروطة بصحة الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه مع صحة المعنى ، وكون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه ، كما رأينا في بيت ابن مالك السابق ، وكما يتضح من قوله في موضع آخر "ويكتسب المضاف إلى مؤنث تأنيثا ، بشرط صحة الاستغناء بالمضاف إليه وكون الأول بعضا أو كبعض ، وكذلك يكتسب المؤنث المضاف إلى مذكر تذكيرا ، بالشرط المذكور"[5]

---

(١)ابن مالك : شرح الكافية ٢/٩١٩.

(٢)الفراء : معاني القرآن ٢/٣٦.

(٣)أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ٥٩٢.

(٤)أبو جعفر النحاس : شرح أبيات سيبويه ٤٣.

(٥)ابن مالك: شرح التسهيل ٣/٢٣٧.

وقد تحقق هذا الشرط فيما مثّل به : "فقد اكتسب المضاف المذكر (مرُّ) التأنيث من المضاف إليه المؤنث (ريح) لصحة الاستغناء عنه بما أضيف إليه وكونه بعض المضاف إليه . لذا أعيد الضمير إليه مؤنثاً في قوله (مرها) .

ومتى تخلّف الشرط لم يتحقق الاكتساب . فلا يجوز : أمة زيد جاء ، ولا غلام هند ذهبت ، لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه[1]

وفيما يلي شواهد عود الضمير مؤنثاً على المذكر أو بالعكس للعلة المذكورة .

**أولاً / تذكير ضمير المؤنث :**

**أ- في الخبر :**

١- قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف ٥٦) . هذه الآية حازت قسطاً كبيراً من اهتمام النحويين ، والسبب تذكير (قريب) وهو خبر عن الرحمة المؤنثة بالتاء ، فتعددت أقوالهم وتعليلاتهم ، وكان من بينها القول إن الرحمة اكتسبت التذكير من لفظ الجلالة ، فذُكّر ما أعيد عليها.

ذكر ذلك ابنُ القيم في المسلك الخامس من المسالك الاثنى عشر ، التي ذكرها في الإخبار عن الرحمة وهي مؤنثة بالتاء بقوله : "قريب" قال : "المسلك الخامس" إن هذا من اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني"[2]

وقد استبعد أبو علي الفارسي وابن القيم وقوع مثل هذا التقدير في الآية لكونها قرآناً ، ونصا على فساده وضعفه وجوازه في ضرورة الشعر ونادر الكلام فقد" قال فيه أبو علي الفارسي – في تعليقه على كتاب سيبويه – ما نصّه : هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد فاسد ، إنما يجوز في ضرورة الشعر"[3]

وقال ابن القيم : "وهذا المسلك وإن كان قد ارتضاه غير واحد من الفضلاء فليس بقوي ؛ لأنه إنما يعرف مجيئه في الشعر ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إلا النادر"[4]

ولعلّ هذين النصين يسوّغان لنا تضعيف ابن مالك وابن هشام أيضاً لهذا التأويل في الآية ، حيث قال ابن مالك – في معرض ذكره لشواهد اكتساب المؤنث المضاف التذكير من المضاف إليه – :

" ويمكن أن يكون منه ﴿إن رَحْمَتَ ٱلله قَرِيبٌ من المحسنين﴾(الأعراف ٥٦) [5]

---

(١)ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٢٣٨/٣، شرح الكافية ٩٢١/٢، ابن هشام : المغني ٥١٤/٢، وأوضح المسالك ، ٩٦/٣.

(٢)ابن القيم : البدائع ٣٢/٣.

(٣)السيوطي : الأشباه والنظائر ٢٧٢/٣-٢٧٣.

(٤)ابن القيم : البدائع ٣٣/٣.

(٥)ابن مالك : شرح التسهيل ٢٣٨/٣ ، وينظر شرح الكافية ، ٩٢١/٢.

وقال ابن هشام في السياق نفسه: "ويحتمل أن يكون منه ﴿إنَّ رحمت الله قريب من المحسنين﴾(الأعراف ٥٦) [1] فربما كانا يذهبان مذهب أبي علي وابن القيم في استبعاد القول بذلك في القرآن وإن لم يصرحا.

والحقيقة أن مثل هذا الموقف من أولئك مثار استغراب ، فقد انعقد إجماع النحاة- ومنهم ابن مالك وابن هشام — على جواز اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث والتذكير ، بالشرط المذكور، من غير تقييد لذلك بالشعر ، وإن كان جُلُّ الوارد منه شعراً و لم يقع في القرآن إلا في قراءتين شاذتين ، إحداهما لأبي العالية ، في قوله تعالى﴿لا يَنفَعُ نَفْسا إيمانها﴾(الأنعام ١٥٨) بتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف إليه[٢]

والأخرى قراءة الحسن : ﴿يلتقطْهُ بعْضُ السَّيارة﴾(يوسف ١٠) بتأنيث الفعل أيضاً لاكتساب فاعله التأنيث مما أضيف إليه[٣]

إلا أن ذلك لاينبغي أن يضعِّف وقوعه في القرآن ، لأنه ليس فيه من الضعف أو الشذوذ ما يوجب تنزيه القرآن عنه.

وسنسوق بعد قليل- ضمن الشواهد – آية قرآنية رجَّح فيها أحد أئمة النحو القول باكتساب المذكر التأنيث من المضاف إليه على ما سواه من أقوال.

ثم إن القرآن نزل بلغة العرب، فجاء تصرفه على ما تصرفت عليه هذه اللغة ومن تصرفاتها أنها تكسب المضاف جنس المضاف إليه إنْ تذكيراً وإنْ تأنيثاً.

يقول مجد الدين الروذ راوري في بيان حقيقة ارتباط القرآن بلغة العرب:

"والقرآن إنما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع أشعارهم فقد كان عكرمة.. وهو تلميذ ابن عباس إذا سئل عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدلُّ عليه ببيت من شعر العرب ، ثم يقول : الشعر ديوان العرب"[٤].

---

(١)ابن هشام : المغني ٥١٢/٢، وينظر أوضح المسالك ، ٩٦/٣.

(٢)ينظر ابن جني : المحتسب ٢٣٦/١.

(٣)ينظر البناء : اتحاف فضلاء البشر، ٢٦٢.

(٤) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٣٥/٣

ومن شواهده في كلامهم أ. الخبر قول الشاعر[1]

إنارةُ العقلِ مَكسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى **وعَقْلُ عِاصِي الهوى يزدادُ تَنْوِيـــــرا

وقول الآخر[2]:

إساءةُ مَنْ يَبْغِي على النَّاسِ مُوقِعُ ** بَحوْبَائِه الَهْلكَاءَ مِنْ حيثُ لاَيدْرِي

ومنه قوله[3]

بهجةُ الحُسْنِ فاتِنٌ فَاغْضُضِ الطّرْ ** ف لتكفى صد الظباء والأُســـــودا

ومثله : [4]

رؤيةُ الفِكْرِ مايـــولُ لهْ الأمْـــــ** ـــرُ مُعِينٌ على اجتنابِ التَّوانـــــي

فقد تحملت المشتقات: " مكسوف وموقع وفاتن ومعين" ضمائر مذكرة أعيدت على المؤنثات: "إنارة وإساءة، وبهجة، ورؤية). وكان التخالف بين الضمائر ومفسراتها في الجنس لاكتساب مفســراتها التذكير مما أضيفت إليه.

**ب - في النعت:**

قول سُحيم:

جُنوناً فيما اعتَشَرْنا علاقةً ** عَلاقَة حبٍّ مُسْتَسِراً وباديا.

فقد تحمل (مستسراً) ضميراً مذكراً مع كون ما يعود عليه مؤنثاً وهو (علاقة) ، فقيل إن تذكير الضمير لاكتساب المؤنث التذكير مما أضيف إليه .

## ثانيا - تأنيث ضمير المذكر

**أ - في الخبر :**

قول الشاعر:[5]

١ – بَغْيُ النُّفُوسِ مُعيدةٌ نَعْمَـــــاءَها ** نقماً وإنْ عَمِهَتْ وطَالَ غُرُورُها.

وقول الآخر: [6]

٢ – أَتْيُ الفَواحِشِ عِنْدَهُم مَعْرُوفَةٌ ** ولَدَيْهِم تَرْكُ الجميلِ جَمَـــــــالُ.

---

(١) ابن مالك: شرح السهل ٢٣٨/٣، الأشموني: شرح الأشموني على الألفية ٢٤٨/٢، ابن هشـام: أوضـح المسـالك ٩٥/٣، المغـني ٥١٢/٢، خالد الأزهري: التصريح ٣٢/٢، البغدادي: الخزانة ٢١٣/٤.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ٢٣٨/٣

(٣) المصدر السابق ٢٣٨/٣

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل: ٢٣٨/٣، شرح الكافية ٩٢١/٢، ابن عقيل: المساعد، ٣٣٩/٢، السيوطي: الجمع. الأشمـوني: شـرح الألفية ٥٠١/١

(٥) ابن القيم: البدائع ٣٢/٣، السيوطي الأشباه والنظائر ١٢٤٥/٣\

(٦) الفراء: المعاني ١٦٥/٢، ابن مالك: شرح الكافية٩٢٠/٢، وابن الناظم : شرح الألفية ٣٨٧.

فقد أعيد الضميران من (معيدة ومعروفة) مؤنثين على المذكرين (بغي وأتى) لكون المذكرين اكتسبا التأنيث مما أضيفا إليه.

ومثله قول الراجز[1]

**٣ – طولُ الليالي أسْرَعَتْ في نَقْضِي ** طَوَيْنَ طُولي وطَوَيْنَ عَرْضِي.**

فأعاد الضمير مؤنثاً في قوله (أسرعت) على مذكر وهو قوله (طول) والذي جوَّز ذلك كون المرجع مضافاً إلى مؤنث فاكتسب التأنيث [2].

وقول المجنون:[3]

**٤ – فَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْن قَلْبِي ** ولكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا.**

فالمضاف وهو (حبُّ) أعيد الضمير إليه من (شغفن) مؤنثاً مجموعاً لاكتسابه التأنيث والجمعية بإضافته إلى الديار.

وقول جرير[4]

**٥ – إذا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنا ** كَفَى الأيتامَ فقدَ أبي اليتيمِ.**

فاكتسب (بعض) المذكر التأنيث مما بعده بالإضافة ولهذا أعاد الضمير إليه من الفعل (تعرقتنا) مؤنثاً.

**في غير الخبر:**

١ – قوله تعالى:﴿وكنتمْ على شفا حفرة مِنَ النَّارِ فأنقذكم منها﴾(آل عمران ١٠٣)

فأعيد الضمير في (منها) مؤنثاً على المذكر (شفا) وحُمِل تأنيث الضمير على اكتساب المضاف (شفا) التأنيث من المضاف إليه (حفرة).

قال الزمخشري :"فأنقذكم منها" بالإسلام والضمير للحفرة أو للنار أو للشفا وإنما أنث لإضافة للحفرة وهو منها"[5].

ورفض ابن عطية هذا التأويل لوجود مفسِّر مؤنث للضمير يمكن أن يعود عليه فلا يحتاج إلى هذا التقدير.[6]

---

(١) سيبويه: الكتاب :٥٣/١، أبو عبيدة : المجاز ٩٩/١، الرضي: شرح الكافية، ٢٤٥/٢، ابن هشام : المغني ٥١٣/٢، وأوضح المسالك، ٩٣/٣، الأشموني شرحه على الألفية ٢٤٨/٢، خالد الأزهري. ، التصريح ٣١/٢، بروايات مختلفة جميعها يثبت به الاستشهاد .

(٢) ينظر البغدادي : الخزانة، ٢١٠/٤.

(٣) الرضى : الكافية ٢١٥/٢، ابن هشام: المغني ٥١٣/٢، البغدادي: الخزانة٢١٢/٤.

(٤) ديوانه ٤١٢وسيبويه : الكتاب ٥٢/١، المبرد : الكامل ٦٦٨/٢، ابن جني : سر الصناعة. ، الخزانة ١٢/١.

(٥) الزمخشري الكشاف ٣٨٧/١.

(٦) ينظر ابن عطية : المحرر الوجيز ٤٨٥/١.

فردَّ عليه أبو حيان رداً جميلاً أثبت من خلاله أن اللفظ والمعنى يعضدان كون الضمير للشفا وليس للحفرة أو النار.قال: "وأقول لايحسن عوده إلا على الشفا لأن كينونتهم على الشفا هو أحد جزئي الإسناد، فالضمير لايعود إلا عليه، وأما ذكر الحفرة فإنما جاء على سبيل الإضافة إليها ، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيدُ غلام جعفر ، لم يكن جعفر محدثاً عنه وليس أحد جزئي الإسناد ، وكذلك لو قلت: ضرب زيدُ علام هندٍ، لم تحدث عن هند بشيء، وإنما ذكرت جعفراً وهنداً مخصصاً للمحدَّث عنه. أما ذكر النار فإنما جيء بها لتخصص الحفرة وليست أيضاً أحد جزئي، الإسناد ولا محدثاً عنها وأيضاً فالانقاذ من الشفا أبلغ من الانقاذ من الحفرة ومن النار، لأن الإنقاذ منه يستلزم الإنقاذ من الحفرة ومن النار، والإنقاذ منهما لايستلزم الإنقاذ من الشفا فعوده على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى"[1].

٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾(النساء ٤٠)

قال الزمخشري: " وإن تك حسنة" وإن يكن مثقال ذرة حسنةٍ وإنما أنث ضمير المثقال لكونه مضافاً إلى مؤنث"[2].

٣ - قوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾(الأنبياء ٤٧)

أُنِّث الضمير المجرور وهو عائد على مذكر (مثقال ) لكون المذكَّر اكتسب التأنيث من المضاف إليه (حبة).

قال الزمخشري : " وقرأ حُمَيْد: أثبنا بها، من الثواب، وفي حرف أُبي : جئنا بها وأنث ضمير المثقال لإضافته إلى الحبة كقولهم: ذهبت بعضُ أصابعه [3]".

٤ - قوله تعالى:﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ﴾(لقمان ١٦)

فأنث الفعل (تك) وإن كان فاعله مذكراً (مثقال) لكون هذا المذكر اكتسب التأنيث مما اضيف إليه (حبة) واستتبع ذلك تأنيث الضمير العائد عليه في (فتكن) و(بها)

قال الفراء: "يجوز نصب المثقال ورفعه... ومن نصب جعل في (تكن) اسماً مضمراً مجهولاً ... وجاز تأنيث (تك) والمثقال ذكر لأنه مضاف إلى الحبة والمعنى للحبة فذهب التأنيث إليها" [4].

---

(١) أبو حيان : البحر ١٩/٣وينظر ابن هشام: المغني ٥١٣/٢

(٢) الزمخشري: الكشاف ٥٠١/١، وينظر أبو حيان : البحر ٢٥١/٣

(٣) الزمخشري: الكشاف ١١٨/٣ وينظر أبو حيان : البحر ٣١٦/٦

(٤) الفراء: المعاني ٣٢٨/٢

٥ – قول جرير[١]

**رأت مر السنين أخذن مني ** كما أخذ السرار من الهلال**

فقال : مر السنين أخذن مني، وكان يلزمه أن يقول أخذ مني لأن المر مذكر إلا أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (السنين).

*** تقييد صحة اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث بالشرط المذكور يفيدنا قياسية المسألة ، بحيث يصح لنا القول بأن المضاف المذكر اكتسب تأنيثا من المضاف إليه المؤنث أو العكس متى ما صح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف وكان بعضه أو كبعضه. فالشرط ما وضع إلا ليمنحنا فرصة القياس وإلا لم يكن ثمة ما يدعو إلى وضعه، ولحجرت المسألة بالسماع.

لكن هل درجة الاكتساب في التذكير والتأنيث سواء؟

الحقيقة أن المشهور في هذا تأنيث المذكر لذا نجد ابن مالك في ألفيته يخص التأنيث ولا يشير إلى التذكير حيث قال :

**وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا....**

كما نجده في التسهيل يقلل من اكتساب المضاف التذكير [٢].

و لم يكن ابن مالك هو وحده من نهج هذا النهج في التمييز بين أن يكتسب المذكر المضاف إلى مؤنث تأنيثا، أو أن يكتسب المؤنث المضاف إلى مذكر تذكيرا فهذا – مجد الدين الروذراوري يقول: "فأما اكتساب التأنيث من المؤنث فقد صح بقولهم – أي قول العرب – وأما عكسه فيحتاج إلى الشواهد، ومن ادعى جوازه فعليه البيان"[٣].

ونحن بالشواهد التي قدمناها في اكتساب المؤنث المضاف إلى مذكر التذكير نستطيع القول أنه ليس ثمة ما يدعو إلى التمييز بين التذكير والتأنيث في هذه المسألة بل إن اكتساب المؤنث التذكير مما أضيف إلى إليه أولى إذ فيه حمل للمؤنث وهو الفرع على أصله المذكر.

يقول الإمام الزركشي – رحمه الله –:"وإذا كانت الإضافة على هذا تعطي المضاف تأنيثا لم يكن له فلأن تعطيه تذكيرا لم يكن له أحق وأولى لأن التذكير أولى؛ والرجوع إليه أسهل من الخروج عنه. "[٤]

---

(١) ديوانه ٣٤١والمبرد: الكامل٦٦٩/٢، أبو عبيدة : المجاز ٩٨/١، النحاس: شرح أبيات سيبويه ٤٣

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢٣٦/٣ والشيخ يس : حاشية على التصريح ٣١/٢.

(٣) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢٦٤/٣

(٤) الزركشي : البرهان ٤٢١/٣، ٤٢٢

## ثانياً : علل خاصة بتذكير ضمير المؤنث :

**١-أن يكون الضمير عائدا من أحد الأوصاف التي يستوي فيها المذكر والمؤنث:-**

وذلك هو الضمير العائد من صيغ لاتكون إلا مذكرة اللفظ، وقد تعاظم أمرها حتى أصبحت قياساً مطرداً، فكل ما كان على زنة: فعول بمعنى فاعل. أو فعيل بمعنى مفعول. أو مِفْعال ، أو مِفْعل أو مِفْعيل، كان بلفظ التذكير وإن كان مستعملاً في حقِّ المؤنث خبراً أو نعتاً أو حالاً.

**وقد عَبّر ابنُ مالك عنها في نظمه للألفية فقال:**

| | | |
|---|---|---|
| ولا تلي – التاء– فارقةً فعُـولاً | *** | أصـلاً ولا المِفْعالَ والمِفْعيـلا |
| كـذاك مِفْعَـلٌ ومـا تـلِيهِ | *** | تا الفـرقِ من ذي فشـذوذُ فيهِ |
| ومـن فعيـلٍ كقتيلٍ إن تَبِـعْ | *** | مَـوصُـوفَـهُ غـالباً التّا تَمْتَنِعْ |

وقال في شرح الكافية الشافية: " من أمثلة الصفات مالا تلحقه علامة التأنيث الفاصلة بين المؤنث والمذكر، وذلك ما كان على زنة مَفْعول مقصوداً به المبالغة في فاعل، وكذا ما كان على مِفْعَال أو مِفْعيل أو مِفْعَل، فيقال: رجل صبور وامرأة صبور، ورجل مِهْداء وامرأة مِهْداء، ورجل مِعْطِير، وامرأة معطير، ورجل مِغْشَم وامرأة مِغْشَم.... فإن كانت الصفة على فعيل بمعنى مفعول لم تلحقه التاء إلا إذا جُرِّد عن الوصفية، نحو: ذبيحة ونطيحة، فإن قصدت الوصفية، وعُلِم الموصوفُ جُرِّد من التاء، نحو: رجل قتيل، وامرأة قتيل، وعين كحيل وكف خضيب"(١).

فهذه الأوزان التي عدَّها ابن مالك هي المتفق عليها عند النحاة، ويلحق بها عند الرضي (فَعـلل) و(فِعَال) ، يقول :"ومما لاتلحقه تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث، مِفْعـال، ومِفْعَل، وفَعال، وفِعَال، كمعطار، ومِحْرَب، ومنطيق، وحَصَان وقد حكى سيبويه: "امرأة جَبَان وجبانة، وناقة، دلاَث" (٢).

**١- فعول :**

قال ابن الأنباري في باب ماجاء من المؤنث من النعوت على مثال فعول:- "اعلم أن فَعـولاً ، إذا كان بتأويل فاعل لم تدخله هاء التأنيث إذا كان نعتاً لمؤنث، كقولك: امرأة ظلوم وغضوب، وقتول ،معناه : امرأة ظالمة فصرفت عن فاعله إلى فعول)) (٣)

**شواهده :**

**أ- في الخبر :**

١- قوله تعالى:﴿ قالتْ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وأنَا۠ عجوز﴾ (هود ٧٢)

---

(١) ابن مالك: شرح الكافية ١٧٣٨/٤-١٧٤٠ ، وينظر سيبويه : الكتاب ٦٤٠/٣، وكتب شرح الألفية (باب التأنيث).

(٢) الرضي: شرح الكافية ٣٣٢/٣.

(٣) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٨٦

لم يقل (عجوزة) والمتحدثة هي زوج إبراهيم – عليه السلام – لأن عجوزاً على وزن فعـــول، وهو هنا بمعنى فاعل – أي عاجزة وذلك مما يستوي فيه المذكر والمؤنث .

٢- قوله تعالى : ﴿ قالتْ أنَّىٰ يَكونُ لِي غلـم ولـم يمسسْنِي بشر ولـم أك بغيا ﴾(مريم ٢٠) ،

﴿ يـٰأُخت هَـرون مَا كان أَبُوك آمرأَ سَوْءٍ وما كانت أمك بغيا ﴾(مريم ٢٨)

ذكَّر الضمير العائد من الوصف(بغياً) مع أنه عائد على مؤنث في الموضعين؛ لأن ماعاد الضمير منه وصف على وزن (فعول) بمعنى فاعل، وهذا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث.

قال الزمخشري: "البغي" الفاجرة التي تبغي الرجال، وهي (فعول) عند المبرد (بَغُوي) فأدغمت الـــواو في الياء، وقال ابن جني – في كتاب التمام – : هي (فعيل)، ولو كانت (فعول لقيل (بغوٌ) كما قيل :فلان نهوٌ عن المنكر"[١].

وقد تواتر عددٍ من الكتب في نسبة هذا القول لابن جني ، وهذه النسبة محل شكٍّ، لا يزيلـــه كثرة من نقل ذلك عنه أو نسبه إليه ،إذ يجوز أن يكون قدوهم أحدهم وأخذ الباقون عنه[٢]

ومدعاة الشك أن ابن جني– يرحمه الله – إن صحتْ نسبة هذا القول إليه – قد نظر إلى المســألة مــن وجهتين كل منهما يرد عليه الاعتراض

**أولاً** – أن (بغياً) " إن كان (فعيلاً) كما يقول: وهو بمعنى فاعل– وهذا هو المعنى الظاهر من الآيـــة – لحقته التاء نحو : كريمة وشريفة وعفيفة. ومجيئه مجرداً من التاء هنا دليل على أن ليـــس أصلـــه فعيلاً، وإنما هو مفعول الذي بمعنى فاعل. إلا أن يرى ابن جني أن المعنى على المفعولية والبغـــي بمعنى المبغية، فتكون (فعيل) بمعنى فعول؛ لذا جرِّد من التاء على القياس، وهذا ليس بمستبعد من جهة المعنى.

قال أبو حيان: "وقيل البغي بمعنى مفعول كعين كحيل أي مبغية يطلبها أمثالها"[٣]

وقيل: إنه فعيل بمعنى فاعل و لم تلحقه التاء للمبالغة أو للنسب كطالق[٤] . وقيل: البغي وصف خـــاص بالمؤنث [٥] فحمل على حائض وطالق وبابهما في عدم التذكير.

---

(١) الزمخشري: الكشاف ٣/٩-١٠.

(٢) لم يتسنَّ لي الاطلاع على كتاب (التمام) ولكن الشيخ عضيمة – يرحمه الله – يذكر أنَّ (التمام)ليس فيه حديث عن كلمة (بغـــي) ، ويستنكر أن يقيس ابن جني على الشاذ ، ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق ٣ ج٤ ص٢١٤-٢١٥.

(٣) أبو حيان: البحر ١٨/٦

(٤) الشيخ يس: حاشيته على التصريح، ٢٨٧/٢

(٥) ابن منظور: اللسان (بغا) قول اللحياني.

**ثانياً** – أن "نهوًا" الذي نظَّر به شاذ ، إذ القياس فيه وفي أمثاله مما اجتمع فيه واو وياء السابق منهما ساكن أن تقلب الواو ياءً وتدغم في الياء، وقد عكست القاعدة في (نهوٌ) فأبدلت الياء واواً، وأدغمت في الواو شذوذاً والشاذ لايقاس عليه.

جاء في اللسان: "ويقال: إنه لأمور بالمعروف ونهوٌ عن المنكر، على فعول قال ابن بري: كان قياسه أن يقال: نَهِيٌّ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبق الأول بالسكون قلبت الواو ياءً " (١).

فالاعتراض الأول يحتمل الدفع كما رأينا، أما الثاني فلا يدفعه إلا أن نسلِّم أن ابن جني لم يقل بذلك إلا لحاجةٍ في نفسه وحكمةٍ ربما قصُرت أفهامنا عن إدراكها، ولو استنطق ابن جني ربما نطق بها(٢).

**٣ - قول جرير (٣):**

**فإنْ تَرْجِعوا رزقي إليَّ فإنه ** متاعُ ليالٍ والحياةُ كذوبُ**

ذكر الضمير العائد من الوصف(كذوب) وهو عائد على مؤنث (الحياة)، وكان ينبغي تأنيثه، لولا أنه عائد من وزن يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهو (فعول) بمعنى فاعل.

**ب - في النعت:**

١ – قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ﴾(التحريم ٠٠٨) ،

قال (نصوحاً) فذكر الضمير العائد من الوصف، وكان ينبغي تأنيثه لأنه يعود على مؤنث وهو (التوبة)، ولكنه عاد من وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولذلك ذكر.

٢ – قول الحطيئة (٤):

**فإيَّاكُم وحيَّةَ بطنِ وادٍ ** هَمُوزِ النَّابِ ليس لكم بِسِيِّ**

فأعاد الضمير من نعت الحية (هموز) مذكراً، وكان حقه التأنيث؛ لتأنيث ما يعود عليه، إلا أنه جارى القياس في تسوية المذكر بالمؤنث في فعول الذي بمعنى فاعل.

وقد أسهب ابنُ الأنباري في ذكر أمثلة النعوت التي جاءت في كلام العرب على هذا الوزن منعوتاً بها المؤنث في الباب الذي عقده لذلك (٥).

نذكر جانباً منها استشهاداً على ما نحن بصدده وكلها مما أعيد فيه الضمير مذكراً على المؤنث.

---

(١) ابن منظور : اللسان (نهي)، وينظر خالد الأزهري: التصريح ٢٨٧/٢، ٣٨٢.

(٢) ينظر في المسألة الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ٨٩، والزركشي: البرهان في علوم القرآن ٤٢٣/٣

(٣) ديوانه٣٩

(٤) ديوانه، ١٣٩ابن جني الخصائص ٢٢٣/٣، والمنصف ٢/٢، ابن فارس: الصاحبي، ١٥٥، ابن الشجري: الأمالي ٩٧/٢، ابن يعيش : شرح المفصل ٨٥/٢، البغدادي: الخزانة. ٤٥/٥،

(٥) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٨٦.

قال: "يقال: امرأة كنود، إذا كانت كفورا، وكذلك الرجل" [1]

"وناقة زبون للتي تدفع يد الحالب برجلها" [2] وناقة جروز: شديدة الأكل. وكذلك امرأة جروز ، قال الشاعر:

**إن العجوز خبة جروزا *** تأكل كل ليلة قفيزا** [3]

ومنه :"امرأة ولود وميلاد إذا وصفوها بكثرة الولاد"[4].

– وتقييدهم لفعول بأن يكون بمعنى فاعل احترازا مما لو كان بمعنى مفعول، فإنه حينئذ يجري على الأصل في التفريق بين المذكر والمؤنث بإلحاق علامة التأنيث.

يقول ابن هشام : "لو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء، نحو : جمل ركوب، وناقة ركوبة[5]"

" وربما حذفوا الهاء من فعولة إذا كانت بتأويل مفعولة؛ لأنه لاحظ للذكر في الوصف، فصار بمنزلة حائض وطالق وطاهر... وقالوا: شاه رغوث بغير هاء للتي يرضعها ولدها ، فلم يدخلوا الهاء لأنه لاحظ للذكر في هذا الوصف، ولو أدخلوها لكان ذلك صوابا" [6].

**٢ - فعيل:**

أحد الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، فإذا أجريت على المؤنث (خبرا أو نعتا أو حالا) عاد الضمير منه مذكرا على ذلك المؤنث.

وقد اشترط القياس في فعيل التي تجري على المؤنث بلفظ التذكير أن تكون بمعنى مفعول كقولهم.: لحية دهين، وكف خضيب، وعنز رمي، أي مدهونة ومخضوبة، ومرمية، قال سيبويه: "وأما (فعيل) إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء"[7]" وقال ابن الأنباري: "وإذا كان فعيل بمعنى مفعول لم تدخل الهاء في مؤنثه، كقولك: عين كحيل، وكف خضيب، ولحية دهين، معناه: عين مكحولة، وكف مخضوبة، ولحية مدهونة "[8].

**شواهده:**

**أ - في النحت:**

١ – قوله تعالى: ﴿﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾

(الذاريات ٢٩)

---

(١) المصدر السابق ٤٩٥.

(٢) المصدر السابق ٤٩٧.

(٣) المصدر السابق ٥٠٤.

(٤) ابن الشجري: الأمالي ٣٤٦/٢.

(٥) ابن هشام: أوضح المسالك، ٢٨٧/٤

(٦) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٨٧.

(٧) سيبويه : الكتاب ٦٤٧/٣.

(٨) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٥١.

وقوله تعالى: ﴿وفي عادٍ إذ أرسلنا عليهم الريحَ العقيم﴾ (الذاريات ٤١)

فذكر الضمير العائد من (عقيم) في الموضعين وهو فيهما يعود على مؤنث (عجوز- ريح) إلا أن الضمير عاد مما يستحق التسوية بين المذكر والمؤنث. ولذلك كان تذكيره

**ومن أمثلة ابن الأنباري في باب(فعيل):**

"ويقال: امرأة هَدِيّ وهي العروس، يقال: هُديت العروس إلى زوجها هداء[1]"وامرأة جليب في نسوة جَلْبَى وجَلاَئب، وأمةٌ سَبِيّ في إماء سبايا،"[2] "ونعجة ذبيح ونطيح".[3] وناقة قضيب، اقتضبت من الإبل فركبت و لم تمهر الرياضة، وناقة نهيس ولسيع إذا لسعتها الحية"[4].

ولا يطرد القياس على هذا الوجه في فعيل إلا إذا ذكر معه الموصوف(*) المؤنث أو ما يقوم مقامه في الدلالة على جنسه ، وإن لم يذكر فيجب تأنيث فعيل لأنه لا يعلم حينئذٍ هل المراد مذكر أم مؤنث.

يقول ابن الأنباري: "وتقول: امرأة قتيل بغير هاء؛ لأن المعنى مقتولة... فإذا ألقيت الاسم المؤنث أدخلت الهاء في النعت، فقلت: مررت بقتيلة، وكذلك إذا أضفتها قلت: قتيلة بني فلان فيدخلون الهاء ليعلموا أنه نعت مؤنث، إذا لم يكن قبله ما يدل على أنه مؤنث"[6].

ولئن أجمع النحاة على اختصاص (فعيل) بهذا الشرط، فإن إجماعهم ليس له مستند من القياس؛ إذ العلة التي اعتلُّوا بها لهذا الشرط وهي دفع اللبس، مطردة في بقية الصفات، فلو قلنا رأيت شكوراً أو عقيماً أو مِعْطيراً أو مِغْشَماً، لم يعلم المقصود بهذه الصفات. أهو مذكر وذكر الوصف لذلك أم مؤنث، وذكر الوصف لكونه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث! .

و لم يجعل هذا الشرط مطرداً في جميع الصفات إلا ابن يعيش، حيث يقول:"فهذه الأسماء - فعول وأخواتها مما يستوي فيه المذكر والمؤنث - إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس نحو: رأيت صبورة ومعطارة وقتيلة بني فلان"[7].

ونقل الصبان عن ابن هشام نقده على النحاة تخصيصهم فعيل بهذا الشرط دون غيره من الأوصاف فيقول تعليقاً على قول الأشموني، "فراراً من اللبس" -تعليلاً لإلحاق التاء لفعيل إن لم يجر على

---

(١) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٥٦.

(٢) المصدر السابق ٤٥٧

(٣) المصدر السابق ٤٥٦

(٤) المصدر السابق ٤٥٤

(*) يقصد بالموصوف هنا الموصوف المعنوي وليس الصناعي فيشمل ما جرى عليه فعيل سواءً كان مبتدأ أومنعوتاً أو صاحب حال.

(٦) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٥٢، وينظر سيبويه : الكتاب ٦٤٧/٣، ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ١٧٤٠/٤، الرضي: شرح الكافية ٣٣٣/٣، ابن هشام: أوضح السمالك ٢٨٨/٤.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠٢/٥.

موصوف ظاهر -: "قوله "فراراً من اللبس" أي لبس المذكر بالمؤنث، قال ابن هشام: هـــذا التعليـــل موجود في بقية الصفات، إذا قلت: رأيت صبوراً أو شكوراً أو نحو ذلك، و لم يفرقوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه، فإن كان ما قالوه في فعيل بالقياس فالجميع سواء، وإن كان مســـتندهم السماع - وهو الظاهر - فلا إشكال"[1].

وكما قُيِّد فعول بأن يكون بمعنى فاعل. قُيِّد فعيل بأن يكون بمعنى مفعول، فإن كان بمعنى فاعل فإنه حينئذٍ يؤنث ما عاد منه على مؤنث تقول: رجل كريم وامرأة كريمة، ورجل ظريف وامرأة ظريفة إلا إن كان فعيل الذي بمعنى فاعل ليس للذكر فيه حظ.

يقول ابن الأنباري: "فإن كان فعيل بمعنى فاعل ، وهو مما ليس للرجال فيه حظ كـــان بمنزلـــة طالق وحائض، فمن ذلك قولهم: ناقة صفيَ وأينق صفايا، إذا كنّ غزاراً، لم يدخلوا الهاء في هذا النعت؛ لأنه لاحظ للذكر فيه. ومن ذلك قولهم: ناقة بَكيٌ إذا كانت قليلة اللبن، ... يروى عن النبي - ﷺ - أنه قام إلى شاة بكيّ فحلبها "[2].

وربما جعل (فعيل) الذي بمعنى (فاعل) مستوياً فيه المذكر والمؤنث، حملاً له على (فعيل) الـــذي بمعـــنى (مفعول) لا تفاقهما في اللفظ.. وما ذلك بعزيز في لغة العرب، الذين كثر في كلامهم حمل النظير علـــى النظير.

يقول ابن مالك: "وقد شُبِّه (فعيل) الذي بمعنى (فاعل) بهذا - بالذي بمعنى مفعول - ويشبه هذا به فيعطى كل منهما حكم الآخر"[3].

ومما جاء فيه (فعيل) بمعنى (فاعل) محمولاً على الذي بمعنى (مفعول) في ترك تأنيثه قوله تعـــالى: ﴿إن رَحمت الله قريب من المحسنين﴾(الأعراف ٥٦) . في أحد الأقوال التي قيلت في تعليل تذكير خبر الرحمة وقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحيِ العظام وَهِي رميم﴾(يس ٧٨)

قال ابن القيم:".. فقريب في الآية هو (فعيل) بمعنى (فاعل) وليس المراد أنه بمعنى قارب، بـــل بمعنى اسم الفاعل العام، فكان حقه أن يكون بالتاء، ولكنهم أجروه مجرى (فعيل) بمعنى (مفعول) ، فلـــم يلحقوه التاء، كما قالوا: خصلة حميدة، وفعلة ذميمة، بمعنى محمودة ومذمومة، فحملا علـــى جميلـــة وشريفة في لحاق التاء حملاً لكل من البابين على الآخر، ونظيره

---

(١) الصبان: حاشية على شرح الأشموني ٩٦/٤

(٢) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٥٣.

(٣)ابن مالك : شرح الكافية الشافية، ١٧٤/٤، وينظر ابن يعيش : شرح المفصل١٠٢/٥، الرضي، شرح الكافية٣٣٣/٣.

قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحِي العِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس ٧٨) فحمل "رميماً" وهي بمعنى فاعل على امرأة قتيل وبابه "[١].

وأرى أنه لايبعد أن تؤدي (فعيل) في الآيتين الكريمتين معنى المفعولية بذاتها دون الحمل، وهذا ما قاله الكرماني في آية الأعراف.

قال أبو حيان: ((وقيل: (فعيل) هنا بمعنى المفعول، أي مقربة فيصير من باب (كف خضيب) و(عين كحيل)، قاله الكرماني)) "[٢].

وقاله الألوسي في آية يس قال " وإن كان – أي رميم – من رمَّ المتعدي بمعنى أبلى، يقال: رمَّه، أي: أبلاه، وأصل معناه: الأكل – كما ذكر الأزهري – من رمَّت الإبلُ الحشيش، فكأن ما بلى أكلته الأرضُ، فهو فعيل بمعنى مفعول"[٣].

كما ورد (فعيل) بمعنى (فاعل) في بعض أمثلة العرب مستوياً فيه المذكر والمؤنث، فقيل إنه أعطى حكم فعول الذي بمعنى فاعل في إسقاط علامة التأنيث، كما أعطى فعول حكمه في إثبات العلامة نحو (عدوة) وهذا من مُلَحِ كلامهم – – على حد تعبير ابن هشام – وذلك عندما يتقارض اللفظان في الحكم.

من ذلك قولهم: ملحفة جديد، وشاة سديس، وكتيبة خصيف وريح خريق.

ففعيل في هذه الأمثلة بمعنى فاعل فكان القياس فيه أن تلحقه علامة التأنيث إلا أنه حمل على فعول في إسقاط علامة التأنيث، كما حمل فعول عليه في إثباتها.

يقول سيبويه:"وقد أُجرى شيء من فعيلٍ مستوياً في المذكر والمؤنث، شبه بفعول، وذلك قولك: جديد وسديس وكتيبة خصيف وريح خريق "[٤].

وقال ابن يعيش: "وكما شبه فعول بفعيل فألحق به تاء التأنيث – في عدوة – كذلك شبهوا فعيلاً بفعول فأسقطوا منه تاء التأنيث، فقالوا : شاة سديس، إذا أتت عليها السنة السادسة، وقالوا : ريح خريق أي باردة شديدة الهبوب، قال الشاعر:

كأنَّ هَبُوبَها خَفَقانُ ريحٍ ** خَرِيقٍ بين أعلامٍ طِوالِ

وكتيبة خصيف"[٥].

---

(١) ابن القيم: بدائع الفوائد ٢٢/٣، وينظر الأخفش: المعاني ٥١٩/٢، والزمخشري، الكشاف ١٠٧/٢، وأبو حيان : البحر ٣١٢/٤.

(٢) أبو حيان : البحر ٣١٣/٤

(٣) الألوسي: روح المعاني ٥٠/٢٣، وينظر لغويات الأزهر للشيخ محمد علي النجار. ص ٣٤٨، ج٣، ربيع الأول سنة ١٣٧٩هـ، مج ٣١.

(٤) سيبويه: الكتاب ٦٣٨/٣.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٩/٥.

على أنه لم تسلم (فعيل) في هذه الأمثلة من القول بأنها بمعنى مفعول، فكأن سقوط علامة التأنيث منها قياساً.

قال ابن يعيش: ((فأما قولهم (مِلْحَفَةُ جَدِيدَ) فقال الكوفيون هي فعيل بمعنى مفعول، أي مجدودة، وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها"[1]

وفي اللسان : "وكتيبة خصِيف، وهو لون الحديد، ويقال: خُصفتْ من ورائها بخيل أي أُرْدِفَتْ، فلهذا لم تدخلها الهاء لأنها بمعنى مفعولة، فلو كانت للون الحديد، لقالوا: خصيفة ؛ لأنها بمعنى فاعلة"[2].

**٣- مِفْعَال:**

قال ابن الأنباري: "اعلم أن مِفْعالاً تكون نعتاً للمؤنث بغير هاء"[3].

**شواهده:**

**أ- في النعت:**

**قول جرير (٤):**

**أمستْ زيارتُنا عليك بعيدةً * فَسَقَى دِيَارَكِ ديمةٌ مدرار**

فـ (ديمة) مؤنثة اللفظ، وقد أعيد الضمير إليها من (مدرار) مذكراً؛ لكونه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

ونذكر جانباً من أمثلة ابن الأنباري في باب ما جاء من النعوت على مِفْعال)[5]. قال : "فمن ذلك قولهم : امرأةُ مِذْكار ومئْنَاث، إذا كان من عادتها أن تلد الإناث والذكور. وامرأة مِحْمَاق، إذا كانت تلد الحَمْقَى ، وامرأة مِعْطَار، من العِطْر، ومِعْطَاء من العَطِيَّة. وقال يعقوب: يقال: ناقة مِلْواح إذا كانت سريعة العطش.. قال: ومثله: مهياف والذكر والأنثى فيه سواء"[6].

**ب- في الحال:**

من المؤنث الذي أعيد الضمير إليه مذكراً لكونه عائداً من (مِفْعال) الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث – السماء في ثلاثة مواضع من القرآن – في قوله ﴿وأرسلنَا السماء عليهم مدرارا﴾

(الأنعام ٠٠٦)

---

(١) المصدر السابق ١٠٢/٥، وينظر ابن الأنباري: المذكر المؤنث ٤٥٧، الرضي: شرح الكافية، ٣٣٣/٣.

(٢) ابن منظور : اللسان (خصف).

(٣) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٥٢٢

(٤) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٥٢٤

(٥) المصدر السابق ٥٢٢

(٦) المصدر السابق ٥٢٢

تعالى:﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾

(هود ٥٢)

وقولـــه: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾(نوح ١٠-١١)

قال أبو حيان: "مدرارا" من الدرّ وهو صيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث، و(مِفْعال) لا تلحقه التاء إلا نادراً، فيشترك فيه المذكر والمؤنث"(١).

وقال الزمخشري: "(والمدرار ) الكثير الدرور، ومِفْعال مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، كقولهم: رجل أو امرأة معطار، ومِتفال"(٢).

ومنه قول أمية بن أبي الصلت (٣).

**اشْرَبْ هنيئاً عليك التاجُ مُرْتَفِقاً ** في رأس غُمْدانَ داراً منك محْلالا**

قال ابن الشجري: ((مُحِلال" من الحلول وهو النزول، وجاء بلفظ التذكير، والـــدار اســم مؤنث؛ لأن ما جاء على (مِفْعال) يستوي فيه الذكور والإناث، كاستوائهما في فعول، قـــالوا: امـــرأة مذكار ومئناث ، كما قالوا : امرأة صبور وشكور" (٤).

فهذه الألفاظ التي انجزنا الحديث فيها لايتأتى فيها التأنيث، وبالتالي فإن الضمير لايعود منـها إلا مذكراً ومن هنا صحَّ أن تكون علة من العلل التي تساق في إطار تذكير ضمير المؤنث . وما أنث منـــها فشاذ لايقاس عليه.وهو إما للتنبيه على الأصل أو من تغليب القياس، وابن الأنباري يجعله للإستيثاق من التأنيث.

قال: "فإن وجدت نعتاً من باب فعيل ظاهراً صاحبه قد دخلته الهاء، فهو من إخـــراج بيـــان التأنيث، والاستيثاق منه كما قالوا: فرسة وعجوزة، فأدخلوا الهاء لتحقيق التأنيث"(٥).

وقال "وقال يعقوب: يقال للتي تُسْبَى: أخيذة، فدخلت الهاء في هذا على جهة الاستيثاق"(٦).

---

(١) أبو حيان: البحر ٣٣٩/٨

(٢) الزمخشري: الكشاف. ٦٥/٤

(٣) ديوانه ٣٤١- ٣٥٠. وابن الشجري : الأمالي ٢٤٨/١، ٢٦٠

(٤) ابن الشجري: الأمالي ٢٥٨/١

(٥) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٥١.

(٦) المصدر السابق ٤٦٠.

**فمما خرج على القياس بالتأنيث ما يلي:**

**١- فعول:**

(عدوة) وهي فعول بمعنى فاعل فالقياس فيه أن يتجرد من التاء إلا أنه جاء من نوادر العرب: عدوة بالتأنيث. فقيل إنه شاذ من باب الحمل على الضد، فهو محمول على صديق وصديقة، قال سيبويه: "وقالوا: عدو وعدوة، شبهوه بصديق وصديقة كما وافقه حيث قالوا للجميع: عدو وصديق ، فأجرى مجرى ضده"(١).

وعلل لها الفراء تعليلا آخر، وهو أنها جعلت اسما، قال: "وقد قالت العرب: امرأة عدوة الله، وترك بعضهم الهاء، فالذين أدخلوا الهاء وجهوها إلى الأسماء"(٢).

وعلل لها ابن الأنباري بقوله: "ومن قال: عدوة الله، قال: لما اجتمعت واوان، والواو إلى الخفاء ما هي، زيدت الهاء عليها؛ ليتبين أنهما واوان"(٣). ويرد عليه أن تلك العلة تطرد فيها مع التذكير.

**٢- فعيل :**

**ذميمة وحميدة:**

القياس فيهما التذكير لأنهما فعيل بمعنى مفعول، ولكنهما وردتا بالتأنيث، فقيل إنهما حملتا على فعيل بمعنى فاعل مما يوافقه في المعنى.

قال سيبويه : "وقالوا: رجل حميد، وامرأة حميدة، يشبه بسعيد وسعيدة، ورشيد ورشيدة، حيث كان نحوهما في المعنى، واتفق في البناء"(٤).

وفي اللسان : "والأنثى حميدة، وأدخلوا فيها الهاء، وإن كان في المعنى مفعولا؛ تشبيها لها برشيدة، فشبهوا ما هو في معنى مفعول بمعنى فاعل؛ لتقارب المعنيين"(٥).

**٣- مفعال:**

قالوا: رجل ميقان وامرأة ميقانة وهما الموقنان بكل ما سمعا، وكان حقه أن يكون بلفظ التذكير في المذكر والمؤنث على السواء . إلا أنه أنث شذوذا

قال ابن منظور: "والأنثى ميقانة، بالهاء، وهو أحد ما شذ من هذا الضرب"(٦).

**٤- مفعيل:**

ورد بالتأنيث منه مسكينة، حمل على موافقه في المعنى قال سيبويه: "وقالوا: مسكينة، شبهت بفقيرة، حيث لم يكن في معنى الإكثار، فصار بمنزلة فقير وفقيرة"(٧).

---

(١) سيبويه : الكتاب ٦٣٨/٣. وينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٤٩/٥، خالد الأزهري: شرح التصريح ٢٨٧/٢، ابن منظور اللسان(عدا) الحريري: درة الغواص ١٥٠-١٥١.

(٢) الفراء: المذكر والمؤنث ٦٣، وينيظر ابن الأنباري: المذكر والمؤنث، ٤٩٠.

(٣) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٩٠.

(٤) سيويه: الكتاب ٦٤٨/٣.

(٥) ابن منظور : اللسان (حمد) وينظر لغويات مجلة الأزهر للشيخ محمد علي النجار ص ٣١٩. ج٤، مج ٢٥ ربيع الثاني ١٣٧٣هـ.

(٦) ابن منظور : اللسان (يقن)

(٧) سيبويه: الكتاب ٦٤/٣، وينظر خالد الأزهري: التصريح، ٢٨٧/٢.

**٥- مِفْعَل:**

نقل سيبوية عن الخليل قوله: "ومِفْعَلٌ قد جاءت الهاء فيه كثيراً نحو: مِطْعَنٍ ومِدْعَسٍ، ويقال: مِصكٌ ومصكّةٌ ونحو ذلك"(١).

والعلة في عدم تأنيث هذه الأوصاف هي عدلها عما كان مُجرىً على الفعل وكلُّ ما كان معدولاً عن وجهه ووزنه ، كان مصروفاً عن إخوته وعدلها اقتضى عدم بنائها على الفعل ؛ لذا لم تؤنث لأن دخول التاء على الوصف محمول على دخولها فعله ، فالوصف إنما يذكر ويؤنث ويثنى ويجمع إذا جرى على فعله ، وما لم يجر لزم حالة واحدة وقد اختلفت عباراتُ النحاة في تعليل ذلك إلا أنه لا ينبغي أن يُفْهَمَ من ذلك اختلافهم حول العلة ، فقد توارثوا القول في علة ذلك بأنها انعدال الوصف من وزن إلى آخر ، فوافق ذلك انعداله عن التأنيث إلى التذكير.

يقول سيبويه: (هذا وجه ما لم يُجر على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب )- وكان يتحدث في باب (مايكون مذكراً يوصف به المؤنث)- قال: وزعم الخليل أن فَعُولاً ومِفْعالاً ومِفْعلاً نحو : قؤول ومِقْوال إنما يكون في تكثير الشئ وتشديده ، والمبالغة فيه ، وإنما وقع في كلامهم على أنه مذكر. وزعم الخليل أنهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون: قوليّ وضربيّ. ويستدل على ذلك بقولهم : رجل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ، فمعنى، ذا كمعنى قؤول ومِقوال في المبالغة ، إلا أنَّ الهاء تدخله، يقول: تدخل في فعِل في التأنيث .

وقالوا: نَهِرٌ ، وإنما يريدون نهاريٌّ فيجعلونه بمنزلة عَمِل ، وفيه ذلك المعنى .

وقال الشاعر :

لَسْتُ بِلَيلِيٍّ ولكنّي نَهِرْ ** لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أبتكِرْ

فقولهم : نَهِر في نهاريّ يدل على أن عَمِلاً كقوله : عَمَليّ لأن في عَمِل من المعنى ما في نَهِر وقؤول كذلك لأنه في معنى قوليّ .. فهذا وجه ما كان من الفعل و لم يجر على فعله ، وهذا قول الخليل: يمتنع من الهاء في التأنيث ، في فعول ، وقد جاءت في شئ منه ، وقال مِفْعال ومِفْعيل قلَّ ما جاءت الهاء فيه"(٢)

ويقول ابن يعيش : "فأما فَعُول ومِفْعال ومِفْعيل فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة ، و لم تجر على الفعل ، فجرت مجرى المنسوب، نحو : دارع ، ونابل ، فلم يدخلوا فيها الهاء لذلك .. وأما فعيل بمعنى مفعول نحو : كفٌّ خضيب ، وعين كحيل ، فإنه أيضاً يستوي في حذف التاء منه المذكر والمؤنث ؛ وذلك لأنه معدول عن جهته ، إذ المعنى : كفٌّ مخضوبة بالحنّاء ، وعينٌ مكحولةٌ بالكُحْل ،

---

(١) سيبويه : الكتاب ٣/٣٨٥.

(٢) سيبويه : الكتاب ٣/٣٨٤ - ٣٨٥

فلما عدلوا عن مفعول إلى فعيل لم يثبتوا التاء ، ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول من نحو : كريمة وجميلة."[1]

ويقول الفراء – عن مفعال خاصة:- " ثم تقول في مفعال من هذا القول وغيره : أمرأة محماق ومذكار ، ومئناث تلد الإناث ، ودرمة مدرار ، ولا يقال من هذا شئ بالهاء؛ وذلك أنه انعدل عن الصفات انعدالا أشد من انعدال صبور، وشكور وما أشبههما من المصروف عن جهته ؛ لأنه شبيه بالمصادر إذ كان مكسورا ، ولزيادة هذه الميم فيه ، لأنه مبني على غير فعل"[2]

فعلة عدم تأنيث هذه الأوصاف نستطيع أن نجملها فيما يلي :

١-أنها معدولة عن أصلها محولة إلى هذه الأوزان وأصلها اسم الفاعل في فعول ومفعل ومفعيل ومفعال ، واسم المفعول في فعيل

-يقول الفراء : " ثم يأتي نوع آخر من قولهم : صبور وشكور ، فيمر في هذا أنثاه كذكره بغير الهاء ، وإنما ألقيت من أنثاه الهاء ؛ لأنه عدل صابر إلى صبور"[3]

ويقول في فعيل : " رجل كريم وامرأة كريمة فيمر القياس بهذا حتى ينتهي إلى : امرأة قتيل ، وكف خضيب ، وعتر رمي طرحوا الهاء من هذا ؛لأنه مصروف عن جهته ،

وكان ينبغي أن يقول : كف مخضوبة ، وامرأة مقتولة ، فصرف إلى فعيل"[4]

٢-عدلها ترتب عليه عدم جريانها على الفعل وبذا منعت التأنيث الذي لا يدخل الوصف حتى يدخل فعله .

يقول ابن الأنباري :"... وإنما لم تدخلها هاء التأنيث ؛ لأنها لم تبن على الفعل، وذلك أن فاعلا مبني على فعل ومفعلا مبني على أفعل وفعيلا مبني على فعل وفعلا مبني على فعل كقولك : قام فهو قائم ، وأحسن فهو محسن وظرف فهو ظريف ، وفهم فهو فهم وحذر فهو حذر ، فلما لم يكن لفعول فعل تدخله تاء التأنيث يبني عليه ، كقولك : قامت تقوم ، وأحسنت تحسن وظرفت تظرف ، وفهمت تفهم لزمه التذكير لهذا المعنى"[5]

## ٢-أن يكون الضمير عائدا على مؤنث مجازي :

سبق أن بينا في مطلع هذا المبحث اختفاء العربية بالجنس وما كان منها في هذا الشأن من تقسيم الموجودات إلى مذكر ومؤنث. ولعلنا لاحظنا هناك أن المؤنثات في العربية ليست على درجة

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٢/٥

(٢) الفراء المذكور والمؤنث ٦٧ ينظر ابن الانباري ٥٢٢

(٣) الفراء المذكر والمؤنث ٦٣، وينظر ابن الأنباري ٤٨٦

(٤) الفراء : المذكر والمؤنث ٦٠ وينظر المفضل بن سلمة : مختصر المذكر والمؤنث ٤٧ وابن الأنباري : المذكر والمؤنث٤٥١

(٥) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٨٦، وينظر الفراء : المذكر والمؤنث ٦٣

واحدة من التأنيث، فهناك المؤنث الحقيقي وهو ماكان بإزائه ذكر في الحيوان. سواء كان ظاهر العلامة نحو فاطمه، وناقة، أو مقدرها نحو : سعاد، وأتان.

ويقابله المؤنث غير الحقيقي (المجازي) وهو: ما ليس بإزائه ذكر في الحيوان وهذا النوع ربما كان ذا علامة نحو: رحمة وموعظة،ويسمى مؤنثاً لفظياً وربما كان خالياً منها نحو: حرب وقدم. ويسمى مؤنثاً معنوياً

والمؤنث غير الحقيقي بنوعيه اللفظي والمعنوي، عرضة لانتهاك حرمة تأنيثه بمعاملته معاملة المذكر إما لكونه ليس تحته حقيقة تأنيث تستحق الاكتراث بها وإن كان لفظه لفظ المؤنث، أو لتجرده من العلامة مع ما يفتقر إليه أصلاً من الدلالة على التأنيث؛ فيكون ذلك أدعى لأن لايعتبر تأنيثه.

يقول المبرد:"وكلُّ شيء كان مؤنثاً من غير الحيوان، فإنما تأنيثه للفظه، ولك أن تذكره على معناه"[1].

على أن المؤنث المجازي المدعوم بعلامة، ربما حُفظ له حقه في التأنيث ، بحق العلامة من حيث كان لفظه لفظ المؤنث ولكن يبقى منه ما كان مستعملاً على مبدأ ألفاظ المذكر، بلا علامة فارقة للتأنيث، أنّى له التأنيث؟

هذا النوع من المؤنث منحته العرب التأنيث بالتواضع والاصطلاح؛ وأخذ عنهم سماعاً مقدرين فيه العلامة .

**واستدلوا على تأنيثه بأحد الأمور التالية:**

- عود الضمير إليه مؤنثاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌ بعد ثبوتها﴾ (النحل ٩٤)
- أو الإشارة إليه بالتأنيث، نحو: هذه قدم.
- ظهور التاء في تصغيره نحو: قديمة .
- ثبوتها في فعله نحو :: زلت قدم .
- سقوطها في عدده نحو: ثلاث أقدام .
- وبمجيء خبره ونعته وحاله مؤنثاً، نحو : القدم راسخةٌ ، وله قدم راسخة في كذا ، وجمع ذلك ابن مالك في نظم الكافية بقوله :

**ويعرفُ التقديرُ بالضميرِ *** وبـــإشارةٍ وبالتصغيرِ**

**كذا بحالٍ أو بنعتٍ أو خبرِ *** يثبتُ تأنيثُ شبيهٍ بذكرِ**

**وهكـذا التأنيث فيه ثبتا *** بأن يُعدّ باطراد دون تا**

---

(1) المبرد : المذكر والمؤنث ١٠٧.

وقياساً عليه فإن إعادة الضمير إلى هذا النوع من المؤنث - سواء كان الضمير من الخبر أو النعت أو الحال المشتقات أو من غيرها - يجب أن تكون بالتأنيث، تواطؤاً مع نهج العربية في ذلك. إلا أن العربية - على عادتها - تجنح دائماً إلى التوسع في كثير من الاستعمالات وما ذاك إلا إشارة واضحة إلى مرونة هذه اللغة، وتخلّيها عن النمطية التي قد تتلبسها إن هي داومت استعمال أسلوب محدد لاتحيد عنه، لذلك كثيراً ما يسترعي انتباهنا خروج الاستعمال العربي على كثير من القواعد المقررة ومثل هذه الخروجات ينبغي أن تكون منطلقاً لسبر أغوار اللغة، فربما استطعنا من خلالها الوقوف على كثير من حكم اللغة وأسرارها متى ما آمنا بأنهم "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً".

**ومما عُلّل فيه تذكير ضمير المؤنث بكون المؤنث مجازياً ما يلي :**

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف ٥٦)

ذكر غير واحد من أئمة النحو واللغة أن تذكير الضمير العائد من (قريب) إلى (رحمة) يحتمل أن تكون علته هو كون ما عاد الضمير عليه ليس بحقيقي التأنيث ، فسوّغ ذلك تذكير ضميره.

قال الزجاج: "وإنما قيل (قريب) لأن الرحمة والغفران في معنى واحدة وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي"(١).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى ١٧)

قال الزجاج :"إنما جاز (قريب) لأن تأنيث الساعة غير حقيقي"(٢).

٣ - قوله تعالى:﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ (المزمل ١٨)

قال الفراء: "وأما قوله :﴿السماء منفطر به﴾ فإن شئت جعلت السماء مؤنثه بمنزلة العين، فلما لم يكن فيها هاء مما يدل على التأنيث ذكر فعلها"(٣).

**٤- قول طفيل الغنوي:**

**فَهِي أَحْوى من الرِّبْعِيِّ خاذلة *** والعِيْن بالإثْمِدِ الحاريِّ مكْحولُ**

ذكّر الضمير العائد من الوصف الواقع خبراً، والمبتدأ مؤنث، والذي سوّغ ذلك هو تجرد المؤنث من العلامة، فكأن التذكير هنا حملاً على اللفظ لتجرده من علامة التأنيث.

قال الفراء: :"والعرب ربما ذكرّت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامة التأنيث ، قال الفراء:

---

(١) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣٤٤/٢. وينظر الزمخشري: الكشاف ١٠٧/٢، والجوهري: الصحاح(قرب).

(٢) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣٩٦/٤.

(٣) الفراء : معاني القرآن ، ١٢٧/١.

أنشدني بعضهم :

فَهِي أَحْوى من الرِّبْعيِّ خاذلة ***والعيْن بالإثمدِ الحاريِّ مكْحولُ

و لم يقل: مكحولة، والعين أنثى للعلة التي أنبأتك بها"[1].

**٥- قول الشاعر:**

فلا مُزْنَةُ وَدَقَتْ وَدْقَها *** ولا أرضَ أَبْقلَ إبقالَها

كان حق الكلام أن يؤنث الضمير العائد من الفعل (أبقل) لتأنيث ما يعود عليه وهو الأرض، ولكنه لاحظ أن تأنيث الأرض غير حقيقي فذكّر. قال أبو البركات الأنباري:"والأرض التي تظلها السماء مؤنثة قال الله تعالى: ﴿ والأرض وما طحاها ﴾.

فأما قول الشاعر:

فلا مُزْنَةُ وَدَقَتْ وَدْقَها *** ولا أرضَ أَبْقلَ إبقالَها

فإنما قال: (أبقل) بالتذكير لأن تأنيث الأرض غير حقيقي، وليس في اللفظ علامة تأنيث، فصار بمنزلة غير مؤنث، وهذا النحو يجيء في الشعر خاصة فلا يدل على التذكير"[2].

**٦- قول الشاعر [3]:**

كَمْ مِنْ جرابٍ عظيمٍ جَبْتَ تحملُه** ودُهنةٍ ريحُها يَغْطِي على التَّفَلِ

قال الفراء: " والرياح كلها إناث، قال أنشدني بعض بني أسدٍ:

كَمْ مِنْ جرابٍ عظيمٍ جَبْتَ تحملُه*** ودُهنةٍ ريحُها يَغْطِي على التَّفَلِ

قال أنشدنيه عدةٌ من بني أسد، كلهم يقولون: يَغطي، فيذكرونه، وكأنهم اجترأوا على ذلك إذ كانت الريح ليس فيها هاء"[4].

**٧- قول الأعشى:**

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنّما *** يضمُّ إلى كشحيه كفاً مخضباً

قال ابن الأنباري : "قال الفراء: ذكّر (مخضباً) لأنه وجده ليست فيه الهاء، والعرب، تجتريء على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه الهاء"[5].

– إن مما يجدر بنا في هذا المقام — ما دمنا أتينا على المؤنث المجازي — أن نتطرق إلى درس الأقدمين له في

---

(١) الفراء : معاني القرآن ١٢٧/١، ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢٨٣ وينظر أبو حيان: الارتشاف، ١١١٢/٣،

(٢) أبو البركات الأنباري: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٤، وينظر الفراء، المعاني ١٢٧/١، ابن : ابن يعيش: شرح المفصل ٩٥/٥ ، خالد الأزهري: التصريح ٢٧٨/١.

(٣) الفراء: المذكر والمؤنث ٩٧، وابن الأنباري المذكر والمؤنث ٢١٤، و التَّفل تغير الرائحة

(٤) الفراء المذكر والمؤنث ٩٧، وينظر ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢١٥/١

(٥) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٢٧٩، وينظر الفراء: المذكر والمؤنث ٨١ ومعاني القرآن، ١٢٧/١.

قضية من أبرز قضايا المؤنث المجازي في الدرس النحوي ولها صلة كبيرة بما نحن بصدده من دراسة أحوال الضمير مع مفسره .

وهي قضية الفعل مع الفاعل المجازي التأنيث هل يعتد بتأنيثه فيؤنث له الفعل أم لا؟

للفعل مع المؤنث المجازي حالتان : فإما أن يتقدم عليه أو يتأخر عنه فإن تقدم الفعل على الفاعل المجازي التأنيث ، فالقول فيه جواز تذكيره وتأنيثه التأنيث حملاً على المعنى المؤنث والتذكير لكون التأنيث غير حقيقي[1] مع ترجيح أحدهما على الآخر بحسب اختلاف أحوال الفعل مع الفاعل ، إن كان ثَمَّ فصل بينهما أولاً ، ثم إن كان الفصل بإلا أو غيرها[2] . ونحن هنا لسنا معنيين بهذه الحالة ؛ لأن علاقة الفعل بفاعله الظاهر ليست من مواطن عود الضمير في شئ .

وإنما الذي يعنينا هو تأخر الفعل عن المؤنث المجازي ، بحيث يكون خبراً عنه من نحو قولنا : الشمس طلعت ، لأن الفعل حينئذٍ يتحمل ضميراً يعود على ذلك المؤنث . وقد درسه النحاة في باب الفاعل ، وحكموا فيه بوجوب تأنيث الفعل ومنعوا تذكيره . علّل لذلك - من علل منهم - بالعلل التالية:

١-وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر في الجنس :

يقول ابن الشجري: (( وإنما امتنع قولك : الشمس طلع ؛ لإمتناع قولك الشمس طالع،ووجه امتناع هذا أن الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتأنيثه وتوحيده وتثنيته وجمعه ، من حيث كان الخبر المفرد هو المخبر عنه فلما وقع فَعلَ موقع فاعل لحقته التاء وجوباً كما لحقت اسم الفاعل"[3]

٢-شدة اتصال الفعل بالفاعل المضمر وكونهما كالكلمة الواحدة مع شدة خفاء الضمير المتصل مرفوعاً:

قال السهيلي : " كما أنه إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التاء فيهما جميعاً- في -المؤنث الحقيقي والمجازي- تقول : المرأة حضرت ، كما تقول: الصيحة أخذتهم والنخلة طالت وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل إذا تأخر كان فاعله مضمراً فيه متصلاً به اتصال الجزء بالكل ، فلم يكن بد من ثبوت التاء لفرط الاتصال .

وإذا تقدم الفعل متصلاً بفاعله الظاهر ، فليس مؤخر الاتصال كهو مع المضمر ؛ لأن الفاعل الظاهر كلمة والفعل كلمة أخرى ، والفاعل المضمر ، والفعل كلمة واحدة ، فكان حذف (التاء) في

---

(١) ينظر المبرد : المقتضب ١٤٤/٢ ، ٣٤٩ ، ٥٩/٤ ، وابن يعيش شرح المفصل ٩٣/٥-٩٤ كتب شرح الألفية باب الفاعل .

(٢) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٩٣/٥- ٩٤ ، ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٥٩٧/٢، الرضي : شرح الكافية ٣٤١/٣، كتب شرح الألفية باب الفاعل

(٣) ابن الشجري : الأمالي ٤٢٨/٢

قامت هند ، وطالت النخلة أقرب إلى الجواز منه في قولك : النخلة طالت"[1]

وقال الرضى: " وإنما لزم العلامة – الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي – لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وإن كان منفصلاً فهو كالظاهر ، لإستقلاله بنفسه"[2]

٣-قطع توهم أن يكون الفعل مسنداً إلى شئ من سبب ذلك المؤنث منتظر:

قال ابن يعيش : "فإن أسند إلى مضمر مؤنث نحو : الدار انهدمت، وموعظة جاءت ، لم يكن بدّ من إلحاق التاء ، ذلك لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه ؛ لئلا يتوهم أن الفعل مسند إلى شئ من سببه ، فينظر ذلك الفاعل فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع التوهم"[3]

٤-أن الضمير يرد الشئ إلى أصله ، والأصل تأنيث الفعل إن كان الفاعل مؤنثاً:

يقول الأندلسي: " إنما التزم دخول تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي دون المسند إلى ظاهره ؛ لأن الأصل إلحاق العلامة ، والضمير يرد الشئ إلى أصله ، فوجب ألا تحذف العلامة ؛ لأن ذلك خلاف مقتضاه"[4]

هذا ما أجمع عليه جمهور النحاة ، وقد خالفهم في ذلك من الكوفيين الفراء وابن الأنباري ، حيث أجازا تذكير الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي على قبح.

قال الفراء: " فإن قال قائل : أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة ، أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت : ذلك قبيح ، وهو جائز، وإنما قبح ؛ لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكني من الاسم ، فاستقبحوا أن يضمروا مذكراً قبله مؤنث ، والذين استجازوا ذلك قالوا : يذهب به إلى المعنى ، وهو في التقديم والتأخير سواء"[5]وردد قوله هذا ابن الأنباري[6]

كما خالف ابن كيسان بالقول بجواز تذكير الفعل وتأنيثه جوازاً حسناً كما لو كان الفعل متقدماً .

قال ابن مالك : " والتزموا إلحاق التاء إن كان الفاعل مضمراً ، ولو كان مجازي التأنيث ، نحو: الشمس طلعت ، ولا يجوز: " الشمس طلع " إلا في الشعر ، ولا يجوز مثل هذا في غير الشعر إلا عند ابن كيسان"[7]

---

(١)السهيلي : نتائج الفكر ، ١٣٠

(٢) الرضي : شرح الكافية ٣٤٢/٣.

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٩٤/٥ وينظر خالد الأزهري ٢٧٧/١

(٤) السيوطي : الأشباه والنظائر ٤٨٧/١

(٥) الفراء: المعاني ١٢٨/١

(٦) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٢٠

(٧) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٥٩٦/٢-٥٩٧، وينظر البغدادي : خزانة الأدب ٦٤/١،

ومذهب ابن كيسان وإن كان يشهد لما قدمنا الحديث فيه من عود الضمير مذكرا على المؤنث المجازي . إلا أنه شاذ ولو لم يكن له من الشذوذ إلا تفرده لكن كافيا للحكم بشذوذه هذا فضلا عن مخالفته للأصل الموجب مطابقة الضمير لمفسره في الجنس ، وإن كنا لا نستطيع القول إن مخالفة الأصل وحدها ترقى به إلى درجة الرفض ؛ لأنا رأينا الكثير مما خالف الأصل ، وكان وجها مستساغا ، ولكن مذهب ابن كيسان هذا مما زاد توهينه — فضلا عن مخالفة الأصل — هو رأي الفرد فهذا ما يجعلنا نطرح رأيه ، ولا يمكن قبوله إلا على مذهب بعيد من التوسع ، ولا نعدو القول فيما ورد من ذلك بأنه لون من تصرفات العربية — وما أكثرها - نحفظها وليس لنا أن نبني عليها .

# الفصل الثاني

## عود الضمير بمراعاة اللفظ تارة
## ومراعاة المعنى تارة أخرى

هذا فصل نزجي القول فيه عن الضمير عائداً في حالة من التذبذب بين مراعاة اللفظ تارة ومراعاة المعنى أخرى وهي حالة تعتري الضمير إذا ما قُدّر له أن يكون مفسِّره من المفردات التي يقصر لفظها عن تأدية معناها ؛ لملازمتها صيغة لفظية واحدة لا تفارقها ، وإن اختلفت المعاني التي تستخدم لها من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث ، وبذلك يتنازعها جانبان جانب اللفظ الذي جبلت عليه ، وجانب المعنى الذي أرادها له المتكلم .

وهذه المفردات غالباً ما تكون من الألفاظ المبهمة التي لا يتضح معناها إلا بما تضاف إليه ، أو بما يعود عليها من ضمير ونحوه مثل الموصولات العامة وأسماء الشرط والاستفهام و(كل) وكم وكذلك بعض أنواع الجموع كاسم الجمع واسم الجنس الجمعي

والمعنى الجامع لهذه المفردات جميعاً هو جمود اللفظ وافتقاره إلى غيره .

يقول ابن عصفور : " وكذلك أيضاً يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل شيء له لفظ ومعنى موصولاً كان أو غير موصول"[1]

وسنعنى في هذا الفصل بتتبع أحوال الضمير المفسَّر بأحد هذه الألفاظ هل تلتزم فيه مراعاة اللفظ ، أم مراعاة المعنى أم أنه تجوز فيه المراعاتان : مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى وأيهما الأكثر إذا كان ذلك .

**١-مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسَّر بـ(من وما):**

**أ- في العدد :**

(من وما) من المشترك الذي يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، وذلك لأنهما من الألفاظ الموغلة في الإبهام ، فلشدة إبهامهما صحَّ وقوعهما على الواحد والمثنى وعلى الجماعة.[2]

فإن استخدمتا للواحد طابق لفظهما معناهما ، وإن استخدمتا لغير الواحد خالف لفظهما معناهما ، وجاز في الضمير العائد عليهما مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فنقول : من قام أخواي ، ومن قام إخوتي بمراعاة اللفظ ، وتقول : من قاما أخواي ، ومن قاموا إخوتي بمراعاة المعنى .

قال سيبويه ـــ في مراعاة المعنى فيهما ـــ : ( هذا باب إجرائهم صلة مَنْ وخبره إذا عنيت اثنين كصلة " اللذَيْن " وإذا عنيت جميعاً كصلة اللذين .

فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ " ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾

قال الشاعر حين عنى الاثنين وهو الفرزدق :

تَعَالَ فإنْ عَاهَدْتَني لاَ تَخُونُني *** نَكُن مَثَل مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ.)) [3]

---

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ١/١٩٠.

(٢) ينظر الفارسي : البغداديات ٢٤٩-٢٥٠ ، وابن الشجري : الأمالي ٢/٣٩.

(٣) سيبويه ٢/٤١٥، المبرد : المقتضب ٢/٢٤٩، ٣/٢٥٢- ٢٥٣، والكامل ١/٤٧٨ ، وابن السراج الأصول ٢/٣٦٩، وابن جنى : الخصائص ٢/٤٢١، وابن يعيش : شرح المفصَّل ٤/١٣ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١/٢١٢-٢١٣ وغيرها .

ومما جاء بمراعاة اللفظ في القرآن الكريم قـــول الحـــق تعـــالى :﴿أفمنِ اتبع رضوان الله كمن باء بسخَط من اللَّهِ وَمأوىٰهُ جهَنم ۚ وبئسَ الْمَصِيرُ﴾ (آل عمران ١٦٢)

وقوله تعالى : ﴿ فمنْ أظْلَمُ ممَّن كَذب بِـايَـات الله وصدَفَ عنها ﴾ (الأنعام ١٥٧)

وقوله: ﴿ ومِنهُم مَّن يَنظُرُ إليْك أفأَنت تهْدِى العمىَ ولو كانوا لا يبصرون ﴾ (يونس ٤٣)

وقوله تعـــالى : ﴿ ومَن يتقِ الله يجْعَل له، مخرَجا ۝٢ ويرزقه من حيث لا تحتسب ومن يتوكل على ٱلله فَهُوَ حسبهُۥ ﴾ (الطلاق ٢...٣)

ومما روعي فيه المعنى :

قول الله تعالى: ﴿ وَمنْهُم من يستمعونَ إليْكَ أفأَنت تسمعُ الصم ولو كانوا لا يعقلون ﴾ (يونس ٤٢)

وقوله سبحانه : ﴿ وَمنَ ٱلشَّيـٰطِينِ مَن يغوصُون له، ويعملون عملا دون ذٰلك وكنا لهم حَـٰفِظِينَ ﴾ (الأنبياء ٨٢)

وقولـــه تعـــالى ﴿ وَمَن يُضْلِل فلَن تجِدَ لهمْ أوْليَاء مِن دُونِهِۦ ونحشرهم يوم القيـٰمة على وُجوههم عميًا وبكمًا وصمًّا ۖ مأْوىٰهمْ جهَنم ۖ كُلمَا خبت زدنـٰهم سعيرا ﴾ (الإسراء ٩٧)

ومنه في غير القرآن قول امرئ القيس: (١)

**ألما بسلمى عنكما إن عرضتما *** وقولا لها عوجي على من تخلفوا**

ومنه والمعنى مثنى قول الفرزدق : (٢)

**تعش فإن عاهدتني لا تخونني *** نكن مثل من يا ذئب يصطحبان**

ويصدق على ( من وما ) هذا الحكم ــ أعني جواز مراعاة اللفظ ومراعاة المعـــنى ــ ســـواء كانتـــا موصولتين أو شرطيتين أو استفهاميتين .

نقول في الشرط : من تكرم أكرمه ، بمراعاة اللفظ .

ومن تكرم أكرمهما ، وأكرمهم بمراعاة المعنى .

---

(١) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٦٥ وأبو حيان : الإرتشاف ١٠٢٥/٢ ، والتذييل ١٠٨/٣.

(٢) ديوانه ٣٢٩/٢، الكامل ٤٧٨/١، وابن الشجري :الأمالي ٦٦/٣.

ونقول في الاستفهام : من جاءك ؟ سواء كان المراد واحدا أو اثنين أو جماعة ، مراعاة للفظ (من) . ومن جاءاك ؟مراعاة لمعنى التثنية ، ومن جاءوك ؟ مراعاة لمعنى الجمع .

والأولى والأقوى مراعاة اللفظ فيهما[1] . ويشهد لقوته كثرة ما جاء في القرآن مراعى فيه اللفظ.[2]

وعلل الرضي كثرة مراعاة اللفظ بأن اللفظ أقرب من المعنى إلى ما حمل عليهما لكونه وصلة إلى المعنى ، قال : ( فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما ـــ عن من وما ـــ من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب، وإنما كان كذلك لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى ، إذ هو وصلة إلى المعنى).[3]

وتكون مراعاة اللفظ أولى من مراعاة المعنى شريطة ألا تؤدي إلى لبس أو قبح، وألا يعضد مراعاة المعنى سابق[4]، فإن اختل أحد هذه الشروط كانت مراعاة المعنى أولى وقد تجب .

فمثال ما أدت فيه مراعاة اللفظ إلى لبس ، قولنا :جاء من سافر ، ونحن نريد اثنين أو أكثر ، فهذا تجب فيه مراعاة المعنى مخافة اللبس ، ومثال ما أدت فيه مراعاة اللفظ إلى قبح : من هو محسن أخواك ، ومن هو محسن إخوتك . فهذا في غاية القبح ، لأنه يؤدي إلى المخالفة بين المبتدأ والخبر في العدد . فتجب فيه مراعاة المعنى لإزالة القبح ، فنقول : من هما محسنان أخواك ، ومن هم محسنون إخوتك.

ومثال ما عضد المعنى فيه سابق : من إخوتك من يحسنون إليك . فمثل هذا تكون مراعاة المعنى فيه أولى من مراعاة اللفظ .

قال ابن مالك ( من وما في اللفظ مفردان مذكران ، فإن عنى بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما وبما أشبههما أولى ، ما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته ، أو يلزم بمراعاة اللفظ لبس أو قبح فيجب مراعاة المعنى مطلقا).[5]

وإذا تعددت الضمائر العائدة عليهما جاز فيها الجمع بين مراعاة اللفظ والمعنى، ثم إن الأكثر والأحسن البدء بمراعاة اللفظ . قال الرضي : ( ولكون مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى ، كان إذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس ).[6]

---

(١) ينظر ابن جني : الخصائص ٣١٧/٣، وابن يعيش : شرح المفصل ١٣/٤ ، وابن عصفور : شرح الجمل ١٨٩/١، وابن مالك : شرح التسهيل ٢١٢/١ ، الرضي : شرح الكافية ٥٦/٣ وأبو حيان : الارتشاف ١٠٢٤/٢ ، والتذييل ١٠٨/٣، والسيوطي : الهمع ٢٩٩/١.

(٢) ينظر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ ج٣ ص٢٨٦ وما بعدها .

(٣)الرضي : شرح الكافية ٥٦/٣ .

(٤) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٢/١ ، والرضي : شرح الكافية ٥٧/٣، وأبو حيان : الارتشاف ١٠٢٥/٢، والتذييل ١٠٩/٣ والسيوطي : الهمع ٣٠٠/١.

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٢/١.

(٦) الرضي : شرح الكافية ٥٧/٣ ، وينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١٨٩/١ ، وأبو حيان : الارتشاف ١٠٢٦/٢، والتذييل ١١٠/٣.

وعلل ذلك السيوطي : بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه ، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى ، وبأن اللفظ متقدم على المعنى لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الأسبق"[1]

وقد كان تقديم مراعاة اللفظ هو الشائع المستفيض فيما جمع فيه بين المراعاتين في القرآن الكريم[2] نحو قوله تعالى : ﴿بلىٰ من أسلمَ وَجهه، لله وهوَ محسنٌ فله، أجره، عند ربه، ولا خوف عَلَيهم وَلا هم يحزَنون﴾ (البقرة ١١٢)

وقوله سبحانه: ﴿وَمنهُم من إن تَأمنه بِدينَارٍ لَّا يؤدهِۦ إليك إلا ما دمت عليه قائما ذٰلك بأنهم قَالوا لَيسَ علَينَا فِي ٱلأُميـۧنَ سبيلٌ ويقولُونَ على الله الكذب وهم يعلمون﴾ (آل عمران ٧٥)

وقوله : ﴿يهدِي به ٱلله مَنِ ٱتبعَ رضوَانه، سبُل السَّلَمِ ويخرجهم من الظلمت إلى النور بإذنه، ويَهدِيهِمۡ إلىٰ صِرٰط مستَقيم﴾ (المائدة ١٦).

وقوله : ﴿وَمنهُم مَّن يستمِع إليكَ وجَعلنا علىٰ قلُوبهم أكنةً أن يفقهوه وفى ءاذانهم وقرا وإن يرَوا كُل ءَاية لَّا يؤمِنوا بهَا حتىٰٓ إذَا جآءُوك يجٰدِلونَكَ يقول الذين كفروا إن هٰذا إلا أَسٰطِير ٱلأَولِين﴾ (الأنعام ٢٥)

ومنه في الشعر قول الشاعر: [3]

**هيا أم عمرو من يكن عقر داره ** جواء عدي يأكل الحشرات**

**ويسود من لفح السموم جبينه ** ويعر وإن كانوا ذوي نكرات**

فبدأ بمراعاة اللفظ في ( يأكل وينسود ويعر ، ثم راعى المعنى في " كانوا " ).

أما البدء بمراعاة المعنى ففيه خلاف :

---

(١)السيوطي : الأشباه والنظائر ٤١٨/١.

(٢) ينظر الشيخ عضيمة : دراسات لأسلوب القرآن ق٢ ج٣ ص٢٩٣ – ٢٩٤..

(٣) الفراء : المعاني ١١١/٢ ، والجواء : الواسع من الأودية ، وهو موضع بالصمان في نجد ، ونكرات : جمع "نكرة" وهو اسم من الإبتكار يراد به استنكار ما لا يوافقهم وذلك من سمات القدرة والحفيظة .

نقل أبو حيان[1] عن السيرافي أن البصريين يجيزونه مطلقاً ، فيجيزون:جاءني من أكرمتهم وله عليَّ حق، جواز:جاءني من أكرمته،ولهم عليَّ حق وعن أبي علي الشلوبين[2] والأندلسي[3] أنهم يجيزونه بشرط الفصل بين المراعاتين نحو : جاءني من أكرمتهم ابتغاء وجه الله ، وله علي حق .

وكذلك اختلف النقل عن الكوفيين فنُسب إليهم إجازة ذلك إن فصل بين المراعاتين[4]. ونسب إليهم الشلوبين المنع مطلقا[5]،ونُسب إلى السيرافي نسب المنع مطلقاً إلى بعضهم.[6]

وأجاز الرضي تقديم مراعاة المعنى ولكن على ضعف[7] ولعله القول الأقرب إلى الصواب والاعتدال نظير ما حكموا به من أن البدء بمراعاة اللفظ أحسن وأقوى ، و لم يثبت عن أحدٍ منهم إيجابه ، فيقابل ذلك أن يكون البدء بمراعاة المعنى أضعف ليس إلا .

** لكن لماذا اختلفوا في تقديم مراعاة المعنى على اللفظ كلّ هذا الخلاف في حين لم يثبت عنهم في تقديم مراعاة اللفظ على المعنى إلا قول واحد ؟

إنما كان ذلك منهم ؛ لأن تقديم مراعاة المعنى على اللفظ تؤدي بهم إلى الرجوع من المعنى إلى اللفظ وفيه بعد ، لأنه رجوع من القوي إلى الضعيف ، بخلاف الرجوع إليه بعد اللفظ فإنه لا يبعد ، لأنه رجوع إلى الأقوى ، ولذلك يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً لكون المعنى بمنزلة المفسِّر والموضِّح ، ولا يعتبر اللفظ بعد اعتبار المعنى إلا قليلاً ، لأنه يكون إلباساً بعد البيان[8] ، ولقلته نفاه ابن خالويه عن كلام العرب ـــ إلا فيما استثناه ـــ فحكم بأنه (ليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية : ما رجع من معناه إلى لفظه إلا في حرف واحد استخرجه ابن مجاهد من القرآن وهو قوله تعالى : ﴿ومن يؤمن بالله﴾ فوحَّد (يؤمن ) وذكَّره على لفظ ( من ) وكذلك ﴿ يدخله جنات ﴾ ثم قال ﴿ خالدين فيها أبدا ﴾ فجمع "خالدين" على معنى " من " ثم قال ﴿ قد أحسن الله له رزقاً ﴾ فرجع بعد الجمع إلى التوحيد ، ومن المذكر إلى المؤنث ومن لفظه إلى معناه)[9]

---

(١) في التذييل ١١١/٣ ، والارتشاف ١٠٢٧/٢.

(٢) ينظر أبو حيان : التذييل ١١١/٣ ، والارتشاف ١٠٢٧/٢.

(٣) ينظر الدلائي : نتائج التحصيل ج١ مج٢ ص٧٧٧

(٤) ينظر أبو حيان : التذييل ١١٠/٣ – ١١١ ، والإرتشاف ١٠٢٧/٢.

(٥) ينظر أبو حيان : التذييل ١١١/٣ ، والإرتشاف ١٠٢٧/٢.

(٦) ينظر الرضي : شرح الكافيه ٥٨/٣.

(٧) ينظر الرضي : شرح الكافية ٥٨/٣.

(٨) ينظر : ابو البقاء الكفوي : الكليات ٢١٨/٢ والصبان حاشيته على الأشموني ١٥٣/١.

(٩) ابن خالويه : ليس في كلام العرب ٢١٩.

وعده ابن جني انتكاثا وتراجعا ، قال : ( واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ..... فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه، لأنه انتكاث وتراجع ). [1]

ونقل ابن يعيش عن الكوفيين منعه ، قال ( وقال بعض الكوفيين إذا حمل على المعنى لم يجز أن يرد إلى اللفظ ، وإذا حمل على اللفظ جاز حمله على المعنى )). [2]

بينما نسب صاحب البسيط المنع إلى النحاة بإجماع ، وذكر ما استخرجه ابن مجاهد[3]

وكما يقول أبو حيان عن ابن خالويه : ( وكثيرا ما يقول في كتاب ( ليس ) : ليس كذا " ثم يوجد في كلام العرب فدل على أن استقرائه ليس بتام"[4] فقد وجد في العربية وفي كلام العرب ما رجع من معناه إلى لفظه غير ما ذكره، ومنه في القرآن الكريم ،

قول الحق تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝٦ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(لقمان ٦-٧).

أفرد الضمير في ( يشتري ، ليضل ، ويتخذها ) ثم جمع ( أولئك ، لهم ) ثم أفرد في ( عليه ، ولى ، مستكبرا ، يسمعها ، أذنيه ، فبشره ) .

ومنه أيضا قوله سبحانه : ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ۝٣٦ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ۝٣٧ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾(الزخرف ٣٦-٣٨)

أفرد في ( يعش ، نقيض ، له ) ثم جمع في (ليصدونهم ، يحسبون أنهم مهتدون) ثم أفرد في (جاءنا ) .

أما ما جاء منه في كلام العرب ، فقول الشاعر: [5]

**ولست ممن يكع أو يستكينون *** إذا كافحته خيل الأعادي .**

فقد أفرد ( يكع ) ثم جمع في ( يستكينون ) ثم أفرد في ( كافحته ) .

---

(١) ابن جني : الخصائص ٢/٤٢٢-٤٢٣.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٤/١٤.

(٣) ينظر : ابو حيان : الإرتشاف ٢/١٠٢٧ ، والتذييل ٣/١١٦.

(٤) أبو حيان : التذييل ٣/٦٧.

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٢٤ ، وابو حيان : التذييل ٣/١١٦ ، والسلسيلي : شفاء العليل ١/٢٣٨.

ومنه ـــ والمعنى مثنى ـــ قول الشاعر: [1]

**أخو الذ ئب يعو ي والغراب و من يكن *** شر يك يه تطمع نفسه كل مطمع**

حيث أفرد الضمير في ( يكن ) ثم ثنى في ( شريكيه ) ثم عاود الإفراد في ( تطمع نفسه ) قال ابن جني : ( أودع ضمير "من " في " يكن "على لفظ الإفراد وهو اسمها ،وجاء بـــ" شريكيه " خبرا لـــ " يكـن " على معنى التثنية ، فكأنه قال : وأي اثنين كانا شريكيه طمعت أنفسهما كل مطمع ، على هذا اللفـظ أنشدناه أبو علي ، وحكى المذهب فيه عن الكسائي ، أعني : عود التثنية على لفظ " من " إلا أنه عاود لفظ الواحد بعد أن حمل على التثنية بقوله : تطمع نفسه و لم يقل " تطمع أنفسهما) [2]

**حكم الجمع بين مراعاة اللفظ والمعنى إذا كان الضمير العائد على ( من وما ) مخبرا عنه بما بعده : ـ**

قدمنا حكم مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير العائد على ( من وما ) و لم يكن الضمـــير إذ ذاك مخبرا عنه بما بعده ، فإذا كان الضمير العائد عليهما مخبرا عنه بما بعده ، فلا يخلو من أن يكون الإخبـــار عنه بفعل أو بمشتق . فإن أخبر عنه بفعل لم يجز الجمع بين مراعاتي اللفظ والمعنى ، ووجبـــت مراعـــاة أحدهما ، فنقول: من كان يقوم أخواك ، ومن كانا يقومان أخواك ، ولا يجوز : من كـــان يقومـــان أخواك ، ولا من كانا يقوم أخواك .

ومن كان يقوم إخوتك ، ومن كانوا يقومون إخوتك ، ولا يجوز من كان يقومون إخوتك ، ولا مـــن كانوا يقوم إخوتك .

أما إن أخبر عنه باسم مشتق ، فيجوز أن يجمع بين المراعاتين ، فنقول : من كان محسنين أخواك ، ومـن كانا محسنا أخواك ، ومن كان محسنين إخوتك ، ومن كانوا محسنا إخوتك.[3]

ومنع ابن السراج الجمع بين المراعاتين سواء كان الخبر فعلا أم مشتقا ، قال : (وتقول : مـــن كان قائما إخوتك ، ومن كان يقوم إخوتك ، ترد ما في " كان " على لفظ " من " وتوحـــد ، فـــإذا وحدت اسم " كان " لم يجز أن يكون خبرها إلا واحدا ، فإذا قلت : من كـــانوا ، قلـــت : قيامـــا ويقومون ، ولا يجوز من كان يقومون إخوتك"[4]. وقال : " وقبيح أن تقول : من يحسن ويســـيئون إخوتك لخلطك المعنى باللفظ في حال واحدة"[5] واحتج عليه أبو حيان بالآية الكريمـــة : ﴿وقالوا لن يدخُل ٱلجنة إلا من كانَ هُودا أوْ نصرىٰ﴾ (البقرة ١١١)

---

(١) ابن جني : الخصائص ٢/٤٢٥ ، والمحتسب ٢/١٨٠.

(٢) ابن جني : الخصائص ٢/٤٢٥ ، وينظر المحتسب ٢/١٨٠.

(٣) ينظر أبو حيان : التذييل ٣/١١١ والارتشاف ٢/١٠٢٧.

(٤) ابن السراج : الأصول ٢/٣٥٨.

(٥) المصدر السابق ٢/٣٤٧

وبقول الشاعر:[1]

..... *** وأيقظ من كان منكم نياما

**ب- في الجنس:**

لأن ( من وما ) من المشترك فهما تقعان على المذكر والمؤنث بلفظ واحد هو لفظ التذكير ، فإن أريد بهما المذكر فقد وافق لفظهما معناهما ، وإن أريد بهما المؤنث فقد خالف لفظهما معناهما ، وجاز في الضمير العائد عليهما مراعاة اللفظ المذكر أو مراعاة المعنى المؤنث .

فنقول على مراعاة اللفظ : من قام هند. ومن جاءك من النساء ؟ ومن تكرم منهن أكرمه.

ونقول على مراعاة المعنى : من قامت هند . ومن جاءتك ؟ومن تكرم منهن أكرمها .

ومن شواهد مراعاة المعنى في (من) قراءة عمرو بن فائد الأسواري ، ورويت عن يعقوب[2]: ﴿يـنساء ٱلنبى مَن يأْت مِنكن﴾ (الأحزاب ٣٠)

ومنه قول بعض العرب ( من كانت أمك[3]) ، و ( ما جاءت حاجتك [4]) .

والأقوى والأكثر في العربية مراعاة اللفظ ، ما لم يعضد المعنى سابق فتختار مراعاته ، أو تؤدي مراعاة اللفظ إلى لبس أو قبح فتجب مراعاة المعنى . فمثال ما عضد المعنى فيه سابق وكان المختار مراعاته ، قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ومَن يَقْنتْ منكنَّ لِلَّهِ ورسولِهِۦ وتعمل صـٰلحا﴾ (الأحزاب ٣١)

. وقول جران العود[5]

**وإن من النسوان من هي روضة *** تهيج الرياض قبلها وتصوح**

وقول الآخر[6]

**فمنهن من تسقى بعذب مبـرد *** نقاخ ، فتلكم عند ذلك قرت**

**ومنهن من تسقى بأخضر آجن *** أجاج ، ولولا خشية الله فرت**

فسبق ( منكن ) مقو لقوله ( وتعمل ) بالتاء مراعاة للمعنى ، كما أن ( منهن ) مقو لمراعاة المعنى في قوله ( تسقى ) و ( من النسوان ) مقو لمراعاة المعنى في قوله " هي روضة"

---

(١) أبو حيان : التذييل ١١٢/٣ ، والبحر ٥٢٠/١.

(٢) ينظر ابن جني : المحتسب ١٧٩/٢.

(٣) سيبويه : الكتاب ٥١/١ ، ٤١٥/٢.

(٤) سيبويه : الكتاب : ٥٠/٢ ، والأخفش : المعاني ١٩٠/١.

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٣/١ ، وأبو حيان : الإرتشاف ١٠٢٦/٢ ، والتذييل ١٠٩/٣ وتصوح البقل : إذا يبس أعلاه وفيه ندوة

(٦) أبو حيان : التذييل ١٠٩/٣ ، والنقاخ : الماء البارد العذب الصافي الخالص ، والآجن : الماء المتغير اللون والطعم .

قال الرضي : ( وإن تقدم على المحمول على ( من وما ) من المحتملات ما يعضد المعنى ، اختير مراعاة المعنى في ذلك المحمول ، كقولك : منهن من أحبها ، فهو أولى من قولك : أحبه ، لتقدم لفظة " منهن " فلهذا لم يختلف القراء في تذكير : ( ومن يقنت منكن ) و ( من يأت بفاحشة )[1] بخلاف قوله تعالى : ( وتعمل صالحاً ) لأنه جاء بعد قوله ( منكن) وهو عاضد للمعنى ، فلذا قال : ( نؤتها أجرها..) »[2]

ومثال ما أدت فيه مراعاة اللفظ إلى لبس : لقيت من أحبها ، فهذا ونحوه تجب فيه مراعاة المعنى مخافة اللبس .

وأجاز الرضي مع وجود القرينة مراعاة اللفظ [3]، وعليه يجوز أن يقال : لقيت من أحبه من النسوان .

ومثال ما أدت فيه مراعاة اللفظ إلى قبح : من هي حمراء أمتك ، ومن هي محسنة أمك ، فهذا ونحوه لا تجوز فيه مراعاة اللفظ لقبح الإخبار عن المذكر بمؤنث .

وفرّق ابن السراج بين " من هي حمراء أمتك " و " من هي محسنة أمك " فأوجب مراعاة المعنى في الأول ، وأجاز في الثاني المراعاتين . وعلل ذلك بأن التقارب اللفظي بين بنائي المذكر والمؤنث في نحو: محسن ومحسنة سهّل جعل أحدهما مكان الآخر ، بخلاف أحمر وحمراء ، قال : ( ويجوز أن تقول : من محسن جاريتك ، لأنك تقول : محسن ومحسنة ، كما تقول : ضرب وضربت ، فليس بين محسن ومحسنة في اللفظ والبناء إلا الهاء، وأحمر وحمراء ليس كذلك ، للمذكر لفظ وبناء غير بناء المؤنث ، وهذا مجاز والأصل غيره ، وهو في الفعل عربي حسن ، تقول : من أحسن جاريتك ومن أحسنت جاريتك ، كلٌّ عربي فصيحٌ ، لست تحتاج أن تضمر "هو" ولا "هي" ، فإذا قلت : (من) محسن جاريتك ، فكأنك قلت : من هو محسن جاريتك ، فأكدت تذكير ( من ) بـ (هو) ( فإن أتى ) بعد ذلك بمؤنث فهو قبيح إذا أظهرت (هو) وهو مع الحذف أحسن"[4]

وعلل ابن مالك مذهب ابن السراج هذا ، بقوله : ( والذي حمل ابن السراج على جواز:من هي محسن أمك ، شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خالٍ من علامة ، بخلاف أحمر ، فإن إجراء مثله على مؤنث لم يقع ، فلذلك أتفق على منع : مَنْ أحمر أمتك )[5]

---

(١) ليس كلام الرضي على إطلاقه ، إذ قد اختلف في تذكير الفعلين وقرأ في الشواذ بالتأنيث ، ينظر ابن جني : المحتسب ١٧٩/٢ وأبو حيان : البحر ٢٨٨/٧ ، والعكبري : التبيان ١٠٥٦/٢

(٢) الرضي : شرح الكافية ٥٧/٣.

(٣) ينظر الرضي : شرح الكافية ٥٧/٣.

(٤) ابن السراج : الأصول ٣٤٢/٢-٣٤٣.

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٤/١.

ويجوز مع تعدد الضمائر الجمع بين مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، والأكثر تقديم مراعاة اللفظ[1]، ومما جاء على هذا الوجه ، قوله سبحانه :﴿ يانساءَ النبى من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لهَا الْعَذابُ ضِعفينِ ﴾ (الأحزاب ٣٠)

ـــ حيث راعى لفظ ( من) فذكر ( يأت ) ثم راعى معناها فأنث الضمير في (لها) ومثله قوله تعالى : ﴿وَمن يقْنُت مِنكن لِلَّهِ ورَسولِهِۦ وَتعمَلْ صَلِحًا نؤتها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزْقا كَرِيمًا ﴾ (الأحزاب ٣١)

ولو عضد المعنى بعد مراعاة اللفظ تعين ـــ عند ابن مالك ـــ مراعاة المعنى ، قال: ( فلو عضد المعنى بعد اعتبار اللفظ تعين اعتبار المعنى ، ولذلك قرأ: ﴿ وَمَن يقْنُت منكن لله ورسوله وتعمل ﴾ (الأحزاب ٣١) بالتأنيث الخمسة غير حمزة والكسائي ، لأن معنى التأنيث قد اعتضد بسبق " من يقنت منكن " )[2]

وليس لابن مالك أن يقول بذلك ، مع نصه على القراءة المخالفة ـــ وهي من القراءات السبعية ـــ ومع ما ذهب هو إليه أولا من أنه إذا عضد المعنى بسابق اختيرت مراعاته و لم تجب[3] .

وقد نسب السيرافي إلى الكوفيين القول بمثل ما قال ابن مالك ، قال : ( قال الله تعالى : ﴿ ومَن يَقنُتْ مِنكن لله وَرَسولِهِۦ وتَعمَل صلِحًا ﴾ (الأحزاب ٣١)

فذكر " يقنت " على لفظ " من " وأنث " تعمل " على معناها ، ولو ذكرهما على اللفظ أو أنثهما على المعنى لجاز .

وبعض الكوفيين يزعم أنه لا يجوز تذكير الثاني ، لأنه قد ظهر تأنيث المعنى بقوله " منكن " وهذا غلط ، لأنا إنما نرده إلى لفظ " من " )[4]

فوجود عاضد المعنى إذن لا يعدو كونه مرجحا لمراعاته ولا تمتنع معه مراعاة اللفظ.[5]

أما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ فعلى الخلاف المتقدم بيانه[6]، نقول : من قامت وقعد هند ، بتقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ دون فصل على مذهب البصريين[1] ، وعلى مذهب

---

(١) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١٨٩/١، وأبو حيان : الإرتشاف ١٠٢٧/٢ والتذييل ١١٠/٣ والسيوطي الهمع ٣٠٠/١.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٤/١.

(٣) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٣/١.

(٤) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٣٨٥/٢.

(٥) ينظر الرضي : شرح الكافية ٥٧/٣.

(٦) ينظر ص ١١٩

الكوفيين فيما عزاه إليهم الشلوبين[٢]، ونقول: من قامت من مجلسها وقعد هند ، بتقديم مراعاة المعنى مع الفصل على مذهب الكوفيين [٣]، وعلى مذهب البصريين فيما عزاه إليهم الشلوبين[٤] والأندلسي[٥]

هذا كله إذا لم يكن الضمير العائد مخبراً عنه بما بعده ، فإن كان مخبراً عنه بما بعده فالقول فيه على التفصيل الذي ذكره أبو حيان على النحو التالي :

**أولاً : إن كان الخبر فعلاً** : وجبت إما مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى ، و لم يجز الجمع بينهما، فنقول : من كان يقوم هند ، بمراعاة اللفظ .ومن كانت تقوم هند ، بمراعاة المعنى .

ولا يجوز : من كان تقوم هند ، ولا : من كانت يقوم هند.[٦]

**ثانياً : أن كان الخبر مشتقاً : ففيه التفصيل الآتي :-**

أ ــ إن كان المشتق مما يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء ، ويرجع إلى مادة واحدة ، نحو: محسن ومحسنة ، فهذا يجوز فيه الجمع بين مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى عند الكوفيين وكثير من البصريين وصححه أبو حيان.[٧]

نقول : من كان محسنة أمك . ومن كانت محسناً أمك .

ب ــ إن كان المشتق مما يفرق بين مذكره ومؤنثه بالصيغة ويرجع إلى مادة واحدة نحو : أحمر وحمراء ، فإن أدّت مراعاة المعنى إلى جعل صفة المذكر للمؤنث أو العكس ، فالمنسوب إلى الكسائي منع الجمع بين المراعاتين ، وإلى الفراء إجازته .

قال أبو حيان : ( ... هذا إذا كان من الصفات المفصول بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، فإن كان من غيرها فإما أن تكون صفة المذكر والمؤنث من لفظ واحد أو لا، إن كانت من لفظ واحد ، وأدّى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث أو العكس، لم يجزه الكسائي ، وأجازه الفراء ، فنقول : " من كانت حمراء جاريتك " على المعنى ، و "من كان حمراء جاريتك " الاسم على اللفظ والخبر على المعنى ، ولا يجيز الكسائي "من كانت من النساء أحمر جاريتك" ولا "من كان أحمر جاريتك" والفراء يجيزه لاتفاق الصفتين في الحروف الأصول كاتفاق قائم وقائمة في ذلك،وصحّح مذهبَ الفراء بعضُ أصحابنا)[٨]

---

(١) ينظر أبو حيان : الارتشاف ١٠٢٧/٢ والتذييل ١١١/٣ والدلائي : نتائج التحصيل ج١ مج٢ ص٧٧٧.

(٢) المصادر السابقة .

(٣) ينظر الدلائي نتائج التحصيل ج١ مج٢ ص٧٧٧.

(٤) المصادر السابقة .

(٥) ينظر الدلائي : نتائج التحصيل ج١ مج٢ ص٧٧٧.

(٦)ينظر أبو حيان الارتشاف ١٠٢٧/٢ والتذييل ١١١/٣.

(٧)ينظر أبو حيان : الارتشاف ١٠٢٧/٢ والتذييل ١١١/٣.

(٨)أبو حيان : التذييل ١١٢/٣ ، وينظر : الارتشاف : ١٠٢٨/٢ ، والأبذي : شرح الجزولية ٤٦٥.

ج ـــ إن كان المشتق مما يفرق بين مذكره ومؤنثه بالصيغة ولا يرجع إلى مادة واحدة نحو: شيخ وعجوز ، فقد اختلف النقل عن الكسائي والفراء في جواز الجمع بين مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى .

قال أبو حيان : ( وإن لم يرجع ـــ أي المشتق ـــ إلى مادة واحدة ، وأدَّى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث والعكس ، فقال بعض أصحابنا : لا يجوز ذلك عند الكسائي ولا الفراء ، ولا أحد من البصريين ، وقال بعض أصحابنا منع الكسائيُّ والفراءُ الحملَ على لفظ المذكر ، فيقولان : من كان عجوزاً جاريتك ، ولا يجيزان : من كان شيخاً جاريتك، ولا يجيزان : من كان غلاماً جاريتك إلا على لغة من قال شيخة وغلامة ، والأحسن عند الفراء : من كان عجوزاً جاريتك ، ومن كانت أمة جاريتك ، ولا يستحسن : من كان شيخاً جاريتك ، ولا : من كان غلاماً جاريتك ؛لأن شيخة وغلامة قليل في كلامهم ، وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك ، لأنهم أطلقوا و لم يفصلوا ). [1]

-وما كان لـــ ( من وما ) أن تختصا بجواز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في الضمير العائد عليهما ، وقد شاركهما في علة جريان هذا الحكم عليهما ،الكثير مما كان له لفظ ومعنى ، بأن استعمل مفرداً مذكراً في اللفظ وكان معناه مخالفاً للفظه ، بأن عني به المثنى أو الجمع أو المؤنث، فكل ما كملت هذه حاله جاز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، قال ابن عصفور : ( واعلم أنه يجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد الحمل على اللفظ في حال التثنية والجمع فيفرد ، وعلى المعنى فيثنى أو يجمع"[2]

ومن أجل ذلك كان استدراك أبي حيان على ابن مالك في تخصيصه مراعاة اللفظ والمعنى بـــ " من وما " قال : ( تخصيصه هذا الحكم ـــ جواز مراعاة اللفظ والمعنى ـــ من الموصولات بـــ " من " و "ما" ليس بجيد ، لأن غيرهما من الموصولات مما يستعمل مفرداً مذكراً يشركهما فيه ، فالأحسن أن يقال : وما كان من الموصولات مفرداً مذكراً في اللفظ ، وكان معناه مخالفاً للفظه وذلك هو "من" و " ما " و " ذا " بعد "من" و " ما "في الاستفهام و " أي " في الأفصح و " ذو " و " ذات " في الأفصح و" أل "[3]

**٢- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(ذا) بعد من وما:**

تتجرد " ذا " من معنى الإشارة لتستعمل موصولاً اسمياً بمنزلة ( من وما ) ، فيراد بها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، وذلك إذا أتت في سياق ( من وما ) الاستفهاميتين ، نحو : من ذا حضر معك ؟ بمعنى : من الذي حضر معك ؟ وماذا اشتريت ؟ بمعنى : ما الذي اشتريته ؟ .

قال ابن مالك في الألفية :

**ومثل ما ( ذا ) بعد ما استفهام *** أو مَنْ ....**

---

(١)أبو حيان : الارتشاف ١٠٢٨/٢ ، وينظر : التذييل ١١٢/٣ ـ١١٣ ، والأبذي : شرح الجزولية ٤٦٥-٤٦٦.

(٢) ابن عصفور : شرح الجمل ١٨٨/١ ، وينظر الأشموني : شرح الأشموني على الألفية ١٢٢/١ ، وخالد الأزهري : التصريح ١٤٠/١.

(٣) أبو حيان : التذييل والتكميل ١٠٧/٣ وينظر الارتشاف ١٠٢٤/٢.

قال ابن عقيل – شارحا قول ابن مالك ـــ ( يعني أن " ذا " اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة ، وتكون مثل " ما " في أنها تستعمل بلفظ واحد : للمذكر والمؤنث ، مفردا أو مجموعا ، فنقول : " من ذا عندك " و " ماذا عندك " سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره ، وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ " ما " أو " من " الاستفهاميتين ، نحو : من ذا جاءك ، وماذا فعلت ؟"[1]

وعليه فإن الضمير العائد عليه تجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فنقول : من ذا حضر معك؟ بإفراد العائد سواء أردنا واحدا أم مثنى أم جمعا ، مراعاة للفظ.

ومن ذا حضرا معك ؟ مراعاة لمعنى التثنية .

ومن ذا حضروا معك ؟ مراعاة لمعنى الجمع .

وليس جعل "ذا " موصولا مع "من" بمنزلته مع "ما" ، فقد اتفقوا على جواز جعله موصولا مع " ما " الاستفهامية .واختلفوا فيه بعد "من" ، هل يكون موصولا أم لا ؟

فأجازه ابن عصفور[2]،وابن مالك[3]وابن أبي الربيع[4].والرضي[5]ونسب المنع إلى سيبويه[6]

قال ابن العلج : ( وقيل : لا تكون "ذا " موصولة مع "من" ، لأن "من" تخص من يعقل ، فليس فيها إبهام كما في "ما" ، وإنما صارت بالرد إلى الاستفهام في غاية الإبهام ، فأخرجت "ذا" من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى معناها ، ولا كذلك "من" لتخصيصها ، فلذلك لا تستعمل استعمالها ، وإنما تستعمل حيث قال سيبويه : (وأكثر ما تستعمل في الإنكار على معنى: ما أحد خيرا منك ،كما تقول : من ذا أرفع من الخليفة)[7]

**٣- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ (ذو) و(ذات) الطائتين الموصولتين :**

تستعمل (ذو) موصولة في لغة طئ وفيها عدة لغات :

١ـــ أن تكون مبنية على السكون للواحد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد، قال ابن السراج : ( وطئ تقول : هذا ذو قال ذاك، يريدون الذي قال ذلك ،ومررت بذو قال ذاك ، في كل وجه في الجمع ، ..." فذو" يكون في كل حال رفعا ،ويكون موحدا في التثنية والجمع من المذكر والمؤنث )[8]

---

(١) ابن عقيل : شرح الألفية ١٤٤/١ – ١٤٥ وينظر ابن الشجري : الأمالي ٤٥/٣ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٩٦/١.

(٢)ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١٦٨/١ – ١٧٨.

(٣)ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٩٦/١.

(٤)ينظر ابن أبي الربيع : البسيط ١٩٦/١.

(٥)ينظر الرضي : شرح الكافية : ٦٤/٣

(٦) ينظر : أبو علي الفارسي : إيضاح الشعر ٤٢٤ ،

(٧) ابن العليم : البسيط ٣٥٥/١-٣٥٦ نقلا عن التذييل وينظر سيبويه ٦٢/٢.

(٨) ابن السراج : الأصول ٢٦٢/٢-٢٦٣ ، وينظر : الأزهري : التهذيب ٤٥/١٥ – وابن يعيش : شرح المفصل ١٤٧/٣ ، وابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣٧٣/١.

٢ــ أن تكون معربة إعراب (ذي) بمعنى صاحب ، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد قال ابن هشام : ( وإذا لم يكن "ذو" بمعنى صاحب كان بمعنى "الذي" ، وكان مبنيا على سكون الواو..وهي لغة طئي على أن منهم من يجريها مجرى التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء)[١]

٣ــ أن تكون "ذو" مبنية للمذكر الواحد والمثنى والجمع ، و " ذات " مبنية للمؤنث الواحد والمثنى والجمع .

قال ابن الشجري : ( ... أن منهم من يقيم مقام الذي : ذو ، ومقام التي : ذات ، وهي لغة طئي ، يقولون : زيد ذو قام ، وهند ذات قامت ، بمعنى : التي قامت ..... و "ذو" موحدة على كل حال ، في التثنية والجمع ، وكذلك "ذات" موحدة مضمومة في كل حال[٢])

والضمير العائد على (ذو) و (ذات) في لغاتها المختلفة تجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، كحاله عائدا على ( من وما ) ، كما نص على ذلك أبو حيان آنفا . **فنقول على لغة البناء :**

هؤلاء الزيدون ذو قاموا وقام ــ ورأيت الزيدين ذو قاموا وقام ــ ومررت بالزيدين ذو قاموا وقام،وهؤلاء الزيدان ذو قاما وقام ــ رأيت الزيدين ذو قاما وقام ــ مررت بالزيدين ذو قاما وقام

هؤلاء المؤمنات ذو قمن وقامت ــ رأيت المؤمنات ذو قمن وقامت ــ مررت بالمؤمنات ذو قمن وقامت ــ وهاتان المؤمنتان ذو قامتا وقامت ــ ورأيت المؤمنتين ذو قامتا وقامت ــ ومررت بالمؤمنتين ذو قامتا وقامت.

**وعلى لغة الإعراب :**

ورأيت الزيدين ذا قاموا وقام ــ ومررت بالزيدين ذي قاموا وقام ــ رأيت الزيدين ذا قاما وقام ومررت بالزيدين ذي قاما وقام .

ورأيت المؤمنات ذا قمن وقامت ــ ومررت بالمؤمنات ذي قمن وقامت ــ ورأيت المؤمنتين ذا قامتا وقامت. ومررت بالمؤمنتين ذي قامتا وقامت .

**وعلى اللغة الثالثة :**

وهؤلاء المؤمنات ذات قمن وقامت ــ رأيت المؤمنات ذات قمن وقامت ــ مررت بالمؤمنات ذات قمن وقامت ــ وهاتان المؤمنتان ذات قامتا وقامت ــ رأيت المؤمنتين ذات قامتا وقامت ــ مررت بالمؤمنتين ذات قامتا وقامت .

ويبدو أن مراعاة المعنى فيهما أكثر وأشهر من مراعاة اللفظ ، يتضح ذلك من التزام أكثر النحاة التمثيل لهما بمراعاة المعنى دون اللفظ ، فهذا الصيمري يقول : ( وأما " ذو " فإنها في لغة طئي بمنزلة "

---

(١) ابن هشام : شرح الشذور ٤٠ ، وينظر ابن جني : المحتسب ١٤٢/١ ، وابن مالك : شرح الكافية الشافية ٢٧٠/١ ــ ٢٧٥.

(٢) ابن الشجري : الأمالي ٥٤/٣.

الذي " ، توصل بالفعل ، وتوصف به ، ولا تثنى ولا تجمع ، ولا تعرب ، وتقول : أنا ذو قلت ذاك،ونحن ذو قلنا ذاك،وهما ذو قالا ذاك ،وهم ذو قالوا ذاك، ورأيت زيداً ذو قال ذاك ،ومررت بزيد ذو قال ذاك )[1] ، وكذلك التزم ابن يعيش[2]والرضي[3] التمثيل بمراعاة المعنى .

**٤- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسَّر بـ ( أل ) الموصولة :**

أُختلف في ( أل ) الموصولة ، أحرف هي أم اسم ؟

فمذهب الجمهور أنها اسم ، ومذهب جماعة من النحاة ــ منهم المازني وأبو علي الشلوبين ــ أنها حرف . ولكل على دعواه أدلة واحتجاجات ، نمسك عنها لئلا نخوض فيما لا يعنينا في هذا الموضع.[4]

وإنما الذي يعنينا أن ( أل ) الموصولة على اعتبار أنها اسم ، فإنها تؤدي معنى الذي وفروعه ، فيراد بها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وتلزمهما الصلة، ولابد في الصلة من عائد عليها.

فهل يجوز في الضمير العائد من صلتها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، كما هو حال كلّ ما خالف لفظه معناه ، أم أنه تلتزم فيه إحدى المراعاتين ؟ .

إذا راعينا أن كلّ ما خالف لفظه معناه جاز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، كان الضمير العائد على (أل) الموصولة مما تجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، إلا أن النحاة استثنوا من ذلك (أل) الموصولة فأوجبوا في ضميرها اعتبار المعنى ، قال الأشموني :

( ويلزم في ضمير (أل) اعتبار المعنى ،نحو الضارب ،والضاربة ، والضاربين والضاربات)[5] وعللوا ذلك بخفاء موصوليتها .

قال الخضري : ( ويجري الوجهان ــ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ــ في كلّ ما خالف لفظه معناه كأسماء الشرط والاستفهام ، إلا ( أل ) الموصولة فيراعى معناها فقط لخفاء موصوليتها[6]

وجوَّز أبو حيان[7] مراعاة لفظها ما لم تقع خبراً ولا نعتاً .

---

(١) الصميري :-التبصرة ١/٥٢٠.

(٢) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٣/١٤٧.

(٣)ينظر الرضي : شرح الكافية ٣/٢٢.

(٤) ينظر تفصيل الخلاف في ذلك في ابن برهان : شرح اللمع ٢/٥٨٧ / ابن عصفور : شرح الجمل ١/١٧٨ –١٧٩، وابن مالك : شرح التسهيل ١/٢٠٠ وما بعدها ، وأبو حيان : الارتشاف ٢/١٠١٣ والتذييل ٣/٥٩ وما بعدها ، والأشموني : شرح الألفية ١/١٥٦ وما بعدها .

(٥)الأشموني : شرح الألفية ١/١٥٧.

(٦)الخضري : حاشيته على شرح ابن عقيل ١/١٠٥ ، وينظر الرضي : شرح الكافية ٣/٥٨.

(٧) ينظر : أبو حيان : الارتشاف ٢/١٠٢٤ ، والتذييل ٣/١٠٧.

فنقول ـــ على مذهب الجمهور ـــ :

جاء الضاربه زيدٌ للمفرد

جاء الضاربهما زيدٌ للمثنى

جاء الضاربهم زيدٌ للجمع

ونقول ـــ على مذهب أبي حيان ـــ :

للمفرد : جاء الضاربه زيد

وللمثنى : جاء الضاربه زيد مراعاة للفظ ، والضاربهما زيد مراعاة للمعنى

وللجمع : جاء الضاربه زيد مراعاة للفظ ، والضاربهم زيد مراعاة للمعنى .

**٥- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسّر بـ ( الذي ) :**

تأتي " الذي " بمعنى الذين ، وتكون حينئذ من المشترك الذي له لفظ ومعنى ، فيسلك بها مسلك " من وما " في الضمير العائد عليها ، فإما أن يفرد مراعاةً للفظها أو يجمع مراعاة لمعناها ، يقول ابن يعيش : ( ويجوز أن يكون " الذي " واحداً ويؤدي عن الجمع ، فإن عاد الضمير بلفظ الواحد فنظراً إلى اللفظ ، وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى على حدِّ " من " ومثله قوله تعالى :﴿والذى جاء بِالصدّق وصَدق به أُولئِك هم ٱلمتقُون﴾ (الزمر ٣٣).

وقال سبحانه : ﴿كمَثَلِ ٱلذى ٱستوقَد نَارًا فَلما أضاءَت ما حوله ذهب الله بنورهم وَتركهم فِى ظلمَت لَّا يبْصرُون﴾ (البقرة ١٧).

فعاد الضمير مرةً بلفظ الواحد ومرةً بلفظ الجمع حملاً على المعنى[١].

والقول بكون (الذي) من المشترك هو قول الأخفش[٢]، ووافقه الفارسيُّ فيما نقل عنه أبو حيان[٣] والزمخشري[٤] ، وابن الشجري[٥]، وابن يعيش كما رأينا في نصه السابق

واشترط المبرد إفادتها ذلك بأن تتضمن معنى الجزاء ، فقال : ( فإذا كانت في معنى الجزاء جاز أن تفرد لها وأنت تريد الجماعة ، كما يكون " من " و "ما" ، قال الله عز وجل :

﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾ فهذا لكل مَنْ فعل ، ولذلك قال : ﴿ أولئك هم المتقون ﴾ "[٦]

---

(١)ابن يعيش : شرح المفصل ١٥٦/٣.

(٢)ينظر : الأخفش : المعاني : ١٩٢/١ ـ٢٠٩ ، ٦٧٢/٢ وأبو حيان : الارتشاف ١٠٠٤/٢ والبحر ٧٤/١.

(٣)ينظر : أبو حيان : البحر ٤٧/١.

(٤)ينظر : الزمخشري : الكشاف ٨٠/١.

(٥) ينظر : ابن الشجري : الأمالي ٥٧/٣.

(٦) المبرد : المقتضب ١٩٦/٣.

وأضاف ابن مالك إلى ذلك الشرط شرطا آخر ، وهو أن، تتضمن معنى الجنس ، قال في نظم الكافية :

وموضع ( الذين ) يكثر ( الذي )** إن كان مفهوم الجزا به احتذى

أو كان مقصودا به الجنس ***.....

ومثل للمتضمنة معنى الجزاء بقوله تعالى : ﴿ وَالذِى جآءَ بالصدقِ وصدق به ـ أولـٰئك هم ٱلمتقُون ﴾ (الزمر ٣٣)

وللمتضمنة معنى الجنس بقوله تعالى:﴿ كمَا يقُوم ٱلَّذِى يتخبطه الشيطن من المس ﴾ (البقرة ٢٧٥)

وكذلك نص ابن جني على أن ( الذي ) التي يراد بها الجمع هي التي يقصد بها الجنس ، قال في توجيه قراءة هرمز : ﴿ التِى أرْضعنكمْ ﴾ (النساء ٢٣)

ـــ : ( ينبغي أن تكون " التي " هنا جنسا ، فيعود الضمير عليه على معناه دون لفظه ، كما قال سبحانه : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾ ثم قال : ﴿ أولئك هم المتقون ﴾ فهذا على مذهب الجنسية"[1]

ويبدو أن اشتراط تضمن ( الذي) التي تقع موقع (الذين) معنى الجزاء والجنس مراد حتى عند أولئك الذين لم ينصوا عليه ، يتضح ذلك مما مثلوا به ، فهم لم يخرجوا عن الأمثلة التي ذكرها المبرد وابن جني وابن مالك فلم يشيروا إلى هذا المعنى في (الذي) إلا عند حديثهم عن الآيتين الممثل بهما .

وبذلك يكون قول ابن مالك : ( وإذا لم يقصد بالذي مخصص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على معنى "من")[2] هو المعول عليه في صحة وقوع "الذي" موقع "الذين" لأنه إذا فقد التخصيص كان مبهما ، وكان إبهامه علة لحمله على "من".[3]

ومما يحتمل أن تكون (الذي) فيه بمعنى (الذين) ، قول الحق سبحانه :﴿ كالذين من قبلكم كانوا أشَد منكمْ قوةً وأكثر أموَالاً وأولَـدًا فاستمْتعوا بخلقهم فاستمتعتم بخلقكم كما استمتَع ٱلذين من قبلكُم بخلَقهمْ وخضتمْ كالذى خاضوا ﴾ (التوبة ٦٩)

، لذلك روعي المعنى في الضمير ( خاضوا ) .

---

(١) ابن جني : المحتسب ١/١٨٥.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٩١.

(٣)ينظر : البغدادي : الخزانة ٦/٢٦.

وقيل : إن ( الذي ) فيه صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : وخضتم كخوضهم الـــذي خـــاضوا ، أو كالخوض الذي خاضوه.[1]

وقيل : أجري الموصول الاسمي مجرى الحرفي فأول مع ما بعده بمصدر والتقدير: وخضتم كخوضهم.[2]

أما الرضي فلم يحمل شيئا من ذلك على أن ( الذي ) فيه بمعنى ( الذين ) ففي مذهبه لا تكون ( الذي ) بمعنى ( الذين ) ، بل هي إذ ذاك صفة لموصوف مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى ، يقول في مثل ذلـــك: ـــ ( ... ويجوز في هذا أن يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى ... كقوله تعالى : ـــ ﴿ كمثل الذي استوقد نارا ﴾ فحمل على اللفظ ، أي : الجمع الذي استوقد نـــارا ، ثم قـــال : "بنورهم" فحمل على المعنى ..... وكذا قوله تعالى :

﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هـم المتقون ﴾ وهذا كثير ، أعني ذكر (الذي) مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى )[3].

وكذلك أنكر أبو حيان حمل ( الذي ) على ( من ) في وقوعها على الجمع ، قال: ( لو كـــان ـــ أي الذي ـــ مثل ( من ) على ما ذهب إليه الأخفش لجاز أن يكون أيضا للمثـــنى ، فيعـــود عليـــه الضمير مثنى ، فنقول : جاءني الذي ضربا زيدا ، وهو غير مسموع)[4]، لذلك لم يعدها فيما استدركه على ابن مالك مما تجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى .

أما إن وقع ( الذي ) موقع ( الذين ) فيما قصد به مخصص ، فإنها تكون محذوفة النون تخفيفا ، وليست من المشترك.

وشاهده قول الأشهب بن رميلة:[5]

**وإن الذي حانت بفلج دماؤهم *** هم القوم كل القوم يا أم خالد**

قال سيبويه ـــ رحمه الله ـــ تعليقا على قول الشاعر :

**الحافظو عورة العشيرة لا *** يأتيهم من ورائنا نطف**

قال : ( لم يحذف النون بالإضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذيـــن والذين ، حيث طال الكلام ، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر... لأن معناه الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء ، كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم ،

---

(١) ينظر : الفراء : المعاني ٤٤٦/١ ، ابن الشجري : الأمالي ٥٧/٣ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٨٨/١.

(٢)ينظر : ابن السراج : الأصول ٣٥٤/٢، وابن مالك : شرح الكافية ٢٧٦/١-٢٦٨، ابن هشام : أوضح المسالك ١٣٧/١-١٣٨.

(٣) الرضي : شرح الكافية ٢٠/٣.

(٤) أبو حيان : التذييل ٣٠/٣-٣١ ، وينظر : البحر ٧٧/١.

(٥)سيبويه : الكتاب ١٨٧/١ ، المبرد : المقتضب ١٤٦/٤ ، ابن جني : المحتسب ١٨٥/١ ، البغدادي : الخزانة ٢٥/٦.

وقال أشهب بن رميلة :

وإن الذي ..... البيت )[1]

وتخفيف ( الذين ) بحذف نونها مختلف فيه على أقوال :

١ــ أنه ضرورة شعرية ، وهو مذهب ابن مالك في " شرح التسهيل.[2]

٢ــ أنه قليل وهو مذهب الرضي[3]، وابن مالك في " شرح الكافية [4]

٣ــ أنه جائز مطلقاً ، وهو مذهب ابن عصفور[5] ، وابن أبي الربيع.[6]

٤ــ أنه لغة وهو مذهب ابن الشجري[7]ونسبها البغدادي[8]ــ عن شراح التسهيل ــإلى بني الحارث بن كعب ، وبعض بني ربيعة .

وعند ابن جني يحتمل البيت المذهبين : حذف النون من ( الذين ) ، واعتقاد مذهب الجنسية في (الذي) فتنوب مناب ( الذين )[9].

وعند الرضي إما أن تكون ( الذي ) مخففة من ( الذين ) ، أو تكون صفة لموصوف محذوف مفرد اللفظ مجموع المعنى ، أي : وإن الجمع الذي ، وإن الجيش الذي[10]

ونظير هذا البيت قول الراجز[11]:

**يارَبَّ عَبْسٍ لا تبارك في أحدْ *** في قائم منهم ولا فيمن قعدْ**

**إلا الذي قاموا بأطراف المسدْ**

**٦- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسَّر بـ ( كل ) :**

**أ- في العدد ( كل المضافة إلى مثنى ومجموع )**

كل مفردة اللفظ أبداً ، وتكتسب معناها مما تضاف إليه وهي إما أن تضاف لفظاً ومعنىً ، أو معنىً لا لفظاً ، وباختلاف حالتي إضافتها يختلف حكم الضمير العائد عليها .

لذلك نفصل القول فيها على النحو التالي :

---

(١) سيبويه : الكتاب ١٨٦/١-١٨٧، وينظر ابن يعيش : شرح المفصل ١٥٥/٣-١٥٦.

(٢)ينظر : ابن مالك : شرح التسهيل ١٩٢/١.

(٣) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢٠/٣.

(٤) ينظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٢٦١/١.

(٥)ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١٧١/١.

(٦) ينظر : ابن أبي الربيع : البسيط ١٠٧/٢.

(٧)ينظر : ابن الشجري : الأمالي ٥٧/٣.

(٨) ينظر : البغدادي : الخزانة ١٥/٦.

(٩) ينظر : ابن جني المحتسب ١٨٥/١.

(١٠)ينظر : الرضي : شرح الكافية ٢٠/٣ وينظر : الشلوبين : شرح المقدمة الجزولية ٦٠٤/٢.

(١١) ابن عصفور : شرح الجمل ١٧٢/١ ، أبو حيان : التذييل ٣٠/٣ ، والبحر ٧٧/١.

## أولاً : كلُّ المضافة لفظاً ومعنى :

### أ ـ المضافة إلى نكرة :

إذا كان الضمير مفسَّراً بكل مضافة إلى نكرة مفردةً أو مثناة أو مجموعة ، فإنه يعاد موافقاً لما أضيفت إليه ( كل ) ، أي بمراعاة معناها لا لفظها ، فيفرد إن كانت مضافة إلى مفرد ، إن مذكراً فمذكر نحو قوله تعالى : ﴿وكُلُّ شَيء فعَلوه فِي الزبر﴾ (القمر ٥٢)

وكقول كعب:(١)

كُلُّ ابْنِ أنْثَى وإنْ طَالَتْ سَلامَتُهُ *** يَوْماً عَلَى آلةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ

وإن مؤنثاً فمؤنث ، نحو قوله تعالى : ﴿كلُّ نفسٍ ذَآئِقةُ الموت﴾ (الأنبياء ٣٥)

و ﴿كل نفسٍ بمَا كَسَبَت رهينَةٌ﴾ (المدثر ٣٨)

ويثنى إن كانت مضافة إلى مثنى ، كقول الفرزدق:(٢)

وكلُّ رفيقَيْ كلِّ رحلٍ ــ وإن هُما *** تعاطى القنا قوماهما ــ أخوان

ويجمع إن أضيفت إلى جمع ، ومثاله في جمع المذكر قوله تعالى :﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾ (المؤمنون ٥٣)

وقول لبيد:(٣)

وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمُ *** دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنَامِلُ

وفي جمع المؤنث قول قيس بن ذريح:(٤)

وكُلُّ مُلِمَّاتَ الدهور وَجَدْتُها ** سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ

يقول ابن مالك ــ في وجوب اعتبار المعنى في كل المضافة إلى نكرة ــ :

( وإن أضيف " كل " إلى نكرة تعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير وأخبار وغير ذلك ، فنقول : كل رجلين أتياك فأكرمهما ، وكل رجال أتوك فأكرمهم ، وكل امرأة أتتك فأكرمها"(٥).

وعند الفراء وابن هشام لا يتعين إفراد الضمير العائد إلى كل المضافة إلى نكرة مفردة بل يراعى قصد المتكلم ، فإن قصد بكل الجمع ــ أي نسبة الحكم إلى الجميع ــ جمع الضمير جوازاً وعلى قلة عند الفراء ، ووجوباً عند ابن هشام .

---

(١) ابن هشام : شرح قصيدة كعب ٢٧.

(٢) ديوانه ٣٢٩/٢.

(٣) شرح ديوان لبيد ١٣١.

(٤)ثعلب : مجالس ثعلب ٢٣٨/١.

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٤٥/٣ ، وينظر أبو حيان : الارتشاف ١٨١٩/٤.

يقول الفراء ــ تعليقاً على قوله تعالى :﴿ يأْتُوكَ رِجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق﴾(الحج ٢٧) : ( يأتين ، فعل النوق وقد قرئت " يأتون " يذهب إلى الركبان ، ولو قال : وعلى كل ضامر تأتي تجعله فعلاً موحداً ، لأن " كل " أضيفت إلى واحدة ، وقليل في كلام العرب أن يقولوا : مررت على كُلِّ رجلٍ قائمين وهو صواب .... وإنما جاز الجمع في أحد وفي كل رجل لأن تأويلهما قد يكون في النية موحداً وجمعاً ، فإذا كان "أحد" و " كل " متفرقة من اثنين لم يجز إلا توحيد فعلهما"[1]

ويقول ابن هشام : ( واعلم أن لفظ " كل " حكمه الإفراد والتذكير ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه ، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها ... وهذا الذي ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة ــ نصَّ عليه ابن مالك وردَّه أبو حيان بقول عنترة:[2]

جَادَتْ عَلَيهْ كُلُّ عينٍ ثَرَّةٍ *** فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ

فقال " تركن " ولم يقل تركت ، فدل على جواز " كل رجل قائم وقائمون " ، والذي يظهر لي خلاف قولهما ، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد ، نحو : (كل رجل يشبعه رغيف ) أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة ، فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد ، وأن مجموع الأعين تركن ، وعلى هذا فتقول : ( جاد عليَّ كُلُّ محسنٍ فأغناني أو فأغنوني ) بحسب المعنى الذي تريده"[3]

ونسبة ابن هشام القول بجواز مراعاة لفظ ( كل ) المضافة إلى نكرة إلى أبي حيان واعتراضه على ابن مالك ببيت عنترة ، فيه نظر لأن أبا حيان نصَّ على ما نصَّ عليه ابن مالك وأورد بيت عنترة شاهداً على ما جاء مخالفاً لما نصَّ عليه وبين وجه القياس فيه ، قال : ( وإذا أضيف " كل " إلى نكرة ، تعين اعتبار المعنى في الضمير وغيره ، نقول : كُلّ رجلٍ أتاكَ مُكْرَمٌ ، وكُلُّ رجلين أتَيَاكَ مُكْرَمَانِ ، وكُلّ رجال أتَوْكَ مُكْرَمُون ، وكُلُّ امرأةٍ أتتكَ مُكْرَمَةٌ ، وكُلُّ امرأتين أتتاك مكرمتان ، وكُلُّ نساءٍ أتينك مكرماتٌ ، فأما قول الشاعر وهو عنترة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ *** فَتَرَكن كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ

فقياسه : فتركت ، كما قال تعالى : ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾[4]

---

(١) الفراء : المعاني ٢/٢٢٤.

(٢) الشنتمري : اشعار الشعراء الستة الجاهليين ٢/١١٣.

(٣) ابن هشام : المغني ١/١٩٦-١٩٨.

(٤)أبو حيان : الارتشاف : ٤/١٨١٩.

**ب- المضافة إلى معرفة :**

إذا أضيفت ( كل ) إلى معرفة لفظا ومعنى فالثابت في لسان العرب ـــ كما يقرر أبو حيان ـــ مراعاة اللفظ لا المعنى ، قال : ( ولا تكاد تجد في لسانهم كلهم يقومون ، ولا كلهن قائمات ، وإن كان ذلك يوجد في تمثيل كثير من النحاة )[1]

وعلل ذلك ابن جني بأن إضافتها إلى الجمع أغنت عن أن يجمع العائد .

قال : ( ... ويدل على ذلك وأن حال البعض متصورة في الكل قولك : كل القوم عاقل ، أي كل واحد منهم على انفراده عاقل ، هذا هو الظاهر وهو طريق الحمل على اللفظ ..... ولما قال : " وكلهم آتيه يوم القيامة فردا " فجاء بلفظ الجماعة مضافا ، استغنى به عن ذكر الجماعة في الخبر ، وتقول ـــ على اللفظ -: كل نسائك قائم ، ويجوز قائمة إفرادا على اللفظ أيضا ، وقائمات على المعنى البتة".[2]

وقال في المحتسب : ( فإن كانت ـــ أي كل ـــ مضافة إلى الجماعة أتى الخبر عنها مفردا كقوله تعالى : ﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾ وذلك أن أحد علمي الجمع كاف عندهم من صاحبه ).[3]

وتعليل ذلك عند السهيلي أن مراعاة اللفظ تقتضي أن يكون العائد مفردا ،وفي ذلك تنبيه على الأصل في إضافة " كل " وهو أن تضاف إلى اسم منكور شائع في الجنس، من حيث كانت "كل" مقتضية الإحاطة .

قال : ( وأما كونه " كل " مضافا غير توكيد فحقه أن يكون مضافا إلى اسم منكور شائع في الجنس من حيث اقتضى الإحاطة ، فإن أضفته إلى جملة معرفة كقولك : كل إخوتك ذاهب ، قبح إلا في الابتداء ، لأنه إذا كان مبتدأ في هذا الموطن كان خبره بلفظ الإفراد تنبيها على أن أصله أن يضاف إلى نكرة ، لأن النكرة شائعة في الجنس ، وهو إنما يطلب جنسا يحيط به ، فكأنما تقول : كل واحد من إخوتك ذاهب ، فيدل إفراد الخبر على المعنى الذي هو الأصل وهو إضافته إلى اسم مفرد نكرة ، فإذا لم تجعله مبتدأ أو أضفته إلى جملة معرفة كقولك : رأيت كل إخوتك ، وضربت كل القوم ، لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله ، لأنك لم تضفه إلى جنس ، ولا معك في الكلام خبر مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس كما كان في قولهم : كلهم ذاهب ، وكل القوم عاقل)[4]

ونص ابن هشام على وجوب مراعاة اللفظ و لم يعلل .

---

(١)أبو حيان : الارتشاف : ١٨١٩/٤.

(٢) ابن جني : الخصائص ٣٣٧/٣-٣٣٩.

(٣) ابن جني : المحتسب ١٤٦/٢.

(٤)السهيلي : نتائج الفكر ٢١٦.

قال : ( وإن كانت " كل " مضافة إلى معرفة فقالوا : يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، نحو : كُلُّهم قائم أو قائمون ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ إِن كُل مَن فِى السمٰوٰتِ والأرض إِلا ءاتى الرحمٰن عبدًا ﴿٩٣﴾ لَّقد أحصٰهم وعَدهُم عَدًّا ﴿٩٤﴾ وكلهم ءاتيه يوم القيٰمة فردا ﴾ (مريم ٩٣-٩٥)

والصواب : أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها ، نحو : " وكلهم آتيه يوم القيامة ... " الآية .... وأما " لقد أحصاهم " فجملة أجيب بها القسم ، وليست خبراً عن " كل " وضميرها راجع لـ " من " لا لكل و " من " معناها الجمع).[1]

وينصُّ الفراءُ وابنُ مالك على جواز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في ( كُلّ ) المضافة إلى معرفة. يقول الفراء : ( وكذلك فافعل بـ " كلتا " و " كلا " و " كل " إذا أضفتهن إلى معرفة، وجاء الفعل بعدهن فأجمع ووحد . من التوحيد قوله : ﴿ وكلُّهمْ ءَاتِيهِ يوم القيٰمة فردا ﴾(مريم ٩٥) ومن الجمع : ﴿ وكُل أتوهُ دٰخرينَ ﴾ (النمل ٨٧) و " آتوه مثله " ـــ وهو كثير في القرآن وسائر الكلام".[2]

ويقول ابن مالك : ( فإذا أضيف ـــ كل ـــ إلى معرفة لفظاً أو نية جاز اعتبار المعنى واعتبار اللفظ . فمن اعتبار المعنى قوله تعالى :﴿ وكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ (النمل ٨٧)

ومن اعتبار اللفظ قوله تعالى: ﴿ وكلُّهمْ ءَاتِيهِ يومَ القِيٰمة فردا ﴾(مريم ٩٥) [3]

**ثانياً : كلّ المفردة ( المقطوعة عن الإضافة ) :**

ممَّن عرض للكلام في حكم العائد على كل المفردة ابن جني والسهيلي وابن مالك وأبو حيان وابن هشام ، أما ابن جني والسهيلي فقد ذهبا إلى أن الضمير يعاد إلى ( كُلّ ) التي هذه حالها بمراعاة المعنى أي مجموعاً ، وعلَّل ذلك ابنُ جني بأن جمع الضمير العائد عليها من الخبر ونحوه جعل عوضاً مما فاتها من الإضافة إلى جمع .

قال : ( واعلمْ أنَّ مفادَ الاستعمال في " كل " أنها إذا كانت مفردةً أخبر عنها بالجميع ، نحو قوله تعالى: ﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾ و ﴿ كل له قانتون ﴾ و ﴿ وكل أتوه داخرين ﴾ قراءة الكافة".[4]

---

(١) ابن هشام : المغني ١/١٩٩-٢٠٠.

(٢) الفراء : المعاني ٢/١٤٢.

(٣)ابن مالك : شرح التسهيل ٣/٢٥٤

(٤) ابن جني : المحتسب ٢/١٤٦.

وقال : ( فأما قوله تعالى : " وكل أتوه داخرين " وكل له قانتون ".فمحمول على المعنى دون اللفظ ، وكأنه إنما حمل عليه هنا لأن كلاً فيه غير مضافة فلما لم تضف إلى جماعة عوَّض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر ، ألا ترى أنه لو قال : " وكل له قانت " لم يكن فيه لفظ الجمع البتة )[1]

وشبَّه السهيليُّ (كُلّ) هذه باسم الجمع ، من حيث دلالتها على الجمع مع إفراد لفظها وتلك علة وجوب جمع العائد عليها .

قال : ( وأما الفصل الثالث ـــ من فصول الكلام في " كل " – وهو أن تكونَ مقطوعةً عن الإضافة مفردةً مخبراً عنها ، فحقُّها أن تكونَ ابتداءً ويكون خبرها جمعاً ..... وإنما وجب أن يكون خبرها جمعاً لأنها اسم في معنى الجمع ، فتقول : كُلُّ ذاهبون ، إذا تقدم ذكر قوم ، لأنك معتمد في المعنى عليهم ، إن كنت مخبراً عن كل فصارت بمنزلة قولك : الرهطُ ذاهبون والنفرُ منطلقون ، لأن الرهطَ والنفرَ اسمان مفردان ولكنهما في معنى الجمع.))[2]وذهب ابن مالك وأبو حيان إلى جواز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى .

يقول ابن مالك : ( فإذا أضيف ـــ كل ـــ إلى معرفة لفظاً أو نية جاز اعتبار المعنى واعتبار اللفظ )[3]

ويقول أبو حيان : ( وإن أضيفت كل إلى معرفة معنىً لا لفظاً ـــ جاز مراعاة اللفظ كقوله تعالى: ﴿ قُل كُلٌّ يعمَل علىٰ شاكِلته ﴾ (الإسراء ٨٤) . ومراعاة المعنى كقوله تعالى: ﴿ وكلٌ كانوا ظالمين ﴾ ))[4]

ولا شكَّ أنَّ مذهبَ ابن مالك وأبي حيان أوجهُ وأعدلُ لكثرة الشواهد القرآنية التي عاد الضمير فيها على كل المفردة بمراعاة لفظها ،

كقوله تعالى ﴿ ءامَنَ ٱلرَّسُول بِما أُنزلَ إلَيهِ مِن ربهِ والمؤمنون كل ءامن بٱللَّهِ وملئِكته وكتبه ورُسُلِه ﴾ (البقرة ٢٨٥)

و﴿ قُلْ كُل يعملُ عَلَىٰ شَاكِلته ﴾ (الإسراء ٨٤) ، و﴿ قل كل متربص فتربصوا ﴾ (طه ١٣٥)

و﴿ كُلٌّ قَدْ علمَ صلَاتَه وتسبِيحَهُ ﴾ (النور ٤١)

---

(١) ابن جني : المحتسب ١٤٦/٢.

(٢) السهيلي : نتائج الفكر ٢١٨.

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٤٥/٣.

(٤) أبو حيان : الارتشاف ١٨٢٠/٤.

، و ﴿ إِن كُلٌّ إلا كَذب ٱلرسُلَ ﴾(ص ٠١٤) ، و ﴿ والطيرَ محشورة كل لهۥ أواب ﴾

(ص ٠١٩)

، وغيرها من الآيات التي تعارض ما ذهب إليه ابن جني والسهيلي ، وقد تنبه السهيلي إلى بعضها وحاول توجيهه بما يعفيه من الاعتراض .

قال : ( فإن قيل : فقد ورد في القرآن موضعان أفرد فيهما الخبر عن " كل " وهي غير مضافة إلى شيء بعدها ،وهما قوله تعالى: ﴿ قُلٌ كُلٌّ يَعملُ علىٰ شاكلتهۦ ﴾و ﴿ كل كذب الرسل ﴾ ، ولم يقل : كذبوا ؟

فالجواب : أنه في هاتين الآيتين قرينة تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللفظ دون غيره ، أما قوله تعالى: ﴿ قُلٌ كُل يعملُ عَلَىٰ شَاكِلتهۦ ﴾ فلأن قبلها ذكر فريقين مختلفين ، وذكر مؤمنين وظالمين ، فلو قال : " كل يعملون " وجمعهم في الإخبار عنهم لبطل معنى الاختلاف ، فكان لفظ الإفراد أدل على المراد ، كأن يقول : ( كل فريق يعمل على شاكلته ) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وكل كذب الرسل ﴾ فلأنه ذكر قرونا وأمما ، وختم ذكرهم بذكر قوم تبع ، فلو قال : " كل كذبوا " ، و " كل " إذا أفردت إنما تعتمد على أقرب المذكورين إليها ، فكان يذهب الوهم إلى الإخبار عن قوم تبع خاصة أنهم كذبوا الرسل . فلما قال : " كل كذب " علم أنه يريد كل قرن منهم كذب ، لأن إفراد الخبر عن " كل " حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى كما تقدم ، ومثله قوله تعالى : ﴿ كل آمن بالله . . . ﴾ »[1]

ولئن استطاع السهيلي أن ينفصل من بعض هذه الشواهد ، إلا أنه يبقى عليه الكثير ، مما لا يسعنا معه إلا القول بما قال ابن مالك وأبو حيان .

أما ابن هشام فيقرر في هذا الشأن ما يلي : ( والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة ، فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما، فالأول نحو " كل يعمل على شاكلته " ، " كل آمن بالله " ، " كل قد علم صلاته وتسبيحه " إذ التقدير : كل أحد ـ والثاني نحو : " كل له قانتون " ، " كل في فلك يسبحون " ، " وكل أتوه داخرين " ، " وكل كانوا ظالمين " أي كلهم ".[2]

---

(١) السهيلي : نتائج الفكر ٢١٩.

(٢) ابن هشام : المغني ١/٢٠٠.

**ب- في الجنس ( كل المضافة إلى مؤنث ) :**

إذا أضيفت ( كل) إلى مؤنث،كان معناها التأنيث فخالف معناها لفظها المذكر أبدا [1]وساغ في الضمير العائد عليها إما مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى بحسب ما تضاف إليه .

فإن أضيفت إلى مؤنث نكرة ، وجبت مراعاة المعنى في الضمير العائد عليها في الجنس . نص عليه ابن مالك[2]وأبو حيان[3]وابن هشام[4] ، ومن شواهده : قوله تعالى : ﴿وإن يروا كل ءاية لا يُؤمنُواْ بِهَا﴾(الأنعام ١٠٢٥) و﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نفسٍ إلا عليها﴾ (الأنعام ١٦٤)

وقوله سبحانه : ﴿ولَوْ أن لكُلِّ نَفس ظَلَمَتْ مَا فى الأرض لافتدت بهـ﴾(يونس ١٠٥٤)

، وقوله عز وجل :﴿يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نفْسٍ تجادل عن نفسها﴾(النحل ١١١)

وقوله تبارك وتعالى : ﴿كُلُّ نَفس ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾(الأنبياء ١٠٣٥) ، العنكبوت ٥٧ ، وقوله تعالى : ﴿كُل نَفسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينة﴾ (المدثر ١٠٣٨)

ومنه في كلام العرب قول عنترة:

**جادت عليه كل عين ثرة *** فتركن كل حديقة كالدرهم**

فقال : ( ثرة ) بالتأنيث مراعاة لمعنى ( كل ) ولو راعى اللفظ لقال :( ثر ) وقول الآخر:[5]

**وهت عليه كل معصفة *** هيفاء ليس للبها زبر**

ومن أمثالهم : ( كل فتاة بأبيها معجبة ) [6]

وإن أضيفت إلى مؤنث معرفة جاز في الضمير العائد عليها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، كما نص على ذلك ابن مالك[7]

ومثل له ابن جني بقوله : ( وتقول ـــ على اللفظ ـــ كل نسائك قائم ، ويجوز قائمة ، إفرادا على اللفظ أيضا ، وقائمات على المعنى البتة ). [8]

---

(١) وحكي عن بعض العرب تأنيث لفظ (كل) حكاه عنهم الخليل – رحمه الله – ينظر سيبويه : الكتاب ٤٠٧/٢.

(٢) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٢٤٥/٣.

(٣) ينظر أبو حيان : الارتشاف ١٨١٩/٤.

(٤)ينظر : ابن هشام : المغنى ١٩٦/١.

(٥) الشيخ يس: حاشيته على التصريح ٣٢/٢ ، وابن منظور اللسان (زبر)

(٦) العسكري : جمهرة الأمثال ١٤٢/٢.

(٧) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٤٥/٣.

(٨) ابن جني : الخصائص ٣٣٩/٣.

وقال ابن الأنباري : ( و " كلٌّ " إذا أضيفت إلى جمع مؤنث ، كان فيها ثلاثة أوجه : ـــ أحدها : أن تذكِّرَهُ للفظ " كل " فتقول : كُلٌّ جواريك قائمٌ ، والوجه الثاني : أن تخرجه على معنى " كل " فتقول : كُلُّ جواريك قائمات . والوجه الثالث : أن تقول : كل جواريك قائمة ، على معنى : كل واحدة من جواريك قائمة)) [1]

ومن شواهد مراعاة المعنى المؤنث في الضمير العائد ، قول الشاعر :

وكُلُّ مَلِمَّاتِ الدُّهُورِ وَجَدْتُها *** سِوى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ .

**٧-مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ ( كم ) الخبرية :**

**أ- في العدد ( كم المميزة ، بمفرد أو جمع ) :**

كم اسم موضوع للكثرة ، مفرد اللفظ ومعناه الجمع ، وكم من المبهمات لعدم دلالتها على عدد ولا جنس معين،فأفتقرت إلى ما يزيل إبهامها فلزمها التمييز،وهي إما أن تميز بمفرد أو جمع[2] ، وباختلاف حالتي مميزها يختلف حكم الضمير العائد عليها .

**أولاً : كم المميزة بمفرد :**

إذا كان تمييز ( كم ) مفرداً جاز في الضمير العائد عليها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى .

قال ابن يعيش : ( اعلم أن " كم " اسم مفرد مذكر موضوع للكثرة يعبر به عن كل معدود كثيراً كان أو قليلاً ، وسواء في ذلك المذكر والمؤنث ، فقد صار لها معنى ولفظ ، وجرت في ذلك مجرى " كل " ، و " أي " و " من " و "ما " في أن كل واحد منها له لفظ ومعنى ، فلفظه مذكر مفرد ، وفي المعنى يقع على المؤنث والتثنية والجمع ، فإذا عاد الضمير إلى " كم " من جملة بعدها جاز أن يعود نظراً إلى اللفظ، وجاز أن يعود حملاً على المعنى ، فتقول : كم رجل جاءك فتفرد الضمير وتذكره حملاً على اللفظ ، ولو قلت : جاءاك بلفظ التثنية أو جاءوك بلفظ الجمع لجاز أن ترد الضمير تارةً إلى اللفظ وتارة إلى المعنى ) [3]

ومن المراعى فيه المعنى في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ (النجم ٢٦) ، فجمع الضمير في شفاعتهم حملاً على معنى كم.[4]

---

(١) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٧٠.

(٢) بناءً على ما قرره النحاة من أن (كم) الخبرية مفردة اللفظ مجموعة المعنى ، فإنه يمنع وقوعها على مثنى ، وعلة ذلك أن (كم) موضوعة للدلالة على التكثير ، والتثنية تنافي ذلك وقد صرح الرضي بمنع عود الضمير على (كم) مثنى سواءً كانت خبرية أم استفهامية ، وعلله بعدم السماع ، ينظر الرضي : شرح الكافية ١٦٤/٣.

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١٣٢/٤ – ١٣٣ ، وينظر الرضي : شرح الكافية ١٦٤/٣ ، وأبو حيان : الارتشاف ٧٨٦/٢-٧٨٧.

(٤) ينظر الفراء : المعاني ٩٩/٣ والعكبري : التبيان ١١٨٩/٢.

ومما روعي فيه اللفظ قول عمرو بن معد يكرب:[1]

كم من أخٍ لي صالح *** بوأته بيديَّ لحدا

ومراعاة اللفظ أقيس ، كما نصَّ أبو حيان. [2]

ويجوز الجمع بين المراعاتين على أن تُقدَّم مراعاة اللفظ على مراعاة المعنى ، نحو :

كم صديق زارك فأكرمتهم .

ومثله قول الحق تعالى : ﴿وكَم من قَرية أهلَكنٰهَا فجاءهَا بأسنا بيٰتا أوهم قَائِلُونَ﴾(الأعراف ٤٠٠)

. فراعى أولاً اللفظ في " أهلكناها فجاءها " ثم راعى المعنى في " هم قائلون " .

وإن قُدِمت مراعاة المعنى لم يجز إلا في كلام متصل نحو : كم صديق زاروك فأكرمته . وإن كان الكلام منفصلاً لم يجز عند قوم من النحاة وأجازه أبو حيان [3] نحو : كم صديق زاروك حباً لك فأكرمته .

**ثانياً : كم المميزة بجمع :**

ذكر أبو حيان أن ( كم ) إن ميزت بجمعٍ وجبت مراعاة المعنى في الضمير العائد عليها ، و لم تجز مراعاة اللفظ .

قال : ( وإن كان التمييز جمعاً فلا يعود إلا ضمير جمع نحو :

كم مُلوكٍ باد جمعُهُمُ ..... ....

ولا يعود مفرداً ، لا تقول : كم رجالٍ بادَ" [4]

**ب- في الجنس ( كم المميزة بمؤنث ) :**

إذا ميزت ( كم ) بالمؤنث كان معناها التأنيث وجاز في الضمير العائد عليها إما مراعاة لفظها المذكر أو مراعاة معناها المؤنث .

قال أبو حيان : (وكم لفظها مفرد ومعناها الجمع ، واللفظ يتبع تمييزها في التذكير والتأنيث، تقول : كم رجلٍ لقيته ، وكم امرأةٍ رأيتها ) [5]

---

(١) المرزوقي : شرح الحماسة ١/١٧٩.

(٢) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢/٧٨٦.

(٣) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢/٧٨٧.

(٤) أبو حيان : الارتشاف ٢/٧٨٦-٧٨٧.

(٥) أبو حيان الارتشاف ٢/٧٨٦.

كما نص على ذلك ابن يعيش قال :( وكذلك ــ أي وكمراعاة المعنى في العدد في ضمير كم ــ في المؤنث ، تقول: كم امرأة جاءك على اللفظ ، وجاءتك وجاءتاك ،وجئنك على المعنى) [1]

ومما جاء بمراعاة المعنى المؤنث في الضمير العائد على ( كم ) ، قوله تعالى : ﴿ كم من فئة قَلِيلَة غلبَتْ فئَة كَثِيرة بإِذْن ٱلله ۗ وٱللَّهُ مَعَ الصبرين﴾ (البقرة ٢٤٩)

.وقوله سبحانه : ﴿وكمْ أهْلَكنا من قَرْية بَطرت معيشتهَا﴾ (القصص ٥٨)

وإن عضد المعنى بسابق اختيرت مراعاته ،قال الفراء : ( والعرب تقول : كم بيع لك جارية ،فإذا قالوا : كم جارية بيعت لك ، أنثوا ، والفعل في الوجهين جميعا لكم، إلا أن الفعل لما أتى بعد الجارية ذهب به إلى التأنيث ولو ذكر كان صوابا ، لأن الجارية مفسرة ، ليس الفعل لها ).[2]

**٨-مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ( أي ) :**

**أ- في العدد ( أي المضافة إلى مثنى وجمع ) :**

إذا استفهم بأي أو اشترط بها لزمتها الإضافة ، ومما يضاف إليها تكتسب دلالتها العددية ، فإن أضيفت إلى مفرد دلت على الإفراد ، وإن أضيفت إلى مثنى دلت على التثنية ، وإن أضيفت إلى جمع دلت على الجمع . وهي لا تخلو من أن تضاف إلى نكرة أو معرفة ، وباختلاف حالي المضاف إليها تعريفا وتنكيرا يختلف حال الضمير العائد عليها .

**أولا : أي المضافة إلى نكرة :**

إذا أضيفت ( أي ) إلى نكرة وجبت مراعاة المعنى ، فيعود الضمير مطابقا لما تضاف إليه فيفرد إن أضيفت إلى مفرد نحو : أي رجل قام ؟ وأي رجل تكرم أكرمه ، ويثنى أن أضيفت إلى مثنى نحو : أي رجلين قاما؟ وأي رجلين تكرم أكرمهما ، ويجمع إن أضيفت إلى جمع ، نحو : أي رجال قاموا ؟ وأي رجال تكرم أكرمهم .

وفي ذلك يقول ابن مالك ( وهي ــ أي ــ فيهما ــ في الشرط والاستفهام ــ مع النكرة بمنزلة " كل " ..... ولهذا يقال في التنكير : أي رجلين أتيا ؟ وأي رجال ذهبوا ؟ فتثني الضمير وتجمعه كما تفعل حين تقول : كل رجلين أتيا ، وكل رجال ذهبوا).[3]

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١٣٣/٤

(٢) الفراء : المعاني : ٣٤١/٢.

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٢١/١-٢٢٢ ، وينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٩٢ وأبو حيان : التذييل ١٤٣/٣.

**ثانيا : أي المضافة إلى معرفة :**

تضاف ( أي ) الاستفهامية والشرطية إلى معرفة بشرط إفهام المعرفة متعدد سواء كان تحقيقا بأن تكون المعرفة بلفظ التثنية أو الجمع ، نحو : أي الرجلين أحسن ؟ وأي الرجال أحسن ؟ أو تقديرا بأن تكون بلفظ الإفراد مقصودا أجزاؤها نحو : أي زيد أحسن؟ أو أن تكون مكررة بالعطف بالواو نحو: أبي وأبيك فاعل الخير[1]

وأي والحالة هذه يجب في الضمير العائد عليها مراعاة اللفظ فيكون مفردا مذكرا أبدا وإن أضيفت إلى مثنى أو جمع ، فيقال في الاستفهام : أي الرجلين ذهب ؟ وأي الرجال ذهب؟ .

وفي الشرط : أي الرجلين تكرم أكرمه ، وأي الرجال تكرم أكرمه .

قال ابن مالك : ( وهي فيهما مع النكرة بمنزلة كل ، ومع المعرفة بمنزلة بعض ..... ويقال في التعريف : أي الرجلين أتى ؟ وأي الرجال ذهب )[2]

ومن شواهد إضافة ( أي ) إلى معرفة مثناة والتزام مراعاة اللفظ ، قوله تعالى:﴿ فأى الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ﴾ (الأنعام ٨١) ،

وقوله سبحانه : ﴿ ثم لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾ (الكهف ١٢)

وقوله : ﴿ أى الفريقين خير مقاما وأحسن نديا ﴾ (مريم ٧٣)

ومن شواهد إضافتها إلى معرفة مجموعة والتزام مراعاة اللفظ قوله تعالى : ﴿ وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ﴾ (آل عمران ٤٤) وقوله تعالى : ﴿ يأيها الملؤا أيكم يأتينى بعرشها قبل أن يأتونى مسلمين ﴾ (النمل ٣٨) وقوله تعالى : ﴿ الذى خلق الموت والحيوة ليبلوكم أيكم أحسن عملا وهو العزيز الغفور ﴾ (الملك ٢)

**ب- في الجنس ( أي المضافة إلى مؤنث ) :**

بما أن ( أي ) من المشترك ، فإنها تقع على المذكر والمؤنث بلفظ التذكير[1]، وبذلك تنضوي تحت ما يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، إن خالف لفظها معناها بأن أضيفت إلى مؤنث ،

---

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١/٢٢٠-٢٢٢، أبو حيان : التذييل ٣/١٤٥ -١٤٦ والسلسيلي : شفاء العليل ١/٢٤٤- الشيخ خالد : شرح التصريح ٢/٤٤.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل : ١/٢٢١-٢٢٢ وينظر أبو حيان : التذييل ٣/١٤٣.

موصولة كانت أم استفهامية ، أم شرطية ، فإن روعي لفظها جعل العائد عليها مذكراً ، وإن روعي معناها أنث العائد عليها .

وممن صرّح بذلك سيبويه ، وأبو حيان ، والسيوطي ، فقالوا بجواز مراعاة لفظ (أي ) الموصولة، وجواز مراعاة معناها في الضمير العائد عليها في الجنس حملاً لها على (من وما ) ، ومثّل سيبويه لمراعاة المعنى بقول العرب : " أيهن كانت أمَّك " ، قال : (ألحق تاء التأنيث لما عنى مؤنثاً ).[٢]

وقال السيوطي : ( ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير " من وما " وأل ، وأي ، وذو ، وذات ، وكم وكأين ، لأنها في اللفظ مفردة مذكرة ، فإن عنى بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً).[٣]

وكذلك عدَّ ابنُ الأنباري ( أيّاً ) في باب ( ما يحمل الفعل على لفظه فيذكر ، وعلى معناه فيؤنث )[٤]، فقال : ( وأي إذا كانت في معنى تأنيث جاز أن يذكرَّ الفعل للفظها ، وأن يؤنث لتأويلها ، فتقول : أي الجاريتين قام ، وقامت )[٥]

**٩ـ مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسّر بـ( كلا وكلتا):**

**كلا وكلتا مما يلزم الإضافة وشرط ما يضافان إليه أن يكون :**

١-كلمة واحدة , فلا تضاف إلى كلمتين متفرقتين ، فلا يجوز: كلا زيد وعمرو ، وما جاء منه فضرورة نحو قول الشاعر:[١]

**كلاَ أخي وخليلي واجدي عضداً *** وساعداً عند إلمام الملمّات**

٢- معرفة، فلا تضاف إلى نكرة فلا يجوز : كلا رجلين ،وأجازه الكوفيون إذا كانت النكرة مختصة نحو :كلا رجلين عندك محسنان.[٢]

٣-دالاً على التثنية إما بالحقيقة والتنصيص نحو كلا الرجلين ،وإما بالحقيقة والاشتراك ،نحو: كلانا، فإن (نا) مشتركة بين الإثنين والجماعة ،أو بالمجاز نحو: القيام والقعود كلا ذلك ممكن، أي وكلا ما ذكر في (ذلك) حقيقة في الواحد وأشير بها إلى المثنى.

وأجاز ابن الأنباري[٣] إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسنان وكلا زيد وكلاك محسنان.

أما دلالاتها العددية فمسألة خلافية مشهورة بين البصريين والكوفيين[٤] ذهب البصريون إلى أنها مفردة لفظا مثناة معنى وألفها لام الكلمة كالف عصا ورحا، بينما رأى الكوفيون أنها مثناة لفظا ومعنى

---

(١) ويجوز في (أي) تأنيث لفظها مع المؤنث ، حكى ذلك سيبويه في كتابه ٤٠٧/٢ ، والفراء في معانيه ١٤٢/٢-١٤٣ والرضى أيضاً في شرحه لكافية ابن الحاجب ٢٢/٣.

(٢) سيبويه : الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) السيوطي : الهمع ٢٩٩/١ ، وينظر أبو حيان : الارتشاف ١٠٢٤/٢ والتذييل ١٠٧/٣.

(٤) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٦٤.

(٥) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٦٩.

وأصلها (كل) فخففت اللام وألفها للتثنية كالألف في (الزيدان والعمران).

وحاول كل من الفريقين أن يتلمس ما يكون حجة له يركن إليها في قوله ،فكانت حجج البصريين على مذهبهم مايلي:

١- أن الضمير يعود عليها تارة مفرداً مراعاة للفظها وتارة أخرى مثنى مراعاة لمعناها ولو كانت مثناة لفظاً ومعنى لما جاز عود ضمير المفرد عليها؛ لأن موافقة الضمير لمفسِّره واجبة. ولما كانت(كلا) مثناة من جهة المعنى بالإجماع وجب أن يكون إفرادها من جهة اللفظ ليتوافق الضمير مع مفسره.(٥)

٢-إضافتها إلى المثنى نحو: كلا الرجلين ، ولو كانت مثناة لفظاً ومعنى لم يجز ذلك ، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه وذلك ممتنع.(٦)

٣- أنها إذا أضيفت إلى ظاهر كانت بالألف على كل حال ولو كانت ألفها للتثنية لوجب قلبها ياء في النصب والجر كسائر المثنيات(٧)

٤- جواز إمالة ألفها كما في قراءة حمزة والكسائي(٨) وخلف في قوله تعالى: ﴿إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما﴾ (الإسراء ٢٣) وقوله تعالى ﴿كلتا الجنتين ءاتت أكلها﴾ (الكهف ٣٣) بإمالة الألف فيهما ولو كانت ألفهما للتثنية لما جازت أمالتها(٩)

٥- أن (كُلاًّ) للإحاطةُ و(كِلاَ) لمعنى مخصوص فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر(١٠)

٦- أنه لاواحد لها من لفظها، وباب التثنية أن يكون مبنياً على واحد ملفوظ به(١١)

---

(١) ابن هشام : المغنى ٢٠٣/١.

(٢) ينظر أبو حيان الارتشاف ١٨١٤/٤ ، وابن هشام : المغنى ٢٠٣/١- ٣٠٤ والأزهري : التصريح ٤٢/٢.

(٣) ينظر أبو حيان : الارتشاف ١٨١٤/٤ وابن هشام : المغنى ٢٠٣/١، وابن عقيل : المساعد ٣٤٣/٢.

(٤) ينظر أبو البركات الأنباري الإنصاف ٤٣٩/٢ المسألة (٦٢) ، وابن يعيش : شرح المفصل ٥٤/١ .

(٥) ينظر الفارسي : إيضاح الشعر ١٤٥ ، وأبو البركات الأنباري : الإنصاف ٤٤١/٢ وأسرار العربية ٢٥٥ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٥٤/١ وابن عصفور : الجمل ٢٧٧/١.

(٦) ينظر الفارسي : إيضاح الشعر ١٤٦ والمسائل البصريات ٨٩٤/٢ ، والأنباري : الانصاف ٤٤٨/٢ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٥٤/١ ، وابن عصفور : شرح الجمل ٢٧٦/١.

(٧) ينظر الأنباري : الإنصاف ٤٤٨/٢-٤٤٩ ، وأبو حيان : التذييل ٢٥٥/١.

(٨) ينظر البناء : إتحاف البناء : إتحاف فضلاء البشر ٢٨٢.

(٩) ينظر الأنباري : الإنصاف ٤٤٨/٢ ، والشنقيطي : الدور ١٢٢/١.

(١٠) ينظر الأنباري : الإنصاف ٤٤٩/٢، والشنقيطي : الدرر ١٢٠/١ وابن منظور : اللسان (كلا).

(١١) ابن عصفور : شرح الجمل ٢٧٥/١.

وقد انبرى السهيلي لردّ احتجاجات البصريين والانتصار لمذهب الكوفيين بما يجعله سائراً في ركابهم ،فر فض في البدء أن تكون مفردة محتجا بتأكيد المثنى بها ومن حق المؤكِّد أن يطابق المؤكَّد في العدد ،قال :".... أنها توكيد للاثنين ،ولا يؤكد الاثنان بواحد، كما لاينعت الاثنان بواحد ،وليس لقائل أن يقول فيها كما في (كل) إنها اسم للجمع؛ لأن الجمع تختلف صوره فيكون مسلماً ومكسراً وأسماء الجمع لا واحد لها كرهط وقوم، ولا يكون للتثنية إلا صورة واحدة وحدٌّ واحد، وإذا بطل أن يكون واحداً في معنى التثنية وبطل توكيد الاثنين بواحد و لم يبق إلا أن يكون "كلاهما" لفظاً مثنى"[1]

أما ما احتج به البصريون من عود الضمير على كلا مفرداً حملاً على لفظها فقد علله بأنه للحمل على معنى:"كل واحد منهما".[2]

وردا احتجاجهم بلزومها الألف إذا أضيفت إلى الظاهر بالاستغناء عن قلب الألف ياء في النصب والجر بانقلاب ألف المظهر الذي تضاف إليه

قال: " تقلب ألفه ياء في النصب والخفض مع المضمر خاصة ؛ لأنك إذا أضفته إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياء في الخفض والنصب بانقلاب ألف المظهرَيْن اللذين تضيف إليهما إذا قلت: رأيت كلا أخويك. ولو قلت: رأيت كلي[3] أخويك كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد لأنهما لا ينفصلان أبداً ..... فإذا أضافوه إلى المضمرين قلبوا ألفه في النصب والخفض ياء ؛ لأن المضاف إليه لا يثنى بالياء في نصبه ولافي خفضه، ولكنه أبداً بالألف ...فقد زالت العلة التي رفضوها في (كلا أخويك) حين لم يجتمع علامتا نصب ولا علامتا خفض في المضمر".[4]

أما الكوفيون فاحتجوا لمذهبم بالسماع والقياس، السماع في قول الشاعر:[5]

**في كِلْتَ رجليها سُلاَمَى واحدهُ *** كلتاهما مقرونة بزائدهُ**

فاستدلوا به على أن (كلت) تجئ للواحدة و(كلتا) للمثناه.

وأما القياس فانقلاب ألفها في النصب والجر ياء عند إضافتها إلى المضمر نحو:"رأيت الرجلين كليهما و"مررت بالرجلين كليهما " ولو كانت هذه الألف لام الكلمة لم تنقلب كما لم تنقلب في رميت عصاهما ورميت بعصاهما.

وأجيب عن احتجاجهم الأول بأنَّ (كلت) هو (كلتا) إلا أن الألف حذفت اجتزاء بالفتحة عنها للضرورة ،وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة .والعرب كما تشبع الحركات فتنشأ عنها حروف اللين تقطع حروف المد وتحذفها مجتزئة بالحركات التي قبلها لأنها مجانسة لها ودالة عليها.[6]

---

(١) السهيلي : نتائج الفكر ٢٢١.

(٢) المصدر السابق : ٢٢١.

(٣) في النص المحقق (كلا) وسياق الكلام يقتضي (كلي)

(٤) السهيلي : نتائج الفكر ٢٢١-٢٢٢.

(٥) الفراء المعاني ١٤٢/٢ ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٧٤ البغدادي : الخزانة ١٤٠/١.

(٦) ينظر أبو البركات الأنباري : الإنصاف ٤٤٩/٢ ، والشيخ عبد الحميد : حاشيته على الإنصاف ٤٤١/٢ .

ورجَّح ابنُ عصفور أن تكون (كلت) في البيت محذوفة من (كلتا) وليست بمفرد لها بدلالة المعنى ؛ إذ المعنى: "في كلتا رجليها ولو كانت مفردة كلتا لكان المعنى: إحدى رجليها وذلك غير متصور في البيت بدليل قوله بعد كلتاهما قد قرنت بزائده"(١)

ورجَّح الرضيُ أن تكون محذوفة من (كلتا) بدلالة اللفظ ففتح التاء يدل على أنها محذوفة الألف إذ "لو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله: كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفاً لمعنى المثنى»(٢)

وقد نقل البغدادي والشنقيطي عن أبي حيان قولاً ينفي فيه أن يكون الكوفيون قد احتجوا لتثنية (كلا) بورود السماع بمفردها. قال: "وما من الكوفيين أحد يقول: كلت واحدة كلتا ولا يدعي أن لكلا وكلتا واحداً منفرداً في النطق مستعملاً فإن ادّعاه عليهم مدّع فهو تشنيع وتفحيش من الخصوم على قول خصومهم".(٣)

ويؤكد قول أبي حيان عندي ما نصَّ عليه الفراء من أنَّ "كلتا ثنتان لايفرد واحدهما"(٤)

وهذا نص آخر يؤكد ما مضى قال:" فإن قال قائل: إنما استجزت توحيد كلتا؛ لأن الواحد منهما لايفرد فهل تجيز: الاثنتان قام وتوحِّد والاثنان قام إذ لم يفرد له واحد؟

قلت: إن الإثنين بنيا على واحد، و لم يبن (كلا) على واحد، ألا ترى أن قولك: قام عبدالله كلُّهُ خطأ وأنك تجد معنى الاثنين على واحد كمعنى الثلاثة وزيادات العدد، ولا يجوز إلا أن تقول: الاثنان قاما والاثنتان قامتا»(٥)

أما قوله:" وقد تفرد العرب إحدى (كلتا) وهم يذهبون بإفرادها إلى أنثيها، أنشدني بعضهم

**في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامي واحدْه *** كلتاهما مقرونةٌ بزائدهْ»**(٦)

فهو نصّ على أن الإفراد لفظي فقط وأن المعنى لا يفارق التثنية .

ويؤكد قول أبي حيان أيضاً قول ابن الأنباري

"وقد أفرد لها بعض الشعراء واحداً ، وهو مما لا يلتفت إليه"(٧)

أما احتجاجهم الثاني فقد علل البصريون انقلاب الألف إلى ياء بأمرين :

١-أنها لما لزمت الإضافة وجر الاسم بعدها أشبهت (لدى وعلى) فلم تقلب ألفها مع الظاهر وقلبت مع المضمر في حالي النصب والجر فقط ،كحال ما شبهت به فهو لا يكون إلا منصوباً أو مجروراً.

---

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ٢٧٦/١.

(٢) الرضى : شرح الكافية ٩٤/١.

(٣) البغدادي : الخزانة ذ ١٤٣/١ ، الشنقيطي : الدرر .

(٤) الفراء : المعاني ١٤٢/٢.

(٥) الفراء : المعاني ١٤٣/٢.

(٦) الفراء : المعاني ١٤٢/٢.

(٧) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٧٤.

قال سيبويه :(وسألت الخليل عمن قال: رأيت كلا أخَوَيْك ومررت بكلا أخويك، ثم قال: مررت بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب؛ لأنهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين فجعل (كلا) بمنزلتهما حين صار في موضع الجر والنصب، وإنما شبهوا (كلا) في الإضافة بعلى لكثرتهما في كلامهم، ولأنهما لا يخلوان من الإضافة"(١)

٢-أنّ (كلا) تجاذبها الإفراد والتثنية ،فجعل لها حظٌّ من حالة الإفراد، وحظٌّ من حالة التثنية. فبحكم لفظها حملت على المفرد، وذلك عند إضافتها إلى الظاهر، وجعلت على صورة واحدة بمنزلة المفرد وبحكم معناها حملت على المثنى ، وذلك عند إضافتها إلى المضمر فقلبت ألفها ياءً في النصب والجر.(٣)

وعلى المذهب المشهور في (كلا وكلتا) -مذهب البصريين - تكون كلا وكلتا مما له لفظ ومعنى، فلفظهما الإفراد ومعناهما التثنية، فيجوز فيما عاد عليهما مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، نحو: كلا أخويك محبٌّ لك بالإفراد مراعاة للفظ، وكلا أخويك محبان لك بالتثنية مراعاة للمعنى. إلا أن مراعاة اللفظ أكثر من مراعاة المعنى(٣) ، "والسبب فيه أنه مع كونه مثنى المعنى يضرب في الإفراد من وجه وهو أنه بمنزلة قولنا كل واحد منهما".(٤)

ومما روعي فيه اللفظ فعاد الضمير على(كلا) مفردا، قول مزاحم بن الحارث العقيلي:(٥)

**كِلاَنا يا يزيدُ يحبُّ ليلى*** بفيَّ وفيكَ مِنْ لُيْلى التُّرابُ**

وقول الشاعر:(٦)

**أكاشرُهُ وأعلمُ أنَّ كلانا *** على ماسَاءَ صاحَبه حريصُ**

وقول الأعشي:(٧)

**كلاَ أَبوَيْكم كَانَ فرعاً دعامةً ***ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصاً**

ومثله قول إياس بن مالك:(٨)

**كلا ثقلينا واثق بغنيمهٍ ***وقَدْ قَدَرَ الرحمنُ ماَهو قَادِرُ**

---

(١) سيبويه : الكتاب ٤١٣/٣ وينظر الفراسي : إيضاح الشعر ١٤٩ ، وأبو البركات : الإنصاف ٤٥٠/٢.

(٢) ينظر ابن الشجري الأمالي ٢٩٠/١ ، وأبو البركات : الإنصاف ١٤٩/٢ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٦٧/١.

(٣) ينظر الفارسي : إيضاح الشعر ١٤٦ والجرجاني : المقتصد ٢٠٤/١ ، وأبو البركات الأنباري : الإنصاف ٤٤٨/٢.

(٤) الجرجاني : المقتصد ١٠٥/١.

(٥) أبو البركات الأنباري : الإنصاف ٤٤٣/٢.

(٦) المبرد : المقتضب ٢٤١/٣ والفارسي : إيضاح الشعر ١٤٥ ابن الشجري : الأمالي ٢٩١/١ ، ابن يعش : شرح المفصل ٥٤/١.

(٧) ديوانه ١٩٣ ، ابن جني : الخصائص ٣٣٨/٣ والفرع : الشريف الرئيس ، ودعامة العشيرة سيدُها .

(٨) أبو البركات الأنباري : الإنصاف ٤٤٣/٢.

وقول لبيد:[1]

**فغدت كلا الفرجين تحسب أنه ***مولى المخافة خلفها وأمامها**

حيث أفرد الضمير العائد في (يحب وحريص وكان وواثق وأنه) ولو روعي المعنى قيل: يحبان وكانا وواثقان وأنهما، وكما يقول الشيخ محمد عبد الحميد:" وعلى وجه الإجمال إنك لتجد العرب يراعون في (كلا) الإفراد أكثر مما يراعون التثنية وعلى ذلك جرى أكثر كلامهم"[2]

أما شواهده مراعاة المعنى فقول الشاعر:[3]

**كلا جانبيه يعسلان كلاهما *** كما اهتز خوط النبعة المتتابع**

حيث عاد الضمير في يعسلان على كلا مثنى مراعاة لمعناها ولو راعى لفظها قال يعسل.

وكما هو الحال في كل ما كان له لفظ ومعنى فإنه يصح في (كلاوكلتا) الجمع بين مراعاتي اللفظ والمعنى في كلام واحد ومما ورد منه،

قوله تعالى :-﴿كِلتا ٱلجَنتينِ ءَاتَت أكلَها ولَم تظلِم مِنه شيئا وفجرنا خلالهما نهرا﴾(الكهف ٣٣)

فقد راعى اللفظ أولا في (آتت أكلها ، تظلم منه) ، ثم رجع إلى مراعاة المعنى في (خلالهما)

وقول الفرذق:[4]

**كلاهما حين جد الجري بينهما *** قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي**

فقد راعى معنى (كلا) وثنى الخبر فقال قد (أقلعا) ثم راعى اللفظ في (كلا) الأخرى ووحد (رابي)

قال ابن جني: "باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقدوا حد".

وذلك جائز عنهم وظاهر وجه الحكمة في لغتهم قال الفرذق:

**كلاهما حين جد الجري بينهما***قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي**

فقوله: (كلاهما قد أقلعا" ضعيف؛لأنه حمل على المعنى، وقوله (وكلا أنفيهما رابي)قوي لأنه حمل على اللفظ"[5]

ولكن ليس الجمع بين المراعاتين في هذا البيت على حده في نحو:من يقومون أكرمه؛ لأنه في هذا المثال رجع من مراعاة المعنى إلى مراعاة اللفظ في ضمير واحد، بينما في البيت جمع بين مراعاة المعنى ومراعاة اللفظ في ضميرين مختلفين؛لذلك كان أقل ضعفا وأقل قبحا قال ابن جني:"وأما قوله :

**كلاهما حين جد .....البيت**

---

(١) ديوانه ٢٢٦ ، وابن الشجري : الأمالي ١٦٦/١ ، وأبو حيان : التذييل ٢٥٦/١ والفرج : الواسع من الأرض ، ومولي المخافة : أولى بالمخافة.

(٢) الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد : الإنتصاف من الإنصاف ٤٤٥/٢.

(٣) ابن جني ، الخصائص ٣١٧/٣.

(٤) ابن جني : الخصائص ٤٣٢/٢ ، ٣١٧/٣ ، وابن هشام : المغنى ٢٠٤/٢.

(٥) ابن جني الخصائص ٣١٧/٣

فليس من هذا الباب- أي ليس مما رجع فيه من مراعاة المعنى إلى مراعاة اللفظ -وإن كان قد عاد من بعد التثنية إلى الإفراد، وذلك أنه لم يقل كلاهما قد أقلعا وأنفه راب، فيكون ما أنكرناه من مراجعة اللفظ بعد المعنىَ لكنه قد أعاد (كلا) أخرى غير الأولى فعاملها على لفظها ،و لم يقبح ذلك؛ لأنه قد فرغ من حديث الأولى، ثم استأنف من بعدها أخرى ،و لم يجعل الضميرين عائدين إلى (كلا) واحده وهذا كقولك: مَنْ يقومون أكرمهم ،ومن يقعد أضربه فتأتي ب(من ) الثانية فتعاملها على ما تختار مما يجوز مثله"[1]

ومما يحتمل أن يكون شاهداً للجمع بين مراعاتي اللفظ والمعنى قول الأسود بن يعفر[2]:

**إنَّ المنيةَ والحتوفَ كِلاهُما *** يوفي المخارم يرقبان سوادي**

فقد راعى اللفظ في (يوفي) ثم راعى المعنى في (يرقبان). هذا إن جعل (يرقبان)خبراً عن (كلا) أما إن جعل (يرقبان) خبراً عن (المنية والحتوف) وما بينهما إما خبراً أولاً أو اعتراضاً فليس من هذا الباب.[3]

وتتعين مراعاة اللفظ في (كلا) إنْ أدَّت مراعاة المعنى إلى خلل[4] نحو:كلاهما محبٌّ للآخر،وكلتا هما مكرمة للأخرى. وضابطه: "أن يُنسبَ إلى كلٍّ منهما حكم الآخر بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ثالث) .[5]

ومن شواهده قول الشاعر[6]:

**كلانا غنيٌّ عن أخيه حياتهُ *** ونحن إذا مِتنا أشدُّ تغانياً**

وعلل ابنُ مالك وجوب مراعاة اللفظ في مثل ذلك بقوله: "ويعين إفراد الخبر في نحو: كلانا كفيل صاحبه لإضافته إلى صاحبه إذ لو ثني الخبر فقيل: كلانا كفيلا صاحبه؛ لزم الجمع بين تثنية وإفراد في خبر واحد وفي الإفراد السلامه من ذلك فكان متعيناً ولأن إضافة (كفيل) إلى (صاحب) وهو مضاف إلى ضمير(كلا) بمنزلة تثنيتة، فلو ثني لكان ذلك بمنزلة تثنيته مرتين ، فلم يجز ذلك"[7]

---

(١) ابن جني الخصائص ٢/٤٢٣.

(٢) ابن فارس : الصاحبي ٣٥٤، ابن عصفور : شرح الجمل ١/٢٧٨، ابن هشام المغني ٢/٢٠٤.

(٣) ينظر ابن هشام : المغني ٢/٢٠٤.

(٤) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٣/٢٤٦ وابن هشام : المغني ١/٢٠٤.

(٥) الصبان : حاشيته على الأشموني ١/٧٨ ،وينظر أبو حيان : الارتشاف ٤/١٨١٤.

(٦) أبو حيان : الارتشاف ٤/١٨١٣، وابن هشام : المغني ١/٢٠٤ وأوضح المسالك ٣/١٣٨.

(٧) ابن مالك : شرح التسهيل ٣/٢٤٦.

**١٠-مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسَّر بـ (اسم الجمع):-**

اسم الجمع هو ما ليس له واحد من لفظه ،وليس على وزن خاص بالجموع أو غالب فيها كـ(قوم )وَ(رهط )وَ(نفر )،أوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجموع كـ(رَكْب) بالنسبة لـ (راكب) و (صَحْب) بالنسبة لـ (صاحب). (١)

وقد أجمع النحاة على أنَّ هذا الضرب من الأسماء مفردٌ ، و لم يخرج على هذا الإجماع إلا الفراء والأخفش فيما كان له أحاد من تركيبه كجامل وباقر وراكب حيث عدّاه من الجموع .

قال الرضي :- "وعند الفراء :كلُّ ماله واحدٌ من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب ،أو اسم جنس كتمر ،وروم فهو جمع"(٢)

وقال :- "وقال الأخفش :كلُّ ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل واحده اسم فاعل كصَحْب وشَوْب في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحده ذلك الفاعل، فعلى هذا القول تصغّر لفظ الواحد ،ثم تجمع جمع السلامة ،فنقول في تصغير ركب وسفر : رويكبون، وسويفرون ،وقول الشاعر :

* ردٌّ عليه"(٣) أخشى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً عادياً

وقد اجتهد جمع من النحاة في رد قول الفراء والأخفش، منهم الرضى في قوله السالف،وقبله ابن يعيش الذي رجَّح خلاف ما ذهبا إليه لعدة أمور :

١-تصغيره على لفظه و لو كان جمعاً لصغِّر على لفظ الواحد ، وقد ورد السماع بما يؤيد ذلك ،قال أحيحة بن الجلاح: (٤)

*أخشى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً عاديا

وقال الاخر(٥):

أين رُكَيْبُ واضعون رحالهم

قال ابن يعيش "وهذا نصٌّ في محل النزاع , إذ لو كان جمعا مكسَّرا لرُدَّ الى الواحد , فأما قول أبي الحسن رويكبون , فهو شيء يقوله على مقتضى قياس مذهبه ، والمسموع غيره"(٦)

٢- إن هذه الأسماء مذكرة حيث يقال: هو الركب ، وهذا السفر , ولو كانت جمعا مكسرا لأنثت(٧).

٣-عدم اطراد ذلك فيما كان مثله إذ لا يقال في جالس جَلْس ولا في كاتب كَتْب.(٨)

---

(١) ينظر عبد الغني الدقر : معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ٣٩.

(٢) الرضي : شرح الكافية ٣٦٧/٣.

(٣) الرضي : شرح الشافية ٢٠٣/٢ ، وينظر شرح الكافية ٣٦٧/٣، والصيمري : التبصرة ٦٧٩/٢، وابن يعيش: شرح المفصل٧٧/٥.

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٧٧/٥ ، الرضي : شرح الشافية ٢٠٢/٢،٢٠٣.

(٥) ابن الشجري : الأمالي ٤٩٤/٢،وابن يعيش : شرح المفصل ٧٧/٥.

(٦) ابن يعيش : شرح المفصل ٧٧/٥.

(٧) المصدر السابق ٧٧/٥.

(٨) المصدر السابق ٧٧/٥-٧٨

٤-أن فَعْلا لا يكون جمعا مكسرا,لفاعل , ذاك لأنَّ فَعْلاً أخفُّ من بناء فاعل وحق جمع المكسر أن يزيد على لفظ الواحد[١]

وبناء على ما تقدم ثبت أنَّ هذا النوع اسم مفردٌ دالٌّ على الجمع وليس جمعا على الحقيقة ، وبناءاً على هذا الثابت فإن الضمير العائد عليه يكون مما يتجاذبه جانبا اللفظ والمعنى ، فيعود باعتبار أحد هذين الجانبين .

ولتفصيل ذلك لابد من مراعاة أن اسم الجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام وباختلاف هذه الاقسام تختلف حالات عود الضمير عليه .

**١-اسم الجمع للمذكر العاقل :**

نصَّ سيبويه على عود الضمير على اسم الجمع للمذكر العاقل بمراعاة المعنى ، ممثِّلا له بلفظ القوم ، استطرادا لحديثه عن أسماء القبائل والأحياء قال (وإن شئت قلت : هؤلا تميم وأسد ؛ لأنك تقول : هولاء بنو أسد وتميم ، فكما أثبت اسم الجميع ها هنا أثبت هنالك اسم المؤنث يعنى فى هذه تميم وأسد، فإن قلت : لِمَ لَمْ يقولوا : هذا تميم ؟ فيكون اللفظ كلفظه إذا لم يرد معنى الإضافة حين تقول: جاءت القرية ، تريد: أهلها ، فلأنهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين إفرادهم الرجل، فكرهوا الالتباس .

ومثل هذا (القوم ) وهو واحد فى اللفظ وصفته تجرى على المعنى ، لاتقول "القوم ذاهب)).[٢]

وقد أجاز الرضي فى الضمير الذى يفسِّره اسم جمع لمذكر عاقل ثلاثة أوجه:

أحدها: بمراعاة اللفظ فى العدد والجنس ، فيعاد بلفظ الافراد والتذكير ، نحو : الركب مضى.

ثانيها: بمراعاة اللفظ فى العدد والمعنى فى الجنس،فيعاد مفردا مؤنثا, نحو : الركب مضت , حملاعلى معنى الجماعة.

ثالثها: بمراعاة المعنىفى العدد والجنس فيكون بلفظ الجمع , نحو: الركب مضوا.

قال: "أما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل والغنم والخيل فحاله: كحال جمع التكسير فى الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب ..... فهو كاسم الجنس نحو: مضى الركب ومضت الركب. والركب مضى ومضت ومضوا"[٣]

ومن شواهد مراعاة اللفظ فى الضمير العائد على اسم الجمع للمذكر العاقل , قول الله تعالى ذكره:﴿ هـٰذَا فَوج مقتحِمٌ معكم لَا مرحَبًا بِهِمْ إنهمْ صالوا النار﴾(ص ٥٩)

---

(١) المصدر السابق ٥/٧٧.

(٢) سيبويه : الكتاب ٣/٢٤٧.

(٣) الرضي : شرح الكافية ٣/٣٤٥.

وقوله سبحانه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنتَصِرٌ﴾ (القمر ٤٤)

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا﴾ (الجن ٨)

قال الزمخشري: " والحرس: اسم مفرد فى معنى الحراس, كالخدم فى معنى الخدام ولذلك وصف بشديد , ولو ذهب الى معناه لقيل : شدادا"(١)

ومنه في كلا مهم .قول الاعشى: (٢)

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ *** وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وقول الشنفرى(٣):

فَعَبَّتْ غشَاشاً ثم مرَّتْ كأنَّها ***مع الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحَاظَةَ مُجْفِلُ

أما مراعاة المعنى فعليه جاء قول الله تعالى :﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران ١٠٤)

وقوله تعالى :﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾

(المائدة ٥٦)

وقوله ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (الأعراف ٩٩)

وقوله سبحانه : ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾ (الكهف ٤٣)

قال العكبري : "ينصرونه محمول على المعنى لأن الفئة ناس ولو كان ( تنصره) لكان على اللفظ"(٤)

وقوله تعالى : ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس ٥٣)

ومنه فى الشعر ، قول السليك بن السلكة : (٥)

وما يُدْرِيكَ ما فَقْرِي إليه *** إذا ما الرَّكْبُ فى نَهْبٍ أَغَارُوا

---

(١) الزمخشري : الكشاف ٦١٢/٤.

(٢) ديوانه ١٧.

(٣) الرضي : شرح الكافية ٣٦٦،٣٤٥/٣ ، والبغدادي : الخزانة ٤١٩/٧-٦/٨

(٤) العكبري : التبيان ٨٤٩/٢.

(٥) ديوانه ٧٣ وابن منظور : اللسان (ركب).

وقول لبيد : [1]

عَرِيَتْ ، وكان بها الجميعُ فأبكروا *** منها فَغُودِرَ نُؤْيُها وثُمامُها

وقوله أيضا[2]

فى جميعٍ حَافِظِى عَوْرَاتِهم ***لايهُمُّون بإدعاق الشَّلَلْ

ومنه أيضا ما حكاه ثعلب من أن العرب تقول : ياأيها القوم كفُّوا عنا ، وكُفَّ عنا على اللفظ وعلى المعنى. [3]

**٢-اسم الجمع للمؤنث العاقل:**

يعاد الضمير على اسم الجمع المؤنث بوجهين جائزين فى العربية ، أحدهما يراعى فيه اللفظ والاخَـر يراعى فيه المعنى .

وممن أشار الى ذلك ابن عصفور وابن مالك ضمنا ، و لم ينصَّا على أنه حكم خـاص باسـم الجمع للمؤنث العاقل .

فابن عصفور قد ذكره فى ( باب ما يذكر ويؤنث )، ممثلا بلفظة (نساء ) لجمع التكسير المؤنث ، قال: "فإن كان – أي جمع التكسير – مؤنثا فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المؤنث نحـو قولـك النساء قمن ، وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة"[4]

أما ابن مالك فقد ذكره في باب (المضمر) عندما تحدث عن ضمير العاقلات عموما، وجعـل عوده بمراعاة المعنى أولى من مراعاة اللفظ.

واستشهد له بقوله صلى الله عليه وسلم :- " استوصوا بالنساء خيرا فإنهن عوان بينكم"[5]

ومن شواهده في الشعر قول الشاعر: [6]

ولو أنَّ ما في بَطْنِه بين نِسْوةٍ ***حبلْنَ وما كانت قَوَاعِد عُقَّرا

**٣- اسم الجمع لغير العاقل :**

ما ورد عن النحاة بهذا الشأن شئ مقتضب ، ليس مستقرئاً لكل ما في العربية بل نسـتطيع القول أنهم لم يذكروا شيئاً في ذلك عدا ما ورد عن اثنين من المتأخرين منهم .

---

(١) ديوانه ٢١٠ ، ابن منظور : اللسان (جمع).

(٢) ابن منظور اللسان (جمع) والادعاق : الهيج والتنفير ، والشلل : الطرد . وشللت الابل : إذا طردتها ، أي أنهم إذا فزعوا لا ينفرون إبلهم ولكن يجمعونها ويقاتلون دونها لعزهم .

(٣) ابن منظور : اللسان (قوم).

(٤) ابن عصفور : شرح الجمل ٢/٣٩٥ وينظر المقرب ١/٣٠٣.

(٥) رياض الصالحين ، (باب الوصية بالنساء) ٥٩، النووي : رياض الصالحين ، باب الوصية بالنساء ص١٤٢.

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ١/٣٩٥

الأول : ابن عصفور الذي قال بإفراد و تأنيث الضمير العائد على اسم الجمع لغير العاقل أي بمراعاة اللفظ في العدد ومراعاة الاستعمال العربي في الجنس .

قال : " فإن كان – أي اسم الجمع – لما لا يعقل فيعود الضمير عليه كما يعود على المؤنث المفرد مثل قولك : الإبل حلبتها "[1]

و الثاني :الرضي الذي حكم لهذا الضمير بمثل ما يحكم للضمير العائد على جمع التكسير ، أى أنه يفرد مراعاة للفظ ويجمع مراعاة للمعنى .

قال: " وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل و الخيل و الغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير"[2]

وبإستقراء الشواهد نجد فيها ما يتماشى مع الحكمين السابقين .

فيعود الضمير مفردا مؤنثا كقوله تعالى : ﴿زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب﴾

(آل عمران ١٤)

وقوله تعالى: ﴿والطير محشورة كل له أواب﴾ (ص ١٩)

وقول الشاعر : [3]

**فصبحت والطير لم تكلم*** جابية حفت بسيل مفعم**

وقول الاخر: [4]

**والإبل لا تصلح فى البستان *** وحنت الإبل إلى الأوطان**

أو يعود مجموعا مؤنثا بمراعاة المعنى فى العدد ومراعاة الاستعمال فى الجنس.

قال تعالى: ﴿ألم يروا إلى الطير مسخرات في جو السماء ما يمسكهن إلا الله﴾

(النحل ٧٩)

---

(١) إبن عصفور : شرح الجمل ٢/٣٩٥.

(٢) الرضي : شرح الكافية ٣/٣٤٥.

(٣) ابن منظور شرح اللسان (كلم)

(٤) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٥٥٥.

وقال تعالى:﴿أولمْ يروْا إلَى ٱلطير فَوقَهُمْ صَٰفَّٰتٍ ويقبضن ما يمسكهن إلا الرَّحْمَٰنُ﴾ (الملك ٠١٩)

**وقد يثنى اسم الجمع** فيكون لفظه مثنى ومعناه الجمع: فإذا أُعيد عليه ضمير جاز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى.

فإن روعى لفظه ثُنِّي الضمير وعليه قول الحق تعالى: ﴿قدْ كان لكم ءاية فى فئتين التقتا﴾ (آل عمران ٠١٣)

وقوله سبحانه :﴿إذْ هَمت طآئِفتان منكُمْ أن تفشلَا والله وليهما وعلى الله فليتوَكَّل المؤمِنُون﴾ (آل عمران ١٢٢)

وإن روعى معناه كان الضمير العائد عليه بلفظ الجمع, وعليه قوله تعالي:﴿ولقد أرسلنا إلَىٰ ثمُود أَخَاهُمْ صَٰلحا أَنِ ٱعْبُدوا ٱللَّهَ فَإذَا هُمْ فريقان يختصمون﴾(النمل ٠٤٥)

وقد جمع بين مراعاتى اللفظ والمعنى في قوله تعالى : ﴿وإن طائِفتان من المؤمنين ٱقْتتلُوا فَأَصْلحُوا بينهما فإن بَغت إحْدَىٰهُمَا علَى الأخرى فقتلوا التى تبغى حتى تَفىٓءَ إلَىٰٓ أَمْرِ ٱلله ۚ فإن فآءَت فأَصْلحُوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطِين﴾ (الحجرات ٠٠٩)

**١١- مراعاة اللفظ والمعنى فى الضمير المفسّر بـ(اسم الجنس الجمعى):**

اسم الجنس الجمعى: هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا , وذلك بأن يكون الواحد بالتاء , واللفظ الدال على الجمع بغير تاء مثل : ( كَلِم وكلمة ) و(شجر وشجرة ) ، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو : ( روم ورومىّ )و ( زنج وزنجىّ) ، ويطلق على القليل والكثير.[1]

**١ –ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء:**

لم يفصح أكثر النحويين عن كيفية عود الضمير على هذا الضرب من الأسماء ، وإنما كان نصيبه من اهتمامهم الاختلاف حول دلالة لفظه العددية أمفرد هو أم جمع ؟

(١) ينظر عبد الغني الدقر : معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ٤٠-٤١.

فكان أن قال البصريون بإفراده لفظا وجمعه معنى ، نقل ذلك عنهم ابن يعيش ، قال : " اعلم أن هـــذا الضرب من الأسماء التي يميز فيها الواحد بالتاء ،من نحو : شعيرة وشعير ، وتمرة وتمر ، إنما هو عندنا اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد ، وليس بتكسير على الحقيقة ،وإن استفيد منه الكـــثرة ، لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ إنما هي من مدلوله ، إذ كان دالا على الجنس ، والجنـــس يفيـــد الكثرة. "(١)

وفي مقابل المذهب البصري نجد المذهب الكوفي الذاهب أربابه الى أنه جمع تكسير لامفـــرد . قال ابن يعيش : "والكوفيون يزعمون أنه جمع كسر عليه الواحد."(٢)

وانتصر البصريون لمذهبهم وردوا مذهب الكوفيين بما يلي :

١-تصغيره على لفظه كحال المفردات ، وخلاف الجموع التي ترد عند إرادة تصغيرها الى المفرد ثم تصغر وتجمع بالألف والتاء. (٣)

٢-النسب إليه على لفظه كما ينسب إلى المفرد، ولو كان جمعا لرد إلى الواحد ثم نسب اليه . (٤)

٣-عدم وجودفرق بينه وبين واحده لا بالحركة ولا بالحرف وشأن الجمع أن يفرق بينه وبين واحده(٥) ولئلا يعترض على هذا القول بوجود التاء قال ابن يعيش وأما التاء فبمنزلة اسم ضم إلى اسم فلا يـــدل سقوطها على التكسير.(٦)

٤-وصفه بالواحد المذكر، ولو كان جمعا لوصف بالجمع وإن ورد وصفه بالجمع من نحو قوله تعـــالى : ﴿ السحَابَ ٱلثقال ﴾(الرعد ١٢) ، فإن ذلك على معنى الجنس الذي يدل علـــى العمـــوم والكثرة ، والحمل على المعنى كثير ، فلا يدل ذلك على جمعه.

٥-وقوعه على الواحد والمثنى والجمع بلفظه. (٧)

وبعد التسليم بمذهب البصريين في عد هذا الضرب من الأسماء مفردا ، فإنه يكون مما له لفـــظ ومعنى ، فهل يراعى ذلك في الضمير العائد عليه ؟

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/٥ ، وينظر سيبويه : الكتاب ٥٨٢/٣-٥٨٣، والمبرد :المقتضب ٢٠٥/٢ – ٢٠٦ ، وابن السراج : الأصول ٤٤٢/٢ – ٤٤٤ ، والصيمري : التبصرة ٦٥٥/٢ – ٦٥٦.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/٥، وينظر الرضي : شرح الشافية ١٩٤/٢.

(٣) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/٥ ، والرضي : شرح الكافية ٣٦٧/٣ ، وشرح الشافية ١٩٥/٢.

(٤) ينظر الرضي : شرح الكافية ٣٦٧/٣.

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/٥.

(٦) ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/٥.

(٧) ينظر الرضي : شرح الكافية ٣٦٧٠/٣ وشرح الشافية ١٩٥/٢.

لنستطلع القليل الوارد عن النحاة بهذا الشأن ، بماذا حكموا للضمير العائد على اسم الجنس الجمعى المفروق بينه وبين واحدة بالتاء ؟

قال ابن عصفور " فإن عاد –أى الضمير – على مجموع .... فإن كان اسم جنس فيعود الضمير عليه مفردا مثل قولك : الشجر قطعتها والتين أكلتها "(١)

فكما يتضح من كلامه أنه يراعى اللفظ فى العدد دون الجنس فى عود الضمير عليه ، وورد فى القرآن الكريم ما يؤيد قوله هذا من نحو قول الله تعالى :﴿ومنَ النخل من طلعها قنوان دَانية﴾(الأنعام ٩٩) ، وقوله تعالى :﴿ ونخل طلعها هضيم ﴾ (الشعراء ١٤٨)

وقوله تعالى :﴿لآكِلُونَ مِن شجَرٍ مِن زَقُّوم ﴿٥٢﴾ فمالئونَ منها البطون﴾(الواقعة ٥٢-٥٣)

، وقوله تعالى ﴿ فَتَرَى القَوْم فِيها صرعىٰ كأنهم أعجاز نخل خاوية﴾(الحاقة ٧)

وأجاز الرضى فى هذا الضمير ثلاثة أوجه:

أحدها – مراعاة اللفظ فى العدد والجنس . فيعود . الضمير مفرداً مذكراً.

والآخر – مراعاة اللفظ فى العدد دون الجنس فيعود الضمير مفرداً مؤنثاً .

والثالث – مراعاة المعنى فى العدد والجنس فيعود الضمير جمعاً مؤنثاً .

قال : " وأما اسم الجنس فيجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ، ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى جمع التكسير ، نحو : انقعر النخل وانقعرت النخل ، والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن "(٢)

فهو يذهب فى أحد أقواله الى ما ذهب اليه ابن عصفور ، ويتجاوزه الى قولين آخرين ، ورد الاستعمال العربى بما يؤيدهما .

فمماورد بمراعاة اللفظ فى العدد والجنس ، قوله تعالى :﴿إنَّ فى خلق السمٰوٰت والأرْضِ وَٱختِلَٰف اليلِ وٱلنَّهار وَٱلْفُلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس وما أنزَل ٱللَّهُ مِنَ السمآءِ مِن مآءٍ فَأَحيَا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ٢/٣٩٥.

(٢) الرضي : شرح الكافية ٣/٣٤٥.

دَابة وتَصْرِيفِ الرِيَح وٱلسَّحَاب المسخر بَيْن السماء والأرض لأيت لقوم يعقِلُون﴾ (البقرة ١٦٤)

وقوله تعالى :﴿ مِنَ ٱلذين هَادُوا يحرفُونَ ٱلكلم عَن مواضعه ﴾ (النساء ٠٤٦)

وقوله تعالى :﴿ نخرجُ منه حبا متَرَاكِبا ﴾ (الأنعام ٠٩٩)

وقوله سبحانه :﴿ هُوَ الذِىَ أَنزل مِنَ السمآءِ ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تُسيمُونَ ﴾ (النحل ٠١٠)

وقوله: ﴿ وهزِىَ إِلَيْك بِجذْعِ النخْلَةِ تسَاقِط عليك رطبا جنيا ﴾ (مريم ٠٢٥)

وقوله تعالى ذكره :﴿ وإِن يسْلُبهم ٱلذبَابُ شَيْـًٔا لا يستنقذوه ﴾ (الحج ٠٧٣)

وقوله سبحانه :﴿ كَأَنَّهُنَّ بيْضٌ مكنُون ﴾ (الصافات ٠٤٩)

وقوله سبحانه :﴿ وإِن يروا كسْفًا مِنَ السمآءِ سَاقِطا يقولوا سحاب مركوم ﴾ (الطور ٠٤٤)

وقوله تعالى :﴿ خُشعًا أبْصَارهمْ تخرجُونَ مِنَ الأجداث كأنهم جراد منتشر ﴾

(القمر ٠٠٧)

وقوله :﴿ كأمثلِ ٱللُّؤلوِ المكنونِ ﴾ (الواقعة ٠٢٣)

وقوله سبحانه :﴿ ويَطُوفُ عَلَيهم وِلْدَانٌ مخَلَّدونَ إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا ﴾

(الإنسان ٠١٩)

وقوله تعالى :﴿ يَوْمَ يكونُ ٱلنَّاس كَالْفَراش المبثوث ﴾ (القارعة ٠٠٤)

ومما ورد بمراعاة المعنى فى العدد والجنس قولـــه تعـــالى :﴿ ثُمَّ استوى إلى السماء فسوىٰهن سبْعَ سَمـٰوَاتٍ ۚ وهُوَ بكل شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة ٠٢٩)

،وقوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّت سَحَابًا ثِقَالاً ﴾ (الأعراف ٠٥٧)

وقوله تعالى :﴿ وَيُنشِئُ السَّحَابَ ٱلثِّقَال ﴾ (الرعد ٠١٢)

وقوله تعالى :﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَان ﴾(الرحمن ٠٧٦)

وقوله سبحانه :﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيد ﴾ (ق ٠١٠)

وكما يلحظ فإن مراعاة اللفظ فى العدد والجنس هو الشائع فى الاستعمال القرآنى وعليه فإن مقتضى الفصاحة أن يعودالضمير على اسم الجنس الجمعى المفروق بينه وبين واحده بالتاء بمراعاة اللفظ فى العدد والجنس.

**٢-ما يفرق بينه وبين واحده بالياء:**

لم تصرح كتب النحاة بوجود خلاف حول دلالة اسم الجنس المفروق بينه وبين واحده بياء النسبة على المفرد إلا ما نسب الى الفراء من القول بأنه جمع.

قال الرضى:" وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع"(١)

وإن كنت أميل الى الزعم أن الكوفيين عامة يحكمون له بهذا الحكم كما حكموا بذلك لما يفرق بينه وبين واحدة بالتاء،ومانعى من الجزم بذا، هو أنَّ النحاة عندما يذكرون الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الدلالة العدديه لاسم الجنس الجمعى ينصون على مايفرق بينه وبين واحده بالياء ولا يعرضون لما يفرق بينه وبين واحده بالياء.

وسواء كان القول بجمعيةَ هذا الاسم للفراء وحده أم للكوفيين عامة,فالراجح انه مفرد اللفظ.

وعليه فإنه يكون مماله لفظ ومعنى، فهل يراعى في الضمير العائدعليه لفظه تمشيا مع سنن العربيه فى اعتدادها باللفظ ومراعاته أكثر من اعتدادها بالمعنى، أم أنَّ مراعاة المعنى فيه متأتية وواردة.

قال الفارسي:"وقياس هذا- أي اسم الجنس المفروق بينه وبين واحده بالياء أن يجوز فيه التذكير والتأنيث كما جاء في البقر والجراد".(٢)

يستفاد من قوله هذا أنه يعامل معاملة اسم الجنس الجمعى المفروق بينه وبين واحده بالتاء فى عود الضمير عليه.

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٣٦٧/٢.

(٢) أبو علي الفارسي : التكملة ٣٧٠.

وقد اعترض أبو حيان على المساواة بينهما، من حيث أن الروم والزنج وما أشبههما عقلاء، فتعامل معاملة جمع التكسير للعقلاء مثل رجال، ومثل هذا لايجرى فيه التذكير، إذ لايقال: الرجال قام،بينما المفروق بينه وبين واحده بالتاء يجوز فيه أن نقول : الرطب طاب ، والثمر أزهى، ومن هنا كان الفرق بينهما، فكان إعتراض ابى حيان على الفارسي .

قال:" قال الفارسى : وقياس هذا- أي سم الجنس- أن يجرى فيه التذكير والتأنيث على معنى الجمع وعلى معنى الجماعة، وليس ماقاله على اطلاقه، للروم والزنج وما أشبههما لأنهم[1] عقلاء فهم كرجال وعبيد ،وتقول : غلبت الروم ، وذلّ اليهود ، وتقول : قامت الرجال وهى الرجال ، ولا تقول : هو الرجال إلا نادراً ونقول الثمرأزهى، والرطب طاب، ولا تقول : الروم كفر ولااليهود ذلّ، كما لاتقول الرجال قام..... وكذلك الروم واليهود ، تقول : كفروا وذلّوا، وقد تقول : الروم كفرت، كما نقول:"الرجال قامت وهو قليل، وهو فى اليهود والمجوس يجوز جوازاً حسنا كثيراً"[2]

وعليه فإن الضمير يعود على اسم الجنس الجمعي المفروق بينه وبين واحده بالياء بوجهين جائزين عربية .

أحدهما: يكون بمراعاة اللفظ فى العدد ومراعاة المعنى فى الجنس فيفرد ويؤنث مراعاه لمعنى الجماعة ، فنقول : الروم ذلت وهزمت، واليهود هى البائسة

والآخر : يكون بمراعاة اللفظ فى الجنس ومراعاة المعنى فى العدد ، فنقول : الروم ذلُّوا وهزموا ، واليهود هم البائسون.

وعلي هذا الوجه جاء الإستعمال القرآنى، قال تعالى :﴿وقالتِ اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنُوا بِما قالُواْ﴾ (المائدة ٠٦٤)

وقال عز وجل :﴿غلِبَتِ الرُّومُ ۝ فِيٓ أَدۡنى الأَرۡضِ وهم من بعد غلبهم سَيغلِبُونَ﴾ (الروم ٠٠٢-٠٠٣)

وقال سبحانه : ﴿وَمَا خَلَقتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إلا ليعبدون﴾ (الذاريات ٠٥٦)

---

(١) في النص المحقق (أهم) ولعله خطأ مطبعي .

(٢) أبو حيان : الارتشاف ١/٤٠٤.

**١٢-مراعاة اللفظ والمعنى فى الضمير المفسَّر بـ(المعرف بأل الجنسية):**

إذا كان مفسِّر الضمير مدخولا لأل الجنسية، وهى (أل) التعريف الداخله على النكرة المفردة لتعريف الجنس جميعه لا الواحد منه ،جاز في الضمير العائد إما الإفراد مراعاة للفظ أو الجمع مراعاة للمعنى والأكثر مراعاة اللفظ قال ابن مالك :" فلوا صفه أي لواصف مصحوب (أل ) الجنسية مراعاة اللفظ ، أو مراعاة المعنى ، إلا أن مراعاة اللفظ اكثر"(١)

ومن شواهد مراعاة المعنى فيه قوله تعالى :﴿أوِ الطِفْلِ الذين لم يظهروا على عَوْرٰتِ ٱلنِّساء﴾ (النور ٣١)

وما حُكي عن العرب من قولهم(٢) : ذَهَبَ به الدِّينارُ الحُمْرُ ، والدِّرهمُ البيضُ

وقول مزاحم العقيلي: (٣)

**لظلَّ رهنياً خَاشِعَ الطَّرْفِ حَطَّهُ*** تَخُلُّبُ جَدْوَى والكَلاَمُ الطَّرَائِفُ**

**١٣-مراعاة اللفظ والمعنى فى الضمير المفسَّر بـ(المصدر):**

المصدر من الألفاظ التي تصدق على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، فقد يطلق ويراد به الواحد فيكون حينها مفرداً فى اللفظ والمعنى ، وقد يطلق ويراد به الاثنين فهو مفرد لفظاً مثنىً معنى، كما أنه يطلق مراداً به الجمع وحينئذٍ يكون مفرداً لفظاً مجموعاً معنى.

وفى الحالتين اللتين يخالف فيهما لفظه معناه يكون عود الضمير عليه بوجهين :

فإما أن يراعى فيه اللفظ فيفرد له الضمير نحو: هما ضيفى المكرم، وهم ضيفى المكرم

أو يراعى فيه المعنى فيثنى الضمير أو يجمع نحو : هما ضيفى المكرمان، وهم ضيفى المكرمون.

وقد جاء الإستعمال القرآني فيما هذا شأنه بمراعاة المعنى قال تعالى:﴿وهل أتنك نبؤا الخَصْم إذ تسورُواْ المحرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُواْ علىٰ داوود ففزع منهم قالوا لا تَخَفْ﴾ (ص ٢١-٢٢)

---

(١) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١ وينظر شرح التسهيل ٢٥٨/١-٢٥٩.

(٢)ابن جني : الخصائص ٢٦/١ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢٥٩/٢ ، والرضى : شرح الكافية ٢٣٧/٣ ، وابن منظور : اللسان (كلم)

(٣) ابن جني : الخصائص ٢٥/١ ، وابن منظور : اللسان (كلم).

وقال تعالى :﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَٰمًا ﴾ (الذاريات ٢٤-٢٥) بضمير الجمع إلي آخر القصة.

وجاء منه فى الشعر قول لبيد[١]:

وخَصَمٍ يَعدُّون الذحولَ كأنهم *** قُرُومٌ غَيَارَى كُلَّ أَزْهَرَ مُصْعَبِ

وقول ثعلب بن صُعير المازني:[٢]

لربَّ خَصْمٍ قد شَهِدْتُ أَلدّهً ***تَغْلى صُدُورُهم بِهِتْرٍ هَاتِرِ

ووقول الشاعر[٣]:

وخَصْمٍ غِضَابٍ يَنْفُضُونَ لِحاهُم *** كَنَفْضِ البرَاذِينِ العِرابَ المَخَالِبَا

وقول سنان الفحل[٤]:

وقَبْلك رُبَّ خَصْم تَمَالَوْا *** عَليَّ فما هَلِعْتُ ولا دَعَوْتُ

ولكنِّي نَصَبْتُ لهم جَبِيني *** وأَلَّة فَارِسٍ حتى قَرَيْتُ

وقول الآخر[٥]:

فَمَنْ للضَيْفِ إذا جَاءُوا طروقاً *** وغُلَّقَتِ البيوتُ فلا هِشَاما

أما مراعاة اللفظ فقليل وبها جاء قول امرئ القيس: [٦]

اَلاَ رُبَّ خَصْمٍ فيك أَلْوى رددتُه*** نصيحٍ على تَعْذاله غير مُؤْتَلِ

**وان كان المصدر بلفظ المثنى** ، فيجوز فى الضمير العائد عليه مراعاة لفظه ومعناه أيضاً فإن روعى لفظه كان الضمير بلفظ التثية

وجاء عليه قول الشاعر[٧]:

وضيفانِ جاءا من قَرِيبٍ فَقُرِّبَا *** عَلَى فَرْشٍ حتى اطمأنّ كِلاَهُما.

---

(١) أبو عبيدة : المجاز ١٨٠/٢ وابن منظور : اللسان خصم ، والذحول : جمع ذحل وهو الثأر ،وقروم : جمع قرم وهو الفحل الذي يترك من الركوب والعمل .

(٢) ابن منظور : اللسان (خصم).

(٣) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ١٦٥/١٥.

(٤) التبريزي : شرح ديوان الحماسة ٧٣/٢ ، تمالوا : تفاعلوا وهو من قولهم : هو ملئ بكذا ، والمعنى تألّبوا عليّ وتعاونوا ، وألّة الفارس : حربته ، وقريت : جمعت الماء في الحوض .

(٥) ابن الأنباري المذكر والمؤنث ٢٣٨.

(٦) ديوانه ٤٧، والألوى: الشديد الخصومة ، .

(٧) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢٣٩.

وإن روعي معناه كان الضمير بلفظ الجمع . وعليه قوله تعـــالى : ﴿ هَـٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴾ (الحج ١٩)

**مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسّر بالمضافين إلى متضمنيهما :**

إذا أضيف المثنى إلى اثنين ، وكان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو كالجزء ، كإضافة اثنـــين مما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل نحو : الوجه والرأس والبطن والظهر والقلب واللسان والأنـــف إلى متضمنيهما ، ففي المضاف ثلاثة أوجه :

أحدها :أن يكون المضاف بلفظ التثنية ،وهذا هو الأصل وظاهر اللفظ ،وجاء عليه قول أبي ذؤيب[1]:

**فَتخَالسَا نَفْسَيْهِما بِنَوَافذٍ *** كَنَوَافِذِ العُبُطِ التي لا تُرْقَعُ**

وقول الفرزدق : [2]

**بما في فؤادَيْنا من الشَّوْق والهَوَى *** فيبرأ مِنْهاضُ الفؤادِ المسَقَّف**

وقوله أيضاً : [3]

**هما نفثا في فيَّ من فمويهما *** على النابح العاوي أشدَّ رجام**

وقول الآخر : [4]

**نذود بذكر الله عنّا من السدا *** إذا كان قلبانا بنا يجفان**

وقال سيبويه : ( وزعم يونس أنهم يقولون : ضربت رأسيهما )[5].

الثاني : أن يكون المثنى المضاف بلفظ الإفراد .

وفي هذا يقول ابن الشجري : ( وربما استغنوا في هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبـــئ عن المراد )[6].

---

(١) ديوان الهذليين ق١ ص٢٠ والسكري : شرح أشعار الهذليين ٤٠/١ ، وابن الشجري : الأمالي ١٦/١ ، وابن مالك: شرح التسهيل ١٠٧/١ ، وشواهد التوضيح ٦١.

(٢) ديوانه ٢٥/٢ ، والمنهاض : الذي انكسر بعد الجبر فلا يكاد يندمل ، والمسقّف : المربوط عليه خشب الجبائر أي العيدان التي تربط على الكسر .

(٣) ديوانه ٢١٥/٢ ، ونفثا : ألقيا على لساني ، النابح : عنى به من يتعرض للسب والهجو من الشعراء ، والرجام : المدافعة.

(٤) أبو حيان : التذييل ٧٠/٢ ، والدلائي : نتائج التحصيل ج١ مج٤٨٨.

(٥) سيبويه : الكتاب ٦٢٢/٣.

(٦) ابن الشجري : الأمالي ١٦/١ وينظر ابن يعيش : شرح المفصل ١٥٦/٤ – ١٥٧ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٠٦/١، والرضي : شرح الكافية ٣٦٠/٣.

وعليه جاءت قراءة الحسن ومجاهد[1] : ﴿ فَبَدَتْ لَهُمَا سوءاتهمَا ﴾ (طه ١٢١)

وقول الفرزدق: [2]

**كأنه وجه تركيين قد غضبا *** مستهدف لطعانٍ غير تذبيب**

والثالث : أن يكون المثنى المضاف بلفظ الجمع .

وعليه جاء قوله تعالى :﴿ إِن تَتوبا إِلَى ٱللَّهِ فَقد صغَتْ قلوبكما ﴾ (التحريم ٠٠٤)

، وترجم له سيبويه بـــ ( هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع ) فقال : ( وهو أن يكون الشيئان كُلُّ واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه ، وذلك قولك : ما أحسن رؤوسهما ، وأحسن عواليهما ، وقال عـــز وجـــل : ﴿ إِن تَتوبا إِلَى ٱللَّهِ فقد صغت قلوبكما ﴾ ﴿ والسارق وَٱلسَّارقة فَٱقْطعوا أَيْديهما ﴾ (المائدة ٠٣٨)

وقال : ( وسألت الخليل ـــ رحمه الله ـــ عن : ما أحسن وجوههما ، فقال : لأن الاثنين جمع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذاك ، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء ) [3].

وإنما استجازوا الخروج عن الأصل الذي هو التثنية إلى الإفراد والجمع ، لأن تثنية المضاف إليه تُعلم السامع ضرورة أن الأول وفقه في العدة . [4]

وليست هذه الأوجه على درجةٍ واحدة من الفصاحة .

فأعلاها فصاحة ما كان بلفظ الجمع ، قال ابن الشجري : (والجمع في هـــذا ونحـــوه هـــو الوجه)[5].

وقال البغدادي : ( والجمع في هذا الباب هو الجيد المختار وبه نزل القرآن العظيم ) [6]. واستحســـنوا الجمع على التثنية ـــ التي هي أصل ـــ لاستثقالهم تثنيتين في متلاصقين هما المضـــاف والمضـــاف إليـــه فجمعوا الأول كراهة هذا الاستثقال ، قال ابن الشجري : ( فجمعوا الأول كراهة أن يـــأتوا بتثنيتـــين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه ، والمتضايفان يجريان مجرى الاسم الواحد فلما كرهوا أن يقولـــوا :

---

(١) ابن جني : المحتسب ٢٤٣/١ ، والبناء : الإتحاف ٢٢٢.

(٢) الفراء : المعاني ٣٠٨/١ ، وابن الشجري ١٧/١ ، وابن عصفور : شرح الجمل ٤٤٤/٢.

(٣) سيبويه : الكتاب ٤٨/٢.

(٤) ينظر ابن الشجري: الأمالي ١٨/١ ، والبغدادي : الخزانة ٥٠٢/٧.

(٥) ابن الشجري : الأمالي ١٦/١.

(٦) البغدادي : الخزانة ٧٠٥/٧ ، وينظر الصيمري : التبصرة ٦٨٣/٢-٦٨٤.

ما أحسن وجهي الرجلين ، فيكونوا كأنهم قد جمعوا في اسم واحد بين تثنيتين ، غيروا لفظ التثنية الأولى بلفظ الجمع ، إذ العلم محيط بأنه لا يكون للاثنين أكثر من وجهين ، فلما أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين)[1].

واستحسنوا الجمع على الإفراد ( لما بين التثنية والجمع من التقارب ، من حيث كانت التثنية عدداً تركب من ضم واحد إلى واحد ،وأول الجمع وهو الثلاثة تركب من ضم واحد إلى اثنين)[2].

ثم ما كان بلفظ المثنى ، قال ابن عصفور : ( ويجوز وضع صيغة الجمع للاثنين بقياس إذا كان كل واحد منهما بعض شيء ، وكان مفرداً من صاحبه .... ويجوز أيضاً التثنية ، ودون ذلك في الحسن وضع المفرد موضعهما )[3].

وعند ابن مالك والرضي الإفراد مقدم على التثنية .

قال ابن مالك : ( ... فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد ، ولفظ الإفراد أولى من لفظ التثنية ..... وكان الإفراد أولى من التثنية، لأنه أحق منها والمراد به حاصل ، إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس شاتين ، إلى أن معنى الإفراد مقصود )[4] ، وفي موضع آخر علل تقديم الإفراد على التثنية لوروده في النثر والنظم وفي الحديث في حين لم ترد التثنية في غير الشعر[5].

و لم يذكر سيبويه الإفراد و لم يمثل له.[6]

وهو عند ابن عصفور موقوف على السماع.[7]

وعند ابن الضائع ضرورة[8] .

وفي الوجهين الذين يكون فيهما المضاف بلفظ الجمع والإفراد ، يكون مما خالف لفظه معناه إذ لفظه الجمع أو الإفراد ومعناه التثنية ، فيجوز في الضمير العائد عليه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى .

نصَّ على ذلك ابن مالك والرضي .

قال الرضي : ( والضمير الراجع إلى كل ما ذكر مما لفظه يخالف معناه ، يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى، نحو: نفوسكما أعجبتاني ، وأعجبتني )[9].

---

(١) ابن الشجري : الأمالي ١/١٨ ، وينظر ابن السراج : الأصول ٣/٣٤ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٤/١٥٥.

(٢) ابن الشجري : الأمالي ١/١٧-١٨.

(٣) ابن عصفور : المقرب ٢/١٢٨.

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٠٦ وينظر الرضي : شرح الكافية ٣/٣٦٠.

(٥) ينظر ابن مالك : شرح الكافية ٤/١٧٨٧-١٧٨٨.

(٦) ينظر سيبويه : الكتاب ٣/٦٢١-٦٢٣.

(٧) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٢/٤٤٤

(٨)ينظر ابو حيان : التذييل ٢/٦٩،والدلائي : نتائج التحصيل ج١ مج٢ ٤٨٧.

(٩) الرضي : شرح الكافية ٣/٣٦١ وينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٠٦-١٠٨.

فمثال ما روعي فيه اللفظ ، قول الشاعر : [1]

**خليلي لا تهلك نفوسكما أسى *** فإن لها فيما به دهيت أسا**

فقال ( لها ) و ( دهيت ) ، لأنه راعى اللفظ ، ولو راعى المعنى لقال : لهما ودهيتا .

ومثله قول لقيط بن مرة الأسدي : [2]

**فلولا رجائي أن تثوبا وما أرى *** عقولكما إلا بعيدا ذهابها .**

فراعى اللفظ في ( ذهابها ) ولو راعى المعنى لقال ( ذهابهما ) .

أما ما روعي فيه المعنى ، فنحو قول عنترة : [3]

**متى ما تلقني فردين ترجف *** روانف إليتيك وتستطارا**

قال ابن الشجري : ( فالألف على هذا ضمير عائد على الروانف ، وعاد إليها وهي جمع ضمير تثنية ، لأنها من الجموع الواقعة في مواقع التثنية ، نحو قولك : وجوه الرجلين ، فعاد الضمير على معناها دون لفظها ، إذ المعنى رانفتا إليتيك ) [4].

وقول الفرزدق : [5]

**رأوا جبلا دق الجبال إذا التقت *** رؤوس كبيريهن ينتطحان**

حيث أعاد ضمير المثنى في ( ينتطحان ) على الجمع( رؤوس كبيريهن ) مراعاة لمعناهن .

ومثله أيضا قول الشاعر: [6]

**قلوبكما يغشاهما الأمن عادة ***إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر**

---

(١) ابن مالك : شرح التسهيل ١٠٨/١، وأبو حيان : التذييل ٧٩/٢ ، والأسى : الحزن ، والأسا : جمع أسوة وهي ما يتأسى به الحزين ، أي يتعزى به .

(٢) ابن الشجري : الأمالي ٤٩٦/٢

(٣) ديوانه ٢٣٤ وابن الشجري : الأمالي ٢٩/١ ، والروانف : بمعنى الرانفتين وهما طرفا الأليتين وتستطارا تستخف وتكاد تطير .

(٤) ابن الشجري : الأمالي ٢٩/١.

(٥) ديوانه ٣٣٢/٢،وابن مالك : شرح التسهيل ١٠٨/١، وأبو حيان : التذييل ٧٨/٢.

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ١٠٨/١، وأبو حيان : التذييل ٧٧/٢ ، والدماميني : تعليق الفرائد ٢٩٣.

# الفصل الثالث

## تأخير المفسِّر وتقديمه

## تأخير المفسر وتقديمه

### توطئة :

عندما اهتدى النحاة إلي تأصيل المسائل ، كان من الأصول التي قرروها بحق ضمير الغائب أنه لابدَّ له من مفسر يتقدمه، ليكون خلفا عما فاته من مقارنة المشاهدة التي تفسِّر ضمير الحاضر من متكلم ومخاطب .

يقول أبو حيان :(ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسِّرهما المشاهدةُ وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة؛ فأحتيج الى ما يفسِّره، وأصل المفسِّر فى الضمير أن يكون ما يعود عليه متقدما"[1]

والذي دعا هم إلى تقديم المفسِّر هو مراعاة الإبهام فى الضمير فالضمير مبهم فى ذاته نكرة فاذا ذكر و لم يتقدمه ما يفسِّره بقى مبهما لايعرف المراد به حتى يأتي مفسِّرُه.

يقول الرضى : " وإنما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسِّر عليه ؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لابنفسه بل بسبب مايعود عليه. فإن ذكرته و لم يتقدمه مفسِّرُه بقى مبهما منكرا لايعرف المراد به ، حتى يأتي مفسره بعده ، وتنكيره خلافُ وضعه"[2]

وقد روعي فى أحوال الضمير مع مفسِّره تأخيراً وتقديماً رتبة المفسِّر. فشرط المفسر أن يكون متقدما لفظا أورتبة . نحو : ضرب زيدُ غلامَه ، فالضمير في (غلامه) عائد على زيد وهو متقدم لفظا ورتبة أما اللفظ فظاهر وأما الرتبة فلأن رتبة الفاعل قبل المفعول .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (الأنبياء ١٠٥)

فالضمير فى (يرثها ) عائد على الارض، وهي متقدمة لفظا ورتبة إذ رتبة اسم أن قبل خبرها.

وقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ (الفرقان ٢٧) ، فالضمير فى (يديه) عائد على الظالم وهو متقدم لفظا ورتبة، لأن رتبة الفاعل قبل مايتعدى اليه الفعل بحرف الجر.

واذا كان لابدَّ لكل قاعدة من استثناء، فان الاستثناء فى هذه القاعدة أدَّى الى أن ينفصل عن الأصل المقرر عدة حالات ، يفقد الضمير فى كل منها المفسِّر المتقدم لفظا ورتبة ، على أحد الأوجه التالية :

---

(١) أبو حيان : التذييل والتكميل ٢/٢٥٢.

(٢) الرضي : شرح الكافية ٢/٤٠٦، وينظر الدماميني : تعليق الفرائد ٢/١٠٦.

١ — أن يتقدم لفظه وتتأخر رتبته ، فيكون التقدم اللفظي كافيا فى صحة عود الضمير ، نحـــو قولـــه تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾(البقرة ١٢٤)

فالضمير فى (ربه) عائد على (إبراهيم) وهو متأخر الرتبة ،واكتفى بتقدمه لفظا، ومثله قوله تعـــالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ (غافر ٥٢)

وقد أطبق النحاة على صحة الاستغناء بالتقدم اللفظي فى عود الضمير من غير خـــلاف ، الا ماذكر الرضي من أنَّ الكسائي فرَّق بين أن يكون العامل فعلا أو شبهه، فأجاز نحـــو : زيـــداً غلامُـــه ضاربٌ ، ومنع : زيداً غلامُه ضربَ .

يقول الرضي " وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله ،فكأن مفعوله متأخر عنه، بخلاف اسم الفاعل، فإن طلبه له بالمشابهة"(١)

وقال فى موضع آخر- ناسبا المنع الى الكوفيين عموما — "ومنع الكوفيون نحو : زيداً غلامُـــه ضرب ، لأن زيدا متأخر فى التقدير من وجوه، أحدها بالنظر إلى (غلامه)، لأنه من تمام خبره، والثـــاني بالنظر إلى (ضرب) لأنه معموله، والثالث بالنظر إلى فاعل (ضرب) لأنه مفعوله ، فبقي الضمير المتصـــل بغلامه كأنه لامفسِّر له قبله، بخلاف قوله تعـــالى : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾لأن المنصـــوب متأخر من جهة المفعولية فقط، وبخلاف : زيدا ضرب غلامُه، فإنه متأخر من جهة المعمولية والمفعوليـــة، وأجازه البصرية وهو الحق، اكتفاءا بالتقديم اللفظي".(٢)

٢- أن يتأخر لفظه وتتقدم رتبته . وهنا يلحظ العدول عن الأصل إلى درجة يكاد يعاود الضمير معها إبهامه ؛ لوجوده بلا مفسر يتقدمه ، لولا اعتدادهم برتبة المفسر المتأخر لفظا فهو لتقـــدم رتبتـــه متقدم معنى وإن تأخر لفظه .

ولتقدم المفسِّر في الرتبة دون اللفظ صور منها :

أ — أن يعود الضمير من المفعول المقدَّم على الفاعل المؤخر نحو : ضرب غلامَه زيدٌ .

وكقول الأعشى ميمون:(٣)

كناطحٍ صخرةً يوماً ليوُهِنَها *** فلم يَضِرْهَا وأَوْهَى قرنَهُ الوعلُ

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٢٦٢/١.

(٢) المصدر السابق ٣٣٨/١.

(٣) ديوانه ٢٠.

وقول جرير: [1]

نَالَ الخلافةَ إذْ كانتْ له قَدَراً *** كما أتَى ربَّه موسى عَلَى قَدَرِ

وقد عبر عن هذه الصورة ابن مالك في الفيته بقوله :

*وشاع نحو: " خاف ربَّه عمر" *

ويقول الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – يرحمه الله– : "ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ، ولم يستأثر به قومٌ دون قوم، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه، وهذا الضمير – وإن عاد على متأخر في اللفظ – عائد على متقدم في الرتبة ؛ لأن مرتبه الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه".[2]

وفسَّروا سبق مرتبة الفاعل مرتبة المفعول ، بأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، فهما متصلان تقديراً وإنْ فصل بينهما بالمفعول .

يقول ابن مالك : " الفاعل والفعل كجزأي كلمة .. فالأصل أن يكونا غير مفصولين بمفعول، ولاغيره، وليس المفعول من الفعل بتلك المنزلة، بل هو فضلة؛ لذلك جاز تقديمه والاستغناء عنه لفظا، والأصل فيه إذا ذكر أن يفصل بالفاعل، فإن اتصل بالفعل فهو منوي التأخير، والفاعل منوي الاتصال إذا أخر، فلذلك حَسُن تقديم المفعول متصلا به ضمير يعود إلى الفاعل نحو : خاف ربّه عمرُ"[3]

وإذا كان الضمير عائداً لا إلى الفاعل بل إلى ما اتصل به نحو ضرب غلامَها جارُ هند ، فنقل ابن عقيل أن فيه خلافاً ، وأن الصحيح جوازه قال : " فلوا اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل ، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلاف ، وذلك نحو : " ضرب غلامَها جارُ هند " فمن أجازها – وهو الصحيح – وجَّه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم، لأن المتصل بالمتقدم متقدم".[4]

ب – أن يعود الضمير من الخبر المقدم الى المبتدأ المؤخر نحو : في داره زيدُ ، فالضمير وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم رتبة إذْ رتبة المبتدأ قبل الخبر .

قال الرضي – شارحا قول ابن الحاجب: " وأصل المبتدأ التقديم ومن ثَمَّ جاز في داره زيد" : – قوله : " من ثم " أي ومن جهة كون الأصل في المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، يعني إن قيل : لم جازت – وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا إن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير: زيد في داره، فالمعود إليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديرا ".[5]

---

(١) ديوانه ٢١١.

(٢) محمد محي الدين عبد الحميد : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك " حاشية الشيخ على أوضح المسالك" ١٢٥/٢.

(٣) ابن مالك : شرح الكافية ٥٨٤/٢-٥٨٥ ، وينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٧٥/١ والرضي : شرح الكافية ١٨٧/١-١٨٨.

(٤) ابن عقيل : شرح الألفية ٤٤٧/١.

(٥) الرضي: شرح الكافية ٢٣٠/١ وينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٣٠٠/١.

واقتضى المبتدأ تقدم الرتبة على الخبر من حيث كان "محكوما عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه".[1]

أما إذا عاد الضمير المتصل بالخبر على المضاف إلى المبتدأ فإن في المسألة خلافا، نسب ابن مالك الى الأخفش إجازة تقديم الضمير على عائده المضاف إلى المبتدأ سواءً كان المضاف صالحا للحذف نحو: في داره قيام زيد، أو لم يصلح نحو: في دارها عبد هند، ووافقه القول ؛ لأنه إذا كان المضاف في تقدير التقديم كان المضاف إليه مثله، لأنهما كالشيء الواحد.

قال : "وأجاز الأخفش تقديم خبرٍ مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ وسوَّى في ذلك بين الصالح للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه نحو : فى داره قيام زيد، وبين مالايصلح لذلك نحو : فى دارها عبد هند ، وبقوله أقول ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد. فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ماكان المضاف اليه مقدرا معه، إلا أن تقديم ضمير مايصلح أن يقام مقام المضاف أسهل، ومنه قول العرب : فى أكفانه درج الميت ، وقال الشاعر :

بَمسعاتِهِ هُلْكُ الفَتَى أو نَجَاتُهُ *** فنَفْسَكَ صُنْ عن غَيِّها تكُ ناجيا"[2]

ونقل أبو حيان المنع عن الكوفيين فى المسألتين ، ونسب الجواز إلى البصريين عموما لا إلى الأخفش وحده كما ذكر ابن مالك ؟

قال : "وما ذكر المصنف من أن الأخفش أجاز المسألتين هو قول البصريين ، وذكره جواز ذلك منسوبا إلى الأخفش يوهم أن غيره من البصريين يخالفه ، وليس كذلك ومنع الكوفيون المسألتين".[3]

وذكر ابن السراج علة منع الكوفيين ، فيما كان المضاف فيه صالحا للحذف نحو: في داره قيام زيد.

قال : " ولا يجوز عندهم : " فى داره قيامُ زيد " ، وهذا الذى لم يجيزوه هو كما قالوا من قبل أني إذا قلت : " قيام زيد " فقيام مبتدأ، ويجوز أن يسقط ( زيد) فيتم الاسم، فهو بمنزلة ماليس فى الكلام؛ لأنه من حشو الاسم وليس بالاسم ، وانما أجزت : " قيام زيد فى داره " استغناءً بذكر (زيد) ولو قلت : قيام زيد فى دارٍ ، تمَّ الكلام و لم يضطر فيه إلى إضمار، فاذا جاء الضمير والكلام غير مضطر إليه كان بمنزلة ما لم يذكر ، فإذا كان الضمير مؤخراً بهذه الصفة فهو فى التقديم أبعد".[4]

جـ — أن يعود الضمير من المفعول الثاني المقدم على المفعول الأول المؤخر نحو : أعطيت درهمه زيداً .

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٢٢٩/١.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ٣٠٠/١.

(٣) أبو حيان : التذييل ٣٤٥/٣.

(٤) ابن السراج : الأصول في النحو ٢٣٩/٢.

يقول الرضي : " وكذا نقول : يحسن : أعطيت درهمه زيدا ، لأن مرتبة المفعول الأول قبل الثاني، وإن تأخر عنه لكونه فاعلا معنى"[1]

د – أن يعود الضمير مما يتعدي إليه الفعل بحرف جر مقدَّما على ما يتعدي إليه الفعل بنفسه .

يقول الرضي : " وكذا إذا كان للفعل مفعول يتعدي إليه الفعل بنفسه فمرتبته أقدم مما يتعدي إليه الفعل بحرف الجر، ظاهراً نحو : قتلت بأخيه زيدا ، أو مقدَّرا نحو : اخترت قومه زيدا ، أي من قومه".[2]

وتأخُّر المفسِّر في ذلك كلِّه تبيحه الرتبة ، لأنه وإن تأخر لفظا فهو متقدم معنى لتقدم رتبته .

يقول الرضي : " والتقدم المعنوي أن لا يكون المفسِّر مصرَّحا بتقديمه ، بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضى كون المفسِّر قبل موضع الضمير، وذلك ضروب، كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة " كضرب غلامَه زيدٌ"، ومعنى الابتداء المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر، نحو: " في داره زيدٌ " ، ومعنى المفعول الأول المقتضي تقدمه على الثاني ، نحو : أعطيت درهمه زيدا ، وكذا نحو : ضربت في داره زيدا".[3]

وقد كان وعيُ النحاة الرتبة وتعويلهم عليها في إجازة تأخير المفسِّر أشدَّ ما يكون وضوحا في معالجة قضايا التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول المتصل أحدهما بضمير يعود على الآخر ، فانتهوا إلى إجازة تأخير المفسِّر عن الضمير، إذا كان الضمير مكمِّلا معمول فعل أو شبهه ، إن كان المعمول مؤخر الرتبة، نحو : ضرب غلامَه زيدٌ وغلامَه ضرب زيد ، ومثله قولهم ، : " شتى تؤوب الحلبة"[4] وفي بيته يؤتى الحكم "[5] ومثله قول الشاعر:[6]

رأيه يحمدُ الذى أَلفَ الخَزْ *** مَ ويَشْقى بسَعْيِه المغرورُ

وضرب غلامَ أخيه زيدٌ وغلامَ أخيه ضرب زيدٌ ، ومثله قول الشاعر:[7]

شرّ يومَيْها وأغْواهُ لهـا *** رَكِبَتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَلاَ

وما أراد أخذ زيد ، ومثله قول الشاعر :[8]

مَاشاءَ أنشأَ ربِّي والذى هُوْ لَمْ *** يَشَأْ فَلَسْتَ تَرَاهُ ناشِئاً أَبدَاَ

واسمُ الفاعل يجرى مجرى الفعل في هذا نحو : ضاربٌ غلامَه زيدٌ ، وغلامَه ضاربُ زيدٌ ، وضارب غلامَ أخيه زيد ، وغلام أخيه ضاربُ زيدٌ .

---

(١) الرضي : شرح الكافية ١٨٩/١.

(٢) المصدر السابق ١٨٩/١.

(٣) الرضي : شرح الكافية ٤٠٤/٢ وينظر ابن عصفور شرح الجمل ١٥/٢-١٦.

(٤) العسكري : جمهرة الأمثال ٥٤١/١.

(٥) العسكري : جمهرة الأمثال ١٠١/٢.

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ١٥٤/٢، وابن عقيل : المساعد ٤٣٧/١.

(٧) ابن منظور : اللسان (عنز) ، والحدْج : مركب من مراكب النساء ، وعنز : اسم امرأة من طَسْم.

(٨) ابن مالك : شرح التسهيل ١٥٤/٢.

وقد عرض لهذه المسألة ( تقديم الحال على الفعل العامل فيها ) الأنباري في (الانصاف) مسألةً خلافية بين البصريين والكوفيين ، ودحض حجة الكوفيين بأن الضمير وإن تقدم في اللفظ إلا أنه مؤخر في الرتبة . لذلك جاز تقديمه مقدرا فيه التأخير قال : "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم " إنما لم يجز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر " قلنا : هذا فاسد، وذلك لأنه وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير ، وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز فيه التقديم ،

قال الله تعالى :﴿فَأَوجسَ فِي نَفْسه خِيفة مُّوسَىٰ﴾ (طه ٦٧)

فالضمير في (نفسه ) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخرا في اللفظ ، الا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم ، قال زهير

مَنْ يَلْقَ يوماً علَى عِلاّتِه هَرِما *** يَلْقَ السَّمَاحَةَ منه والنَّدى خُلَقَا

ويلخص أبو حيان الخلافات بين البصريين والكوفيين فيما مضى بقوله : " فاتضح بهذا مذهب الكوفيين أنَّ مثل : غلامَه ضرب زيدُ ، يجوز عندهم ، ومثل : شتى تؤوب الحلبة ، وما أراد أخذ زيدُ لايجوز عندهم ، وهو خلاف ماذكر المصنف – ابن مالك – عنهم اذ سَوَّى بين المسألتين في المنع عنهم".[1]

فالهاء في (علاتة) تعود إلى ( هرم) لأنه في تقدير التقديم؛ لأن التقدير : من يلق يوما هرماً على علاته، فلما كان (هرما ) في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزا، ومن كلامهم " في أكفانه لُفَّ الميت " ومن أمثالهم " في بيته يؤتى الحكم "..... فالضمير في ( في بيته) يعود إلى الحكم وقد تقدم عليه ، وهذا كثير في كلامهم "[2]

ويلخص ابو حيان الخلافات بين البصريين والكوفيين فيما مضى بقوله : " فلتضح بهذا مذهب الكوفيين أن مثل : غلامه ضرب زيدُ ، يجوز عندهم ، ومثل : شتى تؤوب الحلبة ، وما أراد أخذ زيد لا يجوز عندهم ، وهو خلاف ما ذكر المصنف – ابن مالك عنهم إذْ سوَّ بين المسألتين في المنع عنهم"[3]

(١) أبو حيان : التذييل ٢/٢٦٤.

(٢) الأنباري : الإنصاف ١/٢٥١-٢٥٢.

(٣) أبو حيان : التذييل ٢/٢٦٤.

**تأخير المفسر لفظا ورتبة "عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة" :**

إن تأخير المفسر لفظا ورتبة لا يجوز ؛ لأن مما يأبونه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، ولا يجيزون ذلك إلا في مسائل مستثناة خارجة عن القياس ، قالوا فيها إن المفسر وإن لم يتقدم لفظا ولا رتبة إلا أنه متقدم حكما بالنظر إلى الأصل في ضمير الغائب وهو أنه لا بد له من مفسر يتقدمه .

يقول الرضي : "والتقدم الحكمي : أن يكون المفسر مؤخرا لفظا ، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير ، فنقول : إنه وإن لم يتقدم لفظا ولا معنى إلا أنه في حكم المتقدم نظرا إلى وضع ضمير الغائب ، وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه ؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، فإذا ذكرته و لم يتقدمه مفسره بقي مبهما لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره بعده".[1]

ولا يكون التقدم الحكمي للمفسر مجوزا لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في كل حال ، إذ رأيناهم منعوا كثيرا من التراكيب لعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة و لم يلتفتوا إلى التقدم الحكمي ، وإنما كان اعتلالهم به في مسائل خاصة . قال ابن السراج:"واعلم أنهم لا يضمرون شيئا قبل ذكره إلا على شريطة التفسير وإنما خصوا به أبوابا بعينها ، وحق المضمر أن يكون بعد المذكور".[2]

وفيما يلي نعرض للمسائل التي يتأخر فيها المفسر لفظا ورتبة وهي المسائل المسماة بـ"مسائل الإضمار على شريطة التفسير".

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢/٤٠٥-٤٠٦.

(٢) ابن السراج : الأصول ١/١١٤.

## المسألة الأولى

### الضمير المتصل بالفاعل المقدم عائدا على المفعول المؤخر:

اتصال ضمير المفعول بالفاعل مقدما نحو : ضرب غلامه زيدا مسألة خلافية مشهورة بين الجمهور وجماعة من النحاة. مذهب الجمهور فيها المنع ، والجواز مذهب جماعة من النحاة منهم الأخفش وأبو عبد الله الطوال ، وابن مالك ، ونسبه الرضي إلى المبرد أيضا.(١)

وعلة المنع عند الجمهور عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، إذ المفعول الذي يعود الضمير عليه متأخر في اللفظ ، وفي الرتبة لأن رتبة المفعول بعد الفاعل . يقول ابن السراج :".. فلو قدمت . فقلت:"ضرب غلامه زيدا"(٢) تريد : ضرب زيدا غلامه لم يجز، لأنك قدمت المضمر على الظاهر في اللفظ والمرتبة؛ لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول ، فإذا كان في موضعه ، وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه ، إنما تنوي بما كان في غير موصفه"(٣)

أما المجوزون فلم يروا فيه عودا على متأخر لفظا ورتبة ، وما ذاك إلا لاختلاف مفهوم الرتبة لديهم عن مفهوم الجمهور ، فهم لا يقيسون رتبة الفاعل والمفعول بالنسبة للفعل باقتضاء الفعل لكل منهما ، بل بموقعهما منه موالاة له أو انفصالا عنه ، والموقع وإن كان يقتضي الفاعل مواليا للفعل ، إلا أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل في فصيح الكلام حتى ضاهاه في استحقاق الموقع فما كان للفاعل بحق الأصل ، أصبح للمفعول بحق كثرة تقدمه على الفاعل والشيء إذا وقع موقع الشيء أخذ حكمه .

فاتصال الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر لا يؤدي إلى عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو مما عاد فيه الضمير على متأخر لفظا ومتقدم رتبة، فيكون نظير : ضرب غلامه زيد .

يقول ابن جني : "وأجمعوا على أن ليس بجائز" ضرب غلامه زيدا" لتقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى وقالوا في قول النابغة:

**جزى ربه عني عدي بن حاتم *** جزاء الكلاب العاويات وقد فعل**

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل، فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

**"جزى ربه عني عدي بن حاتم"**

عائدة (عدي) خلافا على الجماعة .

---

(١) ينظر : الرضي : شرح الكافية ٤٠٧/٢ والذي في المبرد خلافه ، فهو على مذهب الجمهور في المنع ينظر : المقتضب ١٠٢/٤.

(٢) في النص المحقق ضرب غلامه زيدا وخطؤه بين .

(٣) ابن السراج : الأصول ٢٣٨/٢ ، وينظر ابن الشجري : الأمالي ١٥٢/١، المبرد المقتضب ١٠٣/٤، ابن يعيش : شرح المفصل ٧٦/١ وابن عصفور: شرح الجمل ١٤٢/٢ وابن الربيع : البسيط ٢٧٧/١.

فإن قيل : ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم والمفعول رتبته التأخر ، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به ، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن موضعه التأخير ، وإنما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخراً أن موضعه التقديم فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه ورست به قدمه وإذا كان ذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظاً ومعنى وهذا ما لا يجوزه القياس.

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما تقول ، فإن هنا طريقاً آخر يسوغك غيره ذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه — وإن كان تقديم الفاعل أكثر– وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً ...، والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن الكريم وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له ، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال : جزى عديٌّ بن حاتم ربُّه ، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدَّره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك ، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ، ولا يَجْفُ عليك فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشعه ،... وهذا يدلك على تمكن الفروع عندهم حتى إن أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته إليها وجعلته عطية منها لها فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل"[1]

أما ابن مالك فقد علل الجواز بأن الفاعلَ والمفعولَ لما كانا سواءً في اقتضاء الفعل المتعدي لهما، وعدم استغنائه عنهما ، لم يعد هناك ما يستدعي التفريق بينهما في التقديم والتأخير ، فكانا في الرتبة سواء فكما أنه يجوز تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل فكذلك ينبغي أن يجوز تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول .

قال :"والأصل فيه — أي في المفعول — إذا ذكر أن يفصل بالفاعل ، فإن اتصل بالفعل فهو منوي التأخير ، والفاعل منوي الاتصال إذا أُخِّر ، فلذلك حَسُن تقديمُ المفعول متصلاً به ضمير يعود إلى الفاعل، و لم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير عائد إلى المفعول، نحو: زان نورُه الشجرَ ، ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعاً وفاقاً لأبي الفتح ؛ لأن الفعل المتعدي يدلُّ على فاعل ومفعول ، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل فإذا اُفتتح كلام بفعل ، ووليه مضاف إلى ضمير ، عُلم أنَّ صاحب الضمير فاعلٌ إن كان المضاف منصوباً ، ومفعولٌ إن كان المضاف مرفوعاً ، فلا ضرر في تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل ، وكلاهما وارد عن العرب".[2]

واحتجَّ له بعدة أمور:

---

(١) ابن جني الخصائص ١/٢٩٥-٢٩٩، وينظر ابو حيان : التذييل ٢/٢٦٥ ، والشيخ محمد محي الدين : عدة السالك ٢/١٢٧.

(٢) ابن مالك : شرح الكافية ٢/٥٨٤-٥٨٦.

١- بأن جوازه أسهل من جواز إعمال الثاني في باب التنازع على رأي البصريين وهو مؤدٍّ إلى ما تنصلوا منه هنا من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

قال:" ولأنّ جواز نحو: ضرب غلامُه زيداً ، أسهل من جواز : ضربوني وضربت الزيدين .. لأن مفسِّر واو ضربوني معمول معطوف على عاملها والمعطوف ومعموله أمكن في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل ؛ لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيراً ، وقد يجب وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك ، فيلزم من أجاز ضربوني وضربت الزيدين أن يحكم بأولية جواز : ضرب غلامُه زيداً لما ذكرناه"[١].

وبمثل ذلك احتجَّ الرضي لتأييده الجواز ، قال: "وقد جوّز الأخفش وتبعه ابن جني نحو:ضرب غلامُه زيداً ، أي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل.... والأولى تجويز ما ذهبا إليه لكن على قلة ، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا".[٢]

وقال في موضع آخر " وما أجازه المبرد[٣] والأخفش من نحو : ضرب غلامُه زيداً ، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية ؛ لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكبر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسِّره على ما ذكره البصرية في باب التنازع".[٤]

٢- وبأن جوازه أسهل أيضاً من جواز"ضربته زيداً" إذ فيه ما في "ضرب غلامُه زيداً" من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، بل المتأخر الذي يعود الضمير عليه في "ضربته زيداً" لازم للتأخير بخلاف المتأخر في :"ضرب غلامُه زيداً .

قال:" وكذلك يلزم – إجازة المسألة- من أجاز إبدال ظاهرٍ من مضمر لا مفسِّر له غيره نحو : ضربته زيداً ، واللهم صلِّ عليه الرءوف الرحيم ؛ لأن البدل تابع ، والتابع مؤخر بالرتبة ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم ، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره".[٥]

واعترض عليه أبو حيان بأنه لا إجماع في جواز ما احتج به من "ضربته زيداً" وأن الجواز مذهب الأخفش وغيره لا يجيزه.[٦]

---

(١) ابن مالك شرح التسهيل ١/١٦١-١٦٢.

(٢) الرضي : شرح الكافية ١/١٨٨-١٨٩.

(٣) قد بينا فيما سبق أن نسبة إجازة هذه المسألة إلى المبرد مخالفة لما نصَّ عليه في المقتضب ، وقد ذكر ذلك الشيخ محمد عضيمه – يرحمه الله – في فهرسة المقتضب ، في المسائل التي نُسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها ٤/٢٢٤.

(٤) المصدر السابق:٢/٤٠٧.

(٥) ابن مالك شرح التسهيل ١/١٦٢.

(٦) ينظر أبو حيان : التذييل والتكميل ، ٢/٢٢٦.

ويبدو أن شدة ترصّد أبي حيان لابن مالك أوقعته في السهو هذه المرة ، فنفيه الإجماع على جواز "ضربته زيداً" ونسبته إلى الأخفش وحده ليس بصحيح ؛ لأن أحداً لم ينقل اختلافهم في جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب ، بل الخلاف الذي ذكره إنما هو في الإبدال من ضمير المتكلم ، والمخاطب وقد أجازه الجمهور بشروط وأجازة الأخفش والكوفيون مطلقاً . قال ابن هشام:" ولا يبدل مضمر من ظاهر نحو رأيت زيداً إياه .. ويجوز عكسه مطلقاً إن كان الضمير لغائب .. أو كان لحاضر بشرط أن يكون بدل بعض .. أو بدل اشتمال .. أو بدل كُلٍّ مفيد للإحاطة .

ويمتنع إن لم يفد ، خلافاً للأخفش ، فإنه أجاز "رأيتك زيداً" ورأيتني عمراً..."[1] وقال ابن يعيش:" ... واعلم أنَّ المضمرات كُلَّها لك أن تبدل منها، " إلا ضمير المتكلم والمخاطب" فلا يحسن البدل من كل واحد ، منهما عند أكثر النحويين ... وقد أجاز ذلك ابو الحسن الأخفش".[2]

٣- كما احتج له أيضاً بسماعه عن العرب في الأبيات التالية :

قول حسان بن ثابت: [3]

ولو أنَّ مجداً أَخْلَدَ الدهر واحداً *** مَنِ النَّاسِ أبقى مَجْدُه الدَّهْرَ مُطْعِماً

وقول الآخر: [4]

كَسَا حِلمُهُ ذا الحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْدَدٍ *** وَرَقَّى نَدَاهُ ذا الَّندى في ذُرا الَمْجدِ

وقول الآخر: [5]

لمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا *** وَكَادَ- لَوْ سَاعَدَ المَقْدُورُ- يَنْتَصِرُ

وقول أبي جندب الهذلي: [6]

أَلاَ لَيْتَ شِعْري هَلْ يَلُومُنَّ قَومُهُ *** زُهَيْراً عَلَى ما جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

---

(١) ابن هشام أوضح المسالك ٣/٣٦٠-٣٦١.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٣/٧٠ وينظر: النحاس إعراب القرآن ٢/٥٨ ابن الشجري : الأمالي ٢/٩٣ وابن عصفور : شرح الجمل ١/٢٨٩-٢٩٠ والرضي : شرح الكافية ٢/٣٩١ ، وابن أبي الربيع : البسيط ١/٣٩٥ ، البغدادي : الخزانة ٥/١٩٠ وعبارات النحاة في غاية الوضوح في الدلالة على أن الخلاف إنما هو في ضمير المتكلم والمخاطب ، ولا خلاف في ضمير الغائب .

(٣) ديوانه٢٣٩ ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦١، والرضي : شرح الكافية ٢/٥٨٦ وابن هشام : المغني ٤٩٢٨ وابن عقيل شرح الألفية ١/٤٤٩.

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦١، شرح الكافية ٢/٥٨٧، وابن هشام المغني ٢/٤٩٢ ، وابن عقيل : شرح الألفية ١/٤٤٩، والأشموني : شرح الألفية ٢/٥٩ السيوطي الهمع ١/٢٢.

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦١ ، ابو حيان : التذكرة ٣٦٤.

(٦) ديوان الهذليين ٣/٨٧، ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦٦، شرح الكافية ٢/٥٧٨، الرضي : شرح الكافية ١/١٨٩، البغدادي : الخزانة ١/٢٨٥.

وقول سليك بن سعد: [1]

جَرى بَنُوه أَبَا الغَيْلاَنِ عَنْ كِبَرٍ *** وَحُسْنِ فِعلٍ كَمَا يُجْزَي سِنِمَّارُ

وقول الآخر: [2]

وَمَا نَفَعَتْ أَعمَالُهُ المَرءَ رَاجِيـــاً *** جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

وقول السفاح بن بكير: [3]

لَمَّا عَصَا أَصْحَابَـــهُ مُصْعَـبـــا *** أَدّى إِلَيهِ الكَيْلَ صَاعاً بِصَاع

وقول النابغة: [4]

جَزَى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَـــاتِمٍ *** جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَل

فهذه الأبيات كُلُّها مما تأخر فيه المسِّر لفظاً ورتبة لمّا كان مفعولاً مؤخراً ومفسِّرهُ ضميراً متصلاً بالفاعل المتقدم وليس ثمة إمكانية لأن ينوى بالمتأخر التقديم لوقوعه في موقعه الأصلي .

وقد تأوَّلَ المانعون بعضها بأن الضمير ليس عائداً على المفعول المتأخر بل هو يعود على محذوف دلَّ عليه الفعل المتقدم فيكون من باب:" من كذب كان شراً له" ، أي الكذب. ومما صرَّحوا فيه بهـــذا التأويل.

قول الشاعر :

"جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم"

قال ابن الشجري : (فأما قول الآخر):

"جزى ربه ..... البيت"

فقد تأوَّلوه عن إعادة الهاء إلى المصدر الذي دلَّ عليه (جزى) فقدروه : جزى ربُّ الجزاء"[5]

وهو تأويل بعيد ، وإذا استقام في هذا البيت — لما كان للجزاء ربٌّ يختص به — فإنه لا يستقيم في بقية الشواهد التي يصعب إقامتها على هذا المعنى .

ومن ذلك ما ذكره ابن عصفور من استحالة تنفيذ هذا التأويل في قول الشاعر : لمـــا عصـــى أصحابه مصعباً.

---

(١) ابن الشجري الأمالي ١٥٢/١ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٦١/١ وشرح الكافية ٥٧٨/٢، وابن عقيل : شرح الألفية ٤٥١/١.

(٢) ابن مالك : شرح الكافية ٥٨٦/٢، الأشموني : شرح الألفية ٥٩/٢.

(٣) ابن عصفور شرح الجمل ١٤/٢، الرضي : شرح الكافية ١٧٩/١ وأبو حيان : التذييل والتكميل ٤٦٢/٢ ، البغدادي : الخزانة ٢٨٣/١.

(٤) ابن جني : الخصائص :٢٥٩/١ ، وابن الشجري : الأمالي ١٥٣/١ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٧٩/١، وابن عصفور : شرح الجمل ١٤/٢، الرضي : شرح الكافية ١٨٨/١، والشيخ خالد : التصريح ٢٨٣/١ ، البغدادي : الخزانة ٢٧٣/١.

(٥) ابن الشجري : الأمالي ١٥٣/١ ، وينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٧٦/١ وابن عصفور شرح الجمل ١٤/٢، الرضي : شرح الكافية ١٨٩/١.

قال : "ولا يجوز أن يعود الضمير على العصيان لأن التقدير يكون إذ ذاك: لما عصى أصحابُ العصيان مصعباً ، وليس للعصيان أصحاب مختصون به معروفون كما للجزاء ربٌّ يختصُّ به"[1]

ولنا أن نقيس بقية الشواهد على كلام ابن عصفور هذا لنرى ما يتأتى فيه هذا التأويل وما لا يتأتى؟

فما دام التأويل فيه بهذا البعد ، وإنكاره ليس بمستطاع مع كثرة ما ورد منه عن العرب ، فإن الأمر يقتضي أن يُرى في المسالة برأي الأخفش وتابعيه ، خصوصاً أن مذهبهم له وجه قائم من العربية على ما تقدم من أن المفعول لكثرة تقدمه على الفاعل جعل كالأصل ، والاكتفاء بتقديم المفعول في الشعور لإشعار الفعل المتعدى به ، وما دام كذلك ، فإنه حريٌّ بالقبول وتخطئته يجب ألاَّ تكون . إذ " ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم وإن كان غيره أقوى منه أنه غلط"[2]

وللشيخ الجليل محمد محي الدين عبد الحميد – يرحمه الله – هذه المقولة يدعم بها تأييده لمذهب الأخفش ومن رأى رأيه يقول :" ونرى أنَّ الإنصافَ واتباعَ الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه ، وإن كان الجمهور على خلافه لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما ورد عن أهلها".[3]

أما إذا كان الضمير المتصل بالفاعل عائداً على ما أضيف إلى المفعول ، نحو : ضرب علامُها جارَ هندٍ ، فإن المسألة حينئذ تمتنع ، لأن الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة، وليس الفعل مقتضياً لذلك المتأخر ، كاقتضائه له في "ضرب غلامُه زيداً" وفرقوا بين المسألتين بأن الجواز من حق ما كان فيه المتصل بالضمير ، وما يعود الضمير إليه مشتركين في العامل .

يقول السيوطي : "وصورة المسألة عند المجيز أن يشاركه صاحبُ الضمير في عامله بخلاف نحو: ضرب غلامُها جارَ هند ، فلا يجوز إجماعاً؛ لأن هنداً لم تشارك غلامها في العامل ، لأنه مرفوع بضرب ، وهي مجرورة بالإضافة ، وذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به ؛ لأن الفعل المتعدي يدلُّ بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول فإذا لم يشارك لم يحصل الإشعار به فيتأكد المنع".[4]

وعدم الاشتراك في العامل بين ما اتصل بالضمير وما عاد الضمير إليه كان علة أيضاً لمنع تقديم المبتدأ المتصل بضمير يعود إلى شيء في الخبر من نحو" في الدار صاحبُها" يقول ابن عقيل :"وقد جرى الخلاف في جواز" ضرب غلامُه زيداً" مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة و لم يجر خلاف – فيما أعلم- في منع صاحبُها في الدار" فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر فليتأمل! والفرق بينهما أن ما عاد

---

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ٢/١٤-١٥.

(٢) ابن جني : المحتسب : ١/٢٣٦.

(٣) الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٤٥٢.

(٤) السيوطي : ١/٢٢٠ وينظر ابن مالك : شرح الكافية ٢/٥٨٨ وشرح التسهيل ١/١٦٢، وأوب حيان : الارتشاف ١٢/٩٤١.

عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة" ضرب غلامُه زيداً" بخلاف مسألة" في الدار صاحبُها" فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه مختلف".[1]

وعندما علل الرضي لامتناع "صاحبها في الدار" بأن ما اتصل بالضمير أصله التقديم ، وما عاد الضمير عليه أصله التأخير ، فلو قدم المتصل بالضمير لعاد الضمير على متأخر لا ينوي به التقديم ، فيكون مما عاد فيه الضمير على متأخر لفظاً ورتبة عند ذلك تذكر الخلاف الذي في "ضرب غلامُه زيداً" ورأى أنَّ مَنْ جوَّز هذه المسألة – ينبغي أن يجوِّز "صاحبها في الدار" من باب أولى ؛ لأن ما اتصل بالضمير مبتدأ وما عاد عليه الضمير خبر وطلب المبتدأ لخبره أشد من طلب الفعل للمفعول .

قال :"قوله:" وامتنع صاحبُها في الدار" امتناع هذه أيضاً معلَّل بكون أصل المبتدأ التقديم ، فيكون الضمير في"صاحبها" راجعاً إلى الدار المؤخر عن صاحبها ، لفظاً وأصلاً . فيكون ضميراً قبل الذكر فلا يجوز ، ومن جوَّز ثمة ،" ضرب غلامُه زيداً" ، ينبغي أن يجوِّز هذا ؛ لأنَّ طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل أشد".[2]

ويَرِدُ على الرضي أن المبتدأ وإن كان طلبه للخبر أشدَّ من طلب الفعل للمفعول ، إلا أنه يطلبه متأخراً من حيث كان الخبر حكماً والحكم في مرتبة متأخرة عن المحكوم عليه ، ومن ثَمَّ فإن كثرة التقدم لما عاد الضمير عليه ، والتي كانت مسوِّغاً للجواز في (ضرب غلامُه زيداً) إن حصلت في الخبر لم تجعله مظنة التقدم .

ثم إن المبتدأ وإن كان وجوده مشعراً بالخبر إلا أن ما عاد الضمير عليه هنا ليس هو الخبر بل ملابسه .

يقول الشيخ محمد محي الدين – في سياق التفريق بين المسألتين –:"وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام حتى ليظنَّ أن رتبته قد صارت التقدم بخلاف الخبر فإنه – وإن تقدم على المبتدأ أحياناً – لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة، وأيضاً فإنَّ الفاعلَ والفعل المتعديَ جميعاً يشعران بالمفعول ، فكان المفعول كالمتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلابس الخبر الذي هو مرجع الضمير".[3]

---

(١) ابن عقيل : شرح الألفية ١/٢٢٥-٢٢٦ وينظر الصبان : حاشيته على الأشموني ١/٢١٣.

(٢) الرضي : شرح الكافية ١/٢٣٠.

(٣) محمد محي الدين منحة الجليل ١/٢٢٦.

# المسألة الثانية

## ضمـــير الشـــأن

من المسائل التي خولف فيها الأصل بتأخير المفسر لفظًا ورتبةً "ضمير الشأن"

**وحقيقةُ هذا الضمير** : أنَّه ضميرُ غائبٍ يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه .قال الفارقي : "وإنَّما دعا إلى هذا شدة احتفالهم بالحديث أو تعظيمهم له فأضمروه قبل الذكـر تنبيها للسامع وعطفا على استماعه".(١)

**تسميته**: ولهذا الضمير تسميات متعددة فهو عند البصريين ضمير الشأن والأمر والحديث والخبر إذا كان مذكرًا وضمير القصة إذا كان مؤنثًا ويسميه الكوفيون ضمير المجهول لأن ذلك الشأن مجهول لكونـــه مقدرا إلى أن يفسر. فلا يدرى عندهم على ماذا يعود. يقول الدماميني : "وتسمية البصريين أولى لأنهم سموه بمعناه والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه".(٢)

**مفسِّره**: يُفسَّر ضمير الشأن بجملة ، يقدرون من معناها اسمًا يكون مفسِّراً لذلك الضمير حـتى يصـحَّ الإخبارُ بتلك الجملة عن ذلك الضمير.

يقول الرضي :"وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقدَّر، تقول مثلاً: هو الأمير مقبل، كأنه – المخاطب – سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فسأل : ما الشأن؟ فقيل: هـو الأمـير مقبل، أي : الشأن هذا فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل، اكتفي في التفسير بخبر الضمير الذي يتعقبه بلا فصل، لأنه معيِّن للمسئول عنه ومبيِّن له".(٣)

وأجاز الكوفيون تفسيَره بالمفرد، فيجيزون نحو "ظننته قائمًا زيدٌ" قالوا : إن الهاء ضمير الشـأن، وقائم مفعول ثانٍ وزيد فاعل وقائم ومرفوعه مفسر ضمير الشأن.

وقد ردّ قولَهم غيرُ واحدٍ من النحاة؛لكونه لاوجه له من القياس ولعدم ورود السماع بمثله.

قال ابن السراج:"والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائمُ النصبَ، فيقولون: ظننته قائمًا زيـدٌ ، ولا أعرف لذلك وجهًا في القياس ولا السماع من العرب".(٤)

وقال أبو عليٍّ الفارسيّ – تأسيسًا على قول ابن السراج السابق – : "وكذلك عندي هذا؛لأن هذا إنمـا يفسر بالجمل، فاسم الفاعل فيه لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون خبر ابتداءٍ مقدمًا أو اسم فـاعل معملاً ، ولا يجوز انتصاب خبر المبتدأ، وكذلك لا يجوز انتصاب اسم الفاعل المعمل عمل الفعـل، لأنَّ

---

(١) الفارقي : الإفصاح ٢٨٢ ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٣/١ وشرح الكافية ٢٣٣/١ ، أبو حيان : التذييل٢٧١/٢، السيوطي : الهمع: ٢٣١/١ الفرائد الجديدة ١٤٨/١.

(٢) الدماميني : تعليق الفرائد ١٢٠/٢

(٣) الرضي : شرح الكافية ٤٦٤/٢-٤٦٥.

(٤) ابن السراج : الأصول ١٨٣/١.

الظنَّ إنما يعمل في موضع الجملة دون لفظها ولا يكون أن يعمل في لفظها وموضعها, فإن جعلته على غير هذين الوجهين فقد فسرته بغير الجملة".[1]

وردّ أيضًا بأنه إن سمع فلا يتعين فيه ضمير الشأن لجواز أن يكون (زيد) مبتدأ مؤخر و"ظننته قائمًا" خبر مقدم، فالضمير على ذلك هو الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ.

قال ابن مالك : "وأما تجويزهم نحو : ظننته قائمًا زيدٌ على أن تكون الهاء ضمير الشأن ، فمردود أيضًا ؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخر، وكون ظننت ومفعوليها خبراً مقدمًا، وذلك مفوِّت للغرض الذي لأجله جئ بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم".[2]

ونُقل عن الأخفش إجازته ما أجازه الكوفيون في ذلك.[3]

وأجاز الكوفيون أيضًا تفسير ضمير الشأن بالمفرد في نحو : كان قائمًا زيدٌ ، ففي كان عندهم ضمير المجهول وقائمًا خبر كان و زيد مرفوع بقائم.[4] وهو عند البصريين تقديم لخبر كان على اسمها ليس إلا ،وهذا الذي أجازوه إنما ألجأهم إليه منعهم أن يكون المذكوران بعد كان اسمها وخبرها، وقُدِّم أحدهما على الآخر، لما يعتقدونه في ضمير الرفع من أنه لا يتقدم على ما يعود عليه وإن كان في غير موضعه.

قال ابنُ عصفور: "وأما أهل الكوفة فلا يجيزون: كان قائمًا زيدٌ ، ولا قائمًا كان زيدٌ على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر، ويكون قائمًا خبرًا مقدمًا ؛ لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً ... ولكنهم أجازوا تقديم (قائمًا) على (زيد) على أن يكون (قائمًا) خبر كان و (زيد) مرفوع به واسم كان ضمير الأمر والشأن، ولايثنى قائمًا لرفعه الظاهر. هذا مذهب الكسائي ومن أخذ بمذهبه، وهو باطل عندنا؛ لأن ضمير الأمر والشأن لا يفسَّر إلا بجملة، والاسم الرافع للظاهر هنا ليس بجملة ... وكذلك أجاز الكسائي أن تقول: قائمًا كان زيدٌ ، على أن يكون قائمًا خبرًا مقدمًا وقد رفع الظاهر، وزيد مرفوع به، وفي كان ضمير الأمر والشأن"[5]

ويترتب على رفعهم الظاهر بالمشتق في المسألتين السابقتين – ظننته قائمًا زيدٌ، وكان قائمًا زيدٌ – تراكيب أخرى كلها يقدرون فيها ضمير الشأن مفسَّرًا بالمفرد. من هذه التراكيب: ظننته قائمًا الزيدان ، ظننته قائمًا الزيدون ،كان قائمًا الزيدان ،كان قائمًا الزيدون.

---

(١) أبو علي الفارسي : البصريات ١/٤٣٣-٤٣٤.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦٤، وينظر أبو حيان: الارتشاف ٢/٩٤٨، التذييل ٢/٢٧٥، ابن هشام : المغني ٢/٤٩٠.

(٣) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢/٩٤٨، ابن هشام : المغني ٢/٤٩٠، ابن عقيل : المساعد ١/١١٥.

(٤) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢/٩٤٨، التذييل ٢/٢٧٥.

(٥) ابن عصفور : شرح الجمل ١/٣٩٤.

قال الرضي: "وأجاز الفراء أن يفسِّر ضميرَ الشأن ، أيضًا، مفردٌ مؤول بالجملة نحو : كان قائمًا زيد، وكان قائمًا الزيدان أوالزيدون، على أنَّ "قائمًا" في جميعها خبر عن ذلك الضمير، وما بعده مرتفع به.

وكذا أجاز نحو : ظننته قائمًا زيد أو الزيدان أو الزيدون، وكذا :ليس بقائم أخواك وما هو بذاهب الزيدان".[1]

وواضح أنَّه لا يمكننا حمل "ظننته قائمًا الزيدان أو الزيدون" على ما حمل عليه ابنُ مالك، "ظننته قائمًا زيدٌ"، من أن المرفوع مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر لعدم صحة تقدير الكلام بـ "الزيدان ظننته قائمًا أو الزيدون ظننته قائما".

وكذلك لا يصح حمل (كان قائمًا الزيدان أو الزيدون) على ما حمل عليه البصريون (كان قائمًا زيدٌ) من أن اسم كان قد تقدم على خبرها؛ لفساد أن نقول : كان الزيدان قائم، أو كان الزيدون قائم. وبذلك يتضح أن تعقيب الدماميني على تخريج ابن مالك "ظننته قائمًا زيد" بقوله : " تخريج خاصٌّ بهذا التركيب وليست المسألة مقصورة عليه عند الكوفيين فمن مثلها عندهم : ظننته قائمًا الزيدان أو الزيدون"[2] تعقيب في محله، والمسألة عند الكوفيين ليست مقصورة على هذا التركيب، وإذا كانت أغلب الكتب التي تنقل خلاف الكوفيين في ذلك تخصُّ ذلك التركيب فاجتزاءً به عن غيره لا حصرا للمسألة فيه، وإلاَّ فإنه لا يشك في أن التراكيب المتقدمة التي يقدر فيها الكوفيون ضمير الشأن مفسَّرًا بالمفرد معلومة لدى النحاة ولا يتصور جهلهم بها ، وإنما الذي دعاهم إلى الاقتصار على ذلك المثال هو أنهم أرادوه من قبيل التمثيل والتدليل، و لم يقصدوا أن المسألةَ مقصورةٌ عليه، كما ظنَّ الدلائيُّ عندما قال : "إنما فرض الكوفية والأخفش المسألة في خصوص هذا التركيب فهي عندهم مقصورة عليه كما صرحوا به".[3] ثم حاول أن يقصر ما عدا ذلك التركيب على الفراء وحده، مستدلاً بنص الرضي السابق. ولا مشاحة في أن ما ينسب إلى الفراء أو الكسائي – وقد نسب إليه ابن عصفور وأبو حيان ما نسبه الرضي للفراء[4] – ينسب قطعًا إلى الكوفيين، لأنَّ الفراءَ والكسائيَّ علمان على النحو الكوفي، وذكرهما مشعر بالمذهب الكوفي.

**وشرط الجملة المفسِّرة لضمير الشأن:**

١- أن تكون خبرية : فلا تكون الطلبية ولا الإنشائية مفسِّرةً له من حيث كانت الطلبية والإنشائية لا تحتملان التفخيم الذي يراد من الإتيان بضمير الشأن.

وعليه لا يصح أن يقال : هو اضربْ زيدًا ، ولا هو والله لأفعلنَّ كذا.[5]

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢/٤٦٥.

(٢) الدماميني : تعليق الفرائد ٢/١٢٣.

(٣) الدلائي : نتائج التحصيل مج٢ ج١ ص٦٤١.

(٤) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١/٣٩٤ ، وأبو حيان : الارتشاف ٢/٩٤٨، والتذييل ٢/٢٧٥.

(٥) ينظر ابن عقيل : المساعد ١/١١٥ ، السلسيلي : شفاء العليل ١/٢٠٤.

٢- أن يكون مصرحا بجزء يها: فلا يجوز حذف بعض الجملة التي تفسر ضمير الشأن لما في الحذف من منافاة للأصل الذي من أجله جئ بضمير الشأن، فهو إنما جئ به دلالة على التفخيم والاعتناء بالمحدث عنه، والحذف مناف للاعتناء، فناسب ألا يحذف من جملة التفسير شيء[١].

وخالف الكوفيون في ذلك أيضا ، فأجازوا الحذف من الجملة المفسرة، فيجوز عندهم: إنه ضرب وإنه قام ، وإنه ضربت ، وإنها قامت.

قال الرضي : "وليس لهم به شاهد".[٢]

وقال ابن هشام: "وفيه فسادان : التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل".[٣]

ورده البصريون للتدافع الحاصل بين أول الكلام وآخره، فابتداؤه بضمير الشأن يدل على أنه معتنى فيه بالمحدث عنه، واختتامه بحذف ما لا بد منه (فاعل) يدل على عدم الاعتناء فتناقضا. يقول ابن مالك: "فبهذا يعلم أن ما أجازه الكوفيون من : إنه ضرب، وإنه قام، ونحوهما غير مستقيم ولا سليم لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالمحدث عنه واختتامه بحذف ما لا بد منه".[٤]

٣- ألا تتقدم هي ولا شيء منها على الضمير: وذلك لأن تقديم الجملة المفسرة أو شيء منها على الضمير مفوت للغرض من ضمير الشأن، فهذا الضمير إبهام قصد به تعظيم وتفخيم شأن ما سيتلوه بذكر الشيء أولا مبهما حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ، ثم يفسر، فيكون ذلك أوقع في نفس السامع. وتقدم شيء من مفسره عليه يزيل الإبهام المقصود منه، فتنتقض فائدة الإتيان به.[٥]

ولذلك خطيء يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حينما حكم بتقدم جزء من جملة التفسير على ضمير الشأن في قول الفرزدق:[٦]

**أسكران كان ابن المراغة إذ هجا*** تميما بجوف الشام أم متساكر**

على رواية رفع "ابن المراغة" مع رفع "سكران"، فقال: إن كان شأنية وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وقد تقدم جزء من هذه الجملة على الضمير.

---

(١) ينظر ابن مالك شرح التسهيل ١٦٣/١ ، أبو حيان : التذييل ٢٧٤/٢، السلسيلي : شفاء العليل ٢٠٤/١، السيوطي : الهمع ٢٣٠/١.

(٢) الرضي : شرح الكافية ٤٦٦/٢.

(٣) ابن هشام : المغني ٤٩٠/٢.

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٤/١ ، وينظر أبو حيان : التذييل ٢٧٥/٢" ابن عقيل : المساعد ١١٥/١، الدماميني : تعليق الفرائد ١٢٣/٢.

(٥) ينظر الرضي : شرح الكافية ٤٦٧/٢.

(٦) سيبويه : الكتاب ٤٩/١ والبغدادي : الخزانة ٢٩٠/٩.

قال ابن هشام : " .... لا يجوز للجملة المفسرة له – لضمير الشأن – أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه ، وقد غلط يوسف بن السيرافي – إذ قال في قوله:

**أسكران كان ابن المراغة .... البيت.**

فيمن رفع سكران وابن المراغة، إنَّ كان شأنية وابن المراغة سكران: مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان. والصواب أنَّ كان زائدة والأشهر في إنشاءه نصب سكران، ورفع ابن المراغة، فارتفاع متساكر على أنَّه خبرُ لهو محذوف، ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها".[1]

٤- أنها لا تحتاج إلى رابط:

الأصلُ في الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على رابطٍ يربطها بالمبتدأ، وخصت الجملة دون المفرد بالاحتياج إلى الرابط ؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، والأصل فيها الاستئناف، فهي إن لم يوجد الرابط كانت أجنبية من المبتدأ ولا يصحُّ الإخبارُ بها عنه، ووجود الرابط مشعر بخروجها عن أصلها وتعيينها للمبتدأ.[2]

وربما استغنت جملةُ الخبر عن الرابط وذلك إذا كانت هي المبتدأ نفسه في المعنى، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

**وإنْ تَكُن إيّاهُ معنىً اكتفى * بها كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وكَفَى**

أي أن اتحاد المبتدأ وجملة الخبر في المعنى كافٍ في ربط الجملة بما هي خبر عنه، ومغن عن الرابط.

وقد عدَّ ابنُ هشام روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة عد منها "كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى"[3]

وفسَّرُوا كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى بأنها الواقعة خبرًا عن مبتدأ مفرد مدلوله جملة.[4]

والجملة المفسِّرة لضمير الشأن لم تحتج إلى رابط من حيث كانت مفسِّرة لذلك الضمير والمفسِّر عين المفسَّر، فالرابط بينهما هو اتحاد معناهما. ولا رابط أقوى من اتحادهما.

قال ابن مالك: "والجملة المخبر بها إن كانت نفس المبتدأ في المعنى فحكمها في الإستغناء عن ذكر يرجع إلى المبتدأ حكم المفرد الجامد ولأجل ذلك لم يفتقر ضمير الشأن إلى ما يرجع إليه من الجملة المخبر عنه بها".[5]

---

(١) ابن هشام : المغني ٤٩٠/٢ ، وينظر ابو حيان : الارتشاف ٩٤٧/٢ ، السيوطي : الهمع ٢٣٠/١، البغدادي : الخزانة ٢٩٢/٩.

(٢)ينظر ابن يعيش شرح المفصل ٨٨/١-٨٩، الرضي: شرح الكافية ٢٣٨/١ابن القيم : بدائع الفوائد ٣٨/٣، ابن حمدون : حاشيته على شرح المكودي ٨٣/١.

(٣) ابن هشام : المغني ٥٠٢/٢.

(٤) ينظر أبو حيان : الإرتشاف ١١١٥/٣ ، الصبان : حاشيته على شرح الأشموني ١٩٧/١، يس: حاشيته على التصريح ١٦٢/١.

(٥) ابن مالك : شرح الكافية ٣٤٣/١-٣٤٤ ، وينظر ابن جني : المحتسب ٢٩/٢-٣٠.

**أحكامه:**

**١-الإفراد** : ضمير الشأن ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فُسِّر بحدثين أو أحاديث ، قال أبوحيان "وإفراد هذا الضمير لازم، فتقول: إنه أخواك قائمان، وإنه إخوتك ذاهبوان".(١)

ولزم الإفراد من قبل أنه كناية عن مفرد وهو الشأن الذي قصدوا به مضمون الجملة،ومضمون الجملة شيء مفرد لأنه نسبة الحكم للمحكوم عليه.

قال ابن مالك: " ولا يجوز أن يكون ضمير الشأن مثنى ولا مجموعا لأنه كناية عن الشأن في التذكير، وعن القصة في التأنيث – وهما مفردان، فوجب إفراد ما هو كناية عنهما".(٢)

وقال أبو حيان : "إنما كان واجب الإفراد، لأنّه ضميرُ مفسِّرُه مضمون الجملة، ومضمونُ الجملة هو شيء مفرد وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لاتثنية فيه ولا جمع".(٣)

وعليه فإنَّ الضميرَ يكونُ بلفظِ المفرد مع المفردِ والمثنى والجمع، فيقال : إنه أخوك منطلق، وإنه أخواك منطلقان. وإنه أختاك منطلقتان، إنه إخوتك منطلقون، وإنه أخواتك منطلقات، التقدير في ذلك كله : إنه الأمر والشأن.

**٢- التذكير :**

الأصل في ضمير الشأن أن يكون مذكرًا ، من حيث كانت شهرته أنه كناية عن الأمر والشأن ، وهما مذكران، فلذلك يذكر حتى مع المؤنث "وتقول : ظننته هند قائمة، فتذكر لأنك تريد الأمر والخبر، وظننته تقوم هند"(٤)

ولكن تذكيره ليس بلازم كلزوم إفراده، إذ يفارق التذكير إلى التأنيث،بل قد يرجح تأنيثه على تذكيره، باختلاف أحوال الجملة بعده، وبإختلاف مذاهب النحاة، ولهم في ذلك اختلافات:

فالبصريون أطلقوا فأجازوا كل الاحتمالات الممكنة فالمذكَّر يُذكَّر له الضمير ويؤنث، والمؤنث كذلك، فيصح على مذهبهم أن يقال: هو زيد قائم، وهي زيد قائم، وهي هند قائمة، وهو هند قائمة، ومع ذلك كله هم يستحسنون المشاكلة أي التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث.

قال أبو حيان: "وذكر أصحابُنا أنَّ هذا الضميرَ يكون مذكرًا ومؤنثا سواءً كان بعده مذكرًا أم مؤنثًا نحو : هو زيد قائم، وهو هند قائمة، وهي زيد قائم، وإن كان المستحسن التذكير مع التذكير والتأنيث مع التأنيث، هذا مذهب أهل البصرة".(٥)

---

(١) أبو حيان : الارتشاف ٩٤٣/٢، وينظر الفراء : المعاني ٣٦١/١، وابن هشام : المغني ٤٩١/٢.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٤/١ وينظر بن يعيش : شرح المفصل ١١٤/٣.

(٣) أبو حيان : التذييل ٢٧٦/٢- وينظر ابن عقيل : المساعد ١١٥/١.

(٤) ابن السراج : الأصول ١٨٢/١-١٨٣.

(٥) أبو حيان : الارتشاف ٩٤٨/٢، وينظر التذييل ٢٧٨/٢.

وما ردّ مما أجازوه بعدم السماع جعلوا إجازته قياسًا، وهو تأنيث الضمير مع المذكر قال ابن السراج: "ويجوز في القياس : ظننتها زيد قائم، تريد القصة، ولا أعلمه مسموعًا عن العرب".[1]

ويقول الرضي: "وتأنيثه — وإن لم تتضمن الجملة المفسِّرة مؤنثًا — قياس ، لأن ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع".[2]

أما الكوفيون فإنهم يوجبون التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث، ولا يجوز عندهم تأنيث ضمير المذكر، ولا تذكير ضمير المؤنث.

فيجيزون: هو زيد قائم، وهي هند قائمة — ولا يجيزون: هي زيد قائمٌ ولا هو هند قائمة.

قال أبو حيان: "وذهب الكوفيون إلى أنَّ المخبرَ عنه إن كان مذكرًا فالضمير مذكر، وإن كان مؤنثًا، فالضمير مؤنث، فتقول: كان زيد قائمٌ ، وكانت هند قائمة، للمشاكلة، ولا يجوز عندهم: كانت زيد قائم، ولا كان هند قائمة".[3]

وإنّها لمفارقة عجيبة أن يطلق البصريون وهم من هم في التشدد وتقييد المسائل، في حين يقيد الكوفيون وهم من هم في الإطلاق والتساهل!

فالمعهود فيما اختلف فيه الفريقان من مسائل الإجازة والمنع أن الكوفيين هم المجيزون غالبًا والبصريون هم المانعون.

فيما ذا أجاب البصريون الكوفيين عما اختلفوا معهم فيه؟

ما وقع فيه المنع من الكوفيين — وقد أجازه البصريون — من تذكير الضمير والمخبر عنه مؤنث، أو تأنيثه والمخبر عنه مذكر، وجَّهه البصريون قياسًا، واستدلوا له سماعًا.

فتأنيث الضمير مع المذكر وجه قياسيته أن التأنيث على إرادة القصة، والقصة تؤنث وهي والشأن بمعنى واحد.

واستدلوا له سماعًا بقراءة ابن عامر[4] : "أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل" الشعراء ١٩٧، بتأنيث الفعل (تكن) ورفع (آية) وتوجيه القراءة على أن في (تكن) ضمير القصة اسمها، و(آية) خبر مقدم لمبتدإٍ مؤخر منسبك من أن والفعل بعدها وهو مذكر وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر تكن، والتقدير: أو لم تكن علمُ علماء بني إسرائيل آية لهم. فأنَّث الضمير والمخبر عنه مذكر.

ولا ينازع في الاستدلال بهذه القراءة باحتمال القراءة توجيه آخر وهو أن (آية) اسم (تكن) والمصدر المنسبك (أن يعلمه) خبرها ، فهذا توجيه ضعيف ؛ لأن فيه الإخبارُ عن النكرة (آية) بالمعرفة

---

(١) ابن السراج : الأصول ١٨٣/١.

(٢) الرضي : شرح الكافية ٤٦٧/٢، وينظر ابن يعيش : شرح المفصل ١١٦/٣،١٠١/٧.

(٣) أبو حيان : الارتشاف ٩٤٨/٢-٩٤٩ وينظر التذييل ٢٧٨/٢، ابن عصفور : شرح الجمل ٤١١/١ السيوطي : الهمع ٢٣٤/١.

(٤) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ٣٣٦/٢ ، البناء : اتحاف فضلا البشر ٣٣٤.

وهي (أن يعلمه) لأن أن وما بعدها محكوم له بحكم أعرف المعارف، والإخبار عن النكـــرة بالمعرفـــة ضرورة من أقبح الضرورات، فما دام أن التوجيه الآخر ليس له ما يمنعه من القياس، فالحمل عليـــه إذاً أولى؛ لأن الضرورة لا يحمل عليها ما وجد إلى غيرها سبيل. وعليه فإن السماع يكون أيضًا قد ورد بما يدحض مذهب الكوفيين المانع تأنيث ضمير الشأن مع المذكر[1]

هذا وإنْ كنا قد قدمنا اعتذار ابن السراج والرضي عن السماع في ذلك، فهذا ما ثبت عنهما، ولا يمنع أن يكون غيرهما قد اهتدى إلى الاستدلال له سماعًا بذلك التوجيه في تلك القراءة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

أما تذكير ضمير المؤنث، فقد وجَّهوه قياسا بمثل ما وجَّهوا به تأنيث الضمير مع المذكر من أن الشأن والقصة بمعنى واحد. فلا مانع من أن يجعل أحدهما مكان الآخر سواء كان المخبر عنه مذكـــرًا أم مؤنثًا.

واستدلوا له في سماعاً بقول العرب: "إنه أمة الله ذاهبة"[2] حيث ذكر الضمير والخبر عنه مؤنث. ونقول أن الكوفيين يمنعون تذكير الضمير مع المؤنث.غير عا بيّن بما نسبه إليهم ابن السراج من إجـــازة مثل ذلك[3]، لأنها نسبة تفرَّد بها دون غيره، والذي انعقد عليه الإجماع أن الكوفيين لا يجيزون ســـوى التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث.

فربما توهَّم عليهم ابنُ السراج هذا القول لما رآه قولاً لإمامهم الفراء. فظن أنهم يرون ما يـرى. وكنا لا نرى ضيرًا في ألاّ يفرق بين الكوفيين والفراء، فما يُنسب إليه ينسب إليهم من حيث كانوا لـــه تبعًا، لولا أن التفريق في هذه المسألة متوجب لأن كل من ذكر مخالفة الكوفيـــين للبصريـــين في قضيـــة التذكير والتأنيث في ضمير الشأن نسب إليهم وجوب التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث[4].

وللفراء نصٌّ صريح يخالف فيه الكوفيين بجواز تذكير الضمير مع المؤنث، قال : ".... فتذكـــر الهـــاء وتوحدها، ولا يجوز تثنيتها ولا جمعها مع جمع ولا غيره، وتأنيثها مع المؤنث وتذكيرها مع المؤنث جائز، فتقول: إنها ذاهبة جاريتك، وإنه ذاهبة جاريتك"[5]

---

(١) ينظر ابن عصفور : ابن يعيش : شرح المفصل ٣/١١٦-١١٧، شرح الجمل ١/٤١١ ، ابن أبي الربيع : البسيط ٢/٤٦، وابو حيان : التذييل ٢/٢٧٨.

(٢) سيبويه : الكتاب ١/٦٩،١٤٧.

(٣) ينظر ابن السراج : الأصول ١/١٨٣.

(٤) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١/٤١١ ، أبو حيان : الارتشاف ٢/٩٤٨-٩٤٩، التذييل ٢/٢٧٨، ابن عقيل : المساعد ١/١١٦، الدماميني : تعليق الفرائد ٢/١٢٤، السيوطي : الهمع ١/٢٣٤.

(٥) الفراء : المعاني ١/٣٦١.

فكان الأجدر بابن السراج أن يميز بين الكوفيين والفراء فيما علم تمايزهما فيه، ولعل ابنَ الدَّهانِ كان أدقَّ منه عبارة، عندما قال: "وبعض الكوفيين يذكر مع المذكر والمؤنث، ويؤنث مع المؤنث، ولا يؤنث مع المذكر".(١)

فالفراء فقط من الكوفيين هو من أجاز مع المؤنث التأنيث والتذكير.

وللفراء تفريعات أخرى – تبعة فيها ابن مالك – تجاوز بها الإجمال في مذهبي البصريين والكوفيين إلى تفصيلات أخرى على النحو التالي:

**١– إذا كانت الجملة المفسِّرة اسمية متضمنة مذكرًا ومؤنثًا شُبِّه أحدهما بالآخر:**

أ– إذا شُبِّه المذكرُ بمؤنثٍ، نحو : إنه شمس وجهك.

فالوجه تذكير الضمير ولا يجوز تأنيثه، فلا يصحُّ أن يقال: إنها شمس وجهك.

ب –إذا شُبِّه المؤنث بمذكر نحو : إنها أسد جاريتك، فيجوز في الضمير التذكير والتأنيث فيقال: إنه أسد جاريتك و إنها أسد جاريتك .

قال الفراء: "وتقول في مسألتين يستدلُّ بهما على غيرهما: إنها أسد جاريتك، فأنثت لأن الأسد فعل للجارية، ولو جعلت الجارية فعلاً للأسد ولمثله من المذكر لم يجز إلا تذكير الهاء، وكذلك كُلُّ اسم مذكر شبَّهته بمؤنث فذكِّر فيه الهاء، وكُلُّ مؤنث شبَّهته بمذكر ففيه تذكير الهاء وتأنيثها"(٢)

ورجَّح ابنُ مالك فيما جاز فيه الوجهان التأنيث على اعتبار القصة ، لأن الشأن ، والقصة بمعنى واحد ، وفي التأنيث مشاكله تحسِّن اللفظ.(٣)

**٢– إذا كانت الجملةُ المفسِّرةُ فعليةً:**

أ– إذا كان الفعل مذكراً سواءً كان تذكيره واجباً أم جائزاً ، فإن تذكير الضمير واجب ، نحو: إنه قام زيد ، وإنه طال صلاتك .

ب– إذا كان الفعل مؤنثاً ، جاز في الضمير التأنيث والتذكير ، نحو : إنَّه قامت هند وإنّها قامت هند

قال أبو حيان : "وقال الفراء : تدخل الهاء مع (إنّ) دلالة على الفعل بعدها ، فإذا قالوا : إنه قام زيد ، دلُّوا بالهاء على أنَّ الفعلَ بعدها لمذكر ، وإذا قالوا : إنَّها قامت هند، دلُّوا على أنه لمؤنث ، فإذا كان بعدها فعل مذكر لم يجز إلا التذكير ، وإذا كان فعل مؤنث جاز التذكير والتأنيث ، نحو: إنه قامت هند ، وإنها قامت هند ، وإن كان بعدها فعل مذكر لم يجز فيه التأنيث نحو : إنه قام الهندات ، وإنه جلس جواريك ، ولا يجوز إنها".(٤)

---

(١) أبو حيان : التذييل ٢/٢٧٩.

(٢) الفراء : المعاني ١/٣٦٢.

(٣) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦٤-١٦٥، وشرح الكافية ١/٢٣٧-٢٣٨.

(٤) أبو حيان : الارتشاف ٢/٩٤٩.وينظر الفراء ١/٣٦٢.

ورجح ابن مالك أيضا فيما جاز فيه الوجهان التأنيث لحصول المشاكلة به ، مع كون المعنى لا يختلف إذ القصة والشأن واحد[1] . واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تَعْمَى القُلُوبُ التِي فِي الصدُورِ ﴾(الحج ٤٦)

وبقول أبي خراش: [2]

على أنها تعفو الكلوم وإنمـــــا *** نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي

والتذكير مع ذلك لا يمتنع ، كما قال أبو طالب: [3]

وإلا يكن لحم غـــريض فإنــه *** تكب على أفواههن الغرائر

وكما قال الآخر: [4]

تخلت له نفسي النصيحة إنه *** عند الشدائد تذهب الأحقاد

**٣- إذا كانت الجملة ظرفية:**

أ- إذا كان الظرف مسندا إلى مذكر نحو : إنه عندك زيد ، وجب في الضمير التذكير و لم يجز التأنيث

ب -إذا كان الظرف مسندا إلى مؤنث، نحو : إنه عندك جارية، جاز في الضمير التذكير والتأنيث، إنــه عندك جارية، وإنها عندك جارية.

قال الفراء: "وإذا رأيت الإسم مرفوعا بالمحال مثل عندك وفوقك وفيها، فأنث، وذكر في المؤنـــث، ولا تؤنث في المذكر؛ وذلك أن الصفة لا يقدر فيها على التأنيث كما يقدر في قام جاريتك، على أن تقول: قامت جاريتك، فلذلك كان في الصفات الإجراء على الأصل"[5]

وجماع القول فيما يرجح تأنيثه على تذكيره من ضمير الشأن قول ابن مالك: "وإن تضمنـــت الجملة المفسرة لهذا الضمير مؤنثا غير فضلة ولا كفضلة كان تأنيثه باعتبار القصة مختارا لا واجبا".[6]

فإن كان المؤنث في الجملة فضلة أو كفضلة لم يكثرت بتأنيثه.

ومثل للفضلة بقوله :"إنه زيد حب هند"

---

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦٤-١٦٥وشرح الكافية ١/٢٣٧-٢٣٨.

(٢) ديوان الهذليين ق٢ ص٥٨ ابن يعيش : شرح المفصل ٣/١١٧.

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦٥، وشرح الكافية ١/٢٣٨، أبو حيان : التذييل ٢/٢٧٦، ابن عقيل المساعد ١/١١٥، والغريـــض: اللحم الطري والغرائر جمع غرارة وهي العدل يكون فيها الدقيق كالحنطة وغيرها .

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦٥، ابو حيان : التذييل ٢/٢٧٧، الدلائي : نتائج التحصيل مج٢ ج١ ص٦٤٤.

(٥) الفراء : المعاني ١/٣٦٢. وينظر ابن مالك : شرح الكافية ١/٢٣٨.

(٦) ابن مالك : شرح الكافية ١/٢٣٨.

وبقول الشاعر: [1]

أَلاَ إِنَّهُ مَنْ يُلْغِ عَاقِبَةَ الهَـــوَى *** مُطِيعَ دَوَاعِيهِ يَبُؤْ بِهَـوَانِ

فلم يكثرت بتأنيث المؤنثين (هند – عاقبة) لكونهما فضلة، فلا تأثير لهما في تأنيث الضمير.

ومثّل لما هو كالفضلة بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾ (طه ٧٤)

"فذكّر تعالى الضمير مع اشتمال الجملة على (جهنم) وهي مؤنثة، لأنها في حكم الفضلة، إذ المعنى: من يأت ربَّه مجرمًا، فجزاؤه جهنم"[2] فمثل ذلك يرجح فيه التذكير وهو المسموع، والتأنيث جائز ولكنه ليس المختار[3]، قال الرضي: "وذلك لأن الضمير مقصود مهم، فلا يراعى مطابقته للفضلات".[4]

والفرق بين الحكمين السابقين لضمير الشأن، هو أن أحدهما – وهو الإفراد – لازم فلا يتأتّى فيه تثنيةٌ ولا جمعٌ بخلاف التذكير فإنه لا يلزم، إذ يجوز فيه التأنيث على ما سبق بيانه، وقد علل الفراء لذلك بأن ضمير الشأن في هذين الحكمين مشبه بالفعل. فكما أنَّ الفعلَ يلزم الإفراد ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع مع الفاعل المثنى والمجموع فكذلك هذا الضمير. وكما أنَّ الفعلَ تلحقه علامة التأنيث مع الفاعل المؤنث – كذلك حال ضمير الشأن.

قال :"فإن قلت: كيف جاز التأنيث مع الأنثى ، و لم تجز التثنية مع الاثنين؟ قلت: لأن العرب إنما ذهبت إلى تأنيث الفعل وتذكيره، فلما جاز ﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحة﴾، و (أخذت) جاز التأنيث، والتذكير، ولما لم يجز: قاما أخواك، ولا قاموا قومك لم يجز تثنيتها ولاجمعها.

فإن قلت: أتجيز تثنيتها في قول من قال: ذهبا أخواك؟ قلت: لا، من قبل أنَّ الفعلَ واحدٌ، والألف التي فيها كأنها تدل على صاحبَيْ الفعل، والواو في الجمع تدلُّ على أصحاب الفعل، فلم يستقم أن يكنى عن فعل واسم في عقدة، فالفعل واحد أبدًا، لأن الذي فيه من الزيادات أسماء"[5]

**٣ –أنه لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.**

قال ابن السراج: "واعلم أن الهاء التي تسمى المجهولة في قولك: إنه قام بكر، وفي كل موضع تستعمل فيه، فهي موحدة لا ينسق عليها، ولا تكون منها حال منصوبة ولا توكيد"[6]لأن المقصود بهذا الضمير الإبهام وغرض التابع الإيضاح[7]

---

(١) ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٥/١ أبو حيان : الارتشاف ٩٥٠/٢ التذييل ٢٧٧/٢، السلسيلي : شفاء العليل ٢٠٤/١، الدلائي : نتائج التحصيل حج٢ ج١ ص٦٤٤.

(٢)ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٥/١.

(٣) ينظر ابن مالك : شرح الكافية ٢٣٨/١، والرضي : شرح الكافية ٤٦٧/٢.

(٤) الرضي : شرح الكافية ٤٦٧/٢.

(٥) الفراء : المعاني ٣٦١/١-٣٦٢.

(٦) ابن السراج : الأصول ٢٥٧/١.

(٧) ينظر الكفوي : الكليات ١٣٣/٣.

**إعـــرابـــه:**

يعرب ضمير الشأن حسب مقتضى العامل المسلّط عليه، ولا يتسلط عليه من العوامل إلا الابتداء أو أحد نواسخه، فيأتي ضمير الشأن مبتدءًا أو معمولاً لأحد نواسخ الابتداء، وتجعل الجملـــة بعـــده متممـــة لمقتضى العامل.

**ويأتي بارزاً في حالتين:**

**الحالة الأولى:** منفصلاً مرفوعًا، ويكون ذلك في موضعين:

**الأول** : يكون فيه ضمير الشأن مبتدءً:

ومنه قوله تعالى :﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص ٠٠١)

وقول علقمة الفحل: (١)

**قدْ أَدْبَرَ العرُّ عنها فهو شَامِلُهـــا *** من ناصِعِ القَطِرِنِ الصِّرْف تَدْسِيمُ**

وأكثر النحويين على جواز وقوع ضمير الشأن مبتدأ. (٢)

أما الفراء فقد نصَّ على منع وقوع ضمير الشأن مبتدأ ، قال في آية سورة الإخلاص :" وقد قـــال الكسائيُّ فيه قولاً لا أراه شيئاً . قال : هو عماد مثل قوله: { إنه أنا الله } فجعل (أحد) مرفوعاً بـــــالله ، وجعل هو بمنزلة الهاء في (إنه) ، ولا يكون العماد مستأنفاً حتى يكون قبله إنّ أو بعض أخواتها أو كـــان أو الظن" . (٣)

ونراه في موضع آخر يجيز وقوع ضمير الشأن مبتدأ ، ولكن يضع له ضابطاً محدداً وهو: أن يكـون الموضع يطلب الاسم ،ووقوع الاسم به أليق من أن يقع به مشتقاً أو فعلاً ، فإن لم يوجد ذلك الاسم جعل مكانه ضمير الشأن .

قال في تفسير قوله تعالى :﴿ وهوَ محرَّمٌ عليكُمۡ إخراجُهُم ﴾ (البقرة ٠٨٥)

"وإن شئت جعلت (هو) عماداً ورفعت الإخراج بمحرم فإن قلت : إن العرب إنما تجعل العماد في الظـــنّ لأنه ناصبٌ ، وفي (كان) و(ليس) لأنهما يرفعان – وفي (إن) وأخواتها لأنهن ينصبن، ولا ينبغي للـــواو – وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض – أن يكون لها عماد ، قلت : لم يوضع العماد على أن يكون لنصـــب أو رفع أو خفض ، إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل ، فإذا رأيت الـــواو في موضـــوع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد ، كقولك : أتيت زيداً وأبوه قائم ، فقبيح أن تقول : أتيـــت

---

(١) الشنتمري : أشعار الستة الجاهلين ١٥١/١. .

(٢) ينظر الفارسي : الحلبيات ٢٤٧– والجرجاني : المفقد ٤١٩/١.

(٣) الفراء : المعاني ٢٩٩/٣.

زيداً وقائم أبوه ، وأتيت زيداً ويقوم أبوه ؛ لأن الواو تطلب الأب فلما بدأت بالفعل وإنما تطلب الواو الاسم أدخلوا لها (هو) لأنه اسم . قال الفراء: سمعت بعض العرب يقول : كان مرة وهو ينفع الناسَ أحسابُهم. وأنشدني :

فأبلغْ ابا يحي إذا ما لقيتهُ *** على العيس في أباطها عَرَقٌ يَبْسُ

بأن السُّلاميَّ الذي بضريَّةً *** أمير الحمى قد باع حقيّ بن عَبْسِ

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ *** فهل هو مرفوع بما ها هنا رأْسُ

فجعل مع (هل) العماد وهي لا ترفع ولا تنصب ؛ لأن هل تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلاً"(١)

الثاني: يكون ضمير الشأن فيه اسمًا لما:

ومثلوا له بقول الشاعر: (٢)

ومَا هُوَ مَنْ يَأْسُو الكُلُومَ وتُتقى *** بِهِ نَائِباتُ الدَّهْرِ كالدَّائمِ البُخْلِ

فـ (هو) اسم ما والجملة بعده في محل نصب على الخبرية.

قال أبو حيان: "وقال في البسيط: اختلفوا في (ما) إذا عملت هل يلحقها ضمير الأمر والشأن أولا؟ وقال فيه: وأما إضمار الشأن فقيل يجوز على جهة الانفصال، فتقول: ما هو زيدٌ قائمٌ، ويجوز دخول إلاّ كما في الخبر، ولكنه لا بدَّ من تقدُّمِ إلاَّ على الجملة، فتقول: ما هو إلا زيدٌ قائمٌ. لأن معناه : ما الحديث إلا هذا". (٣)

وواضح من قول أبي حيان السابق أنّ (ما) لا يكون ضمير الشأن معها إلا منفصلاً، ولا يكون مقدرًا فيها، ويؤيد ذلك أنَّ من عدَّ المواضع التي يأتي فيها ضمير الشأن قسمها إلى مواضع يكون فيها بارزًا وأخرى مستترًا، وجعل مجيئه مع (ما) من مواضع بروزه، وبروزه معها بلا شك لا يكون إلا على جهة الإنفصال. (٤) وصرَّح بعضُهم بمنع تقديره معها من حيث كانت (ما)حرفاً والحروف لاتتحمل الإضمار. [وسيأتي معنا مزيد بيان في ذلك في موضع قريب،] و لم أعثر — فيما توافرت عليه من كتب — على خلاف في ذلك يجوز المخالفون بموجبه إضمار الشأن مع ما مقدراً فلعلَّ الخلاف الذي نقله أبو حيان والدلائي عن صاحب البسيط هو على تقدير أن ثمة من يجوِّز إضمار الشأن مع (ما) مقدرًا، وإن لم يوجد من قال به.

فالأنسب إذن أن نجعل ذلك الخلاف خلافا في ما ذاتها فيصح إضمار الشأن معها ظاهرا ولا يصح مقدرًا.

---

(١) السابق ١/٥٠-٥١.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦٦، أبو حيان : التذييل ٢/٢٨١، ابن عقيل : المساعد ١/١١٥- السلسيلي: شفاء العليل ١/٢٠٥، الدماميني : تعليق الفرائد ٢/١٢٥" السيوطي: الهمع ١/٢٣٠.

(٣) أبو حيان : التذييل ٢/٢٨١، وينظر الارتشاف ٢/٩٥٠ ، الدلائي : نتائج التحصيل مج٢ ج١ ص٦٤٦.

(٤) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٦٦، ابن عقيل : المساعد ١/١١٥، السلسيلي : شفاء العليل ١/٢٥ الدماميني : تعليق ٢/١٢٥، السيوطي الهمع ١/٢٣٠.

**الحالة الثانية : متصلاً منصوبًا:**

ويكون ذلك في موضعين أيضًا:

**الأول : في باب إنّ:**

قال الجرجاني: "اعلم أن ضميَر الأمر والشأن يدخلُ عليه كُلُّ ما يدخلُ على المبتدأ والخبر من العوامـــل، تقول : إنه زيدٌ منطلق، فتكون الهاء ضمير الأمر والشأن، وتكون الجملة في موضع رفع لأنها خبر إن".(١)

وشواهده:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾

(طه ٠٧٤)

وقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ (الجن ٠١٩)

"وقد تضمر القصةُ – في إنَّ – لأن كلَّ كلام فهو أمرٌ وقصةٌ وحديثٌ".(٢)

وعليه قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾

(الحج ٠٤٦)

وقوله تعـــالى : ﴿ يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ﴾ (لقمان ٠١٦)

وقد ذكر سيبويه إضمار الشأن في إنَّ، قال : "ومما يضمر لأنه يفسِّرُه ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب : إنَّه كرامٌ قومُك ،وإنَّه ذاهبةٌ أمتُك ،فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعـــد الهـــاء ،كأنه في التقدير –وإن كان لايتكلم به قال : إنَّ الأمر ذاهبة أمتك وفاعلة فلانة فصار هذا الكلامُ كلُّـــه خبراً للأمر وكذلك مابعد هذا في موضع خبره ).(٣)

قال أبو حيان : "وهو – إضمار الشأن – مسموعٌ في إنّ وأنَّ ويحتاج دخولها في أخواتها إلى سماع"(٤)

**الثاني : في باب ظن:**

من المواضع التي يبرز فيها ضمير الشأن منصوبًا مجيئه في باب ظن"تقول : ظننته زيدٌ قائمٌ ، تريـــد ظننـــت الأمر والخبر"(٥)

---

(١) الجرجاني : المعتقد ٤٦٥/١ ، وينظر ابن السراج : الأصول ٢٣٢/١ والصيمري : التبصرة ٢٠٦/١.

(٢) الصيمري : التبصرة ٢٠٦/١.

(٣) سيبويه : الكتاب ١٧٦/٢.

(٤) أبو حيان : الارتشاف ٩٥٠/٢.

(٥) ابن السراج : الأصول ١٨٢/١.

ويكون ضمير الشأن المفعول الأول "لظن"وجملة، "زيدٌ قائمٌ" في موضع نصب مفعول ثانٍ

ومن شواهده في كتب النحاة قول الشاعر:. (١)

عَلِمْتُهُ الحَقَّ لاَ يَخْفَى عَلَى أَحَـدٍ *** فَكُنْ مُحِقًّا تَنَلْ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرِ

ويستتر ضمير الشأن مرفوعًا في موضعين.

**الأول : في باب كان:**

ويستدل على استتار ضمير الشأن في هذا الباب بانعدام تأثير الناسخ في الجملة، نحو قولنا : كـان زيدٌ قائمٌ.

قال ابن أبي الربيع: "ومتى جاءت – كان – أولاً فلم تعمل ، ففيها ضمير الأمـر والشـأن"(٢) وقـال: "وكذلك إذا وقع بعدها مبتدأ أو خبر و لم يؤثر فيهما (كان) نحو :كان زيدٌ قائمٌ ففيها أيضًا ضمير الأمـر والشأن". (٣)

وأُشتُهر إضماره في هذا الباب في (كان وليس) دون أخواتهما لذا خصَّهما النحاةُ بالذكر. يلحظ ذلـك عند سيبويه، فقد جاء ضمن عنوانات كتابه العنوان التالي: "هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنَّ"(٤)

ومما يمكن أن يكون شاهدًا على ما نقول، قول الصيمري: "واعلم أنَّهم يضمـرون في (كـان) و (ليس) الأمر والشأن والحديث، فيقولون: كان زيدٌ منطلقٌ، وليس عمرُو ذاهب على معنى كان الأمر زيـدٌ منطلقٌ، وليس الحديث عمرُو ذاهبٌ ... فإذا قلت: ليس زيدٌ خارجٌ فالضمير اسم ليس، وقولك: "زيـدٌ خارجٌ" خبره، وكذلك كان زيدٌ منطلقٌ" الضمير في (كان) اسمها، و (زيدٌ منطلق) خبرها ، لأن قولـك : زيدٌ منطلق، حديث وخبر". (٥)

وعليه جاءت الشواهد التالية:

قول العجير السلولي: (٦)

إِذَا متُّ كَـانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ *** وآخَرُ مُثْنٍ بالذِي كُنْتُ أَصْنَـعُ.

ففي (كان) ضمير الأمر والشان، والناس صنفان، جملة في موضع الخبر، ولـو لم يضمـر لقـال (صنفين).

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٤٦٧/٢.

(٢)ابن ابي الربيع : البسيط ٤٧٠/٢.

(٣) ابن أبي الربيع : البسيط ٧٤٥/٢وينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٤١١/١ والرضي : شرح الكافية ١٩٠/٤.

(٤) سيبويه : الكتاب ٦٩/١.

(٥) الصميري : التبصرة ١٩٢/١.

(٦) سيبويه : الكتاب ٧١/١، ابن الشجري : الأمالي ١١٦/٣، ابن يعيش : شرح المفصل ٧٧/١، ١١٦/٣،١٠٠/٧؛ ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٦/١، ابن ابي الربيع : التبسيط ٦٩٦/٢ ، ٧٤٠،٤٦٠؛ الأشموني : شرح اللفية ٢٣٩/١.

وقول الآخر: (١)

فَــلاَ أُنْبِــأَنَّ أنَّ وَجْــهَــكِ شَانَــهُ *** خُمُوشٌ وإنْ كَانَ الحَمِيمُ حَمِيمُ

قال الجرجاني – تعليقًا على هذا البيت – : "اعلم أن في كان ضمير الأمر، ألا تراه رفع الجزئين، ولــو لم يكن فيه ضمير الأمر لوجب أن يرفع الحميم الأول به، وإذا ارتفع أحد الجزئين بكان، لم يكن في الثــاني إلا النصب، فلما لم ينصب فيقول: وإن كان الحميمُ حميمًا، علمت أن في كان ضميرًا هو اسمه، وأن قولــه: الحميم حميم جملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب بأنها خبر كان، كقولك : كان زيدٌ منطلقٌ". (٢)

ومثله أيضًا قول الآخر: (٣)

أَمِنْ سُمَيَّةَ دَمْعُ العَيْنِ مَــــذْرُوفُ *** لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ اليَوْمِ مَعْرُوفُ

ومنه أيضًا ما حكى سيبويه من قولهم : "كان أنت خيرٌ منه". (٤)

ففي كان ضمير الشأن اسمها ، وجملة (أنت خيرٌ منه) في موضع نصب.

وشاهده في ليس، قول هشام أخي ذي الرمة: (٥)

هِيَ الشِّفَاءُ لِدائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا *** وَلَيْسَ مِنْهاَ شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ.

فاسم ليس ضمير الشأن مقدرًا، والجملة بعده في موضع نصب الخبر، ولو لا تقدير ضمير الشأن لنصــب (مبذول).

وكما يضمر الشأن في كان وليس يضمر في باقي أخواتهما طردًا للباب

قال ابن أبي الربيع : "وهذا الذي ذكرت في (كان) من ضمير الأمر والشأن يجري في أخواتهــا كُلِّــها ، فتقول: ليس زيدٌ قائمٌ ... وكذلك تقول: أصبح عمروٌ قائمٌ، وأمسى محمدٌ شاخصٌ – فضمير الأمــر والشأن جاز فيها كُلِّها؛ لأنَّها كُلَّها داخلةٌ على المبتدأ والخبر، وكذلك تقول: ما أنفك زيدٌ عالمٌ". (٦)

ومثل هذا التركيب – أعني رفع الاسمين بعد كان وأخواتها – مختلف فيه من أوجه: فالجمهور على جوازه على ما تقدم من تقدير ضمير الشأن اسمًا للناسخ والجملة بعده خبر" ونقل عن الفراء إنكاره. (٧) واحتُــج عليه بوروده في كلامهم على نحو ماتقدم.

---

(١) أبو علي الفارسي : الحلبيات ٢٥٦، الجرجاني المقتصد ٤٢٤/١، ابن الشجري : الأمالي ١١٦/٣، ابن أبي الربيع : البسيط ٧٤٠/٢.

(٢)الجرجاني : المقتصد ٤٢٤/١.

(٣) أبو حيان : التذييل ٢٨٣/٢.

(٤) سيبويه : الكتاب ٧١/١.

(٥) سيبويه : الكتاب ب١٤٧،٧١/١، والمبرد : المقتضب ١٠/٤، والأعلم : النكت ٢٠٩/١.

(٦) ابن أبي الربيع : البسيط ٧٤٨/٢،٧٥٠.

(٧) نقل ذلك عنه ابو حيان في : الارتشاف ٩٥١/٢، التذييل ٢٨٢/٢، منهج السالك ٥٩، والسيوطي في الهمع ٦٤/٢.

وخالف الكسائي الجمهور في تقدير ضمير الشأن، وذهب إلى أنَّ الناسخ في ذلك ملغي، و لم يضمر فيه شيء. قال أبو حيان: "ذهب الكسائيُّ إلى أنَّه إذا جاء الاسمان بعدها مرفوعين كانت ملغاة لا عمل لها".(١)

ووافقة ابن الطراوة. جاء في البسيط: "وادعى ابن الطراوة أنك إذا قلت: كان زيد قائم، فكان هنا ملغاة، وحمله على هذا أنه لم يفهم ضمير الأمر والشأن".(٢)

والذي حمل الجمهور على تقدير ضمير الشأن في ذلك هو أنهم لا يجيزون الغاء كان متقدمة ويوجبون اعمالها كما أن (ظن) إذا تقدمت لا تلغى.(٣)

**الثاني : في باب كاد :**

اختلفوا في إضمار الشأن في أفعال المقاربة والصحيح جوازه، استدلالا بقوله تعالى: ﴿ **من بعد ما كَاد يزِيغُ قُلُوبُ فرِيقٍ مِنْهم** ﴾(التوبة ١١٧) ، بياء الغيبة في (يزيغ) وهي قراءة حمزة وحفص.(٤)

ففي كاد ضمير الشأن اسمها، و (قلوب) مرتفع بـ (يزيغ) وجملة (يزيغ قلوب) جملة في موضع نصب خبرا لكاد.

ولا يجوز – على هذه القراءة – أن تجعل (قلوب) اسما لكاد، و (يزيغ) الخبر، لأن التقدير حينئذ يكون: "كاد قلوب فريق منهم يزيغ" ولا يصح إسناد (يزيغ) إلى ضمير القلوب بالياء.(٥)

وجوزه سيبويه(٦) مستدلا بالآية نفسها ولكن على قراءة من قرأ : "من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم" بالتاء في (تزيغ) وهي قراءة بقية السبعة. وهذه القراءة تحتمل إضمار الشأن في (كاد) وليس بمتعين إذ يحتمل أن يكون قلوب اسم كاد و (تزيغ) خبرا مقدما ، ولا يمتنع هذا التقدير كما امتنع في قراءة حمزة وحفص، لأن الفعل هنا مؤنث. فيصح اسناده إلى ضمير القلوب.

قال صاحب الاتحاف: "واختلف في (كاد تزيغ) فحفض وحمزة بالياء على التذكير، واسم كاد حينئذ ضمير الشأن و (قلوب) مرفوع بـ (تزيغ) والجملة نصب خبرا لها، وافقهما الأعمش والباقون بالتأنيث وعليها فيحتمل التوجيه المذكور، ويحتمل أن يكون (قلوب) اسم كاد و (تزيغ) خبرا مقدما ، لأن الفعل مؤنث. وإنما قدر هذا الإعراب لأن الفعل إذا دخل عليه الفعل قدر اسم بينهما".(٧)

---

(١) ابو حيان : منهج السالك ٥٩ وينظر السيوطي : الهمع ٦٤/٢.

(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ٧٤٠/٢، وينظر أبو حيان : التذييل ٢٨٣/٢، منهج السالك ٥٩، السيوطي الهمع ٦٥/٢.

(٣) ينظر البسيط ٧٤٠/٢.

(٤) ابن الجزري : النشر ٢٨١/٢، البناء : الإتحاف ٢٤٥.

(٥) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢١٨/٤، أبو حيان : التذييل ٢٨٢/٢.

(٦) ينظر سيبويه : الكتاب ٧١/١.

(٧) البناء : الاتحاف ٢٤٥وينظر الرضي : شرح الكافية ٢١٨/٤ الدماميني : تعليق الفرائد ٣٠٧/٣.

ونقل أبو حيان عن سيبويه إجازة إضمار الشأن في كاد، ونص على أنه استدل بقراءة: "من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم.." بياء الغيبة في (يزيغ)[1].

والذي نسبناه إلى سيبويه هو الثابت في نسخة كتابة التي بين أيدينا، قال : "ومثله أي مثل الاضمار في كان وليس – : "كاد تزيغ قلوب فريق منهم" وجاز هذا التفسير لأن معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيغ"[2].

والقراءة التي استدلَّ بها سيبويه –رحمه الله – وإن كانت تحتمل وجهين على ما تقدم ، إلا أن تقدير ضمير الشأن فيها أجود من التقدير الآخر، لأنه على التقدير الآخر جعل ما يعمل فيه الأول يلي الآخر وهذا الا يحسن[3].

وكما لم يُشتهر إضمار الشأن في باب (كان) إلا فيها وفي (ليس) دون باقي أخواتهما، كذلك في هذا الباب لم يشتهر إضمار الشأن إلا في (كاد).

قال الرضي: "وليس بمشهور إضمار الشأن من أفعال المقاربة إلا في (كاد) وفي الأفعال الناقصة إلا في (كان) و (ليس)"[4].

وما تقدم من مواضع ضمير الشأن هي ما علم اتفاقهم عليه، وإن كان فيه من خلاف فلا يلزم اعتباره لكونه لا يعدو أن يكون خلاف فرد.

ولضمير الشأن مواضع أخرى غير ما تقدم في بعض المسائل الخلافية أو في بعض التراكيب المخالفة للأصل يلجأ فيها إلى تقدير ضمير الشأن على ضرب من التأويل.

**ومن هذه المواضع :**

**١ – أن يكون الضمير اسما لكان إذا وليها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور:** إيلاء كان معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون على الجواز، والبصريون يمنعون، وعلة خلافهم هذا هو اختلافهم في معمول المعمول، هل يعد معمولاً للعامل الأصلي أم لا؟

فالذي عليه الكوفيون أن معمول المعمول معمول للعامل الأصلي، والذي عليه البصريون خلاف ذلك فمعمول المعمول لديهم أجنبي من العامل الأصلي. وبناءًا على ما يرى كل فريق من صلة معمول المعمول بالعامل الأصلي يكون المنع والجواز.

---

(١) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢/٩٥١، ونقل مثل ذلك عن صاحب البسيط في التذييل ٢/٢٨٣.

(٢) سيبويه : الكتاب ١/٧١ وينظر النحاس : إعراب القرآن ٢/٢٣٩.

(٣) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٣/١١٦.

(٤) الرضي : شرح الكافية ٤/٢١٨.

فأجاز الكوفيون أن يلي كان معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور، لأنهم لا يعدونه أجنبيًا منها، ومنع البصريون أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها، لأنه أجنبي منهن، وإيلاؤه إياهن يلزم الفصل بين العامل الذي هو كان أو إحدى أخواتها والمعمول الذي هو الاسم والخبر بالأجنبي الذي هو معمول الخبر.

فعلى مذهب الكوفيين لنا أن نقول : كان طعامَك زيدٌ آكلاً ، وهو ممتنع عند البصريين قال المبرد: "وتقول : كان غلامَه زيدٌ ضاربًا، فهو على وجه خطأ وعلى وجه صواب، فأما الوجه الفاسد فأن تجعل (زيدا) مرتفعًا بـ (كان) وتجعل (الغلام)، منتصبًا بضارب ، فتكون قد فصلت بين كان واسمها وخبرها بالغلام وليس هو لها باسم ولا خبر، وإنما هو مفعول مفعولها، وكذلك لو قلت: كلنت زيدًا الحمى تأخذ"[1].

والبصريون ليسوا في المنع سواءً، فمنهم من منع ذلك مطلقًا ، ومنهم من فرق بين أن يتقدم المعمول على الاسم مع الخبر أو أن يتقدم وحده؛ فإن تقدم المعمول على الاسم مع الخبر جازت المسألة – نحو : "كان طعامَك أكلاً زيدٌ" وإن تقدم وحده لم تجز، نحو : "كان طعامك زيدٌ آكلاً"

والتفريق بين المسألتين بهذه المنزلة مذهب لأبي علي الفارسي[2]، وابن السراج[3] وابن عصفور[4] ونسبه ابن مالك إلى ابن بابشاذ[5].

وحجتهم فيما أجازوه أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فكأن الذي ولي كان هو الخبر.

قال ابن عصفور: "وإن قدمته – أي معمول الخبر – مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لإيلائك الفعل ما ليس باسم له ولا خبر، وذلك نحو قولك: كان طعامك آكلاً زيدٌ ، والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذاً إنما أوليتها الخبر وهو الصحيح".[6]

وسيبويه ممن لايفرق في المنع، قال : "لو قلت : كانت زيدًا الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى، لم يجز وكان قبيحًا"[7].

---

(١) المبرد : المقتضب ٤/٩٨-٩٩ وينظر ابن السراج : الأصول ١/٨٦.

(٢) أبو علي الفرسي : الايضاح ١/٢٠ وينظر الأشموني ، شرح الألفية ١/٢٣٧ ، الأزهري : التصريح ١/١٨٩.

(٣) ينظر الأشموني شرح الألفية ١/٢٣٧، الأزهري التصريح ١/١٨٩، وقد نسب إليه السيوطي في الهمع ٢/٩٢ موافقة الكوفيين وهي نسبة غريبة مخالفة لما نص عليه في الأصول ١/٨٦ فضلاً عن مخالفتها لما اشتهر عنه .

(٤) ابن عصفور شرح الجمل ١/١٣٩٢.

(٥) ابن مالك شرح الكافية الشافية ١/٤٠٣.

(٦) ابن عصفور : شرح الجمل ١/٣٩٣ وينظر التصريح١٤/١٨٩ هذا وإن كان ابن عصفور في هذا الموضع قد أيد هذا المذهب إلا أنه في موضع آخر خالف فمنع ما أجاز هنا ، قال في المقرب : "وإن قدمته مع الخبر على الاسم فلا يخلو من أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فإن كان ظرفاً مجروراً جاز ، وإن كان غير ذلك فلا يخلو أن يكون قبل الخبر أو بعده ، فإن قبله لم يجز نحو قولك : كان طعامك آكلاً زيد" ١/٩٧.

(٧) سيبويه : الكتاب ١/٧٠.

وإن وقع في بعض الكلام ما ظاهره إيلاء كان معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا مجـــرور، تأوله جمهور البصريين الذين يمنعون مطلقًا على أن في (كان) ضمير الشأن مستترًا اسمًا لها.

قال المبرد: "والوجه الذي يصح فيه – أي في "كان غلامه زيدٌ ضاربًا" – أن تضمر في (كـان) الخبر أو الحديث، أو ما أشبهه على شريطه التفسير، ويكون ما بعده تفسيرًا له، فيكون مثل الهاء الـــتي تظهر في (إن) إلا أنه ضمير مرفوع فلا يظهر – فيصير الذي بعده مرفوعًا بالابتداء والخبر"[1]

ووافق ابنُ مالك البصريين فقال:

**ولا يلي العاملَ معمـــولُ الخبر** *** **إلا إذا ظرفًا أتى أو حرف جر**

**ومضمر الشأن اسم انو إن وقع** *** **موهم ما استبان أنه امتنـــع**

ومما تأوله البصريون هذا التأويل، قول حميد الأرقط: [2]

**فأصبحوا والنّوى عالي معرَّسهم** *** **وليس كلَّ النوى تلقي المساكين**

فظاهر هذا البيت أنه مثل: "كان طعامك آكلاً زيدٌ" في إيلاء الفعل الناسخ معمول خبره مـــع تقدم الخبر على الاسم. والكوفيون يعربونه على أن (كل النوى) مفعول مقدم لـــ (تلقي) وجملة (تلغي) في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها، و (المساكين) اسم ليس متأخر عن الخبر.

وبه استدل من أجاز من البصريين إيلاء الناسخ معمول الخبر مع تقدم الخـــبر علـــى الاســـم، والمانعون منهم يقدرون في (ليس) ضمير الشأن محذوفًا اسمها، و (كل النوى) مفعول مقدم، لـــ(تلقـــي) و (تلقي، المساكين) جملة في موضع نصب خبر ليس. والتقدير: ليس هو: أي الشأن كل النوى تلقـــي المساكين، فالذي ولي (ليس) هو اسمها وليس معمول خبرها[3] وهذا البيت يروى بأربع روايات:

"وليس كلُّ النوى يُلقي المساكينُ"

"وليس كلُّ النوى تُلقي المساكينُ"

"وليس كلَّ النوى يُلقي المساكينُ"

"وليس كلَّ النوى تُلقي المساكين"

ورواية:"وليس كلَّ النوى تلقي المساكين" هي الرواية التي يستشهد بها الكوفيون على جواز ايلاء كـــان وأخواتها معمول خبرهن المتقدم مع الخبر على الاسم، على ما تقدم بيانه.

وأكثر كتب النحو التي تعرض للمسألة تأتي بالبيت على رواية" وليس كلَّ النوى يلقي المســـاكين"[4].

فيتأتي لأصحابها الاعتراض على الكوفيين – مقدرين أن الكوفيين يستشهدون بها على جعـــل (كـــل

---

(١) المبرد : المقتضب ٤/٩٩-١٠٠.

(٢) سيبويه : الكتاب ١/٧٠،١٤٧، المبرد : المقتضب ٤/١٠٠ ابن عقيل : شرح الألفية ١/٢٦٣ والأشموني : شرح الألفية ١/٢٣٩.

(٣) ينظر سيبويه : الكتاب ١/٧٠ والمبرد المقتضب ٤/١٠٠.

(٤) ينظر ابن السراج : الأصول ١/٨٦، الصيمري : التبصرة ١/١٩٣ ، والنحاس : شرح ابيات سيبويه ٧٠ والأعلم : النكت ١/٢٠٨، وابن السيد : الحلل في إصلاح الخلل ١٧٢ ، ابن مالك : شرح التسهيل ١/٣٦٧ وشرح الكافية ١/٤٠٧ – والبغدادي : الخزانة ٩/٢٧٢.

النوى) معمولاً للخبر (يلقي) والمساكين اسم ليس- مِن جهة أخرى غير الفصل، وهي أن جعل المساكين اسمًا لليس و (يلقى) الخبر يوجب أن يقال: (يلقون) أو (تلقي) لإسناده إلى ضمير المساكين، ثم إن (يلقي) مهيأ للعمل في المساكين، وليس ثمة ما يوجب قطعه عنه وتأثيره في غيره"[1]

وكما تقدم فليست هذه الرواية هي التي يستشهد بها الكوفيون.

وليس على هذه الرواية مسندة إلى ضمير الشأن عند البصريين والكوفيين و (كل النوى) معمول الخبر، وجملة ، يلقي المساكين، في محل نصب خبر ليس.

ومما يتأوله البصريون على نحو ما سبق، قول الفرزدق: [2]

**قنافذ هدّاجون حول بيوتهم *** بما كان إياهم عطية عودا**

فعلى مذهب الكوفيين يكون معمول خبر كان وهو (إياهم) تقدم على اسمها وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (عودا) فيكون معمول الخبر قد ولي (كان).

والبصريون يتأولون ضمير الشأن في (كان) يجعلونه اسمًا لها، والجملة بعدها خبر ، فلا فصل بين كان ومعمولها.

واعترض ابنُ عصفور هذا التقدير بأن الخبر الفعلي لا يتقدم المبتدأ، فكذا معموله[3] ورُدّ اعتراضه بأن المانع من تقديم الخبر الفعلي خشية التباس الاسمية بالفعلية، وذلك مأمون مع تقدم المعمول.

وقال البصريون في قوله:

**قنافذ هداجون حول .... البيت**

إن (عطية) مبتدأ (إياهم) مفعول (عود) والجملة خبر كان ، واسمها ضمير الشأن، وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال: هربوا من محذور — وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها — فوقعوا في محذور آخر ،وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله".[4]

وللبصريين في البيت تأويلات أخرى:

١- أن (كان) زائدة و (ما) اسم موصول مجرور المحل بالباء، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول. [5]

---

(١) ينظر ابن مالك : شرح الكافية ٤٠٨/١، وابن أبي الربيع : البسيط ٧٠٧/٢.

(٢) المبرد : المقتضب ١٠١/٤- ابن السيد : إصلاح الخلل ١٧٢ ، ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٣/١، ابن مالك : شرح التسهيل ٣٦٧/١، وشرح الكافية ٤٠٧/١- الرضي : شرح الكافية ٢٠٧/٤ ، ابن هشام : المغني ٦١٠/٢ ، السيوطي : الهمع ٩٢/٢ وك"كتب شرح الألفية " كان وأخواتها"

(٣) ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٣/٧.

(٤) ابن هشام : المغني ٦١٠/٢-٦١١ وينظر المبرد : المقتضب ١٠١/٤ والبغدادي : الخزانة ٢٣٨ ٢٧١/٩، ٢٧٢.

(٥) ينظر ابن السيد : إصلاح الخلل ١٧٢" ابن مالك : شرح التسهيل ٣٦٨/١ — الرضي : شرح الكافية ٢٠٦/٤ .

٢- إن اسم (كان) ضمير مستتر يعود على (ما) الموصولة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها لا محل لها صلة، والعائد محذوف تقديره: بما كان عطية عودهموه[١].

٣- وقيل التقديم في ذلك ضرورة – تحفظ ولا يقاس عليها. [٢]

والقول بالضرورة متعين عند البصريين في قول الشاعر: [٣]

**باتت فؤادي ذاتُ الخال سالبةً *** فالعيشُ إنْ حُمَّ لي عيشٌ من العجب.**

وقول الآخر: [٤]

**لئن كان سلمى الشيبُ بالصدِّ مغريا *** لقد هوَّن السلوان عنها التحلُّمُ**

فلا يجوز في البيتين دعوى زيادة الناسخ، ولا إضمار الشأن لظهور نصب الخبر (سالبة، ومغريا)، وضمير الشأن لا يخبر عنه بالمفرد كما تقدم.

**إيلاء (ما) المشبهة بـ (ليس) معمول الخبر:**

يحتم علينا المقام أن نعرج على (ما) المشبهة بليس أو ما الحجازية، هل تكون بمنزلة (ليس) في هذه المسألة أم لا؟

أي : هل يجوز أن يليها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا مجرور، ويقدر ضمير الشأن فيها كما كان الحال في ليس ؟

إن ذلك غير جائز في (ما)، والتفريق بين (ما) و (ليس) في ذلك عائد إلى الفرق بينهما من حيث كانت إحداهما فعلاً والأخرى حرفًا. فجاز تقدير ضمير الشأن في (ليس) إن وليها معمول خبرها، لأنها فعل[٥]. ومُنع تقديره في (ما) لأنهاحرف، والحروف لا تتحمل الإضمار.

وعليه فلا يصح على مذهب البصريين أن يقال: ما طعامَك زيدٌ آكلا على تقدير ضمير الشأن في (ما) اسمًا لها، والجملة بعد خبر.

قال سيبويه:

"ولا يجوز ذا – أي إضمار الشأن – في ما في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا يكون فيه إضمار. ولا يجوز أن تقول: ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا – وما زيدًا أنا قاتلاً؛ لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في (كان وليس) أن تقدِّم ما يعمل فيه الآخر"[٦].

---

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٣٦٨/١ وشرح الكافية ٤٠٣/١، ابن هشام : أوضح المسالك ٢٥١/١ الشموني : شرح الألفية ٢٣٨/١ ، الأزهري : التصريح ١٩٠/١.

(٢)

(٣)

(٤)

(٥) القول بفعلية (ليس) مذهب الجمهور . وذهب أبو علي الفارسي . في أحد قوليه – وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه – إلى أنها حرف ينظر الحلبيات ٢١٠-٢٢٦ ، وابن عقيل : شرح الألفية ٢٤٤/١.

(٦) سيبويه الكتاب ٧١/١.

وقال أبو علي الفارسي – مفرقا بين (ليس) و (ما) في هذه المسألة – : "وكذلك لو قلت: ليس طعامك زيد بآكل – وليس طعامك زيد آكلا لم يجز؛ لما تقدم من أنه لا يفصل بين الفاعل وفعله بالأجنبي ، فإن أضمرت – أي الشأن – في ليس جازت المسألة، ولا يجوز مع ما لأنها ليست بفعل فيضمر فيها – ألا ترى أنك تقول : زيد ليس منطلقا ، ولا تقول: عمرو ما منطلقا".[1]

**٢–أن يكون اسما لأن وكأن المخففتين:**

من المواضع التي يقدر فيها ضمير الشأن أن يكون اسما لـ(أن وكأن) المخففتين على مذهب من يقول بإعمالهما بعد التخفيف[2]، وهو مذهب للجمهور حيث أوجبوا إعمالهما وفرقوا بينهما وبين ما أثروا فيه الإهمال غالبا وهي (إن) المكسورة من عدة أوجه. يتبين في كل منها فرق يوجب إعمالهما ويجوز الغاء المكسورة، وأوجه الفرق هذه منها ما كان قبل التخفيف ، ومنها ما كان حادثا بعد التخفيف. فالفرق الذي بعد التخفيف من وجهين هما:

١ – أن (أن وكأن) إذا خففتا لم يزل موجب إعمالهما وهو الإختصاص بالأسماء، و لم تدخلا على الأفعال، وفصلهم بينهما وبين الفعل إذا وليهما بـ( السين أو سوف أوقد، أو لا) دليل على دوام الاختصاص فيهما إذ لو كانتا من الحروف التي يجوز فيها أن يليها الفعل لم يلتزموا الفصل.[3]

أما المكسورة فإنها إذا خففت تدخل على الأفعال الناسخة بلا فصل، فجاز فيها الإلغاء لزوال الاختصاص.

٢– أن (إن) المكسورة إذا خففت أشبهت (إن) النافية وهي غير عاملة في لغة عامة العرب، و لم يعملها إلا أهل العالية.[4]

و (أن) المفتوحة إذا خففت أشبهت (أن) المصدرية وهي عاملة في لغة العرب عامة. فحملت كل منهما على ما أشبهت. و (كأن) في ذلك مثل (أن) لتركبها منها ومن كاف التشبيه.

والفرق الذي بعد التخفيف من وجهين أيضا.

١ – أن (أن) المفتوحة تطلب ما تعمل فيه من جهتين: إحداهما جهة الاختصاص والأخرى جهة وصليتها بمعمولها، أما المكسورة فإنها لا تطلب ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص. فأوجبوا بعد التخفيف الإعمال في المفتوحة وجوزوه في المكسورة، ليكون ذلك فرقا بينهما يوازي الفرق بينهما في شدة طلبهما لما بعدهما. ولما كانت "كأن" مركبة من أن والكاف عوملت معاملتها.[5]

---

(١) أبو علي الفارسي : الإيضاح ١٢٢ وينظر الجرجاني : المقتصد ٤٣٧/١.

(٢) في مسألة الخلاف في إعمال (أن –كأن) ينظر: الرماني : الجنى الداني ٢١٩ ، وأبو حيان : الارتشاف ٢٧٥/٣،٢٧٨، ابن هشام : المغني ٣١/١، السيوطي : الهمع ١٨٧/٢،١٨٤.

(٣) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٤٣٦/١–٤٣٧، المقرب ١٣/١،السيوطي : الهمع ١٨٥/٢.

(٤) ينظر : أبو حيان : الارتشاف ١٢٠٨/٣، خالد الأزهري : التصريح ٢٠١/١.

(٥) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٧٣/٨ ، وابن مالك : شرح الكافية ٤٩٥/١.

٢ – ان (أنّ) المفتوحة أشد شبهًا بالفعل حيث يشبه لفظها لفظ الماضي والأمر نحو: (عَضّ)، أما المكسورة فلا تشبه إلا الأمر نحو : (جِدَّ)، فقوي موجب إعمال المفتوحة، لقوة شبهها بالفعل، وضعف موجب إعمال المكسورة، فأوثر فيها الإلغاء.[١]

وعلى القول بوجوب إعمالهما اشترطوا أن يكون اسمهما ضمير الشأن محذوفًا. ومن شواهد تقدير ضمير الشأن اسمًا لأن المفتوحة، قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دعوىٰهم أن الحمد لله رب العلمين﴾ (يونس ١٠.)

فأن هي المخففة من الثقيلة، والتقدير : أنه الحمد لله ، على أن الضمير للشأن وقوله تعالى: ﴿فَأَذن مُؤَذن بيْنَهُمْ أَن لَّعْنَة ٱللَّهِ على الظَّٰلِمين﴾ (الأعراف ٤٤.)

في قراءة نافع وأبي عمرو ويعقوب وعاصم[٢]، بتخفيف (أن) ورفع (لعنة) فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة "لعنة الله على الظالمين" خبرها، والتقدير: أنه (أي) الشأن، لعنة الله على الظالمين وقوله تعالى: ﴿والخَٰمِسَةَ أن غضبَ الله عليها﴾ (النور ٩.)

في قراءة يعقلوب والحسن[٣]: بإسكان (أن) ورفع غضب مع فتح الضاد.

وكقول الأعشى:[٤]

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قَدْ عَلِمُوا *** أَنْ هالكُ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة (هالك كل من يحفى وينتعل، في موضع الخبر.

قال ابن الحاجب: "والذي يدلك على ذلك – أي على تقدير ضمير الشأن مع أن المخففة – أن العرب تقصده قول الشاعر:

أن هالك كل من يحفى.....البيت

فلو لا أن الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا، فالذي سوغ التقديم كونها جملة واقعة خبرًا ... وإن زعم زاعم أنّ التقديم إنما جاز لبطلان عمل (أن) فصار مبتدأ وخبرًا ، والمبتدأ والخبر يسوغ

---

(١) ينظر ابن مالك : شرح الكافية ٤٩٥/١ ، الأشموني : شرح الألفية ٢٩١/١.

(٢) ابن الجزري : النشر ٢٦٩/٢، البناء : الاتحاف ٢٢٤.

(٣) ابن الجزري : النشر ٣٣٠/٢، البناء : الاتحاف ٣٢٢.

(٤)الكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، ١٦٤، ٤٥٤، المقتضب ١٠/٣ ، الأصول ٣٩/١، المسائل المنثورة ٢٢٨، أمالي ابن الشجري ١٧٧/٢، ١٥٦/٣.

التقديم فيه فهو باطل بامتناع (أن منطلق لزيد) فدل ذلك على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد".[1]

وشواهد تقديره مع كأن:

قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾(يونس ٢٤)

وقول الشاعر:[2]

**وصدر مشرق النحر *** كأن ثدياه حقان**

على رواية الرفع في (ثدياه) على أنه مبتدأ، و(حقان) الخبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر (كأن) واسمها ضمير الشأن محذوف — والتقدير : كأنه ثدياه حقان.

والذي اشترط في (أن) المخففة أن يكون اسمها ضمير الشأن هو ابن الحاجب، قال: "وإعمال المفتوحة في الملفوظ بعدها ضرورة، يلزم تقدير اسمها ضمير شأن محذوف"[3]

وصرح ابن مالك وأبو حيان بعدم لزوم ذلك لأن ضمير الشأن خارج عن القياس لا يحمل الكلام عليه ما وجد إلى غيره سبيل، فمتى أمكن الحمل على غيره كان أولى. قال ابن مالك : "وتخفف أن فلا تلغى كما تلغى إن المخففة، إلا أن اسمها لا يلفظ به إلا في الضرورة ... ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرا، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم. بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى".[4]

وقد رجح الأبذي رأي ابن الحاجب، من حيث كانوا يوجبون حذف اسم أن المخففة والحذف أليق بضمير الشأن منه بغيره.

قال : "وحذف ضمير الأمر أجود من حذف ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب؛ لأنك إذا حذفت ضمير الأمر بقيت الجملة بأسرها التي هي تفسير الضمير، وإذا حذفت ضمير الإنسان حذفت جزءا من الجملة — و لم يبق ما يقوم مقامة".[5]

ولا يعد ابن الحاجب مخالفا فيما ذهب إليه من القول بأن اسم (أن) المخففة يجب أن يكون ضمير الشأن؛ فقد جاء قوله على ما كان الأكثر والأشيع في اسم (أن) إذا خففت وهو أن يكون ضمير الشأن ، ولا يمنع ذلك أنه يجيز أن يكون ضميرا آخر غير ضمير الشأن. ومثل ذلك ليس بمستبعد حتى أن

---

(١) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ١٨٨/٢-١٨٩.

(٢) الكتاب ١٣٥/٢، ١٤٠ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٢/١ وشرح المفصل ٨٢/٨، ابن مالك : شرح التسهيل ٤٥/٢، الدماميني : تعليق الفرائد ٧٥/٤.

(٣) ابن الحاجب : الإيضاح ١٨٨/٢، وينظر الشيخ خالد : التصريح ٢٣٢/١، الصبان : حاشية على الأشموني ٢٩٠/١.

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ٤٠/٢-٤١، وينظر ابو حيان ، الارتشاف ١٢٧٥/٣.

(٥) الأبذي : شرح الجزولية ١٠٢٤.

سيبويه قد وقع في كلامه ما يفيد مرة أنه يوجب أن يكون اسم (أن) ضمير الشأن حيث قال بعد بيت الأعشى السابق – :"فهذا يريد معنى الهاء ولا تخفف (أن) إلا عليه"[1]

فالذي يقع على هذا القول لسيبويه يظن أنه لا يجيز إلا ضمير الشأن. بينما الحقيقة ليست كذلك لأن وجدناه في موضع آخر يقول: "لا تخففها – أي أن – في الكلام أبدا وبعدها الأسماء إلا وانت تريد الثقيلة مضمرًا فيها الاسم"[2].

فقوله (مضمرا) أعم من أن يكون ضمير الشأن فقط.

ويؤيد ذلك تقديره (ضمير) المخاطب في قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾ (الصافات ١٠٤-١٠٥)

قال: "كأنه قال جل وعز : ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم".[3]

فالقول الأول لسيبويه جاء بمراعاة الكثير الغالب والثاني قاله عندما رأى أن ليس ثمة ما يمنع من أن يقدر غير ضمير الشأن. وقد فعل مثل فعلته ابنُ الشجري فقال: "والوجه الثاني من وجهي إعمال (أن): أنك تعملها في مقدر، وهو ضمير الشأن، وتوقع بعدها الجملة خبرا عنها، كقولك: علمت أن زيدٌ قائم ... التقدير: أنه زيد قائم ... ومثله: "وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا" التقدير: أنه قد صدقت الرؤيا، أو أنك قد صدقت الرؤيا".[4]

فتخصيصه إعمالها في ضمير الشأن مقدرا قد يفهم منه بعضهم أنه لا يجيز تقدير غيره، وهو لم يرد ذلك إنما أراد أن الغالب أن يكون ضمير الشأن، لذلك لم يجد حرجًا في أن يجوز تقدير غيره كما فعل في الآية ووقع في مثل ذلك ابن عصفور في اسم (كأن) المخففة فذكر مرة أنه لا يكون إلا ضمير الشأن. وأخرى أنه يكون مضمرا من غير تخصيص له بضمير الشأن.[5]

**٣– أن يكون مفعولاً أولاً لأفعال القلوب المتوهم إلغاؤها متقدمة:**[6]

الإلغاء مصطلح شاع في كتب النحو، وأصبح علمًا على أفعال القلوب، فهو لا يقع في غيرها، واختصاصها بالإلغاء قصد به التنبيه على الأصل فيها وهو ألا تعمل لكونها داخلة على المبتدأ والخبر، وما

---

(١) سيبويه : الكتاب ٣/٧٤.

(٢) سيبويه : الكتاب ٣/١٦٣-١٦٤.

(٣) سيبويه : الكتاب ٣/١٦٣.

(٤) ابن الشجري : الأمالي ٣/١٥٥.

(٥) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١/٤٣٦-٤٣٧.

(٦) تنظر المسألة في ابن يعيش : شرح المفصل ٧/٨٤ وابن مالك : شرح الكافية ٢/٥٥٦، وشرح التسهيل ٢/٨٥ ابن عصفور : شرح الجمل ١/٣١٤ ، المقرب ١/١١٧، الرضي : شرح الكافية ٤/١٥٥، ابن ابي الربيع : البسيط ١/٤٣٥ ابو حيان : الارتشاف ٤/٢١٠٦، السيوطي : الهمع ٢/٢٢٧وغيرها.

يدخل على الجمل من العوامل إنما يكون معموله مضمون الجملة لا الجملة، مثل: قال: إني عبدالله ، فـ (إني عبد الله) لم تؤثر قال في لفظها شيئا وإنما حولتها إلى جملة مقوله أو محكية بالقول، ومثلها: قرأت الحمد لله ، فتأثير (قرأت) في الجملة بعدها إنما هو في مضمونها ومعناها، من حيث أصبحت جملة مقروءة و لم ينفذ تأثير الفعل إلى لفظها.

هذا إضافة إلى كون هذه الأفعال لا تنفذ من الفاعل إلى المفعول، أي ليس لها تأثير حسي كمثل (ضرب – ذهب ، أكل) وإنما هي أشياء تحجس في النفس؛ فلفقدها التأثير الحسي ضعف عملها فكأن الإلغاء فيها أثرًا من آثار ضعفها. (١)

ومفاد الالغاء :إبطال عمل هذه الأفعال لفظًا ومحلاً لغير مانع إذا توسطت أو تأخرت نحو: زيدٌ ظننت قائمٌ، وزيدٌ قائم ظننت.

وهذا مذهب البصريين أي أن افعال القلوب لا تلغى إلا متوسطة أو متأخرة. وخالف الكوفيون فذهبوا إلى جواز الغاء المتقدمة، فيصح عندهم، أن يقال: ظننت زيدٌ قائمٌ برفع الجزءين.

ومنعُ البصريين الغاء المتقدم تمشيا مع ما عليه لغة العرب عموما من إعمال الفعل متى تقدم.

والتقدم في أفعال القلوب له صورتان:

- فإما أن تكون متقدمة متصدرة.
- أو أن تكون متقدمة غير متصدرة.

وتقدمها مع التصدر هو الذي يوجب لها الإعمال من حيث كان إتيان المتكلم بها متقدمة مشعرًا بقصده إياها واعتماده عليها وفي إلغائها منافاة للقصد(٢) ،ومن حيث كان الغاؤها مؤديا إلى ارتفاع ما بعدها بالابتداء، والابتداء عامل معنوي والعامل المعنوي ضعيف وأقوى منه العامل اللفظي وقد وجد بوجود الفعل القلبي متقدمًا فينبغي أن يغلب اللفظي المعنوي غلبة القوي الضعيف. (٣)

أما إذا كانت متقدمة غير متصدرة، وذلك بأن تتقدم على معمولها،ويسبقها شيء نحو: متى تظن زيدًا منطلقًا.

فالذي يفهم من كلام سيبويه أن الإلغاء قبيح ولكن قبحه أقل من قبح إلغاء المتقدمة المتصدرة.

قال: "فإن ابتدأت فقلت: ظني زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحًا لا يجوز البتة، كما ضعف : أظن زيدٌ ذاهبٌ وهو في متى وأين أحسن إذا قلت: متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ ومتى تظن عمرو منطلقٌ لأن قبله كلامًا"(٤).

---

(١) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٨٤/٧ ، ابن عصفور : شرح الجمل ٣١٥/١، الرضي : شرح الكافية ١٥٧/٤..

(٢) ينظر الصيمري : التبصرة ١١٣/١.

(٣) ينظر الرضي: شرح الكافية ١٥٦/٤.

(٤) سيبويه : الكتاب ١٢٤/١.

وفصَّل غيرُه فقال: إن جعل السابق للفعل من صلته فالإعمال واجب؛ لأن السابق معمول للفعل، وتقدم المعمول مشعر بتقدم العامل، فكأن الفعل في الحقيقة متصدر.

وإن جعل السابق من صلة الخبر جاز الإلغاء؛ لأن تقدم معمول الخبر كتقدم الخبر، فكأن الفعل متوسط. والإلغاء مع ذلك ضعيف.[1]

والإعمال أجود.[2]

وقيل: واجب لأن العبرة في التقدم بوقوع الفعل قبل المفعولين وإن سبقة شيء غيرهما.[3]

وكما أسلفنا فإن تجويز الغاء المتقدمة مذهب للكوفيين[4] جريًا على عادتهم في التمسك بكل ما ورد والبناء عليه، وقد نبوا مذهبهم في جواز الغاء أفعال القلوب المتقدمة تمسكًا بقول زهير:[5]

أَرْجُو وأَمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهـــا *** ومـــا إخالُ لدنيا مِنكِ تَنْوِيلُ

وقول الآخر:[6]

كذاكَ أُدِّبْتُ حتى صَارَ مِنْ خُلُقي *** أنّي وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ

والبصريون لا يسلمون بظاهر البيتين، ويتأولونهما على أحد الأوجه الثلاثة التالية:

١ -أن الفعل عامل لفظًا ومحلا ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدإ وخبره في محل نصب مفعول ثان

والتقدير: وما إخاله (أي الأمر والشأن) لدينا منك تنويلُ

وإني وجدته (أي الأمر والشأن) ملاكُ الشيمة الأدبُ.[7]

٢ -أن الفعل عامل في المحل دون اللفظ، لتعليقه بلام الابتداء المقدرة، و الأصل: "للدنيا" ولملاك"[8]

وتقدير تعليق الفعل بلام الابتداء المحذوفة ضرورة مذهب سيبويه.[9]

٣ -أن الفعل ملغى، وسبب الإلغاء أنه لم يقع في أول الكلام وذلك مما سهل الغاءه فقد سبق العامل بما النافية وبأني، فهو نظير: متى ظننت زيدًا قائمًا.[10]

---

(١) ينظر الرضي : الكافية ١٥٧/٤.

(٢) ينظر ابن مالك : شرح الكافية ٢٨/٢.

(٣) ينظر الصبان : حاشيته على شرح الأشموني ٢٨/٢. .

(٤) ووافقهم الأخفش وأبو بكر الزبيدي وابن الطراوة الارتشاف ٢١٠٨/٤ ومنهج السالك ٩٤ وشفاء العليل ٣٩٧/١. .

(٥) ديوانه ص٩، ابن مالك : شرح التسهيل ٨٦/٢ وشرح الكافية ٥٥٧/٢ الرضي : شرح الكافية ١٥٧/٤، ابن هشام : أوضح المسالك ٦٧/٢، وابن عقيل : شرح الألفية ٣٩٧/١، والسيوطي : الهمع ٢٢٩/٢ البغدادي : الخزانة ١٤٥/٩ وغيرها .

(٦) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٣١٤/١، المقرب ١١٧/١، الأشموني : شرح الألفية ٢٩/٢ خالد الأزهري : التصريع ٢٥٨/١، الدماميني : تعليق الفرائد ١٦٠/٤ البغدادي : الخزانة ١٤١/٩ وغيرها .

(٧) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٨٦/٢، ابن هشام أوضح المسالك ٦٨/٢-٦٩.

(٨) ينظر ابن عقيل : شرح الألفية ٣٩٩/١ابن هشام : أوضح المسالك ٦٨/٢.

(٩) ينظر الرضي : شرح الكافية ١٥٧/٤، الدماميني : تعليق الفرائد ١٦١/٤

(١٠) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٣١٥/١ ، ابن مالك : شرح الكافية ٥٠٧/٢، ابن هشام : أوضع المسالك ٦٨/٢.

ويلجأ أيضاً إلى تقدير ضمير الشأن اسمًا لأن أو إحدى أخواتها فيما إذا دخلت احداهن على ما ليس من حقها أن تدخل عليه كدخولها على أسماء الشرط أو على الأفعال؛ إذ ليس من المعهود في النسق العربي أن تباشر الحروف الناسخة أسماء الشرط أو الأفعال.

أما امتناع مباشرتها للأفعال فلأن الواقع بعدها يكون مخبرًا عنه، والإخبار إنما يكون عن الأسماء لا الأفعال، ثم إنها مشبهة بالفعل فلا يجوز أن يليها، كما لا يجوز أن يلي الفعلُ الفعلَ.

وأما امتناع مباشرتها لأسماء الشرط فلأنها لا يعمل فيها ما قبلها، فلا يصح دخول شيء عليها، فإن سبقت بإن أو غيرها من النواسخ غادرها معنى الجزاء فلم تجزم الفعلين، نحو: إن من يأتيني آتيه، وتكون حينئذ موصولة، ولا يجازي بها إلا أن يشغل الناسخ بما يعمل فيه من ضمير الشأن أو غيره من الضمائر، نحو: إنه من يأتني آته.

لذلك يؤول ما ورد من لسان العرب وظاهره أن (إنّ) أو إحدى أخواتها مباشرة للأفعال أو لأسماء الشرط بأن فيها ضمير الشأن محذوفًا ضرورة اسمًا لها، وما بعدها من جملة الجزاء أو الجملة الفعلية خبر لها.

فمن شواهده مع الفعل:

قول عدي بن زيد: [1]

فليتَ دَفْعتَ الهمَّ عنِّي ساعةً *** فبِتنا عَلَى ما خيلت ناعمَيْ بالِ

وقول الراعي: [2]

فلو أنّ حُق اليوم منكم إقامةٌ *** وإن كان سرح قد مضى فتسرَّعا

ومن شواهده مع أسماء الجزاء:

قول الشاعر: [3]

إن من يدخل الكنيسة يومًا *** يَلْقَ فيها جآذرًا وظباء

ومثله قول الأعشى: [4]

إنَّ مَنْ لام في بني بنت حسَّا *** ن ألمه وأعصِه في الخطوب

---

(١) ابن الشجري : الأمالي ٢٨١/١، ١٨/٢، ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٨، ابن هشام : المغني ٢٨٩/١وغيرها .

(٢) سيبويه : الكتاب ٧٣/٣ والشنتمري : النكت ٧٣٧/١ ابن مالك : شرح التسهيل ١٤/٢ ابن عصفور : الضرائر ١٧٩وغيرها .

(٣) ابن الشجري : الأمالي ١٩/٢ ، ابن يعيش : شرح المفصل ١١٥/٣، ابن عصفور : المقرب ١٠٩/١، والضرائر ١٧٨وشرح الجمل ٤٤٢/١ ، والسيوطي : الهمع ١٦٤/٢ وغيرها .

(٤) ديوانه ٨٤ وروايته :" إن من يلمني في بني .. ، ولا شاهد فيها ، أما الرواية المذكورة فهي رواية النحويين وهي سيبويه : الكتاب ٧٢،٣ ، الشنتمري : النكت ٧٣٧/١ ، ابن الشجري : الأمالي ١٨/٢، وابن عصفور : شرح الجمل ٤٢٧/١، ٤٤٢ ، والضرائر١٧٨، الرضي : شرح الكافية ٣٧٥/٤، البغدادي : الخزانة ٤٧٤/١٠ وغيرها .

وقول أمية بن أبي الصلت: [1]

**ولكنَّ مَنْ لا يلق أمراً ينوبـــه *** بعدته يزلْ به وهو أعزل**

قال سيبويه: "هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي، وذلك قولك: إنَّ مَـــنْ يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس منْ يأتيني آتيه، وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنك أعملت كان وإنّ ، و لم يسغ ذلك أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء، فلما أعملتهن ذهب الجـــزاء و لم يكن من مواضعه، ألا ترى أنك لو جئت بإنْ ومتى تريد إنَّ إنْ وإنَّ متى ، كان محالاً، فهذا دليل علـــى أن الجزاء لا ينبغي أن يكون هاهنا بمن وما وأي، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت؛ فمن ذلـــك قولك، إنه من يأتنا نأته، وقال جل وعـــز ﴿ إِنَّهُۥ من يأت ربهۥ مجرما فإن لهۥ جهنم لا يَمُوت فِيها ولا تحيى ﴾ (طه ٧٤) .... وقد جاء في الشعر إنّ من يأتني آته قال الأعشى:

**إنَّ مَنْ لام ..... البيت**

وقال أمية:

**ولكنَّ من يلق ..... البيت**

فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء و أراد إنه ولكنه، كما قال الراعي:

**فلو أن حق اليوم: ..... البيت**

أراد : فلو أنه حق اليوم، ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالاً"[2]

ما قدمنا من مواضع إعراب ضمير الشأن ، كان بناءً على ما أجمع عليه المتقدمـــون مـــن أن ضمير الشأن اسم يحكم على موضعه بالإعراب حسب العامل، وتجعل الجملة بعده متممة لمقتضى ذلـك العامل. وقد خالف في ذلك ابن الطراوة فأنكر ضمير الشأن زاعمًا حرفيته ، مدعيا أنه لم يثبـــت بـــه سماع؛ لأن العرب لم تذكر قط الأمر بهذا اللفظ في هذا المعرض، فلم ينقل عنهم قولهم: كان الأمر زيـدٌ قائمٌ ولا : إن الشأن زيد ضاحك. واحتج في إنكاره أيضًا بالتناقض الحاصل في جعلهم جملـة المبتـدأ والخبر تفسيرًا للضمير وخبرًا عن الناسخ، والخبر والمفسِّر — في زعمه — يتضادان من حيث كان شـرط المفسر أن يكون معلومًا وشرط الخبر أن يكون مجهولاً ، فقد جعلوا الشيء الواحد معلومًا مجـــهولاً .. ووجَّه ما ذكروه من مسائل ضمير الشأن على نحو يختلف عما رأوه، فعد الهاء التي في نحو: "إنه أمـة الله ذاهبة" حرفا كف (إنّ) عن العمل كما كفتها (ما) في نحو: إنما زيد قائم. وعد النواسخ التي لم يظهر لها

---

(١) ديوانه ٢٥٠، سيبويه : الكتاب ٧٣/٣ ، ابن الشجري : الأمالي ١٩/٢، الأنباري: الإنصاف ١٨١/١" ابن هشام : المغني ٢٩٢/١ وغيرها .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٧١/٣-٧٣.

عمل في الجملة ملغاة ، كإلغاء ظننت حملا لها عليها: لأنها فرع عليها في العمل، فالقياس يقتضي حملها محملها فتكون ملغاة.

وقد أجابوا على دعواه بعدم السماع وأنهم لم يصرحوا بالأمر والشأن في هذا المعرض. بأنهم لا يقصدون بضمير الأمر والشأن أنه هو المحذوف، وإنما هو تحويم منهم على المعنى بتقريب.[1]

وعلى دعوى التناقض أنهم لم يريدوا بقولهم إن الخبر مجهول أنه لا يفهم معناه إذ لا يخبر عن معلوم بما لا يعقل ولا يفهم معناه، إنما يريدون أنه مجهول في نسبته إلى المبتدأ فيكونه معلوما صح كونه مفسرا ويكونه مجهول النسبة صح كونه خبرا. [2]

وردوا قوله: إن الهاء كافة ، بأنه لا نظير له لأن العرب لم تجعل الأسماء كافة وإنما استقر هذا للحروف نحو إنما، و (إن) مع (ما) ، والهاء لم تثبت لديهم حرفا إلا ضميرا. [3]

وأما إلغاء النواسخ إذا لم يظهر لها عمل، فردوه بأنه لم يثبت ذلك فيها كما لم يثبت عنهم إلغاء فعل متقدم، وإنما ألغيت ظن متوسطة أو متأخرة. ورده أبو حيان بان مذهبه في (ظننت) مذهب الكوفيين من أنها تلغى متصدرة. [4]

وقد ارتضى أبو حيان مذهب ابن الطراوة من أن ما دعوه ضمير شأن إنما هو حرف.

قال : "وأقول: اتحاد المفهوم في : كان زيد قائم وكان زيد قائما ، وإن زيدا قائم، وإن زيد قائم دليل على صحة مذهب ابن الطراوة، ولو كان على ما قدروا للزم أن تكون الجملة بتقدير مفرد مصدر حتى يصح المعنى ويصح كونها خبرا عن ذلك المضمر، فيكون التقدير: كان الأمر قيام زيد، وإن الأمر قيام زيد ، والجملة التي لم تصدر بحرف مصدري، ولا أضيفت إلى ظرف زمان، لا تقدر بالمصدر".[5]

---

(١) ينظر أبو حيان التذييل والتكميل ٢/٢٧٣ ، والدلائي نتائج التحصيل حج٢ ج١ ٦٣٩.

(٢) المصدر السابق .

(٣)ينظر ابن ابي الربيع : البسيط ٢/٧٥٨ وأبو حيان التذييل ٢/٢٧٢.

(٤)ينظر أبو حيان ، التذييل ٢/٢٧٣-٢٧٤، والدلائي : نتائج التحصيل حج٢ ج١ ٦٤٠

(٥) أبو حيان : التذييل ٢/٢٧٤.

# المسألة الثالثة

## الضمير المجرور برب المفسر بنكرة

من المسائل التي استثنيت في عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه أن يكون الضمير مجرورا برب نحو قولهم : (ربه رجلا ) ويقصد بهذا الضمير من جهة المعنى ما يقصد بالضمير في مسائل الإضمار على شريطة التفسير عموما من إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه بالكناية عن الاسم قبل جري ذكره لتستشرف النفس العثور على المراد به ثم يفسرونه فيكون ذلك أوقع في النفس .

وهذا الضمير يلزم التفسير بنكرة منصوبة .

ويلزم- عند البصريين — الإفراد والتذكير مهما اختلفت أحوال مفسره [1] ، فيقال: ربه رجلا ، وربه امرأة ، وربه رجلين ، وربه امرأتين ،وربه رجالا ،وربه نساء .

وعلل الرضي وجوب الإفراد والتذكير في هذا الضمير بأن الضمير المفرد المذكر ما لم يتقدمه ما يعود عليه — أشد إبهاما من غيره ؛ لأنه لا يستفاد منه إذاك إلا معنى (شئ) ، وشئ بالغ من الإبهام ما يجعله صالحا للمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، ثم إن تثنيته وجمعه وتأنيثه تزيل جزءا من إبهامه لتخصصه بإفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث وفي ذلك منافاة لتمام الغرض من هذا الضمير إذ الغرض منه الإبهام ، فكل ما كان أوغل فيه كان أولى. [2]

ومن شواهد هذا الضمير :

قول الشاعر : [3]

**واه رأيت وشيكا صدع أعظمه ** و ربه عطبا أنقذت من عطبه**

وقول الآخر : [4]

**ربه امرأ بك نال أمنع عزة ** وغنى بعيد خصاصة وهوان**

وشاهده مع المفسر المجموع قول الشاعر : [5]

**ربه فتية دعوت إلى ما ** يورث المجد دائبا فأجابوا**

- وحكي عن الكوفيين إجازة مطابقة هذا الضمير لمفسره [6] فيقال : ربه رجلا وربها امرأة ، وربهما رجلين وامرأتين ، وربهم رجالا ، وربهن نساء

---

(١) ينظر ابن السراج : الأصول ٤١٩/١ ، ابن يعيش شرح المفصل ٢٨/٨ ، وابن عصفور شرح الجمل ٥٠٤/١ ، وابن مالك : شرح الكافية ٧٩٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٣ ، الرماني: الجنى الداني ٤٩٩ ، السيوطي الهمع ١٧٩/٤

(٢) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢٤٧/٤-٢٤٨

(٣) ابن مالك شرح التسهيل ١٦٢/١ ، شرح الكافية ٧٩٤/٢، أبو حيان : الارتشاف ٧/٤ ١٧٤ والسيوطي : الهمع ١٨٠/٤ .

(٤)ابن مالك :شرح التسهيل ١٨٤/٣ ، السيوطي : الهمع ١٧٩/٤

(٥) ابن مالك شرح التسهيل ١٨٤/٣ ، أبو حيان: الارتشاف ١٧٤٧/٤ ، خالد الأزهري : التصريح ٤/٢ ، ابن هشام : المغني٤٩١/٢.

(٦) ينظر ابن السراج : الأصول ٤٢٢/١ وابن عقيل : المساعد ٢٩٠/٢ - ٢٩١

قال ابن عصفور :"وذلك عندنا لايجوز ؛لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بترك عن (وذر) و(ودع)" [1]

وجعل ابن مالك الإفراد والتذكير أشهر من المطابقة. [2]

و لم يستبعد الرضي ما ذهب إليه الكوفيون؛ لورود مثله في كلام العرب ، في أساليب أخرى مناظرة لهذا الأسلوب ، وقد طابق فيها الضمير مفسره[3] ، من نحو قولهم في التعجب : ياله رجلا ، ويالها قصة ، وويلمها خطة ، وما أحسنها فعلة ، ويالك ليلا [4]

ومنه قول امرئ القيس : [5]

**فيالك من ليل كأن نجومه ** بكل مغار الفتل شدت بيذبل**

وقول ذي الرمة: [6]

**ويلمها روحة والريح معصفة ** والغيث مرتجز والليل مقترب**

فالضمير في هذه الأمثلة قد طابق مفسره فوجه الرضي مذهب الكوفيين في إجازة مطابقة هذا الضمير المجرور برب لمفسره بأنه حمل على الضمير في هذه الأساليب لمشابهته له في المعنى.

---

(١) ابن عصفور شرح الجمل ٥٠٤/١ ، وينظر المقرب ٢٠٠/١

(٢) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٨٤/٣ – وشرح الكافية ٧٩٤/٢

(٣) نظير الرضي : شرح الكافية ٢٤٨/٤

(٤) السابق ٥٩/٢

(٥) ديوانه ٤٩، والرضي : شرح الكافية ٦٠/٢٥.

(٦) ديوانه ١٢٩/١.

# المسألة الرابعة

## الضمير المرفوع بنعم وبئس المفسر بنكرة

يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة – استثناء – إذا كان فاعلا لنعم أو بئس أو أحد الأفعال في بابهما مميزا بنكرة نحو : نعم رجلا زيد ، ففاعل نعم في هذا التركيب – على مذهب الجمهور [1] – مضمر يعود على النكرة بعده .

١–ويلزم هذا الضمير الإفراد سواء كان مفسره مفردا أم مثنى أم مجموعا. [2]

فيقال : نعم رجلا زيد ، نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالا الزيدون ، ونعم أو نعمت امرأة هند ، ونعم أو نعمت امرأتين الهندان ، ونعم أو نعمت نساء الهندات .

والتزامهم التوحيد في هذا الضمير مع اختلاف دلالة مفسره العددية عللوه بالعلل التالية:

أ–الاستغناء بدلالة المفسر (التمييز) مثنى ومجموعا ، على تثنية الضمير وجمعه ، وهم كثيرا ما يلجأون إلى الاختصار والاقتصاد في تراكيبهم وفي مفرداتهم بالاستغناء عن بعض منها ما أغناهم المقام .

وقد علل بهذه العلة سيبويه[3] والمبرد[4] ، وابن عصفور[5]

يقول سيبويه : "واعلم أنك لاتظهر علامة المضمرين في (نعم) ، لا تقول نعموا رجالا يكتفون بالذي يفسره ، كما قالوا :مررت بكل ، وقال الله عز وجل :﴿وكل أتوه داخرين﴾(النمل ٨٧)

فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف كما ألزموا نعم وبئس الإسكان وكما ألزموا (خذ) الحذف ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم[6]. "

ب– جمود نعم وبئس مما يجعلهما تتنافيان مع التصرف بكافة صوره. وإلى ذلك ذهب الصيمري والرضي[7]: قال الصيمري : "وتقول زيد نعم رجلا ، الزيدان نعم رجلين، والزيدون نعم رجالا ولا يجوز أن تقول نعما ولا نعموا لأنه فعل غير متصرف ". [8]

ج– مراعاة البعد المعنوي للضمير في مسائل الإضمار على شريطة التفسير– وهذا الضمير أحدها – وهو أنه يؤتى به للإبهام تعظيما وتفخيما ، ومن تمام إبهامه أن يكون مفردا مذكرا ، لأنه والحالة

---

(١) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢٠٤٨/٤ ، والتذييل والتكميل ٢٦٧/٢ ابن هشام : المغني ٤٨٩/٢ وخالف الكسائي والفراء فذهبا إلى أنه لا ضمير في (نعم) وأن المرفوع بعدها فاعلها .

(٢) ينظر سيبويه ١٧٩/٢، والمبرد المقتضب ١٤٧/٢ ، وابن السراج : الأصول ١١٧/١ ، والصيمري التبصرة ٢٧٦/١،

(٣) ينظر سيبويه الكتاب ١٧٩/٢

(٤) ينظر المبرد : المقتضب ١٤٧/٢

(٥) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٦٠٦/١ والمقرب ٦٨/١

(٦) سيبويه : الكتاب ١٧٩/٢

(٧) الرضي ٢٤٧/٤.

(٨) الصيمري : التبصرة ٢٧٦/١.

هذه يستغرقه الإبهام فلا يفهم منه إلا معنى شئ ، وشئ يصلح للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فيصح تمييزه بأحدها .

قال الرضي : "والعلة الثانية- من علتي إفراد هذا الضمير- : أن الضمير المفرد المذكر أشد إبهاما من غيره؛ لأنك لا تستفيد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه إلا معنى (شئ) ، و(شئ) يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ، ولو ثنيته وجمعته وأنثته لتخصص بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث والقصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أو غل فيه كان أولى".[1]

وعند الرضي إفراد هذا الضمير وتذكيره غالب وليس لازما[2] وأجاز بعض الكوفيين تثنيته وجمعه مطابقا للتمييز : قال أبو حيان : (وأجاز قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه مطابقا للتمييز تقول : أخواك نعما رجلين ، وقومك نعموا رجالا) [3] وحكى ذلك الكسائي عن بعض العرب [4] والأخفش عن بعض بني أسد.[5]

٢- إذا كان مفسر هذا الضمير مؤنثا جاز إلحاق التاء الفعل وتركها؛ إجراء للضمير مجرى الظاهر فيقال: نعمت امرأة هند ، نعم امرأة هند ، وقال ابن الربيع: لايجوز الحاق التاء (نعم) و(بئس) استغناء بتأنيث المفسر"[6]

٣-وهذا الضمير يلزمه التفسير بنكرة منصوبة نص عليه سيبويه[7] والمبرد[8] ،وعند ابن مالك[9] وابن عصفور[10] والرضي[11] التفسير غالب لا لازم إذ قد يحذف كما في الحديث الشريف (( من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت )) [12] أي فبالسنة أخذ ونعمت السنة سنة ،فأضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به.

٤-ومن أحكام هذا الضمير أنه لايجوز أن يتبع بشئ من أنواع التوابع ، لأنه من شدة إبهامه كالمعدوم فينبغي أن يتوجه الاهتمام إلى تبيينه وتمييزه لأنه الأهم في بيان المقصود[13] وقد سمع : نعم هم قوما أنتم ، على أن (هم) توكيد لفاعل (نعم) المستتر وهو شاذ عند الجمهور[14].

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢٤٧/٤-٢٤٨

(٢) السابق ٢٤٧/٤

(٣) أبو حيان : الإرتشاف ٢٠٥٢/٤ وينظر ابن السراج : الأصول ١١٨/١

(٤) ينظر مجالس ثعلب ٢٧٣/١ وأبو علي الفارسي : المسائل البصريات١/ ٤٢٣، وابن الشجري : الأمالي ٣٩٠/٢

(٥) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٦٠٦/١ وأبو حيان الارتشاف ٢٠٥٢/٤

(٦) ينظر أبو حيان : الإرتشاف ٢٠٥٠/٤ ، والدماميني : تعليق الفرائد ١٧٢/٧

(٧) ينظر سيبويه : الكتاب ٧٦/٢

(٨) ينظر المبرد : المقتضب ١٣٩/٢

(٩) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٤/٣ وشرح الكافية ١١٠٦/٢

(١٠) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٦٠٢/١ والمقرب ٦٦/١

(١١) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢٤٩/٤

(١٢) الأمام أحمد : المسند ٢٢/٥ الحديث ٢٠١٩٨

(١٣) ينظر سيبويه : الكتاب ١٧٨/٢ ، والرضي : شرح الكافية ٢٤٩/٤

(١٤) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢٠٤٩/٤ والدماميني : تعليق الفوائد ١٧١/٧ والسيوطي : الهمع ٣٤/٥

# المسألة الخامسة

## الضمير المرفوع بأول المتنازعين المعمل ثانيهما

من الأبواب التي خرجوا فيها على القياس فاستجازوا الإضمار قبل الذكر ، بـــاب التنـــازع، وحقيقتة : أن يتقدم عاملان فأكثر ويتأخر عنهما معمول فأكثر، وكُلٌّ واحد منهما يطلبه مـــن جهـــة المعنى نحو : قام وقعد زيدٌ . والذي أدّى بهم إلى دعوى التنازع في هذه الحالة رفضهم اجتماع مؤثريـــن على أثر واحد ، أي الرغبة في التزام توحيد العمل.[1] ومع وجود العاملين حكموا بأنهما يتنازعان علـــى المعمول بعدهما كل يطلبه معمولاً له . واتفقوا على جواز إعمال أيّ منهما ، ولكنهم اختلفوا في أولاهما بالعمل . فذهب الكوفيون إلى أنّ إعمال الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الثـــاني أولى ، ولكل من الفريقين احتجاجاته النقلية والقياسية ليس هذا مقام ذكرها لذا نضرب الذكر عنها صفحـــاً ولتراجع في مظانها.[2]

ويختلف طلب العاملين المعمول من جهة المعنى على النحو التالي :

فإما أن يطلباه على جهة الفاعلية نحو : لقيني وأكرمني زيد .

أو أن يطلباه على جهة المفعولية نحو : لقيت وأكرمت زيداً.

أو يطلبه الأول فاعلاً والثاني مفعولاً نحو : لقيني وأكرمت زيداً

أو يطلبه الأول مفعولاً والثاني فاعلاً نحو : أكرمت وأكرمني زيد .

وفي الحالتين اللتين يطلب فيهما الأول المعمول فاعلاً يقع – على اختيار البصريين – الإضمـــار قبل الذكر ،وهم يرتكبون هذا المحظور – أي الإضمار قبل الذكر – تفادياً لمحظور آخر أشنع منه وهـــو حذف الفاعل إن لم يضمروا ، والقول بحذف الفاعل مذهب الكسائي[3] ارتضاه لما أبى الإضمار قبـــل الذكر ، وقد عيب عليه هذا المذهب إذ حذف الفاعل غيُر معهودٍ في كلامهم ولا معتقد في مذاهبـــهم لاستحالة أن يخلو فعل من فاعل بينما تقديم الضمير على شريطة التفسير مجمع على جوازه فيما مضـــى من المسائل وفيما سيتلو ، فلجوازه في باب التنازع أسوة بتلك المسائل قياساً[4] مع ثبوته سماعاً .

---

(١) ينظر محمد عبد الله جبر : الضمائر في اللغة العربية ١٨٨

(٢) ينظر ابن الأنباري : الإنصاف ٨٣/١ – ٩٦م١٣ ، وابن عصفور : شرح الجمل ٦١٣/١ – ٦١٥ وابن مالك : شرح التسهيل ١٦٧/٢ - ١٧١

(٣) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢٠٥/١ –٢٠٦ ، وأبو حيان : منهج السالك ١٣٣

(٤) ينظر الصيمري : التبصرة والتذكرة ١٥٠/١ ، ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ١٦٤/١ ، ابن يعيش : شرح المفصل ٧٧/١ ، وابن هشام : شرح اللمحة البدرية ٩١/٢

قال المبرد : (تقول – إذا سئلت – كيف تقول : قام وقعد أخواك على إعمال الأول ؟ فإن الجواب: قام وقعدا أخواك ، أردت قام أخواك وقعدا،فإن أعملت الثاني، قلت : قاما وقعد أخواك . فإن قيل لك : ما بالك أضمرت في قاما الأخوين من قبل أن تذكرهما والإضمار لا يكون قبل المذكور؟

فإنما جاز الإضمار هاهنا من قبل أن الأخوين ارتفعا بقعد فخلا(قام) من الفاعل ومحال أن يخلو فعل من فاعل فأضمرت فيه ليصح الفعل على ماذكرت لك من اتصال الفعل بالفاعل وأضمر على شريطة التفسير وتفسير المضمر أخواك وما يضمر على شريطة التفسير أكثر من ذلك".[1]

ويظهر أثر الخلاف بين البصريين والكسائي في التثنية والجمع ، فعلى مذهب البصريين ، نقول في التثنية : ضرباني وضربت الزيدين ، وضربتاني وضربت الهندين ، وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدين ، وضربني وضربت الهندات.

وعلى مذهب الكسائي نقول : ضربني وضربت زيدا ، وفي التثنية ضربني وضربت الزيدين وفي الجمع : ضربني وضربت الزيدين بتوحيد الفعل الأول على كل حال لخلوه من الضمير.[2]

وقد أجاز سيبويه على قبح توحيد الفعل المهمل نحو : ضربني وضربت قومك ولكن ليس على حذف الفاعل كما يرى الكسائي بل على وضع الواحد موضع الجمع كأنك قلت : ضربني من ثم وضربت قومك.

قال :"فإن قلت ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح ، أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله ، ولا بد من هذا؛ لأنه لايخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء كأنك قلت إذا مثلته : ضربني من ثم وضربت قومك"[3]

أما إذا كان أول المتنازعين المعمل ثانيهما يطلب المعمول منصوبا فإن البصريين يوجبون حذفه[4] لئلا يلزم من ذكره إضمار قبل الذكر وليس ثمة ضرورة تدعو إليه إذ حذف المفعول جائز لكونه فضله قال سيبويه : (وإنما قلت ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل)[5] ولا يجوز إضمار المفعول قبل الذكر إلا في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:[6]

**إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ** جهارا فكن في الغيب أحفظ للود**

---

(١) المبرد : المقتضب ٧٧/٤ ، وينظر سيبويه ٧٩/١

(٢) ينظر ابو حيان الارتشاف ٢١٤٣/٤

(٣) سيبويه : الكتاب ٧٩/١ – ٨٠

(٤) ما لم يكن مما لايجوز حذفه أصلا كأحد مفعولي ظننت وبابه أو أوقع حذفه في لبس فللنحاة فيه ثلاثة مذاهب ١- إضماره قبل الذكر ٢- إضماره مؤخرا ٣- حذفه اختصارا

(٥) سيبويه الكتاب ٧٩/١ وينظر : الجرجاني المقتصد ٣٣٧/١ – ٣٣٨

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ١٧١/٢ ، وابن هشام : أوضح المسالك ٢٠٣/٢

حيث أعمل الثاني في (صاحب) وأضمر لـ(ترضيه) مفعوله قبل الذكر ضرورة .

وقول الآخر:[1]

عَلَّمُـــوني كَيْـفَ أَبْكِيْ ** هم إذَا خَـفَّ الـقَـطِـــــينُ

فأعمل في القطين (خف) وأضمر لـ( أبكي) مفعوله قبل الذكر ضرورة لأنه فضلة فلا يتحمل له الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة إليه .

أما شواهد إضماره مرفوعاً ففي قول الشاعر: [2]

جَـفَـوْنِـي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِـلاَّء إِنَّني ** لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِـنْ خليلي مُـهْمِلُ

وقول الآخر : [3]

هَوِيَنِي وَهَوِيـتُ الخُرّد العُرُبا ** أَزمَانَ كُنْتُ مَنوطاً في هوى وصِبا

ومثله قول الآخر: [4]

هَوِيَنِي وَهويتُ الغَانِيات إلى ** أَنْ شِبْـتُ وانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ أَمَالي

ومنه: [5]

خَـالَفَانِي وَلَمْ أُخَالِفْ خَلِيلَيْ ** يَ فَلاَ خَـيْرَ فِي خِـــلاَف الخَلِيلِ

فالواو في (جفوني) والنون في (هويني)ي والألف في (خالفاني) كلها ضمائر تعود على متـأخر لفظاً رتبة وهي على التوالي (الأخلاء- الخرّد — الغانيات — خليليّ) واستسيغ ذلك استثناءً، لمّا كـــان الضمير مرفوعاً بأول المتنازعَيْن المعمل ثانيهما .

---

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ٦١٦/١ ، والمقرب ٢٥١/١ وأبو حيان : تذكرة النحاة ٣٥١وخفَّ: رحل والقطين: جمع قاطن وهو الساكن .

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٣/١ ، ١٧٠/٢ ، وابن عقيل : المساعد ١١٤/١ ، ٤٥٨ ، والأشموني : شرح الألفية ١٠٤/٣ وابن هشام المغني ٤٨٩/٢ ، والدماميني : تعليق الفرائد ١١٨/٢

(٣) ابن مالك شرح التهسل ١٧٠/٢ أبو حيان:التذكرة ٣٥٩ وشطره الأول في السيوطي الهمع ١٤٠/٥

(٤) ابن مالك : شرح الكافية ٦٤٥/٢ والأشموني : شرح الألفية ١٠٤/٢

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ١٧٠/٢ ، والسيوطي : الهمع ١٤٠/٥

## المسألة السادسة

## الضمير المبدل منه مفسره

ويعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة إذا أبدل منه الظاهر وليس له مفسر غيره نحو: رأيته زيدا ، ومررت به زيد ، فالمفسر في هذه الحالة متأخر لفظا ورتبة أما لفظا فظاهر وأما رتبة فلأنه بدل والبدل تابع والتابع رتبته التأخير عن متبوعه.

وقد نقل ابن عصفور[١] وأبو حيان[٢] وابن هشام[٣] والسيوطي[٤] أن في المسألة خلافا أجازه الأخفش ومنعها غيره ، ودعوى. الخلاف في هذه المسألة دعوى بلا دليل لأن المسألة كما هو ظاهرها لا تعدو كونها إبدال ظاهر من ضمير الغائب وقد أجمعوا على أنه يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب مطلقا و لم يرد في ذلك أي خلاف ، وخلاف الأخفش المشهور إنما هو في الإبدال من ضمير الحاضر ، فالجمهور على أنه لا يبدل من ضمير الحاضر بدل كل إلا بشرط إفادة معنى الإحاطة والأخفش يجيزه دون اشتراط فيجيز: رأيتك زيدا ، رأيتني عمرا.[٥]

وأولئك الذين نقلوا أن في المسألة خلافا لم يشيروا إليه إلا عند عد المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وفي باب البدل نجدهم ينصون على جواز ابدال الظاهر من ضمير الغائب دون ذكر لخلاف في ذلك[٦] وكأنهم يرون أن إبدال الظاهر من الضمير لايعني بالضرورة أنه يعود عليه ولنا أن نتساءل إذا قيل : رأيته زيدا ، أو مررت به زيد فعلام يعود الضمير في الجملتين؟

هذا وقد نسب ابن هشام المنع إلى سيبويه نقلا عن ابن عصفور[٧] وابن عصفور -فيما له من كتب بين أيدينا — لم ينقل عن سيبويه شيئا بهذا الشأن، فضلا عن أن سيبويه لم يمنع وقد أشار في أكثر من موضع في كتابه إلى إبدال الظاهر من الضمير فنراه مثلا يقول : ( وإذا قلت : ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلا من (هم) لأن الفعل لابد له من فاعل والفاعل هاهنا جماعة وضمير الجماعة الواو).[٨]

---

(١) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١٢/٢

(٢) ينظر ابو حيان الارتشاف ٩٤٦/٢ والتذييل والتكميل ٢٦٦/٢ ، ٢٦٨

(٣) ينظر ابن هشام : المغني ٤٩٢/٢

(٤) ينظر السيوطي : الهمع ٦٦/١

(٥) ينظر ابن هشام : أوضح المسالك ٣٦١/٣

(٦) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٢٨٩/١ ، وأبو حيان : الإرتشاف ١٩٦٥/٤ ، وابن هشام أوضح المسالك ٣٦٠/٣

(٧) ينظر ابن هشام : المغني ٤٩٢/٢

(٨) سيبويه : الكتاب ٧٩/١

وفي موضع آخر يقول : (وزعم الخليل أنه يقول : مررت به المسكينِ ، على البدل وفيه معنى الترحم ، وبدله كبدل : مررت به أخيك وقال :

فَأَصْبَحَتْ بِقَرْقَرى كوانسا ** فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البائسا"[1]

ويقول في موضع ثالث : (( وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شئ يرفع ، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبداً إلا المسكينَ ، يحمله على الفعل وإن قال ضرباني قال المسكينان ، حمله أيضاً على الفعل ، وكذلك مررت به المسكينِ ، يحمل الرفع على الرفع والجر على الجر والنصب على النصب )). [2]

وإنَّ في نصي سيبويه الآخيرين ما يذكرنا بمسألتين هامتين من مسائل العربية ولكل منهما صلة وثيقة بما نحن بصدده .

**أولاهما – نعت الضمير :**

الضمير في العربية مما لا ينعت ولا ينعت به .

أما أنه لا ينعت به، فلأنه أخصُّ الأسماء وحق النعت أن يكون تعريفُه أقلَّ من تعريف المنعوت ، فلما كان أعرف الأسماء لم يجز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه تعريفاً.[3] فضلاً عن نه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور فيه إضمار يعود على منعوته.[4]

وأما منع نعته فلأن النعت تعريف وتبيين للمنعوت ، والضمير مستغن عن التبيين والتوضيح من حيث إنه أعرف المعارف ومن حيث إنه لا يضمر إلا بعد أن يعرف فَاسْتغنى عن النعت.[5]

وقد خالف الكسائيُّ الجمهور فأجاز نعت ضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم [6] فنحو قوله تعالى ﴿وإلَـهكمْ إلـه واحد لا إلـه إلا هو الرحمـن الرحيم﴾(البقرة ١٦٣)

يجعل (الرحمن) نعتا للضمير (هو) ونحو ما حكي : اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم "الرؤوف" نعت للضمير المجرور .

ومثاله في الترحم والذم : مررت به المسكينِ ، مررت به الخبيثِ .

والجمهور يحملون مثله على البدل .

---

(١) السابق ٢/٧٥

(٢) السابق ٢/٧٧

(٣) ينظر الصيمري : التبصرة ١/١٧١ ، والرضي : شرح الكافية ٢/٣١٠

(٤) ينظر ابن أبي الربيع : البسيط ١/٣٢٠، والسيوطي الهمع ٥/١٧٥

(٥) ينظر الصميري : التبصرة ١/١٧١ وابن أبي الربيع : البسيط ١/٢٠

(٦) ينظر الفراء : المعاني ١/٤٧١، وابن مالك : شرح التهسيل ٣/٣٢١ وابن هشام : المغني ٢/٤٥٥ ، ٤٦٢

**ثانيهما : توحيد الفعل مع الفاعل المثنى والمجموع :**

مذهب جمهور العرب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع جُرِّد من علامة التثنية والجمع وكان كحاله إذا أسند إلى المفرد فتقول : قام الزيدانِ وقام الزيدون كما تقول : قام زيد ، وقامت الهندان ، وقامت الهنداتُ ، كما تقول : قامت هندُ ، ولا يقال قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون ، ولا قامتا الهندان ولا قمن الهندات. ومذهب طائفة من العرب إلحاق الفعل المسند للظاهر علامة تدل على التثنية والجمع إن كان فاعله كذلك فيقولون: قاما الزيدان ، وقامتا الهندان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات . وهي اللغة التي اصطلح النحويون على تسميتها بلغة (أكلوني البراغيث) وفي اصطلاح ابن مالك (يتعاقبون فيكم ملائكةُ) .

وللجمهور في تخريج هذه اللغة ثلاثة أوجه أحدها[1] يحمل المسألة على أن تكون من مسائل الإضمار على شريطة التفسير أي مما أُخر فيه المفسر لفظاً ورتبة . بأن يعرب الضمير المتصل بالفعل فاعلاً والاسم الظاهر بعد بدلاً منه .

قال السيرافي : (وفي أكلوني البراغيث) ثلاثة أوجه ... الوجه الثالث: أن تكون الواو في (أكلوني) ضميراً على شريطة التفسير والبراغيث بدل منه ، كقولك (ضربوني وضربت قومَك) فتضمر قبل الذكر على شرط التفسير). [2]

وشواهد تأخير المفسِّر لفظاً ورتبة لإبداله من الضمير :

١- قوله تعالى :﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ (المائدة ٧١)

٢-قوله تعالى :﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ (الأنبياء ٣)

وذلك على أحد الأوجه الجائزة في توجيه ذلك[3] ، كما بُيِّن في لغة (أكلوني البراغيث ومثله في الشعر كثيراً جداً ، منه قول الشاعر: [4]

**قَدْ أصْبَحَتْ بقَرْ قَرَى كوانسا *** فلاَ تلمه أن ينامَ البائسا**

فالضمير المنصوب في (تلمه) عائد على ما أبدل منه وهو (البائسا)

---

(١) والوجهان الآخران ١- أن هذه العلامات أحرف مؤذنة بتثنية الفاعل أو جمعه وليست ضمائر .

٢- أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً والفعل المتقدم وما اتصل به اسماً في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبر متقدم .

(٢) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١٩/٢

(٣) ينظر الأخفش : المعاني ٤٧٤/٢-٤٧٥، ٦٣٢.

(٤) سيبويه : الكتاب ٧٥/٢، والفارقي : الإفصاح ٢٤٨ وقرقرى : اسم موضع محصب باليمامة وهو ماء لبني عبس وكنس الظبي : دخل كناسه "بتيه"

وقول الآخر: [1]

إذا هِيَ لم تَسْتَك بِعُودٍ أَرَاكَــهٍ *** تُنُخِّل فاسْتَاكَتْ بِهِ عود إسْحِلِ

في رواية من جر (عود إسحل) فالضمير المجرور بالباء عائد عليه.

وقول الفرزدق: [2]

وَقَدْ مات خَيْراهم فلم يُهْلِكاهم *** عَشِيَّةَ بانا رهط كعبٍ وحَاتِمِ

فالضمير المجرور في (خيراهم) عائد على ما أبدل منه وهو (رهط كعب وحاتم).

---

(١) أبو حيان : التذييل ٢٦٨/٢، والسيوطي : الهمع ٦٦/١ ، والأراك : شجر يُستاك بفروعه وأصوله ، وهو أحسن المساويك ، والإسحل : شجر أطرافه من أحسن السواك ، وتُنُخِّل : تُخيِّر .

(٢) ديوانه ٢٠٦/٢.

# المسألة السابعة

## الضمير المفسَّر بخبره

قد عدُّوا من المسائل السبع المستثناة في عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة أن يكون الضمير مخبراً عنه فيفسِّرُه خبرُه ، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿إنْ هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين﴾ (المؤمنون ٣٧)

والذي عدَّ هذا الضمير مفسَّراً بما بعده غير منوي التأخير هو ابن مالك [١] –وتبعه ابن هشام[٢] والسيوطي [٣] – مستوحياً ذلك من تعليق الزمخشري على الآية الكريمة المستدلِّ بها حيث قال : ( هذا ضمير لا يعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بيانه ، وأصله : إن الحياةُ إلا حياتُنا الدنيا ثم وضع (هي) موضع الحياة ؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها).[٤]

و لم يرتضِ أبو حيان فهم ابن مالك لكلام الزمخشري، ففيما يرى هو أن كلام الزمخشري يفيد أن مفسَّر هذا الضمير هو سياق الكلام وليس الخبر .

قال : (وليس في كلام الزمخشري ما يدُّل على ما ذهب إليه المصنف –ابن مالك –؛لأنه قال : (وضع هي موضع الحياة) فلم يقل (موضع حياتنا الدنيا) الذي هو الخبر وقوله (لأن الخبر يدل عليها ويبينها) يعني أن سياق هذا الكلام دلَّ على أن المضمر هو الحياة).[٥]

ودلَّلَ على فساد فهم ابن مالك من جهة الصناعة بأن الخبر في الآية مضاف لشئ وموصوف بشئ فإذا كان هو مفسِّر الضمير كان عود الضمير عليه بقيد إضافته وقيد صفته فيكون تقدير الكلام : إنْ حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا ، وذلك لا يجوز لعدم إفادة الخبر .

قال : (وأما ما ذهب إليه المصنف من أن (هي) مفسِّرها هو (حياتنا الدنيا) الذي هو الخبر فهو فاسد ؛ لأنه إذا فسَّره الخبر ، والخبر مضاف لشئ وموصوف بشئ كان ذلك الضمير عائداً على الخبر بقيد إضافته وقيد صفته ، وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام : إنْ حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا ، ولا يجوز ذلك كما لا يجوز : ما غلا منا العالم إلا غلامنا العالم ، لأنه يؤدي إلى أنه لا يستفاد من الخبر إلا ما يستفاد من المبتدأ وذلك لا يجوز ولذلك منعوا : (ربُّ الدار مالكُها وسيدُ الجارية مالكها)" [٦]

---

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٣/١

(٢) ينظر ابن هشام : المغني ٤٨٩/٢،شرح شذور الذهب ١٣٦

(٣) ينظر السيوطي : الهمع ٦٦/١ ، والأشباه والنظائر ٨٦/٢

(٤) الزمخشري : الكشاف ١٨٢/٣

(٥) أبو حيان : التذليل والتكميل ٢٧٠/٢

(٦) أبو حيان : التذليل والتكميل ٢٦٩/٢ – ٢٧٠

وقد نظَّر الزمخشري للآية الكريمة بمثالين حملهما ابن مالك على مثل ما حمل الآية عليه من تأخير المفسِّر لفظاً ورتبة لكونه خبراً عن مفسَّره .

والمثالان هما (هي النفس تتحمل ما حملت) و (هي العرب تقول ما شاءت) ولكنه ضعَّف تنظير الزمخشري للآية الكريمة بهذين المثالين لأنه ليس بمتعين فيهما الحمل على الآية لإمكان جعل (النفس والعرب) بدلين من الضمير وتتحمل وتقول خبرين.[1]

و لم يعدم ابن مالك من يتعقبه على نهج تعقبه الزمخشري فها هو ذا ابن هشام يقول : (وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره ، وهو كون هي ضمير القصة ،فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده). [2]

وختاماً لزاماً علينا أنْ نسِّددَ القول في بعض جوانب هذه المسائل – مسائل عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وجوباً – فنقول : إن عدَّ مسائل الإضمار على شريطة التفسير سبع مسائل لم يكن مسلَّماً به من الجميع و لم تصل إلى هذه العدة إلا في مرحلة متأخرة على يد ابن مالك ومن تبعه [3] أما قبله وعلى يد غيره فلم تكن لتصل إلى هذا العدد لأن بعضاً منها نوزع فيه بما يمنعه أصلاً أو يخرجه عن حيز الإضمار على شريطة التفسير .

لذا نجد إشارة المتقدمين إلى هذه المسائل لم تتجاوز أربع مواضع منها هي :

ضمير الشأن والضمير المرفوع بنعم وبئس والضمير المرفوع بأول المتنازعين ، والمجرور برب ، وأغفلوا بقية المواضع لأنهم لم يكونوا معنيين بالحصر والعدِّ وما ذكروه من مسائل جاء في مواضع متناثرة وأبواب متفرقة تبعاً لمقتضى السياق كما هو الحال عند سيبويه [4] والمبرد[5] وربما عدَّ بعضهم ولكنه لم يستوف سبع المسائل فاقتصر على تلك الأربع – وهي أقصى ما أُجمع عليه – كما فعل ابن الشجري[6] وابن أبي الربيع[7] وقد يزيد البعض إلى خمس كما فعل ابن عصفور[8] وأبو حيان[9]، مستثنيان الضمير المخبر عنه وضمير المفعول المتصل بالفاعل المقدم .

---

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٣/١

(٢)ابن هشام : المغني ٤٨٩/٢ – ٤٩٠

(٣) ممن تبعه ابن هشام في المغني ٤٨٩/٢ – ٤٩٣ والسيوطي في الأشباه والنظائر ٨٥/٢ – ٨٦

(٤) ذكر مواضع الإضمار على شريطة التفسير في المواضع التالية من كتابه ٦٩/١ –٧١،٧٨ – ٧٩، ١٣٤/٢ ، ١٧٥ – ١٧٦ ، ٧٢/٣ – ٧٣ ، ١٥٣ – ١٥٦

(٥) ذكر مسائل الإضمار على شريطة التفسير في المواضع التالية ١٤٢/٢ – ١٤٤ ، ٦٧/٣ ، ٧٧/٤ ، ٩٩- ، ١١٠

(٦) الأمالي ١١٦/٣ – ١١٧

(٧) البسيط : ٣٠٣/١

(٨) الارتشاف ٩٤٥/٢ – ٩٤٦

(٩) الزمخشري : الكشاف ١٨٢/٣

وترك هؤلاء ما تركوه من مسائل إما غفلة عنها وعدم تنبه إليها أو لكونها مسائل خلافية ويكونون قد رأوا فيها وجها آخر يخرجها عن حيز هذه المسائل كمثل ما رأى أبو حيان في الضمير المخبر عنه أو يخالفون فيها بمنع المسألة أصلا كما في مسألة (ضمير المفعول المتصل بالفاعل المقدم ) وقد تقدم ذكر الخلاف فيها . وابن مالك هو الذي ارتقى بها إلى مرحلة التسليم بها وعدها من المستثنيات في هذا الباب.

# الفصل الرابع

## ذكر المفسِّر وحذفه

## ذكر المفسِّر وحذفه

**أولاً: (ضرورة المفسّر لكل مضمر):**

الضمائر يعتورها الخفاء والإبهام من حيث إنها " تقع على كل شئ ولا تفصل شيئاً من شيء ، من الموات والحيوان وغيره"[1] ومن حيث إنها موضوعة معارف لا بنفسها بل بسبب ما تعود عليه مما يفسرها.[2]

وهذا ما يجعلها جديرة بما يكشف خفاءها ويزيل إبهامها ، ومن ثم قررت العربية في حق الضمائر أنه لا بد لكل ضمير من مفسِّر.

وكان أن استغنت ضمائرُ التكلُّم والخطاب عن المفسِّر بالحضور والمشاهدة التي تقارنها ، من مثول شخص المتكلم أو المخاطب حال إطلاق الضمير ، وبقيت حاجة ضمير الغائب للمفسِّر قائمة ؛ لفقده قرينة الحضور والمشاهدة .

قال ابن مالك: " لّما كان ضمير الحاضر مفسَّراً لمشاهدةٍ تقارنه ، و لم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه ، جعلوا تقديم مفسِّره خلفاً عمّا فاته من مقارنة المشاهدة".[3]

ويقول الرضي : " وقولك أنا وأنت ليس بكناية ، لأنه تصريح بالمراد ، وضمير الغائب كناية ؛ إذا هو دالٌّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه".[4]

وإذا اعتبرنا إبهام الضمائر من جهة إطلاقها على من يعقل وما لا يعقل ، فإنَّ ضمائر التكلم والخطاب تكون مستغنيةً أيضاً عن المفسِّر من حيث كانت لا تقع إلا ممن وعلى من يعقل ، فلا يتصور خطاب مالا يعقل ولا تَكلُّمه ، بينما ضمائر الغياب يصحُّ إطلاقُها على من يعقل وما لا يعقل ، وبذا رسخت قدمها في الإبهام وتأكد حقُّها في المفسِّر ، ومفسِّرها هو الاسم الظاهر الذي يتقدمها ، ويؤدي مهمة التبيين والتفسير لما يعقبه من ضمير ووجود هذا الاسم هامٌّ أهمية البيان الذي ترمي إليه العربية في كل أسلوب من أساليبها ؛ إذ لو وجد الضمير بدونه لكان ذلك ضرباً من الإبهام والتعمية ، فليس من البيان في شئ أن نقول –مثلاً–: رأيته ، أو رأيتها ، أو رأيتهما ، أو ما شابه ذلك ، من غير تقدم ذات يهيأ بها المخاطب لتقبل الضمير .

قال ابن أبي الربيع : " اعلم أن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف ، ويكون معك ما يفسِّره ، ويدلُّ على الذي تريده به".[5]

---

(١) السيرافي : شرحه للكتاب ، نقلاً عن حاشية هارون ٢/٧٧.

(٢) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢/٤٠٦، الدماميني : تعليق الفرائد ٢/١٠٦ والدلائي : نتائج التحصيل مج٢ ح١ ص٦٢١ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٥٦ وينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٢/١١ وأبو حيان : التذييل والتكميل ٢/٢٥٢ والإرتشاف ٢/٩٤١، والسيوطي : الهمع ١/٢٢٧.

(٤) الرضي : شرح الكافية ٣/١٤٨.

(٥) ابن أبي الربيع : البسيط في شرح الجمل ١/٣٠٣.

وعلى ذلك يكون وجه الكلام – على أنه " لا إضمار إلا بعد الذكر" فنقول : الله لا إلـــه إلا هو ، وزيد لقيته ، وهند رأيتها ، وأخواك أكرمتهما ، والقوم انطلقوا ، والنساء برزن.

ومثله قوله تعالى: ﴿وعصىٰٓ ءَادَمُ ربهُۥ فغوىٰ﴾(طه ١٢١) . ﴿ونادى نوح ابنهۥ﴾(هود ٤٢) ، ﴿إِذَآ أَخْرج يدهۥ لم يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾(النـــور ٤٠) ، ﴿والسارقُ والسارقة فاقطعوا أَيْديهما﴾(المـــائدة ٣٨) ، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذينَ ءامَنُوٓاْ إِذَا جاءكم المؤمنت مهجرت فامتحنوهُنَّ﴾(الممتحنة ١٠) ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وملَـٰٓئِكَتهۥ يصلون على النبى﴾(الأحزاب ٥٦)

**ثانياً : المفسّر بين الذكر والحذف :**

رغم مشروعية وضرورة وجود المفسِّر إلا أنه قد أُرتكب حذفهُ فيما لا يحصى من الشـــواهد ، فيوجد الضمير وليس ثمة مفسِّر يعود عليه .

ولا تظنَّ فقد المفسِّر إذّاك يقدح في نصاعة بيان اللغة أو يخلُّ بمقتضيات وضوحها ، بل حذفـــه ضرب من البيان تتمثل فيه سعة اللغة وقدرتها على تلوين طرائقها ، فذكر المفسِّر وإن كان الأصل إلا أنه ليس بضربه لازب ؛ إذ يصحُّ الاستغناء عنه ، وقد استساغت العربية ذلك كثيراً حتى شـــاع حـــذفُ المفسِّر في كلامهم ، وبلغ من الكثرة ما جعله حرياً بأن يلتفت إليه أهل الشأن والاختصـــاص – مـــن لغويين ومفسِّرين ونحاة – يرومون البحث عن علته .

فقد رمقته عين ابن قتيبه في " باب الحذف والاختصار"[1] قال : "ومن الاختصار أن تضمـــر لغير مذكور"[2] واستشهد له بسبعة شواهد من كلام الله عز وجل ، وخمسة من كلامـــهم ، كمـــا لم يخطئه نظر مصنِّف الصاحبي فأشار إليه في (الباب الثاني من الكناية) [3] قال :" وربما كني عن الشـــيء لم يجر له ذكر"[3] ودلَّل عليه بآية واحدة وبيتين من الشعر ، وخصَّه الثعالبي بـــ" فصل في الكناية عمـــا لم يجر ذكره من قبل"[4]ذكر فيه علة الحذف بأنها – " توسعاً واقتداراً واختصاراً ثقة بفهم المخـــاطب"[4] ومثّل له بثلاث آيات وثلاثة أبيات.

كما لم يقصر المفسِّرون عن ذكره كلما عنَّت لهم شواهده في القرآن الكريم . فضلاً عن النحاة الذين عُنُوا عنايةً خاصةً بذكر علل الحذف ودواعيه لكيلا تردَّ قاعدتُهم التي توجب مفسِّراً لكل مضمر.

---

(١) ابن قتيبه : تأويل مشكل القرآن، ٢١٠.

(٢) المصدر السابق ، ص٢٢٦.

(٣) ابن فارس : الصاحبي : ٤٤٠.

(٤) الثعالبي : فقه اللغة وسر العربية ص ٢٤٢.

وليرأب النحاة الصدع الذي قد تحدثه كثرة الشواهد المعفاة من ذكر المفسِّر في قاعدة "لا إضمار إلا بعد الذكر" اجترأوا عن هذه القاعدة بأخرى تقول:"وليس يجوز الإضمار إلا أن يجري له ذكر ، أو دليل بمنزلة الذكر".[1]

فكان الدليل الذي بمنزلة الذكر هو عامة علة حذف المفسَّر فيما حُذف مفسِّرُه .

فالحذف إذاً لا يرتكب هكذا اعتباطاً وبلا مسوِّغ ، بل لا بدَّ من دليلٍ على المحذوف ، والمحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به .

**ثالثاً : دواعي حذف المفسّر:**

إن قيام الدليل على المفسِّر المحذوف هو العلة في حذفه ، والعربية – كما نعلم – عوَّلتْ كثيراً على قيام الدليل على المحذوف في كل ما تقترفه من حذف ، يقول ابن جني: " وقد حذفتِ العربُ الجملةَ والمفرَد والحرفَ والحركةَ ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليلٍ عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته".[2]

فقيام الدليل مدعاة للحذف الذي يمثل مظهراً من مظاهر بلاغة اللغة المتمثلة في الاختصار الذي" هو جُلُّ مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم"[3] وهو علة وضع الضمير أصلاً ، فكل ما قام الدليل عليه يحذف اختصاراً وثقه بفهم السامع لقيام المعنى في نفسه وتسلُّله إلى ذهنه بالأدلة المصاحبة ، فالعلة على هذا معنوية وليس لها ما يوجبها من جهة الصناعة .

يقول ابن الشجري:" إن إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه: الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله ، كقولك : زيد لقيته ، وهند قامت ، وأخواك أكرمتهما ، وإخوتك انطلقوا ، والنساء برزن ، هذا هو الأصل في ضمير الغيبة- وقال عما نحن بصدده من حذف المفسِّر – الثالث: رجوع الضمير إلى معلوم قام قوة العلم به ، وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظي ، أو معنوي مقام تقدُّم الذكر له ، فأضمروه اختصاراً أو ثقة بفهم السامع"[4] ويقوم الدليل على المفسِّر المحذوف بأحد الأوجه التالية:

**١- حضور مدلول المفسّر علماً :**

كما في قوله تعالى :﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ (القدر ١٠٠)

---

(١) ابنالشجري : الأمالي ٨٩/١.

(٢) ابن جني : الخصائص ٢٦٢/٢.

(٣) عبارة السيوطي في الأشباه والنظائر ٦٦/١.

(٤) ابن الشجري : الأمالي ٩٠/١ وأعاده في ١١٧/٣ ، وينظر ابن أبي الربيع : البسيط ٣٠٤،٣٠٣/١ ، وابو حيان : التذليل والتكميل ٢٥٨/٢.

القدرا: إذْ يُعلم من الإنزال في ليلة القدر التي هي في رمضان أن المنزَّل هو القرآن ، مع قولـــه تعـــالى: ﴿شهر رمَضان ٱلذِىٓ أُنزلَ فيهِ ٱلقرءَان﴾(البقرة ١٨٥)١ ، ومثله قوله تعـــالى: ﴿ مَا ترك على ظَهرها من دَابة﴾(فاطر ٤٥.)

فإنَّ ذكر الدابة مع ذكر"على ظهرها" دالٌّ على أن المراد ظهر الأرض للعلم أنه إنما تدب الدابة علـــى ظهر الأرض ليس إلا. (١)

ومما يمكن أن يسلك به هذا المسلك قول الشاعر: (٢)

أبعدَ ابنِ وَهْب ذي النزاهةِ والتُّقى *** ومَنْ خَاصَ في تِلْكَ الحُروبِ المَهالِكَا

أُحُبُّ بَقاءً أو أُرَجِّي سَلامَـــــةً *** وَقَدْ قَتَلُوا زيد بن حصنٍ ومَالكِـــــاَ

فقد ذكر الضمير في (قتلوا) وليس ثمة اسم ظاهر يفسِّره استعناء بعلم السامع أنه يريد مخالفيه .

وقول علقمة عبدة: (٣)

هَلْ مَا عَلِمْت وما استَودَعْت مَكْتُومُ *** أَمْ حَبْلُها إِذْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرُومُ

الضمير في (حبلها) عائد إلى غير مذكور فقد أطلقه دون تقدم ما يفسِّره لثقته بأن السامع يعلم أنه يريد محبوبته .

قال المبرد : " قوله :" وقد قتلوا" و لم يذكر أحداً فإنما فعل ذلك لعلم الناس أنه يعني مخالفيه وإنما يحتـــاج الضمير إلى ذكر قبله ليعرف فلو قال رجل : ضربته ، لم يجز ، لأنه لم يذكر أحداً قبل ذكر الهاء ، ولـــو رأيت قوماً يلتمسون الهلال فقال قائل : هذا هو ، لم يحتج إلى تقدمة الذكر ، لأن المطلـــوب معلـــوم" وعلى هذا قال علقمة بن عبده في افتتاح قصيدته :

**هل علمت وما استودعت مكتوم ..... البيت**

لأنه قد علم أنه يريد حبيبة له". (٤)

**٢- حضور مدلول المفسَّر حسًّا :**

ومنه قوله تعالى :﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عن نَّفْسِى﴾(يوسف ٢٦.) ، وقوله تعـــالى: ﴿ قالت إِحْدَٰىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾(القصص ٢٦.)

---

(١) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢/٤٠.

(٢) المبرد : الكامل ٣/١١٧٧.

(٣) الأخفش الأصغر: الاختيارين.٦٣، والشنتمري: أشعار الشعراء الستة الجاهليين ١/١٤٩.

(٤) المبرد الكامل ٣/١١٧٧.

لم يتقدم التصريح بلفظ (زليخاً) و(موسى) لكونهما حاضرين ، فاستغنى بحضور ما يعود عليه الضمير عن ذكره لفظاً"[1]

**٣- ذكر ما هو جزء من مدلول المفسِّر المحذوف:**

نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ (الواقعة ٨٣.)

وقوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ (القيامة ٢٦.)

ومثله قوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل ٱللَّهِ﴾ (التوبة ٣٤.)

قال ابن مالك : "ويستغني أيضاً عن ذكر صاحب الضمير بكونه كُلاً وكون المذكور جزءاً فإن الجزء يدلُّ على الكلِّ ، كما يدلُّ الكلُّ على الجزء ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا ينفقونها فى سبيل ٱللَّهِ﴾ (التوبة ٣٤.)

فإنَّ الذهبَ والفضةَ بعض المكنوزات ، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع ، حتى كأنه قيل : " والذين يكترون أصناف ما يكتر ولا ينفقونها"[2]

ومنه قول الشاعر: [3]

**ولَوْ حَلَفَتْ بين الصَّفَا أُمّ مَعْمَرٍ *** وَمَرْوِيها بالله بَرَّتْ يمِينَها**

قال ابن مالك : "فأعاد الضمير إلى مكّةَ لأنَّ الصفا جزءٌ منها ، وذكر الجزء مغنٍ عن ذكر الكلِّ في بعض الكلام". [4]

**٤- ذكر ما هو كُلٌّ للمفسِّر المحذوف:**

ومنه قول حاتم:[5]

---

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل١/١٥٧، الدماميني : تعليق الفرائد ٢/١٠٩، السيوطي : الهمع ١/٢٢٨ وقد نازع في الاستشهاد بالآيتين على المفسِّر المستغنى عنه لحضور مدلوله حساً أبو حيان قال : "تمثيل ابن مالك هذا – أي المفسر المستغني عنه بحضور مدلولة حساً – بقوله: " هي راودتني عن نفسي" ويا أبت استأجره" ليس بصحيح بل هذا مما تقدم مفسره مصرحاً به لفظاً" الارتشاف ٢/٩٤١ وله كلام أطول من هذا في التذييل والتكميل ٢/٢٥٣-٢٥٤.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٥٧، وينظر أبو حيان الارتشاف ٢/٩٤٢، التذييل ، والتكميل ٢/٢٥٥ ، والدماميني : الفرائد ٢/١١١ ، والسيوطي : الهمع١/٢٢٨.

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٥٨، ابو حيان التذييل والتكميل ٢/٢٥٥ ، السلسبيلي : شفاء العليل ١/٢٠٠.

(٤) ابن مالك شرح التسهيل ١/١٥٨.

(٥) ديوانه ص ٢١٠ .

أَمَاوِيَّ ما يُغْنِي الثَّراءُ عَنِ الفَتَى *** إذَا حَشْرَجَتْ يَوْماً وَضَاقَ بِها الصَّدْرُ

فأضمر فاعل (حشرجت) مراداً به النفس و لم يجر لها ذكر استغناء بذكر الفتى الذي هو كل لها وهي جزؤه ، وكذلك الضمير في بها.

**٥- ذكر متضمِّن المفسِّر المحذوف:**

وذلك أن يكون قبل الضمير لفظ متضمِّن للمفسِّر ، بأن يكون المفسِّر جزء مدلول ذلك اللفظ

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ (آل عمران ١٨٠)

قال سيبويه : كأنه قال " ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ، و لم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون".[١]

ومثله قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة ٠٠٨)

فالضمير (هو) عائد على العدل و لم يجر له ذكر استغناء بدلالة (اعدلوا) عليه لأن الفعل يدل على المصدر والزمان .

وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾(الأنعام ١٢١)

والضمير في (إنه) للأكل الذي يتضمنه (ولا تأكلوا) إذ الفعل يتضمن المصدر والزمان.

وقوله تعالى : ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾(المائدة ٠٤٥) ، قال الفراء: "كني عن الفعل بهو وهي في الفعل الذي يجري منه فعل ويفعل كما تقول : قدمت القافلة ففرحت به تريد بقدومها".[٢]

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ (الزمر ٠٠٧)

" فالهاء عائد على الشكر و لم يتقدم ذكر الشكر وإنما تقدم ما يقتضيه ، لأن الفعل يقتضي الحدث ، فتشكروا يقتضي الشكر"[٣]

ومثله قول العرب: "من كذب كان شراً له"

أضمر في (كان) ضمير الكذب ، و لم يجر له ذكر استغناء بذكر فعله"كذب" ، لأن الفعل يدل على المصدر والزمان.[٤]

---

(١) سيبويه : الكتاب ٣٩١/٢، وينظر الفراء : المعاني ١٠٤/١.

(٢) الفراء : المعاني ٣١٢.

(٣) ابن أبي الربيع : البسيط ٣٠٣/١.

(٤) ينظر سيبويه ٣٩١/٢ : المبرد المقتضب ١٣٤/٢ ، ٥١/٤.

ومنها أيضاً قول الشاعر: [1]

إذا نُهي السفيهُ جَرَى إليه *** وخَالَفَ والسفيهُ إلى خِلافِ

الضمير في (إليه) عائد إلى السفه كناه و لم يجر ذكره لكونه مفهوم من لفظ (السفيه) الدال على ذات متصفه بالسفه.

وقول الآخر: [2]

وإذا سُئِلتَ الخيرَ فَاعلمْ أنَّها *** حُسْنَى تُخَصُّ بها مِن الرَّحْمنِ

أعاد الضمير في (أنها وبها ) على المسألة و لم يجر لها ذكر صريح اكتفاءً بدلالة الفعل (سئلت) عليها.

وقول الشاعر: [3]

إذا اكتحلتْ عيني بعينكَ مَسَّها *** بخيرٍ وجَلَّى غَمْرةً من فؤادياً

أي مسَّها الاكتحال ، فاضمره دون ذكر لدلالة (اكتحل) عليه.

ومثله قول القطامي :

هُمُ الملوكُ وأبناءُ الملوك لهم *** والآخذون به والسَّاسَةُ الأُوَلُ

الضمير في (به) عائد إلى الملك وهو غير مذكور ، استغناء بدلالة (الملوك) عليه .

وقول الآخر :

ومن يك بادياً ويكن أخاه *** أبا الضَّحاك ينتسج الشَّمالا

الضمير في( أخاه) عائد على البدو و لم يذكر استغناء بدلالة بادياً عليه .

قال ابن الشجري : "الهاء في قوله أخاه عائد إلى البدو والذي هو ضد الحضر ، ودل على عود الهاء إلى البدو قوله بادياً كما دل السفيه على السفه فأضمره القائل:

إذا نهى السفيه ..... البيت

ومثله قول القطامي :

هم الملوك وأبناء .... البيت

اراد : الآخذون بالملك فاضمره لدلالة الملوك عليه".[4]

ومن الشواهد يتضح أنَّ المفسِّر يحذف إذا كان مصدراً قد فهم من متضمنه فعلاً أو وصفاً .

---

(١) الفراء : المعاني ١٠٤/١ ، وابن قتيبه : تأويل القرآن ٢٢٧ ، وابن الأنباري : الإنصاف ١٤٠/١ ، وابن الشجري ١٠٣/١، ١٦٩/٢، ٣٦/٢، ٥٠٧.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١٥٧/١، وأبو حيان : التذييل والتكميل ، ٢٥٤/٢ والسلسبيلي : شفاء العليل ٢٠٠/١ .

(٣) ابن عصفور : شرح الجمل ، ١٣/٢.

(٤) ابن الشجري : الأمالي

يقول أبو حيان " دلالة الفعل على المصدر أقوى من دلالة اسم الفاعل ولذلك كثر إضمار المصدر لدلالة الفعل عليه في القرآن و لم تكثر دلالة اسم الفاعل على المصدر وإنما جاء في هذا البيت .

إذا نهى ..... أو غيره إن وجد".[1]

**٦- ذكر مستلزَم المفسَّر المحذوف :**

وذلك نحو قوله تعالى : ﴿فمنْ عفى لَهُ مِنْ أَخِيه شيْءٌ فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسَانٍ﴾(البقرة ١٧٨)

الضمير في (إليه) عائد على العافي ، وقد استغني عن ذكره لكونه مستلزماً لـ(عُفي) فعفى يستلزم عافياً فأغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد (الهاء) من (إليه) عليه.

وقوله تعالى : ﴿وَلأبَويهِ لكُلِّ واحد منهما السدُسُ﴾ (النساء ١١) ، الضمير في (أبويه) عائد على المورِّث ، لأنه "لمّا ساق الكلام قبلُ في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثَمَّ مورِّث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى".[2]

ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿حتىٰ توَارت بِالحجَابِ﴾ (ص ٣٢)

ففاعل (توارت) ضمير الشمس و لم يجر لها ذكر استغناء بذكر العشي في قوله :﴿إذ عرض عليه بالعشي﴾(ص ٣١) ، والعشي أوله وقت الزوال ، فذكره يستلزم معنى الشمس فكأنها مذكورة .

وقوله تعالى : ﴿فَأثرنَ بِهِ نَقعًا﴾(العاديات ٤) . الضمير في (به) عائد على الوادي ، و لم يذكر استغناء بذكر ما يستلزمه .

قال الفراء:"يريد بالوادي، و لم يذكره قبل ، وهو جائز ؛ لأن الغبار لا يثار إلا من موضع ، وإن لم يذكر ، وإذا عرف اسم الشيء كُني عنه وإن لم يجر له ذكر"[3]

ومثله قول الشاعر:[4]

فإنَّكَ والتأبين عروةَ بعدما *** دَعَاكَ وأيدْينا إليه شَوارِعُ

---

(١) أبو حيان : البحر ١٢٨/٣.

(٢)الرضي : شرح الكافية ٤٠٣/٢، وينظر ابن الحاجب : الأمالي النحوية ٣٥/١.

(٣)الفراء : المعاني ٢٨٥/٣، وينظر الزركشي البرهان ٢٥/٤.

(٤)ابن مالك : شرح التسهيل ١٥٧/١، وأبو حيان : التذييل والتكميل ، ٢٥٧/٢، والسلسيلي : شفاء العليل ٢٠١/١.

لكا لَرِجْلِ الحادي وقَدْ تَلَعَ الضُّحَى *** وطَيرُ المنايا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

فالحادي يستلزم إبلاً محدوة ، فأغنى ذلك عن ذكرهن وأعاد الضمير في (فوقهن) عليهن .

**٧- ذكر ما يصاحب المفسر المحذوف ذكرا واستحضارا :**

وذلك أن يعاد الضمير إلى غير مذكور ولكن قد ذكر ما يصاحبه وما هو له نظير بوجه من الوجوه ، فاستدعي المحذوف بالمذكور ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا جعلنا فى أعنـقهم أغلـلا فهى إِلَى الْأَذْقان فَهُم مقمحون﴾(يس ٨،٠) الضمير (هي) عائد على الأيدي و لم تذكر استغناء بذكر ما يصاحبها وهي الأعناق، إذ الغلُّ لا يكون إلا باليمين والعنق .

ومثله قول الشاعر : (١)

وما أَدْرِي إِذا يَمّمْتُ أَرْضاً *** أُرِيدُ الخَيْرَ أَيُّهُما يَلِيني

ذكر الخير وأعقبه بضمير اثنين مقصود بهما الخير والشر وإنما استغنى عن ذكر الشر لذكر ما يصاحبه وهو الخير .

يقول الفراء- بشأن الآية السابقة-: " فكني عن هي ، وهي للأيمان و لم تذكر ، وذلك أن الغلَّ لا يكون إلا باليمين والعنق ، جامعاً لليمين والعنق ، فيكفي ذكر أحدهما من صاحبه، كما قال : ﴿فمن خاف من موص جنفاً أو إثماً فأصلح بينهم﴾ فضمَّ الورثةَ إلى الوصيِّ،و لم يذكروا ؛ لأن الصلح إنما يقع بين الوصيِّ والورثة ومثله قول الشاعر:

وما أدري إذا يممت وجهاً *** أريد الخير ايهما يليني

أألخير الذي أنا ابتغيه *** أم الشر الذي لا يأتليني

فكنيَّ عن الشر وإنما ذكر الخير وحده ، وذلك أن الشر يذكر مع الخير ، وهي في قراءة عبد الله ﴿ إنا جعلنا في أيمانهم أغلالاً فهي إلى الأذقان﴾ فكفت الأيمان من ذكر الأعناق في حرف عبد الله ، وكفت الأعناق من الأيمان في قراءة العامة". (٢)

ومثلهما قوله تعالى : ﴿ومَا يُعَمَّرُ مِن معَمر ولا ينقَصُ من عمره﴾(فاطر ١١،٠) " أي من عمر غير المعمر فأعيد الضمير على غير المعمر، لأن ذكر المعمر مذكر به لتقابلهما فكان مصاحبه في الاستحضار الذهني"(٣)

---

(١) الفراء : المعاني ٣٧٢/٢، وابن مالك : شرح التسهيل ، ١٥٩/١، وابو حيان : التذييل والتكميل ٢٥٧/٢.

(٢) الفراء : المعاني ٣٧٢/٢-٣٧٣.

(٣)ابن مالك : شرح التسهيل ١٥٩/١.

# الخاتمة

الحمد لله الذي هيأ لنا من أمرنا رشداً ، والصلاة والسلام على مبعوث الهدى ، ومن اقتفى أثره واقتدى

**أما بعد**

فها قد أسلمتنا مراكب رحلتنا إلى مرفأ الخاتمة ، ومما لاشك فيه أن معايشة هذا البحث ، إضافة إلى ما تقتضيه مسايرة المنهج العلمي تحتم على الباحثة أن تدلي عند الختام ببعض الرؤى والملحوظات التي تشكلّت لديها خلال رحلتها مه هذا الموضوع .

**أولاً : ملحوظات ونتائج خاصة :** وقسمت النتائج الخاصة على فصول البحث

١- **الفصل الأول :** إن أهم ما تجدر الإشارة إليه في هذا الفصل ، أن المباحث التي وزّع عليها كانت عند وضع خطة البحث مجرد افتراضات لكل الصور المحتملة ، وتأملنا أن تصدق هذه الافتراضات ، ونجد في واقع اللغة هذه الصور جميعاً ، وبالفعل وجدت ولكنها كانت بنسب متفاوتة ، فلم يكن حجم المادة هو نفسه في كل مبحث بل اختلف من مبحث إلى آخر ، كما اختلفت طبيعة المادة في كل مبحث، مما اقتضى أن تختلف طريقة عرضها من مبحث إلى آخر ، فبعض المباحث أمكن صياغة محتواها عن طريق دراسة أنواع المفسِّر ثم المقارنة بينه وبين الضمير العائد وملاحظة الموافقة أو المخالفة بينهما .

وبعض المباحث صُنِّفت المادة فيها إلى مسائل ، تكون كل مسألة منها هي مظنة المخالفة بين الضمير ومفسِّره في ذلك المبحث .

وبعض المباحث لم نظفر من مادتها إلا بالشاهد الفذّ الذي لم نستطع أن نبني عليه مسألة ، أو نقيم حوله قضية ، فما كان إلا أن أوردناه بمفرده وجعلناه عامة محتوى المبحث.

وكما سلف فإن اختلاف عرض المادة من مبحث إلى آخر جاء تبعاً لاختلاف طبيعة المادة في كل مبحث تناسباً مع ما رُصد من واقع اللغة .

**أما أهم ما أسفرت عنه الدراسة في هذا الفصل فما يلي :**

١- **أن كلّ جمع يجوز أن يعود الضمير عليه مفرداً وقد يجب :** فالجواز لتأوّل الجمع بالجماعة ، إذ كل جمع – سالماً كان أو مكسراً ، مذكراً أو مؤنثاً – هو في الحقيقة جماعة وعلى هذا الاعتبار يجوز إفراد الضمير العائد عليه . كما يجوز أيضاً إفراد الضمير العائد على الجمع ، إذا كان الجمع واقعاً في موقع يؤلف وقوع المفرد فيه .

أما الوجوب : ففي مواضع أُلتزم فيها – على مذهب الجمهور – توحيد الضمير كمثل الضمير المرفوع بنعم بئس ، والضمير المجرور برب ، إذا فُسِّرا بالجمع .

٢- **يفرد الضمير العائد على المثنى جوازاً** : إن كان المثنى من المتلازمَيْن اللذيـــن لا يتصـــور افـــتراق أحدهما عن الآخر ، لتنـــزيلهما منزلة الواحد ، أو كان المثنى من المتعاطفَيْن بالواو ؛ لتنـــــزيلهما منـــزلة الواحد، أو لتأويلهما بمعنىً مفرد يشملهما ، أو لتغليب أحدهما على الآخر .

**ووجوباً** : إن وقع الضمير في موضع يجب فيه الإفراد ، كأن يكون مجروراً لربَّ المميز بنكرة ، أو مرفوعاً بنعم وبئس المميزين بنكَرة منصوبة .

٣- **يثنى الضمير العائد على المفرد ، إذا كان ذلك المفرد:**

أ- أحد المتلازمين اللذين لا يتصور افتراقهما ، عند بعض النحاة ، وقصر ذلك أبو حيان على السماع .

ب- أحد اسمين عطفا على بعضهما بأو عند بعض النحاة .

٤- **يثنى الضمير العائد على الجمع** ، إذا كان ذلك الجمع ناشئاً من عطف اسمين أحدهما مفرد والآخر مثنى أو جمع ، أو كل واحدٍ منهما مثنى أو جمع .

٥- **يجمع الضمير العائد على المفرد ، إذا كان ذلك المفرد :**

أ- **معظماً** : والكثير في العربية تعظيم المتكلم والمخاطب ، وتعظيم الغائب قليـــل ، وإذا كـــانت الدراسة تركز على ضمير الغائب وتخصه ، فإن المقام استدعى التعريج على ضمـــير المتكلـــم والمخاطب ؛ لكونهما السبيل إلى الإشارة إلى تعظيم ضمير الغائب

ب- **مضافاً إلى جمع** : وجواز عود ضمير الجمع على المفرد المضاف إلى جمع تفرَّد الرضي بالتنبيه إليـــه ، وأغفله غيره ، رغم كثرة شواهده ، ورغم صحته ، قياساً على ما أجازوه من جواز عود ضمـــير المذكر على المؤنث المضاف إلى مذكر والعكس إذا تحققت الشروط التي اشترطوها لذلك

٦- **يؤنث الضمير العائد على المذكر** : إذا كان المذكر المفسِّر للضمير محمولاً على معنى مؤنـــث ، أو مضافاً إلى مؤنث ، وهو بعض من المضاف إليه أو كبعضه .

-**ويذكر الضمير العائد على المؤنث** : إذا كان المؤنث المفسِّر للضمير محمولاً على معنى مذكر موافق ، أو مضافاً إلى مذكر وهو بعض من المضاف إليه أو كبعضه ، أو كان مؤنثاً مجازياً ، وكـــذا إذا كـــان الضمير عائداً من أحد الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث .

ولعلَّ كثرة أسباب وعلل تذكير ضمير المؤنث في مقابل قلة علل تأنيث ضمير المذكر تفسّر لنـــا قول ابن جني: (( تذكير المؤنث واسع جداً .... لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب))[1]

٢- **الفصل الثاني** : استأثر بجلِّ مسائل هذا الفصل ، تلك الألفاظ التي تقع على الكثرة والجماعـة ، وإن كان لفظها واحداً ، كالألفاظ المبهمة وألفاظ الجموع .

---

(١) الخصائص ٢/٤١٧.

**وقد كان من أهم نتائج هذا الفصل :**

١- مراعاة اللفظ في الأسماء الموصولة ، هو الأكثر إلا (أل) الموصولة فيراعى معناها فقط ، وقد أجاز أبو حيان مراعاة لفظها إذا لم تقع خبراً أو نعتاً .

٢- مراعاة اللفظ في (كلا وكلتا ) أكثر من مراعاة المعنى[١]

٣- مراعاة المعنى في (كل) أكثر من مراعاة المعنى في (كلا وكلتا) .

٤- إذا روعي اللفظ ، جاز بعده مراعاة المعنى ، وإذا روعي المعنى ضعف مراعاة اللفظ بعده .

٥- يراعى المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيراً .

٦- الأفصح أن يبدأ بمراعاة اللفظ ثم مراعاة المعنى .

٧- اشترط الكوفيون الفصل عند الجمع بين مراعاتي اللفظ والمعنى .

٨- إذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده وأخبر عنه بفعل لم يجز الجمع بين مراعاتي اللفظ والمعنى .

**٣ـ الفصل الثالث** : من أهم ما خلصت إليه الدراسة في هذا الفصل :

أن تقدّم المفسِّر على الضمير هو الأصل ؛ "ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسِّره"[٢]

**وقسموا التقدم إلى لفظي ومعنوي وحكمي:**

**اللفظي** : أن يتقدم المفسرُ لفظاً ورتبة ، وعليه أكثر الكلام ، أو لفظاً دون رتبة .

**المعنوي** : أن يتأخر المفسَّر لفظاً وتتقدم رتبته، فيكون المفسِّرُ متقدماً لمقتضى معنوي ، ولهذا التقدم عدة صور هي :

أ- معنى الفاعلية المقتضى تقدم الفاعل على المفعول رتبة .

ب- معنى الابتداء المقتضى تقدم المبتدأ على الخبر رتبة .

ج- معنى المفعول الأول المقتضى تقدمه على المفعول الثاني .

د- معنى ما يتعدى إليه الفعل بنفسه المقتضى تقدمه على ما يتعدى إليه الفعل بالحرف .

**الحكمي** : أن يكون المفسِّر مؤخراً لفظاً ورتبة ، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير ، وهذا المفسِّر يعتبر في حكم المتقدم نظراً إلى وضع ضمير الغائب مبهماً محتاجاً إلى مفسِّر يتقدمه ، وهذا لا يكون إلا في مسائل ((الإضمار على شريطة التفسير)) وهي مسائل خارجة على القياس ، وعددها سبع مسائل:

---

(١) ينظر ابن الأنباري : الانصاف ٤٤٨/٢.

(٢) السيوطي : الهمع ٢٢٧/١

١- ضمير المفعول المؤخر المتصل بالفاعل المقدّم ، وتقدم الضمير على مفسِّره المتأخر لفظاً ورتبة في هذه المسألة ممنوع عند جمهور النحويين ، وأجازه الأخفش وأبو عبد الله الطوال وابن جني وابن مالك ،

٢- ضمير الشأن .

٣- الضمير المرفوع بنعم وبئس المفسِّر بنكرة .

٤- الضمير المجرور برب المميز بنكرة .

٥- الضمير المرفوع بأول المتنازعين المعمل ثانيهما .

٦- الضمير المبدل منه مفسره .

٧- الضمير المخبر عنه مفسره .

وخلاصة هذا الفصل إن عدَّ مسائل الإضمار على شريطة التفسير سبع مسائل لم يكن مسلَّماً به من الجميع ، و لم تصل إلى هذه العدّة إلا في مرحلة متأخرة ، على يد ابن ابن مالك ومن تبعه ، أما قبله وعلى يد غيره فلم تكن لتصل إلى هذا العدد ، لأن بعضاً منها نوزع فيه بما يمنعه أصلاً أو يخرجه عن حيز هذه المسائل ، و لم يُجْمَع إلا على أربع من هذه المسائل هي :

ضمير الشأن — والضمير المرفوع بنعم وبئس — والضمير المرفوع بأول المتنازعين — والضمير المجرور برب .

**٤- الفصل الرابع** : أهم ما خلصت إليه الدراسة في هذا الفصل :

أن ذكر المفسِّر شرطٌ لاستقامة الكلام وبيانه ، والأصل أن يكون مصرّحاً بلفظه ، وقد يخالف الأصل ، فلا يصرح بلفظ المفسِّر لأحد الأسباب التالية :

١- الاستغناء عنه بحضور مدلوله علماً .

٢- الاستغناء عنه بحضور مدلوله حساً .

٣- الاستغناء عنه بجزئه .

٤- الاستغناء عنه بكله .

٥- الاستغناء عنه بنظيره .

٦- الاستغناء عنه بمصاحبه بوجه ما .

## ثانياً :ملحوظات ونتائج عامة :

إن نظرةً عامة في مسائل هذا البحث وقضاياه لتوميء الإيماءات التالية :

١- الحمل على المعنى "غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح"[١] هذا ما قاله ابن جني قبل ما ينيف على عشرة قرون ، وها نذا اليوم أكاد أوقع أناملي العشرة تصديقاً لهذا القول ، واقتناعاً ولّده الخوض في غمار هذا البحث ، ولبعد هذا الغور ستظلُّ العربية حقلاً خصباً ومرتعاً بكراً لمزيد من الدراسات الجادة الهادفة إلى تقديم اللغة بصورة رائقة محببة تحاكي فطرها التي فطرت عليها ، بعيداً عن جفاف التقعيد ، وسيطرة القياس والنحو .

٢- "كلام العرب لا يحيط به إلا بني"[٢]

أضيف إلى ذلك فأقول : سعة اللغة مع عدم استيفاء السماع في كل ما قالته العرب في أغراضها المختلفة ، يجعل استحالة الإحاطة باللغة أمراً محققاً بالفعل ، وإذا كان الأمر كذلك فلا أقلَّ من أن نحاول — على هدي من شواهدها — تلمس بعض من أسرارها .

٣- المذهب الكوفي ونزوعه إلى التوسُّع في قبول أغلب ما ورد عن العرب هو في نظري أقرب إلى روح اللغة من المذهب البصري الذي بالغ أربابه في التحذفر للقاعدة مما أدى بهم إلى الإسراف والمغالاة في التأويلات إلى حدِّ الافتراضات غير المقبولة .

---

(١) ابن جني : الخصائص ٤١٣/٢

(٢) ابن فارس : الصاحبي ٢٦.

# فهارس
# المصادر والمراجع

# (أ)


١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد الدمياطي البناء ، تصحيح : علي محمد الضباع ، بيروت ، دار الندوة الجديدة .

٢- الاختيارين . صنعه الأخفش الأصفر ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط٢ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي .تحقيق د/ رجب عثمان محمد . مكتبة الخانجي ، القاهرة ط١ ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ مـ .

٤- الأشباه و النظائر . للسيوطي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥- أشعار الشعراء الستة الجاهليين . للأعلم الشنتمري ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة بيروت . ط٣ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ مـ .

٦- إصلاح الخلل الواقع في الجمل . لابن السيد البطليوسي ، تحقيق وتعليق : حمزة النشرتي ، دار المريخ . الرياض ط١ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٧- الأصول في النحو. لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ط٣ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ مـ .

٨- أعجب العجب في شرح لامية العرب . للزمخشري ط٢ ١٣٢٤ هـ .

٩- إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، لابن خالويه . دار الكتب العلمية بيروت.

١٠- إعراب القرآن . لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد. عالم الكتب بيروت ، مكتبة النهضة العربية ،ط٣ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ مـ .

١١- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب . لأبي نصر الفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ط٣ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٢- آمالي ابن الشجري . لابن الشجري ، تحقيق : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٣- الآمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق : هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة العربية عالم الكتب ، بيروت ط١ ١٤٠٥هـ .

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات الأنباري . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي .

١٥- أوضح المسالل إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .

١٦- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب . تحقيق و تقديم : موسى بناي العليلي. مطبعة العـــاني بغداد .

١٧- الإيضاح لأبي علي الفارسي . تحقيق . كاظم بحر المرجان . عالم الكتب ، بـــيروت ط٢ ١٤١٦ هـــ - ١٩٩٦ م .

(ب)

١- بدائع الفوائد . لابن قيم الجوزية . ضبط نصه و خرج آياته : أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية ، بيروت . ط١ ١٤١٤ هـــ - ١٩٩٤ م .

٢- البرهان في علوم القرآن . للزركشي . تحقيق : يوسف عبد الرحمن المرعشلي و صاحبيه دار المعرفة ، بيروت ط٢ ١٤١٥ هـــ - ١٩٩٤ م .

٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق : عياد الثبيتي ، دار الغرب الإســـلامي ، بيروت ط١ ١٤٠٧ هـــ - ١٩٨٦ م .

٤-بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكـــر ط٢ ١٣٩٩هـــ - ١٩٧٩ م .

٥- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث . لأبي البركات الأنباري ، حققه وقدم له وعلق عليه : رمضان عبد التواب ، دار الكتب ١٩٧٠م .

٦- البيان في غريب إعراب القرآن . لأبي البركات الأنباري ،تحقيق : طه عبد الحميـــد ، مراجعـــة : مصطفى السقا ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٣٨٩هـــ - ١٩٦٩م .

(ت)

١- تأويل مشكل القرآن . لابن قتيبة ، شرحه و نشره : السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية .

٢- تاج العروس من جواهر القاموس . للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق : حسين نصار ، راجعه : عبد العليم الطحاوي و عبد الستار أحمد فراج . ١٣٩٤ هـــ - ١٩٧٤م .

٣- التبصرة و التذكرة . للصيمري، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، مركز البحث العلمي و إحيـــاء التراث الإسلامي ، ط١ ١٤٠٢هـــ - ١٩٨٢م.

٤- التبيان في إعراب القرآن . للعكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيـــل ، بـــيروت ط٢ ١٤٠٧ هـــ - ١٩٨٧ م .

٥- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ط١ ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م

٦- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل . لأبي حيان ، حققه : حسن هنـــداوي ، دار القلـــم دمشق .

٧- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . للدماميني ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المفدى ط١ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٨- تفسير البحر المحيط . لأبي حيان ، دار الفكر بيروت ط٢ ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

(ج)

١-جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ، دار المعرفة ، بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م .

٢- الجامع لأحكام القرآن . للقرطبي ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م

٣- الجنى الداني في حروف المعاني . للمرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٤- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، حققه وعلق على حواشيه ووضع فهارسه : محمد أبو الفضل إبراهيم - عبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر ، القاهرة ، ط١ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

(ح)

١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ضبط وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ط١ ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

٣- حاشية يس على شرح التصريح للأزهري . للشيخ يس العليمي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

٤- حاشية ابن حمدون ، على شرح المكودي . دار الفكر .

(خ)

١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تحقيق : محمد نبيل طريفي ، إشراف : أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

٢- الخصائص : لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ .

(د)

١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . لمحمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث القاهرة .

٢-ديوان الأعشى ، حققه وقدم له : فوزي العطوي ، الشركة اللبنانية للطباعة والنشر ، بيروت .

٣- ديوان جرير : دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٤- ديوان جميل بثينة : دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦

٥-ديوان أمرئ القيس ، دار صادر ، بيروت ط٢ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٦- ديوان حاتم الطائي ، دار صادر ، بيروت .

٧- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٨١هـ ١٩٦١م .
٨- ديوان الحطيئة من رواية حبيب عن ابن الأعرابي ، وأبي عمرو الشيباني ، شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
٩-ديوان ذي الرمة ، شرح الإمام أبي نصر الباهلي ، رواية ثعلب ، حققه وقدم له وعلق عليه : عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ط ١٩٨٢م ١٤٠٢هـ .
١٠- ديوان الراعي النميري . جمعه وحققه راينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
١١- ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس . تحقيق : عبد العزيز الميمني ، الدار القومية ، القاهرة ، نسخة مصورة عن دار الكتب ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
١٢- ديوان السليك بن السلكة ، قدم له وشرحه : سعدي الضناوي ، دار الكتاب العربي ط١ ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
١٣- ديوان عنترة ، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي .
١٤- ديوان الفرزدق . دار صادر بيروت .
١٥ - ديوان المتنبي . دار صادر بيروت .
١٦- ديوان الهذليين . دار الكتب المصرية ، القاهرة ،١٩٩٥م .

(ر)

١-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . لأبي الفضل شهاب الدين الألوسي ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ط١ ١٤٠٥هـ -١٩٨٥ مـ .

(س)

١-سر صناعة الإعراب . لابن جني ، دراسة وتحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(ش)

١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المكتبة العصرية ، صيدا ،بيروت طبعة ١٤١٣هـ ١٩٩٢ مـ .
٢- شرح أبيات سيبويه . لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٣- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر" لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن هنداوي دار القلم ، دمشق ، دار العلوم والثقافة بيروت ط١ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٤- شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، حققة عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه: محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .
٥-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للأشموني ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة
٦-شرح ألفية مالك لابن الناظم . تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دارالجيل،بيروت .
٧- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر ، ط١ ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
٨- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
٩- شرج جمل الزجاجي . لابن عصفور ، تحقيق : صاحب أبو جناح .
١٠- شرح ديوان الحماسة . للخطيب التبريزي . عالم الكتب ، بيروت .
١١- شرح ديوان الحماسة . للمرزوقي . نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ط، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
١٢-شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري . قدم له وشرحه : إبراهيم جزيني ، دار القاموس الحديث ، بيروت .
١٣-شرح شافية ابن الحاجب . لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن وصاحبيه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
١٤- شرح شذور الذهب . لابن هشام ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
١٥- شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا محمد صلى الله علية وسلم ، لابن هشام ، ضبط وتحقيق ومراجعة : محمود حسن أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن دمشق وبيروت ، ط٢ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
١٦- شرح كتاب سيبويه . لأبي سعيد السيرافي : ج٢ حققة وعلق عليه : رمضان عبد التواب .الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ م .
١٧- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم هريدي ، مركز البحث العلمي جامعة أم القرى ، دار المأمون للتراث ط، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
١٨- شرح كافية ابن الحاجب . لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : يوسف حسن عمر، جامعة بنغازي ، جامعة قار يونس ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .
١٩- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية . لابن هشام ، دراسة وتحقيق : هادي نهر، مطبعة الجامعة بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
٢٠-شرح اللمع . لابن برهان ، تحقيق : فائز فارس السلسلة التراثية (١١) ط١ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
٢١- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

١٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . لابن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٢٣-شعر يزيد بن الطثرية . دراسة وجمع وتحقيق : ناصر سعد الرشيد دار مكة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٢٤- شفاء العليل في إيضاح التسهيل . للسلسيلي ، تحقيق عبد الله الحسيني ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . لابن مالك تحقيق : محمود فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ط٣ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(ص)

١- الصاحبي . لابن فارس : تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة

(ض)

١- ضرائر الشعر . لابن عصفورالإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط٢ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٢-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر . للسيد محمود الألوسي ، شرحه : محمد بهجة الأثري ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ط١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٣-ضرورة الشعر . لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٤- الضمائر في اللغة العربية . لمحمد جبر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١ ١٩٨٣م .

(ظ)

١- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية . عبد الفتاح حسن علي البجة ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ط١ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(ع)

١- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك . لمحمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت .

(ف)

١-فتح الباري شرح صحيح البخاري . لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : الشيخ/ عبد العزيز بن باز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٢- فقه اللغة وأسرار العربية . للثعالبي . مكتبة الحياة ، بيروت .

(ك)

١- الكامل في اللغة والأدب . للمبرد ، حققه وعلق عليه : محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٢- الكتاب . لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . للزمخشري ، رتبه وضبطه وصححه : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٤- الكليات . لأبي البقاء الكفوي ، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ط٢ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

(ل)

١-لسان العرب . لابن منظور ، دار صادر، بيروت ، ط٣ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

٢- ليس في كلام العرب . لابن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٢ ١٣٩٩هـ .

(م)

١-مجاز القرآن . لأبي عبيده ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٢- مجالس ثعلب . لأبي العباس ثعلب . شرح وتحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٥ .

٣- مجالس العلماء . للزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط٢ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن جني ، تحقيق : علي النجدي وعبد الحليم نجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . لابن عطية ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت . ط١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٦- المخصص . لابن سيده ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٧- معجم المصطلحات النحوية والصرفية . محمد نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، ط١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٨- مدرسة الكوفة . لمهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط٢ ١٣٧٧هـ .

٩- المذكر والمؤنث . لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق : طارق الجنابي ، مطبعة العاني ، بغداد، ط١ ١٩٧٨م .

١٠-المذكر والمؤنث ،لأبي زكريا الفراء ، حققه وقدم له وعلق عليه : رمضان عبدالتواب، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٥هـ

١١- المذكر والمؤنث لأبي العباس المبرد ، حققه وقدم له وعلق عليه : رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠م .

١٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها . للسيوطي ، شرح وتعليق : محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

١٣- المسائل الحلبيات . لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ط١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٤- المسائل البصريات . لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : محمد الشاطر محمد أحمد، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ط١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

١٥- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات . لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .

١٦- المساعد على تسهيل الفوائد . لابن عقيل ، تحقيق : محمد بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

١٧- معاني القرآن . للأخفش ، دراسة وتحقيق : عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٨- معاني القرآن . للفراء ، تحقيق : محمد علي النجار وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م - ١٩٨٠م .

١٩- معاني القرآن وإعرابه . لأبي اسحاق الزجاج ، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ط١ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٠- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف . عبد الغني الدقر، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٢١- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر، ط٢ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٢٢- مختصر المذكر والمؤنث . للمفضل بن سلمة ، حققه وقدم له وعلق عليه : رمضان عبد التواب .

٢٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

٢٤- المفضليات . لأبي العباس المفضل بن محمد الضبي ، تحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار بيروت للطباعة والنشر ط٦
٢٥- مقاييس اللغة . لابن فارس . تحقيق وضبط : عبد السلام هارون ، مطبعة : مصطفى البابي الحلبي ، مصر، ط٢ ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٢٦- المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية .
٢٧- المقتضب . لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ - ١٣٩٩هـ
٢٨- المقرب . لابن عصفور ، تحقيق : عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ،ط١ ١٣٩١هـ - ١٣٩٢هـ .
٢٩- منهج السالك . لأبي حيان ، تحقيق : مدني جليزر ، ترجمة : محمد يعقوب تركستاني ، نيوهافن ، أمريكا ، ١٩٤٧م .

(ن)

١- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل . لمحمد بن أبي بكر الدلائي ، تحقيق : مصطفى الصادق العربي ، جامعة قار يونس .
٢- نتائج الفكر في النحو . لأبي القاسم السهيلي ، حققه وعلق عليه : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض . دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
٣- النشر في القراءات العشر . لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع ، دار الفكر .
٤- النكت في تفسير كتاب سيبويه . للأعلم السنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الكويت .

(هـ)

١- همع الهوامع . للسيوطي . تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت .

# فهرس الآيات

## سورة البقرة

| الآيـــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ مَثَلهمْ كَمَثَلِ ٱلذى استوْقَد نَارًا فلَمآ أضَآءَتْ مَا حوله ذهب الله بنورهم وَتركهم فِى ظلمَـٰت لَّا يبصِرونَ ﴾ | ١٧ | ١١٠ |
| ﴿ وَإن كُنتم فِى ريْب ممَّا نزلْنَا علىٰ عبْدنَا ﴾ | ٢٣ | ٥٠ |
| ﴿ وَلهمْ فِيهَا أزوَاجٌ مطهرةٌ وهمْ فِيهَا خَـٰلدُونَ ﴾ | ٢٥ | ١٩ |
| ﴿ ثمَّ اسْتَوَى إلَى السمَاء فسوٰىهنَّ سَبْعَ سمـٰوَٰتٍ ﴾ | ٢٩ | ١٤٠ |
| ﴿ وَاسْتعِينوا بالصَّبرِ وَالصَّلوٰة وإنهَا لكبِيرةٌ إلا على الخشعين ﴾ | ٤٥ | ٣٣ |
| ﴿ وهوَ محرمٌ عَلَيْكم إخْرَاجُهم ﴾ | ٨٥ | ١٧٦ |
| ﴿ وقَالوا لَن يدخُلَ الْجنَّةَ إلَّا مَن كان هودًا أو نصـٰرىٰ ﴾ | ١١١ | ١٠١ |
| ﴿ بلىٰ من أسلمَ وَجههۥ لله وهوَ محسنٌ فَلهۥٓ أجرهۥ عند ربهۦ ولا خوف عليهم ولا همْ يحزَنون ﴾ | ١١٢ | ٩٨ |
| ﴿ وإذِ ابتلىٰٓ إبرٰهـٖمَ ربُّهۥ بكلمَـٰتٍ فأتمهُن ﴾ | ١٢٤ | ١٥١ |
| ﴿ قُلْ بَل مِلة إبرٰهِـٖمَ حَنيفًا ﴾ | ١٣٥ | ٦٤ |
| ﴿ وإلـٰهُكُمْ إلـٰهٌ وَٰحدٌ لَّآ إلَـٰهَ إلا هو ٱلرحمـٰن الرحِيم ﴾ | ١٦٣ | ٢٠٤ |
| ﴿ وتَصْرِيفِ ٱلرِيَـٰحِ وَالسحَاب ٱلمسخرِ بَيْن السمَآءِ والأرض ﴾ | ١٦٤ | ١٤٠ |

| الآيـــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ فمنْ عُفِىَ لهۥ منْ أخِيه شىء فَاتبَاعٌ بٱلمعرُوفِ وأداء إليه بإحسٰن ﴾ | ١٧٨ | ٢١٨ |
| ﴿ شَهْرُ رَمضان الذِى أُنزلَ فِيه الْقُرْءَان ﴾ | ١٨٥ | ٢١٤ |
| ﴿ وَالمُطلَّقتُ يَتربصْن بأَنفسهنَّ ﴾ | ٢٢٨ | ١٥ |
| ﴿ وٱلوَٰلِدَٰتُ يرضِعنَ أَولَٰدهن ﴾ | ٢٣٣ | ١٦ |
| ﴿ وٱلَّذِينَ يتوَفونَ مِنكم ويَذرُون أزوَٰجًا يَتربصنَ بأنفسهن ﴾ | ٢٣٤ | ١٩ |
| ﴿ كَم من فِئَةٍ قَلِيلةٍ غَلَبَتْ فئة كَثِيرة بِإذنِ اللَّهِ ﴾ | ٢٤٩ | ١٢٣ |
| ﴿ فٱنظُرْ إلىٰ طَعَامكَ وَشرَابِك لمْ يتسَنه ﴾ | ٢٥٩ | ٣٣،٣٧ |
| ﴿ وما أَنفَقتُم مِن نَّفقة أَوْ نَذَرتُم مِن نذْر فإِنَّ اللَّهَ يعلمهۥ ﴾ | ٢٧٠ | ٤٠ |
| ﴿ إلَّا كمَا يَقوم ٱلذى يتَخبطه ٱلشَّيْطٰن منَ ﴾ | ٢٧٥ | ١١١ |
| ﴿ ءَامنَ الرَّسول بمآ أنزِل إلَيْهِ من ربهِۦ والْمُؤْمنونَ كل ءامن بالله وملئِكتهۦ وكتبهۦ ورُسُلِهِۦ ﴾ | ٢٨٥ | ١١٨ |

## سورة آل عمران

| الآيـــــــــــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ قدْ كانَ لكمْ ءايَةٌ فى فِئَتَيْن ٱلتقتَا ﴾ | ١٣ | ١٣٧ |
| ﴿ زينَ لِلناس حُبُّ الشَّهوَٰت مِنَ ٱلنساء وَالبَنين والقنطير المقنطرة من ٱلذَّهَب وَٱلْفضَّةِ وٱلخيْل ٱلمسومةِ ﴾ | ١٤ | ١٣٦ |
| ﴿ وَمَا كنتَ لَدَيْهم إِذْ يلْقون أقْلٰمهمْ أيُّهُمْ يكفُل مريم ﴾ | ٤٤ | ١٢٤ |
| ﴿ وكنتمْ عَلَىٰ شَفَا حفرة منَ ٱلنَّارِ فأَنقَذكم منْهَا ﴾ | ١٠٣ | ٧٣ |
| ﴿ وَلتكُن منكمْ أمة يَدعُونَ إِلَى الخَير وَيَأْمرونَ بالمعرُوف وينهون عن المنكر وأُولَٰئِك همُ المُفلِحون ﴾ | ١٠٤ | ١٣٤ |
| ﴿ إِذْ همَّت طآئِفتَان منكمْ أَن تفشلا وٱللَّهُ وليُّهُمَا ﴾ | ١٢٢ | ١٣٧ |
| ﴿ أَفمنِ اتبَع رِضوٰنَ ٱلله كمنْ بَآءَ بسخَط مِن ٱلله ومأوٰه جهنم وبئس المصِير﴾ | ١٦٢ | ٩٦ |
| ﴿ ولَا تحسبنَّ الذينَ يبْخلونَ بما ءَاتَٰهم ٱلله من فضلِهِۦ هو خيرا لهم ﴾ | ١٨٠ | ٢١٦ |
| ﴿ ومنْ أهْلِ الكتَٰب منْ إِن تأْمنه بِقِنطَار يؤَدهۦ إليك ﴾ | ٧٥ | ٩٨ |

## سورة النساء

| الآيـــــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ يـٰأيها ٱلناس اتَّقوا ربكمُ ٱلذِى خلَقكم مِن نَّفسٍ واحدة وخلق منها زوجها وبث مِنهمَا رجَالا كثِيرًا وَنساء ﴾ | ١ | ٦٣ |
| ﴿ وءَاتوا النساءَ صَدُقتهنَّ نحْلة فإن طِبْنَ لكمْ عَن شىء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ﴾ | ٤ | ١٢ |
| ﴿ ۚ ولأبَوَيْهِ لكُلِ وَاحدٍ مِنهمَا السُّدس ﴾ | ١١ | ٢١٨ |
| ﴿ وَإن كَان رجُل يورَثُ كلَلة أَوِ ٱمرأة وَلهۥ أَخ أو أخت فلكل واحد منهُما السُّدس ۚ ﴾ | ١٢ | ٤٠ |
| ﴿ وأمَّهـٰتكمُ ٱلتى أَرضعنكمْ ﴾ | ٢٣ | ١١١ |
| ﴿ إنَّ اللَّهَ لَا يظلمُ مِثْقَال ذرةٍ ۖ وإن تَكُ حسنةً يضـٰعفْهَا ﴾ | ٤٠ | ٧٤ |
| ﴿ منَ ٱلَّذِين هادُوا يحرِفون ٱلكلمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ لهمْ ﴾ | ٤٦ | ١٤٠ |
| ﴿ ومَن يكسِبْ خطيئة أَو إثمًا ثُمَّ يرْمِ بهِۦ برِيـٔا ﴾ | ١١٢ | ٤١ |
| ﴿ ۚ إن يكُن غنِيًّا أَوْ فقِيرًا فٱللَّهُ أَوْلىٰ بهمَا ﴾ | ١٣٥ | ٤٢، ٤٤ |

## سورة المائدة

| الآيـــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ ۚ اعدِلوا هوَ أقرب لِلتقوَىٰ ﴾ | ٨ | ٢١٦ |
| ﴿ يهْدِى به ٱلله مَنِ اتبَع رِضوَانَهُۥ سبُل السَّلٰم ويخرجهم من الظلمٰت إلى النورِ بِإذْنِهِۦ ويهْديهم إلىٰ صرَاط مستقِيم ﴾ | ١٦ | ٩٨ |
| ﴿ وٱتلُ عَليهِمْ نبأ ابنىْ ءَادَمَ بِالْحَقِّ إذ قربَا قربَانًا فتقبل من أحدهما ﴾ | ٢٧ | ١٢ |
| ﴿ والسَّارقُ وٱلسارِقةُ فٱقطَعوا أيديَهمَا ﴾ | ٣٨ | ١٤٦<br>٢١٢ |
| ﴿ قِصَاصٌ ۚ فمَن تصَدقَ بهِۦ فهو كفَّارةٌ لهُۥ ۚ ﴾ | ٤٥ | ٢١٦ |
| ﴿ ومَن يتوَلَّ ٱلله ورَسولهۥ وَالذينَ ءَامَنوا فإن حزبَ الله هم الغلبون ﴾ | ٥٦ | ١٣٤ |
| ﴿ وَقَالتِ اليهودُ يَدُ ٱلله مَغلُولة غُلَّت أَيْديهم ولُعنوا بما قالوا ﴾ | ٦٤ | ١٤٢ |
| ﴿ ثمَّ عموا وصموا كثِيرٌ مِنهم ۚ ﴾ | ٧١ | ٢٠٥ |

## سورة الأنعام

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وَأرْسلْنَا السمَاء عليهِم مدْرَارًا ﴾ | ٦ | ٦٤ |
| ﴿ وَمنْهم من يستَمعُ إليْكَ ۖ وجَعلْنَا علىٰ قلُوبهم أكنةً أن يفقهوه وفى ءاذانهم وقرا ﴾ | ٢٥ | ٩٨<br>١٢٠ |
| ﴿ ۚ وإن يروا كُل ءاية لَّا يؤمنُوا بهَا ۚ ﴾ | ٢٥ | ١٢٠ |

| الآيـــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ فأىُّ ٱلْفَرِيقينِ أحقُّ بالأمنِ ۖ إن كُنتم تَعلمُون ﴾ | ٨١ | ١٢٤ |
| ﴿ نخرِجُ منه حبًّا مُّتَراكبًا ﴾ | ٩٩ | ١٤٠ |
| ﴿ ومنَ ٱلنخلِ مِن طلْعهَا قنوَانٌ دَانيةٌ ﴾ | ٩٩ | ١٣٩ |
| ﴿ ولَا تأكُلوا ممَّا لمْ يُذكر اسم ٱللَّهِ عليه وإنه، لفسقٌ ﴾ | ١٢١ | ٢١٦ |
| ﴿ فمنْ أظلمُ ممَّن كَذبَ بـَايـٰتِ ٱلله وصدَفَ عنهَا ﴾ | ١٥٧ | ٩٦ |
| ﴿ لَا يَنفَع نَفسا إيمَـٰنهَا لم تكُن ءَامَنَت من قبلُ ﴾ | ١٥٨ | ٧١ |
| ﴿ ولَا تَكْسِبُ كُل نفْس إلَّا عَليهَا ﴾ | ١٦٤ | ١٢٠ |

## سورة الأعراف

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وكَم مِن قرية أهلكْنـٰهَا فَجاءهَا بأسُنَا بيـٰتًا أو همْ قائِلون ﴾ | ٤ | ١٢٢ |
| ﴿ فأذنَ مؤذنٌ بينهمْ أن لَّعنةُ ٱلله علَى الظَّـٰلمين ﴾ | ٤٤ | ١٨٨ |
| ﴿ إنَّ رحمَتَ ٱللَّهِ قرِيب مِنَ ٱلمحسِنين ﴾ | ٥٦ | ٥٩، ٧٠ ٧١، ٨٩ |
| ﴿ حتىٰٓ إذآ أقلَّت سَحابًا ثِقالا سُقنَـٰه لبَلَدٍ ميتٍ ﴾ | ٥٧ | ١٤١ |
| ﴿ أفأمنوا مكرَ اللَّهِ ۚ فلَا يأمنُ مكر اللَّهِ إلَّا القومُ الخسرون ﴾ | ٩٩ | ١٣٤ |
| ﴿ ولَقدْ ذَرأنَا لجَهنَّمَ كثِيرًا مِن الجنِ وٱلْإِنسِ ۖ لهمْ قلوب لا يفقهون بها ولهم أعينٌ لا يبصِرونَ بهَا ولهمْ ءَاذَانٌ لَّا يسْمَعون بهآ ﴾ | ١٧٩ | ٢٢ |

## سورة التوبة

| الآيـــــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ وَالذينَ يكنِزُونَ الذهَب وَالفضةَ ولَا ينفِقُونَهَا ﴾ | ٣٤ | ٣٣<br>٢١٥ |
| ﴿ إِنَّ عدةَ ٱلشهورِ عِند اللَّهِ اثنَا عشَرَ شَهرًا فى كتَب الله يوم خلق السمٰوٰت وَالأرْض منهَا أَربعةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ الدينُ ٱلقيمُ ۚ فلَا تظلموا فيهن أنفسكم ﴾ | ٣٦ | ٢١ |
| ﴿ وَاللَّهُ وَرسُولُهُۥٓ أَحق أن يُرْضُوهُ ﴾ | ٦٢ | ٣٤،٣٧ |
| ﴿ فَاستَمتعتُم بخَلَقكُمْ كمَا استمتَع ٱلَّذِينَ مِن قبلكم بخلقهم وخضتم كٱلذِى خَاضوا ﴾ | ٦٩ | ١١١ |
| ﴿ وٱلمؤمِنُونَ وٱلمؤمنَٰتُ بَعضهمْ أَولِياء بَعض يأمرون بالمعروف وينهون عن ٱلمُنكرِ ويُقيمُون ٱلصلوةَ ويؤتُون ٱلزكوةَ ويطيعون الله ورسوله ﴾ | ٧١ | ٤٦ |
| ﴿ منْ بعْد مَا كادَ يَزِيغُ قلوبُ فَرِيقٍ منهمْ ﴾ | ١١٧ | ١٨١ |

## سورة يونس

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ هُوَ الذِى جعَلَ الشَّمسَ ضيَآءً وَٱلقمر نورًا وقدرهُۥ منازل ﴾ | ٥ | 34 |
| ﴿ وءَاخِرُ دعوَىٰهُمْ أن الحمدُ لِلَّهِ رَبِّ العَٰلمِين ﴾ | ١٠ | ١٨٨ |
| ﴿ فجَعلْنٰهَا حصِيدًا كأن لم تَغْنَ بالأمْس ﴾ | ٢٤ | ١٧٩ |
| ﴿ وَمنهُم مَّن يستَمعون إليْك ﴾ | ٤٢ | ٩٦ |

| الآيـــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ وَمنهُم مَّن ينظر إليكَ أفأَنت تهْدِى الْعمىَ ﴾ | ٤٣ | ٩٦ |
| ﴿ ولَوْ أنَّ لكُل نَفسٍ ظَلمَت مَا فِى ٱلْأَرضِ لافْتدَتْ بهۦ ﴾ | ٥٤ | ١٢٠ |
| ﴿ فمآ ءَامنَ لموسَى إلَّا ذرية مِن قومهِۦ علىٰ خوفٍ من فرعون وملإيهم أن يَفتنهم ﴾ | ٨٣ | ٥٢ |

## سورة هود

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ فإلَّمْ يَسْتجِيبواْ لكمْ فٱعْلمواْ أنمآ أنزِل بِعلمِ ٱلله ﴾ | ١٤ | ٥١ |
| ﴿ وَنَادىٰ نُوحٌ ٱبْنهُۥ ﴾ | ٤٢ | ٢١٢ |
| ﴿ ويَـٰقوْمِ اسْتغْفِرُواْ ربكمْ ثُمَّ توبواْ إلَيْهِ يرسِل السماء عليكم مدرارا ﴾ | ٥٢ | ٨٤ |
| ﴿ وأَخذَ ٱلَّذِينَ ظَلمواْ الصَّيحة ﴾ | ٦٧ | ١٧٥ |
| ﴿ قَالتْ يـٰويلَتىٰٓ ءَألد وأَنا عجوزٌ وهـٰذَا بَعلِى شَيْخا ﴾ | ٧٢ | ٧٦ |
| ﴿ وأَخَذتِ الذينَ ظَلموا الصيْحَةُ ﴾ | ٩٤ | ١٧٥ |

## سورة يوسف

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ نحنُ نَقص عَليكَ أَحسن الْقصص بِمآ أَوْحَيْنآ إليكَ هـٰذا القرءان ﴾ | ٣ | ٥٠ |
| ﴿ يَلتقِطْهُ بَعض ٱلسَّيَّارة ﴾ | ١٠ | ٧١ |
| ﴿ قالَ هِىَ رَاوَدتنى عَن نفْسى ﴾ | ٢٦ | ٢١٤ |

## سورة الرعد

| الآيـــــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ هُوَ الذِى يريكمُ الْبرْق خَوْفًا وطمَعًا ويُنشئُ السحاب الثقال ﴾ | ١٢ | ١٣٨<br>١٤١ |
| ﴿ وكَذَٰلكَ أَنزَلْنَٰهُ حكما عربيًا ﴾ | ٣٧ | ٥٠ |

## سورة إبراهيم

| الآيـــــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ ربِ إِنَّهن أَضْللنَ كثِيرًا من ٱلناسِ ﴾ | ٣٦ | ٢٠ |

## سورة الحجر

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وَٱلْأَرضَ مدَدْنٰهَا وَأَلْقيْنَا فِيهَا روَاسىَ وَأنبَتنَا فيهَا من كل شىء موزون ﴾ | ١٩ | ١٢ |

## سورة النحل

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ ومِنْهُ شجرٌ فيهِ تسِيمونَ ﴾ | ١٠ | ١٤٠ |
| ﴿ وَإِنَّ لكم فِى ٱلْأَنعٰم لَعبرَةً نسقيكُم ممَّا فِى بطونهۦ ﴾ | ٦٦ | ٢٢ |
| ﴿ أَلَمْ يروْا إِلَى ٱلطير مسخرٰتٍ فِى جو السمَاء مَا يمسكهنَّ إلا الله ﴾ | ٧٩ | ١٣٦ |
| ﴿ فتَزِلَّ قدَمٌ بعْدَ ثبوتهَا ﴾ | ٩٤ | ٨٨ |
| ﴿ يومَ تأتى كلُّ نفْسٍ تجَادلُ عَن نفْسهَا ﴾ | ١١١ | ١٢٠ |

## الإسراء

| الآيـــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ وءَاتينَا موسَى الكتَبَ وجَعلنهُ هدًى لبنِى إسرءيلَ ﴾ | ٢ | ١١ |
| ﴿ إمَّا يَبْلغَن عندكَ الكِبرَ أحَدُهُمآ أوْ كلاهما ﴾ | ٢٣ | ١٢٦ |
| ﴿ قلْ كُلٌّ يَعمَل على شَاكلتهِۦ ﴾ | ٨٤ | ١١٨ |
| ﴿ ومَن يهْدِ الله فَهوَ المُهتَد ومَن يضلِلْ فَلن تَجدَ لهم أولياء من دونهۦ وَنَحشرهم يوْم الْقيمة علىٰ وُجُوهِهم عُميًا وبكما وصمًّا مأوٰىهم جهنم ﴾ | ٩٧ | ٩٦ |

## الكهف

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ ثُمَّ بَعثنهمْ لنَعلم أىُّ ٱلحزبين أحصَى لمَا لبثوا أمدا ﴾ | ١٢ | ١٢٤ |
| ﴿ كِلتَا ٱلجَنتين ءَاتَت أُكُلهَا وَلم تَظْلم مِنهُ شيْـًٔا وفجرنَا خلٰلهما نهرا ﴾ | ٣٣ | ١٢٦<br>١٣٠ |
| ﴿ ولمْ تكُن لهُۥ فئة يَنصُرُونهۥ من دُونِ ٱلله ومَا كانَ منتصرا ﴾ | ٤٣ | ١٣٤ |

## مـــريـــم

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ قَالتْ أنىٰ يكونُ لى غُلٰم وَلم يمسسنِى بشَر وَلم أكُ بغيا ﴾ | ٢٠ | ٧٧ |
| ﴿ يٰأختَ هَٰرُون ما كانَ أبوك ٱمْرَأ سوء وَمَا كَانتْ أمك بغيا ﴾ | ٢٨ | ٧٧ |
| ﴿ إنَّا نحنُ نرِث ٱلأَرضَ وَمنْ عَليهَا وإلينَا يُرْجعونَ ﴾ | ٤٠ | ٥٠ |
| ﴿ أىُّ الْفريقينِ خَيرٌ مقَاما وَأحسنُ نديًّا ﴾ | ٧٣ | ١٢٤ |
| ﴿ إن كلُّ مَن فِى ٱلسمٰوٰت وَالأرْض إلا ءاتى الرحمٰن عبدا ﴾ | ٩٣ | ١١٧ |
| ﴿ لَّقدْ أحصىٰهُم وعَدهم عَدًّا ﴾ | ٩٤ | ١١٧ |
| ﴿ وَكلهمْ ءَاتيه يوم ٱلقِيٰمَةِ فردًا ﴾ | ٩٥ | |

## سورة طه

| الآيـــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ فأَوجسَ فِي نَفسِهِۦ خيفة موسىٰ ﴾ | ٦٧ | ١٥٦ |
| ﴿ إِنهۥ من يأتِ ربهۥ مجرمًا فَإن لهۥ جَهنمَ لا يمُوتُ فيها ولا تحيى ﴾ | ٧٤ | ١٩٤<br>١٧٥<br>١٧٨ |
| ﴿ فأَكَلَا مِنهَا فَبَدَت لهمَا سَوءَٰتُهمَا ﴾ | ١٢١ | ١٤٦ |
| ﴿ وعصىٰٓ ءادَمُ ربهۥ فَغوىٰ ﴾ | ١٢١ | ٢١٢ |
| ﴿ قلۡ كُلٌّ مُّتربِص فَتربصُوا ﴾ | ١٣٥ | ١١٨ |

## سورة الأنبياء

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وأَسرُّواْ ٱلنجوَى الذينَ ظَلَموا ﴾ | ٣ | ٢٠٥ |
| ﴿ أَوَلَمۡ ير الذين كَفروٓاْ أن السمـٰوَٰت والأَرۡضَ كَانتَا رتقا ففتقنـٰهما ﴾ | ٣٠ | ٧٤ |
| ﴿ وجَعلۡنَا ٱلسماءَ سَقفًا محفوظًا ﴾ | ٣٢ | ٦٠ |
| ﴿ كلُّ نفۡس ذَآئِقةُ الموۡت ﴾ | ٣٥ | ١١٤،١٢٠ |
| ﴿ وَإن كَانَ مثقَالَ حبة منۡ خردلٍ أتينَا بِهَا ﴾ | ٤٧ | ٧٤ |
| ﴿ وَمنَ الشيـٰطِينِ مَن يَغوصونَ لهۥ ويعمَلونَ عملا دون ذٰلك وكنا لهم حـٰفظِينَ ﴾ | ٨٢ | ٩٦ |
| ﴿ وَدَاوۥدَ وسُلَيمـٰنَ إِذۡ تحكمانِ فِي ٱلحرثِ إِذ نفشَت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شـٰهِدِين ﴾ | ٧٨ | ٥٤ |
| ﴿ ولَقَدۡ كتَبۡنَا فِي ٱلزبور مِن بعۡد ٱلذكۡرِ أَن الأرض يرثها عبادى ٱلصـٰلحُون ﴾ | ١٠٥ | ١٥٠ |

## سورة الحج

| الآيـــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ فليمْددْ بسبَبٍ إلى السمَآءِ ﴾ | ١٥ | ٦٠ |
| ﴿ هَـٰذانِ خصمانِ اختصَموا فى ربهمْ ﴾ | ١٩ | ١٤٥ |
| ﴿ وأذن فِى النَّاس بالْحجِ يأْتُوكَ رجَالا وعلىٰ كلِ ضامر يأتين من كل فج عميق ﴾ | ٢٧ | ١١٥ |
| ﴿ فإنهَا لَا تَعمَى الأبْصَـٰرُ وَلـٰكِن تعمَى ٱلقُلوبُ التِى فى الصدور ﴾ | ٤٦ | ١٧٤ ١٧٨ |
| ﴿ وَإن يسلبْهم الذبابُ شيـًٔا لا يَسْتَنقِذوهُ منهُ ﴾ | ٧٣ | ١٤٠ |

## سورة المؤمنون

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ الذينَ يرثونَ ٱلفردَوس هُمْ فيهَا خَـٰلدونَ ﴾ | ١١ | ٦٦ |
| ﴿ إنْ هىَ إلا حَيَاتنا ٱلدنيَا نمُوتُ وَنَحيَا ومَا نحنُ بمبعوثينَ ﴾ | ٣٧ | ٢٠٧ |
| ﴿ كلُّ حزب بِمَا لديهمْ فرحونَ ﴾ | ٥٣ | ١١٤ |
| ﴿ حتىٰٓ إذَا جاء أحَدهم ٱلموتُ قَالَ رب ارْجعونِ ﴾ | ٩٩ | ٥١ |

## سورة النور

| الآيـــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ وٱلخنمسَةَ أنَّ غضبَ ٱلله عَليهآ ﴾ | ٩ | ١٨٨ |
| ﴿ الخبيثتُ لِلخبيثينَ وَٱلْخَبِيثُون لِلخبيثتِ والطيبتُ للطيبين والطيبون لِلطَّيِّبَتِ ۚ أُولـٰٓئِكَ مبَرَّءُون ممَّا يَقولونَ ﴾ | ٢٦ | ٥٤ |
| ﴿ أوِ ٱلطِفلِ الذِين لمْ يَظْهرُوا علىٰ عورَٰت النساءِ ﴾ | ٣١ | ١٤٣ |
| ﴿ إذآ أخْرَج يدهُ لم يكَدْ يرَٰها ﴾ | ٤٠ | ٢١٢ |
| ﴿ كلٌّ قَد عَلِمَ صَلَاته وتسبيحه ﴾ | ٤١ | ١١٨ |
| ﴿ إنمَا ٱلمؤمنُون ٱلَّذِينَ ءَامَنوا بِاللَّهِ وَرسُوله وإذَا كانوا معه على أمر جَامع لم يذهبوا حتىٰ يستَئْذنوهُ ﴾ | ٦٢ | ١٢ |

## سورة الفرقان

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ ويومَ يعضُّ ٱلظالمُ عَلَى يَديْهِ ﴾ | ٢٧ | ١٥٠ |

## سورة الشعراء

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وزرُوعٍ وَنَخلٍ طلْعهَا هضيمٌ ﴾ | ١٤٨ | ١٣٩ |
| ﴿ أَوَلَمْ يكن لَّهم ءاية أن يعلَمَهُ علمَٰٓؤُا بنىٓ إسْرَٰءِيل ﴾ | ١٩٧ | ١٧١ |

## سورة النمل

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾ | ٣٨ | ١٢٤ |
| ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ | ٤٥ | ١٣٧ |
| ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ | ٨٧ | ١١٧<br>١٩٨ |

## سورة القصص

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ﴾ | ٢٦ | ٢١٤ |
| ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ | ٥٠ | ٥١ |
| ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ | ٥٨ | ١٢٣ |

## سورة العنكبوت

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ | ٥٧ | ١٢٠ |

## سورة الروم

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ | ٢ | ١٤٢ |
| ﴿ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ | ٣ | ١٤٢ |
| ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾ | ٢١ | ١٩ |

## سورة لقمان

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ ومنَ ٱلناسِ مَن يشْترِى لهو الحَديثِ لِيُضِلَّ عَن سبيل الله بغير علم وَيَتخِذها هزوًا ﴾ | ٦ | ١٠٠ |
| ﴿ وإِذَا تُتْلَى عليه ءَايتنَا ولىٰ مستَكبِرًا كأن لم يسمعهَا كأن فى أذنيه وقرا ﴾ | ٧ | ١٠٠ |
| ﴿ يبنىَّ إِنَّهَا إِن تَك مثْقالَ حبة منْ خردَل فتكُن فِى صخرة أو فى السمٰوٰت أو فى الأرْض يأتِ بهَا اللَّهُ ﴾ | ١٦ | ١٧٨،٧٤ |

## سورة الأحزاب

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ مَّا جَعَل ٱلله لرَجلٍ مِن قلبيْن فِى جوْفِهِۦ ۚ وَمَا جعل أزوٰجكم الئى تُظَٰهِرُون منهُنَّ أُمهٰتكمْ ﴾ | ٤ | ١٩ |
| ﴿ منَ ٱلْمؤمنِين رجالٌ صَدَقوا۟ ما عٰهَدُوا۟ ٱلله عَليْهِ ﴾ | ٢٣ | ١٢ |
| ﴿ ينسَآءَ ٱلنبى مَن يأْت مِنكن بِفٰحشة مبينة يضٰعف لها العذاب ﴾ | ٣٠ | ١٠٤ |
| ﴿ ومَن يَقنُتْ مِنكن لله ورَسولِهِۦ وَتعمَلْ صَٰلحًا نؤْتهَا أجرها مرتين ﴾ | ٣١ | ١٠٤،١٠٢ |
| ﴿ إِنَّ المسْلمينَ وٱلمُسْلمَٰتِ وَالمؤْمنِينَ والمؤمنٰتِ والقٰنتين وٱلقَٰنتَٰت وَالصٰدِقينَ وٱلصٰدِقٰتِ وَالصٰبِرينَ والصٰبِرٰتِ والخٰشعين وٱلخٰشعَٰت وَالمُتصدِقينَ وَالمُتَصَدِقٰتِ والصٰئِمينَ والصٰئِمٰت وَالحٰفِظِينَ فرُوجهمْ وَالحٰفظٰتِ والذَّٰكرينَ الله كثيرا والذَّٰكرٰت أعَد ٱلله لهُم مغْفرة وَأجرًا عَظِيمًا ﴾ | ٣٥ | ٨ |
| ﴿ يٰأيهَا ٱلنَّبِى إِنآ أحْللنَا لكَ أزوٰجَكَ ٱلٰتى ءَاتَيْت أجورهن ﴾ | ٥٠ | ١٩ |

| الآيـــــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَملَٰٓئِكَتَهُۥ يصَلُّونَ على ٱلنَّبِى ﴾ | ٥٦ | ٤٦<br>٢١٢ |
| ﴿ فأبين أَن يحملْنهَا وأشْفقْنَ منْهَا ﴾ | ٧٢ | |

## سورة فاطر

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ ومَا يُعمرُ من مُّعمَّرٍ وَلا يُنقصُ من عمرهۦٓ ﴾ | ١١ | ٢١٩ |
| ﴿ إِنَّ اللَّهَ يمسِكُ السمٰوٰت والأرْضَ أَن تَزولَا ولِئِن زالتا إن أمسكهما ﴾ | ٤١ | ٧٤ |
| ﴿ مَا ترك عَلَى ظهرها مِن دَابَّةٍ ﴾ | ٤٥ | ٢١٤ |

## سورة يس

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ إِنَّا جَعلْنَا فِى أعنٰقهمْ أغلٰلاً فَهىَ إِلَى ٱلْأَذقَان فهُم مقمحون ﴾ | ٨ | ٢١٩ |
| ﴿ إِن كانَتْ إِلَّا صيحة واحِدة فَإِذَا هُمْ جمِيعٌ لدينَا محضرون ﴾ | ٥٣ | ١٣٤ |
| ﴿ قالَ مَن يُحى ٱلعظٰم وهِى رميمٌ ﴾ | ٧٨ | ٨٢،٨١ |

## سورة الصافات

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ كَأَنهنَّ بيض مكنون ﴾ | ٤٩ | ١٤٠ |
| ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أن يٰإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قد صَدَّقت الرءيا إنا كذٰلك نجزى ٱلمُحْسنين ﴾ | ١٠٤-<br>١٠٥ | ١٩٠<br>١٩٠ |

## سورة ص

| الآيـــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ إن كلٌّ إلَّا كَذب الرُّسلَ فحقَّ عِقابِ ﴾ | ١٤ | ١١٩ |
| ﴿ وَٱلطيرَ محشورَة كُل لهۥ أَوابٌ ﴾ | ١٩ | ١١٩<br>١٣٦ |
| ﴿ وهلۡ أَتَىٰكَ نبؤاْ ٱلخصمِ إذ تسورُوا ٱلمحرابَ ﴾ | ٢١ | ١٤٣ |
| ﴿ إذۡ دخلُوا علىٰ دَاوۥد ففزِعَ مِنهمۡ قَالواْ لَا تخف ﴾ | ٢٢ | ١٤٣ |
| ﴿ إذۡ عرِض عَلَيۡه بٱلعشِى الصفِنَٰت الجيَادُ ﴾ | ٣١ | ٢١٨ |
| ﴿ حتىٰ توَارتۡ بِالحجَابِ ﴾ | ٣٢ | ٢١٨ |

## سورة الزمر

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وَإن تشكرُوا يَرۡضَهُ لكمۡ ﴾ | ٧ | ٢١٦ |
| ﴿ وَالذِى جاءَ بِالصِدق وصَدق بهۦٓ أُولَٰٓئِكَ هُمُ المتقونَ ﴾ | ٣٣ | ١١٠<br>١١١ |

## سورة غافر

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ يومَ لا يَنفعُ الظٰلمينَ معۡذرَتهمۡ ﴾ | ٥٢ | ١٥١ |

## سورة فصلت

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ ثمَّ ٱستَوَى إلَى ٱلسَّمَاء وهىَ دخانٌ فقَالَ لهَا وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالَتا أتينَا طآٮِٕعينَ ﴾ | ١١ | ٤٧ |

## سورة الشورى

| الآيـــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ومَا يُدرِيكَ لعَل السَّاعَةَ قريبٌ﴾ | ١٧ | ٦٠<br>٨٩ |
| ﴿ وكَذَٰلكَ أَوحيْنآ إليْك رُوحا منْ أمرِنَا مَا كُنتَ تدرى ما الكتب ولا ٱلإيمـٰن ولـٰكِن جَعلنـٰهُ نورًا ﴾ | ٥٢ | ٣٤ |

## سورة الزخرف

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ ومَن يَعشُ عن ذكْرِ الرحْمـٰنِ نقيضْ لهُۥ شَيْطـٰنًا فهوَ لهۥ قرين ﴾ | ٣٦ | ١٠٠ |
| ﴿ وإنَّهمْ ليصدونَهمْ عنِ السبِيل وَيحسَبُونَ أنهُم مهتدُون ﴾ | ٣٧ | ١٠٠ |
| ﴿ حتىٰٓ إذَا جاءَنا قالَ يـٰليْتَ بَينِى وبينَك بعْدَ المشْرقَيْن فبئس القرين ﴾ | ٣٨ | ١٠٠ |

## سورة الدخان

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ فَأْتوا بـِٔابَاۤئِنَآ إن كنتم صَـٰدقينَ ﴾ | ٣٦ | ٥١ |

## سورة الحجرات

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وَإن طآئِفتَان منَ المؤمِنينَ ٱقتتلُوا فأصْلحوا بينهمَا فإن بغت إحدٰىهما على الأخرَى فَقـٰتلُوا ٱلتِى تبغِى حتىٰ تَفىءَ إلىٰٓ أمر اللَّهِ فإن فاءت فأصلحوا بينهُما ﴾ | ٩ | ١٣٧ |

## سورة ق

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وٱلنَّخلَ بَاسقَـٰتٍ لهَا طَلعٌ نضِيد ﴾ | ١٠ | ١٤١ |
| ﴿ وأَحْيَيْنَا بهِۦ بَلدة ميتا ﴾ | ١١ | ٦٣ |

## سورة الذاريات

| الآيـــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ هلْ أَتَنك حَديث ضَيف إبرٰهِيم ٱلمكرمِين ﴾ | ٢٤ | ١٤٤ |
| ﴿ إذْ دخلُوا عَليْهِ فَقَالوا سَلٰمًا قَالَ سَلٰم قومٌ منكرونَ ﴾ | ٢٥ | ١٤٤ |
| ﴿ فأقبَلتِ ٱمرأَتُهُۥ فى صرةٍ فصكَّت وَجهَهَا وَقَالَت عجوز عقيم ﴾ | ٢٩ | ٧٩ |
| ﴿ وفِى عَاد إذْ أَرسَلنَا عَلَيْهِم الرِيح ٱلعَقيمَ ﴾ | ٤١ | ٨٠ |
| ﴿ ومَا خَلقْتُ الْجن وَالْإِنسَ إلَّا لِيَعبدُون ﴾ | ٥٦ | ١٤٢ |

## سورة الطور

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وَإن يروْا كسفًا مِن ٱلسماء سَاقطًا يَقولوا سَحاب مركوم ﴾ | ٤٤ | ١٤٠ |

## سورة النجم

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وكَم مِن مَّلَك فى ٱلسمٰوٰت لا تغْنِى شفَٰعتهمْ شيئًا ﴾ | ٢٦ | ١٢١ |

## سورة القمر

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ خشعًا أَبْصٰرهم تخرجون منَ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهمْ جرادٌ منتشر ﴾ | ٧ | ١٤٠ |
| ﴿ أَمْ يقُولُونَ نحْن جمِيع منتَصِرٌ ﴾ | ٤٤ | ١٣٤ |
| ﴿ إنَّا كلَّ شىءٍ خلَقنَٰهُ بقَدَر ﴾ | ٤٩ | ٥٠ |
| ﴿ وكلُّ شىءٍ فعَلوهُ فِى الزبر ﴾ | ٥٢ | ١١٤ |

## سورة الرحمن

| الآيـــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ متكئينَ علىٰ رفرَفٍ خضرٍ وعبقرِى حسانٍ ﴾ | ٧٦ | ١٤١ |

## سورة الواقعة

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ كأمثلِ ٱللؤلوِ ٱلمكنونِ ﴾ | ٢٣ | ١٤٠ |
| ﴿ لَأكِلُونَ مِن شَجر من زقومٍ ﴿٥٣﴾ فمَالِئون مِنهَا البطون ﴾ | ٥٢-٥٣ | ١٣٩ |
| ﴿ فلولَآ إذَا بلَغتِ الحُلقومَ ﴾ | ٨٣ | ٢١٥ |

## سورة الممتحنة

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ يأيها الذين ءَامَنوا إذا جآءَكم المؤمنَتُ مهجرَتٍ فامتحنوهن الله أعلم بإيمَنهن ﴾ | ١٠ | ١٢<br>١٦<br>٢١٢ |
| ﴿ يأيها ٱلنبى إذَا جاءك ٱلمؤمنَت يُبَايعنَكَ ﴾ | ١٢ | ١٦ |

## سورة الطلاق

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ ومَن يتقِ ٱلله يجْعَل لَّهُۥ مخرجًا ﴿٢﴾ ويرزقهُ منْ حيْث لا تحتسب ومن يتوكل على ٱلله فهوَ حسبُهُۥ ﴾ | ٢-٣ | ٩٦ |

## سورة التحريم

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ إن تتوبآ إلَى اللَّهِ فقَدْ صغَتْ قُلوبكمَا ﴾ | ٤ | ١٤٦ |
| ﴿ يأيها ٱلَّذِين ءَامنُوا توبوا إلَى ٱلله توبة نصوحًا ﴾ | ٨ | ٧٨ |
| ﴿ ضرب ٱلله مَثَلاً لِلَّذِين كفرُوا امرأَت نوحٍ وامرأَتَ لوط كانتا تحت عبْدين ﴾ | ١٠ | ١٢ |

## سورة الملك

| الآيـــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ الذِى خَلَقَ ٱلموتَ والحَيَوٰةَ ليَبْلوكمْ أيكمْ أَحْسَن عملا ﴾ | ٢ | ١٢٤ |
| ﴿ أَوَلَمْ يرَوا إلى ٱلطيرِ فوْقهمْ صٰفٰتٍ ويقبضنَ ۚ مَا يمسكهن إلا الرحمٰن ﴾ | ١٩ | ١٣٧ |

## سورة الحاقة

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ كأَنَّهمْ أعجازُ نخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ | ٧ | ١٣٩ |

## سورة نوح

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ فقُلتُ ٱستغْفرُوا ربكمْ إنهۥ كَانَ غَفَّارا ۝١٠ يرسلِ السماء عليكم مدْرَارا ﴾ | ١٠-١١ | ٨٤ |

## سورة الجن

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وأَنَّا لمسنَا ٱلسماءَ فَوَجدْنٰهَا ملئَت حرَسًا شديدًا وشهبا ﴾ | ٨ | ١٣٤ |
| ﴿ وأَنهۥ لَمَّا قَامَ عبدُ ٱلله يدعوهُ كادُوا يَكُونون عَلَيْهِ لبدا ﴾ | ١٩ | ١٧٨ |

## سورة المزمل

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ السمَآءُ مُنفطرٌ بهِۦ ﴾ | ١٨ | ٨٩ |

## سورة المدثر

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ كلُّ نفْس بمَا كسبَت رهِينة ﴾ | ٣٨ | ١٢٠ |

## سورة القيامة

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلغَت التَّرَاقى ﴾ | ٢٦ | ٢١٥ |

## سورة الإنسان

| الآيـــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ ويطوفُ عَليهمْ وِلدٰن مخلدُون إِذَا رأيتهم حسبتهمْ لؤلؤا منثورا ﴾ | ١٩ | ١٤ |

## سورة المرسلات

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وإِذَا الرُّسُل أقِتتْ ﴿١١﴾ لأيِ يوم أجِلَت ﴾ | ١١-١٢ | ١٧ |

## سورة التكوير

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وإِذَا النجُوم ٱنكَدرَتْ ﴾ | ٢ | ٢٢ |
| ﴿ وإِذَا ٱلجبَال سُيرَت ﴾ | ٣ | ٢٢ |
| ﴿ وإِذَا ٱلعشَار عطِلتْ ﴾ | ٤ | ٢٢ |
| ﴿ وإِذَا الوُحوش حشِرتْ ﴾ | ٥ | ٢٢ |
| ﴿ وإِذَا ٱلبِحَار سجرَت ﴾ | ٦ | ٢٢ |
| ﴿ وإِذَا ٱلنُّفوس زوِجَت ﴾ | ٧ | ٢٢ |

## سورة الانفطار

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وإِذَا الكَوَاكِب انتَثَرتْ ﴾ | ٢ | ٢٠،٢٢ |
| ﴿ وإِذَا ٱلبِحَار فجرَت ﴾ | ٣ | ٢٢ |
| ﴿ وإِذَا ٱلقُبُور بعثِرتْ ﴾ | ٤ | ٢٢ |

## سورة الشمس

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ وَٱلأَرضِ ومَا طحَٰهَا ﴾ | ٦ | |

## سورة القدر

| الآيـــــــــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿ إنآ أنزَلنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ | ١ | ٢١٣ |

## سورة العاديات

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقعًا ﴾ | ٤ | ٢١٨ |

## سورة القارعة

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ يومَ يكون النَّاس كَٱلْفراشِ الْمبْثُوثِ ﴾ | ٤ | ١٤٠ |

## سورة الإخلاص

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ قلْ هوَ ٱللَّه أَحَد ﴾ | ١ | ١٧٦ |

# فهرس الأشعار

## قافيـــة الهمزة


مثّلت عينك في حشاي جـراحـــةً *** فـتشـابـهـا كلتـا هـما نجلاء ٦٧

وقال اللهُ : قـد يسـرت جـنـداً *** هـم الأنـصـار عـرضتـها اللقاءُ ١٧


## قـافـيـة البـاء


إذا نـزل السمـاء بـأرضٍ قـومٍ *** رعـيـنـاه وإن كانـوا غضـابـا ٦٤-٦٧

أرى رجـلاً منهـم أسيفـاً كأنـما *** يضـمُّ إلى كشحيـه كفـاً مخضبـاً ٦٣-٩٠

وخصـم غضـاب ينفضـون لحاهم *** كنفـض الـبراذين العـراب المخالبا ١٤٤

تعفـّق بـالأرطى لـهـا وأرادهـا *** رجـالُ فـبـذّت نبلهـم وكليبُ ١٧

دعـا المحـرمـون الله يستـغفـرونه *** بـمـكـة شعـثـاً أن تمحى ذنوبُها ١٢

فنـاديـت ياربّـاه أول سـؤلتـي *** لنـفسـي ليلـى ثم أنـت حسيبُها ١٢

فـإن ترجعـوا رزقـي إليّ فـإنه *** متـاعُ ليـالٍ والحيـاة كـذوبُ ٧٨

فلـولا رجـائي أن تتوبا وما أرى *** عـقـولكمـا إلا بعيـداً ذهابُها ١٤٨

فمـن يـلـك أمسـى بـالمدينة رحله *** فـإنـي وقـيـار بـهـا لغـريبُ ٣٤

كـلا نـايـا يزيـد يـحبُّ ليلى *** بفـيَّ وفـيـك من ليلـى الـترابُ

وبـيـتٍ بـمومـاةٍ هتكـت سماءه *** إلى كـوكبٍ يـزوي له الوجه شاربُه ٦٠

ويلمهـا روحـه والريـح معصفة *** والـغيـث مرتجـز والليل مقترب ١٩٧

ألا ليـت شعري هل يلومنَّ قومُـه *** زهـيـراً على ما جرَّ من كل جانبِ ١٦١

فـإمـا تـعهـدي لأمريء لمة *** فـإن الحـوادث أزرى بـهـا ٦٢

كـأنـه وجـه تـركيـن قد غضبا *** مستـهـدف لطـعـانٍ غير تذبيب ١٤٥

لـه اذنـان تعرف العتق فيهما *** كسامعـتـي مـذعورة وسْط ربربِ ٢٩

مـرَّ بـنـا يـهـتـزُّ في مشيه *** مـثـل اهتـزاز الغصـن الرطبِ

فـمـقـلـتي تـرتـع في حسنه *** ومـقلتـاه أحـرقـت قلـبي

واهٍ رأيـت وشيكاً صدع أعظمه *** وربـّه عطبـاً أنـقـذت من عطبهْ ١٩٦

وخصـمٍ يـعدون الذحـول كأنهم *** قـروم غيـارى كلّ أزهر مصعبِ ١٤٤

وقـالـت له العينان سمعاً وطاعـةً *** وحـدّرتـا كـالـدرّ لمّا يثـقبِ ٢٩

وكلُّ ملمـات الـدهـور وجدتـها *** سـوى فرقة الأحباب هينة الخـطب ١١٤-١٢١

كلاهما حين جدّ الجري بينـهـمـا *** قـد أقـلعـا وكلا أنفيهما رابـي

## قافية التاء


أشركت عيناه ظالمة *** في دمي ياعظم ما جنتْ ٣١
وقبلك ربَّ خصمٍ تمالوا *** عليَّ فما هلعت ولا دعوتُ ١٤٤
ولكني نصبت لهم جبيني *** وألّة فارسٍ حتى قريتُ ١٤٤
أي فتى هيجاء أنت وجارها *** إذا ما رجال بالرجال استقلّتِ ١٨
فكأن في العينين حبَّ قرنفل *** أو سنبلاً كحلت به فانهلّتِ ٣١
فمنهن من تستقي بعذب مبرد *** نقاخ فتلكم عند ذلك قرّتِ ١٠٢
ومنهن من تسقى بأخضر أجن *** أجاج ولولا خشية الله فرّت ١٨
قد علمت والدتي ماضمت *** إذا الكماة بالكماة التغّتِ ٩٨
هيا أمَّ عمروٍ من يكن عقر داره *** جواء عديٌّ يأكل الحشراتِ ٩٨
ويودٌّ من لفح السموم جبينه *** ويعرُ وإن كانوا ذوي نكراتِ ٩٨
وإذا العذارى بالعذارى تلفّعت *** واستعجلت نصب القدور فملّتِ ٢٠


## قافية الحاء


ألا إن جيراني العشيَّة رائح *** دعتهم دواعٍ من ذلك ومنازحُ ١٧
لو كان مدحهةُ حيٍّ منشراً أحداً *** أحيا أباكن ياليلى الأماديحُ ٦٢
وإنّ من النسوان من هي روضةٌ *** تهيج الرياض قبلها وتصوّحُ ١٠٢
إن السماحة والمروءة ضُمنا *** قبراً بمرو على الطريق الواضحِ ٦٢


## قافية الدال


بال سهيل في الفضيح ففسدْ *** وطاب ألبانُ اللقاح فبردْ ٣
ياربَّ عبسٍ لا تبارك في أحدْ *** في قائمٍ منهم ولا فيمن قعدْ ١١٣
إلا الذي قاموا بأطراف المسدْ
بهجة الحسن فاتن فاغضض الطر *** ف لتكفى صيد الظباء الأسودا ٧٢
ما شاء أنشأ ربي والذي هو لم *** يشأ فلست تراه ناشئاً أبدا ١٥٤
إذا الرجال ولدت أولادها *** واضطربت من كبر أعضادها ١٧
وجعلت أوصابها تعتادها *** فهي زروع قد دنا حصادها ١٧
ألا ليت أيام الصفاء جديدُ *** وعهداً تولّى يابثين يعودُ ٦١-٦٢
لأخوين كانا خير أخوين شيمةً *** وأسرعه في حاجة لي اريدُها ٣٨
نخلت له نفسي النصيحة إنه *** عند الشدائد تذهب الأحقادُ ١٧٤

هنيئاً لسعدٍ ما اقتضى بعد وقعتي *** بناقة سعد والعشية باردُ ٦١
إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبُ *** جهاراً ، فكن في الغيب أخفظ للودّ ٢٠١
كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد *** ورّقى نداه ذا الندى في ذرا المجدِ ١٦١
لقومٍ وكانوا هم المنفدين *** شرابهم قبل إنفادها ٣٥
ما كان حينك والشقاء لينتهي *** حتى أزورك في مغار محصد ١١٢
وإن الذي حانت بفلجٍ دماؤهم *** هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالدِ ٣١
وكأنه لهق السراة كأنه *** ما حاجبيه معيّن بسواد ٤٧-١٣١
إنّ المنية والحتوف كلاهما *** يوفي المخارم يرقبان سوادي ١٠٠
ولست ممن تكعُّ أو يستكينون *** إذا كافحته خيلُ الأعادي ٢٩
فما ملكت عيناي حين ذكرتها *** دموعهما حتى انحدرن على خدّي


## قافية الراء


هل تعرف الدار يعفيها المورْ *** والدجن والعجاج المهورْ ٦٧
لكل ريحٍ فيه ذيل مسفورْ ٦٧
مدّت عليك الملك أطنابها *** كأس رنوناتُ وطرف طِمرْ ٦٦
وعين لها حدرة بدرة *** شُقّت مآقيهما من أُخُرْ ٤٥
لست بليليٍّ ولكنّ نَهرِ *** لا أدلج الليل ولكن أبتكرْ ٨٦
إنارة العقل مكسوف بطوع هوى *** وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ٧٢
تسائل بابن أحمر من رآه *** أعارت عينه أم لم تعارا ٤٦
متى ما تلقني فردين ترجف *** روانف إليتيك وتستطارا ١٤٨
ولو أن ما في بطنه بين نسوةٍ *** حملن وما كانت قواعد عقرا ١٣٥
وما حب الديار شغفن قلبي *** ولكن حب من سكن الديارا ٥٢-٧٣
أسكران كان ابن المراغة إذ هجا *** تميماً بجوف الشام أم متساكرُ ١٦٨
أماوي ما يغني الثراء عن الفتى *** إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدرُ ٢١٦
أمست زيارتنا عليك بعيدةً *** فسقى ديارك ديمة مدرار ٨٣
بغي النفوس معيدة نعماءها *** نقماً وإن عمهت وطال غرورها ٧٢
تذكرتُ بشراً والسماكين أيهما *** عليَّ من الغيث استهلّت مواطره ٤٧
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر *** وحسن فعل كما يجري سنمّارُ ١٦٢
رأية يحمد الذي ألف الحز *** م ويشقى بسعيه المغرورُ ١٥٤

قلوبكما يغشاهما الأمن عادة *** إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعرُ ١٤٨
كلا ثقليننا واثق بغنيمة *** وقد قدر الرحمن ما هو قادرُ ١٢٩
لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا *** وكاد – لو ساعد المقدور – ينتصرُ ١٦١
لو رضيت يداي بها وضنّت *** لكان عليَّ للقدر الخيارُ ٣١
وإلا يكن لحم غريض فإنه *** تكبُّ على أفواههن الغرائرُ ١٧٤
وعينان قال الله : كونا فكانتا *** فعولان بالألباب ما تفعل الخمرُ ٢٩
ولا تذهبن عيناك في كلّ شرمحٍ *** طُوال فإنّ الأقصرين أمازرُه ٢٣
وما نفعت أعماله المرء راجياً *** جزاء عليها من سوى مَن له الأمرُ ١٦٢
وما يدريك ما فقري إليه *** إذا ما الركب في نهب أغاروا ١٣٤
إني ضمنت لمن أتاني ما جنى *** وأبي فكان وكنت غير غدورِ ٣٥
علمته الحق لا يخفى على أحد *** فكن محقاً تنل ما شئت من ظفرِ ١٧٩
كأنّ أذنيه أعطت قلبه خبرا *** عن السماء بما يلقى من الغيرِ ٣١
لربّ خصمٍ قد شهدت ألدّة *** تغلي صدورهم بهترٍ هاترِ ١٤٤
نال الخلافة إذ كانت له قدرا *** كما أتى ربَّه موسى على قدرِ ١٥٢
إساءة من يبغي على الناس موقع *** بحوبائه الهلكاء من حيث لا يدري ٧٢


## قافية الزاي


إن العجوز خبّة جروزا *** تأكل كلّ ليلةٍ قفيزا ٧٩


## قافية السين


فأصبحت بقرقرى كوانسا *** فلا تلمه أن ينام البائسا ٢٠٤-٢٠٥


## قافية الصاد


كلا أبويكم كان فرعاً دعامة *** ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصا ١٢٩
أكاشره وأعلم أن كلانا *** على ما ساء صاحبه حريص ١٢٩


## قافية الضاد


طول الليالي أسرعت في نقضي *** طوين طولي وطوين عرضي ٧٣
على أنها تعفو الكلوم وإنما *** نوكّلُ بالأدنى وإنْ جلّ ما يمضي ١٧٤
مرُّ الليالي أسرعت في نقضي *** أخذن بعضي وتركن بعضي ٥٣

## قافية العين


| | | | |
|---|---|---|---|
| لمّا عصا أصحابُه مصعباً | *** | أدّى إليه الكيل صاعاً بصاعْ | ١٦٢ |
| ألم يحزنك أنّ حبال قيس | *** | وتغلب قد تباينتا انقطاعا | ٤٧ |
| لكلّ همٍّ من الهموم سعَهْ | *** | والصبح والمسي لا فلاحَ معَهْ | ٣٥ |
| إذا متُّ كان الناس صنفان : شامت | *** | وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنعُ | ١٧٩ |
| حشاي على جمر ذكي من الغضى | *** | وعيناي في روض من الحسن ترتعُ | ٣٠ |
| فإنك والتأبين عروة بعدما | *** | دعاك وأيدينا إليه شوارعُ | ٢١٨ |
| لكا لرجل الحادي وقد تلع الفحى | *** | وطير المنايا فوقهنّ أواقعُ | ٢١٩ |
| فتخالسا نفسيهما بنوافذٍ | *** | كنوافذ العبط التي لا ترقعُ | ١٤٥ |
| كلا جانبيه يعسلان كلاهما | *** | كما اهتزَّ خوط النبعة المتتابعُ | ١٣٠ |
| أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن | *** | شريكيه تطمع نفسه كلّ مطمعِ | ١٠١ |


## قافية الفاء


| | | | |
|---|---|---|---|
| أمن سمية دمعُ العين ومذروف | *** | لو كان ذا منك قبل اليوم معروفُ | ١٨٠ |
| بما في فؤادينا من الشوق والهوى | *** | فيبرأ منهاض الفؤاد المسقَّفُ | ١٤٥ |
| الحافظو عورة العشيرة لا | *** | يأتيهم من ورائنا نطفُ | ١١٢ |
| لظلّ رهيناً خاشع الطرف حطّه | *** | تخلّب جدوى والكلام الطرائفُ | ١٤٣ |
| إذا نُهي السفيه جرى إليه | *** | وخالف والسفيه إلى خلافِ | ٢١٧ |


## قافية الكاف


| | | | |
|---|---|---|---|
| أبعدَ ابن وهب ذي النزاهة والتقى | *** | ومن خاض في تلك الحروب المهالكا | ٢١٤ |
| أحبُّ بقاءً أو أبقّي سلامةً | *** | وقد قتلوا زيد ين حصنٍ ومالكا | ٢١٤ |


## قافية اللام


| | | | |
|---|---|---|---|
| جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم | *** | جزاء الكلاب العاويات وقد فعلْ | ١٥٨-١٦٢ |
| في جميع حافظي عوراتهم | *** | لا يهمون بإدعاق الشَّللْ | ١٣٥ |
| اشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقا | *** | في رأس غمدان داراً منك محلالا | ٨٤ |
| شرُّ يوميها وأغواه لها | *** | ركبت عتر بحدج جملا | ٣٨-١٥٤ |
| فلا مزنة ودقت ودقها | *** | ولا أرض أبقل إبقالها | ٦٢-٩٠ |
| لو أنّ عصم عما يتين ويذبل | *** | سمعا حديثك أنزلا الأوعالا | ٤٧ |
| ومن يك باديا ويكن أخاه | *** | أبا الضحاك ينتسج الشمالا | ٢١٧ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| وميّة أحسن الثقلين جيداً | *** | وسالفة وأحسنه قذالا | ٢٤-٢٦ |
| أيّ الفواحش عندهم معروفة | *** | ولديهم تترك الجميل جمالُ | ٧٢ |
| إذهي أحوى من الربعي حاجبه | *** | والعين بالإثمد الحارى مكحولُ | ٦١-٨٩-٩٠ |
| أرجو وآمل أن يعجلن في أبدٍ | *** | وما لهن طوال الدهر تعجيلُ | ٥٢ |
| ألاف فارحمني يا إله محمد | *** | فإن لم أكن أهلاً فأنت له أهلُ | ٥١ |
| جفوني ولم أجف الأخلاء إنني | *** | لغير جميل من خليلي مهملُ | ٢٠٢ |
| فعبّت غشاشا ثم مرت كأنها | *** | مع الصبح ركب من أحاظة مجفلُ | ١٣٤ |
| فلم تك إلا نبأة ثم هوّمت | *** | فقلنا قطاة ربع أم ربع أجدلُ | ٦٣ |
| كل ابن انثى وإن طالت سلامته | *** | يوماً على آلةٍ حدباء محمولُ | ١١٤ |
| كنا طحٍ صخرةً يوماً ليوهنها | *** | فلم يضيرها وأوهى قرنه الوعلُ | ١٥١ |
| لمن زحلوقة زُلٌ | *** | بها العينان تنهلُّ | ٣١ |
| هم الملوك وأبناء الملوك لهم | *** | والاخذون به والساسة الأُولُ | ٢١٧ |
| هي الشفاء لدائي لوظفرت بها | *** | وليس منها شفاء الداء مبذولُ | ١٨٠ |
| ودّع هريرة إنّ الركب مرتحل | *** | وهل تطيق وداعاً أيها الرجلُ | ١٣٤ |
| وكل أناس سوف تدخل بينهم | *** | دو يهية تصفرُّ منها الأناملُ | ١١٤ |
| إذا هي لم تستك بعود أراكةٍ | *** | تُنخِّل فاستاكت به عود إسحل | ٢٠٦ |
| أرى مرّ السنين أخذن مني | *** | كما أخذ السرارُ من الهلالِ | ٥٣ |
| ألا ربَّ خصمٍ فيك ألوى رددته | *** | نصيحٍ على تعذاله غير مؤتلِ | ١٤٤ |
| خالفاني ولم أخالف خليليْ | *** | ي فلا خير في خلاف الخليلِ | ٢٠٢ |
| فيالك من ليلٍ كأن نجومه | *** | بكل معار الفتل شُدّت بيذبلِ | ١٩٧ |
| كأن هبوبها خفقان ريحٍ | *** | خريق بين أعلامٍ طوالِ | ٨٢ |
| كم من جراب عظيمٍ جئت تحمله | *** | ودهنة ريحها يغطي على التفلِ | ٩٠ |
| وما هو مَنْ يأسو الكلوم وتتقى | *** | به نائبات الدهر كالدائم البخلِ | ١٧٧ |
| ومرُّ الليالي وتكراراها | *** | يدنينه لانقطاع الأجلِ | ٥٣ |
| هويني وهويت الغانيات إلى | *** | أن شبت وانصرفت عنهن آمالي | ٢٠٢ |


## قافية الميم


| | | | |
|---|---|---|---|
| إنّ بها أكتل او رزاما | *** | خويربين ينقفان الهاما | ٤٢ |
| سأجزيك خذلاناً بتقطيعي الصُّوى | *** | إليك وخُفّا زاحفٍ تقطر الدما | ٣١ |

فمن للضيف إذا جاءوا طروقـــاً *** وغُلّقت البيوت فلا هشاما ١٤٤
وضيفان جاءا من قريب فقربا *** على فرش حتى اطمأنا كلاهما ١٤٤
ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً *** من الناس أبقى مجدُه الدهر مطعما ١٦١
عريت وكان بها الجميع فأبكروا *** منها فغودر نؤيها وثمامها ١٣٥
ألبان إبل تعلّة بن مسافر *** ما دام يملكها عليّ حرامُ ٢٣
فإنك والكتاب إلى عليّ *** كدابغة وقد حلم الأديمُ ٣٣
فغدت كلا الفرجين تحسب أنه *** مولى المخافة خلفها وأمامها
فلا أنبأن أن وجهك شانه *** خموش وإن كان الحميم حميمُ ١٨٠
قد أدبر العرُّ عنها فهو شاملها *** من ناصع القطران تدسيمُ ١٧٦
هل ما عملت وما استودعت مكتومُ *** أم حبلها إذ نأتك اليوم مصرومُ ٢١٤
إذا بعض السنين تعرقتنا *** كفى الأيتام فقد أبي اليتيمِ ٧٣
جادت عليه كلّ عين ثرّة *** فتركن كل حديقة كالدرهمِ ١١٥-١٢٠
فصبحت والطير لم تكلّم *** جابية حُفّت بسيل مفعم ١٣٦
هما نفثا في فيّ من فمويهما *** على النابح العاوي اشدّ رجامِ ١٤٥
وقد مات خيراهم فلم يهلكاهم *** عشية بانا رهط كعب وحاتمِ ٢٠٦
وكم ذدت عنّي من تحامل حادث *** وسورة أيام حززن إلى اللحمِ ٥٣


## قافية النون


إنّ شرخ الشباب والشعر الأس *** ود مالم يعاص كان جنونا ٣٤
ولو حلفت بين الصفا أمّ معمر *** ومروتها بالله برّت يمينها ٢١٥
علموني كيف أبكيهم *** إذا خفّ القطينُ ٢٠٢
إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى *** بصحراء فلجٍ ظلّتا تكفانِ ٤٥
إلا إنه من يلغ عاقبة الهوى *** مطيع دواعيه يبؤْ بهوانِ ١٧٥
تعال فإن عاهدتني لا خونني *** نكن مثل من ياذئب يصطحبانِ ٩٥-٩٥
رأوا جبلاً دقّ الجبال إذا التقت *** رؤوس كبيريهن ينتطحانِ ١٤٨
ربّه امرأ بك نال أمنع عزة *** وغنى بُعبد خصاصة وهوانِ ١٩٦
نذود بذكر الله عنا من السّدا *** إذا كان قلبانا بنا يجفانِ ١٤٥
وإذا سئلت الخير فاعلم أنها *** حُسْنى تخصُّ بها من الرحمن ٢١٧
وكلّ رفيقي كلّ رحل- وإن هما *** تعاطى القنا قوما هما - أخوانِ ١١٤
رؤية الفكر ما يئول له الأمـ *** رُ معين على اجتناب التواني ٧٢
رماني بأمرٍ كنت منه ووالدي *** بريئاً ومن جول الطويّ رمانيِ ٣٥

وما أدري إذا يـــممـــت وجهـــاً *** أريـــد الخـيـــر أيهمـــا يليني ٢١٩
أألخـــير الـــذي أنـــا أبتـغيـه *** أم الشـــرُّ الـــذي لا يـأتليـــني ٢١٩


## قـــافـيـــة اليـــاء


إذا اكتحلت عيني بعينـــك مسّهـا *** بخـيرٍ وجـلّـى غمـرة من فؤاديـا ٢١٧
بمسعاته هلك الفتى أو نجـاتـــه *** فنفسك صـــن عـــن غيهاتك ناجيا ١٥٣
جنوناً بها فيما اعتشرنا عـــلاقـــة *** علاقـــة حـبٌّ مستسراً وباديـا ٦٣-٧٢
كلانا غني عن أخـيـــه حيـاتـه *** ونحـــن إذا متنـا أشـدُّ تـغـانيا ١٣١
فإياكـــم وحية بـطـــن وادٍ *** هـمـــوز النـاب ليـــس لكم بسيٍّ ٧٨


## قافية الألف اللينة


خليلـيَّ لا تـهـلك ننفوسكما أسىً *** فـــإن لـهـا فيمـا به دُهيت أسا ١٤٨
هويني وهـويـــت الخرّد العُرُبـــا *** أزمان كنت منوطـــاً في هوىً وصبا ٢٠٢

# فهرس أنصاف الأبيات


| | |
|---|---|
| أخشى ركيباً أو رجيلا عاديا | ١٣٢ |
| أين ركيب واضعون رحالهم | ١٣٢ |
| كم ملوك باد جمعهم | ١٢٢ |
| وأيقظ من كان منكم نياما | ١٠٢ |

# فهرس الموضوعات

**الموضـــــــــوع** **الصفحة**


- المقدمة ..... ١
- تمهيد..... ٦

**الفصل الأول : مخالفة الضمير لمفسّره** ..... ١٠

المبحث الأول : عوده مفرداً على الجمع والمثنى ..... ١٣

المبحث الثاني : عوده مثنى على المفرد والجمع ..... ٣٩

المبحث الثالث : عوده جمعاً على المفرد والمثنى ..... ٤٩

المبحث الرابع: عوده مذكر على المؤنث والعكس ..... ٥٥

**الفصل الثاني : عود الضمير بمراعاة اللفظ تارة ومراعاة المعنى أخرى**..... ٩٤

١- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(من وما) ..... ٩٥

٢- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(ذا) بعد وما ..... ١٠٦

٣- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(ذو وذات) الطائتين الموصولتين ١٠٧

٤- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(الذي) ..... ١٠٩

٥- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(كل) ..... ١١٠

٦- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(كم) الخبرية..... ١١٣

٧- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(أي) ..... ١٢١

٨- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(كلا وكلتا) ..... ١٢٣

٩- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(اسم الجمع)..... ١٢٥

١٠- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(اسم الجنس الجمعي)..... ١٣٢

١١- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(المعرف بأل الجنسية)..... ١٣٧

١٢- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(المصدر) ..... ١٤٣

١٣- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـــ(المضافين إلى متضمنيهما .... ١٤٣

**الفصل الثالث تأخير المفسر وتقديمه** ..... ١٤٩

- توطئة ..... ١٥٠
- تأخير المفسر لفظاً ورتبة ..... ١٥٧

المسألة الأولى : الضمير المتصل بالفاعل المقدم عائداً على المفعول المؤخر ..... ١٥٨

المسألة الثانية : ضمير الشأن..... ..... ١٦٥

المسألة الثالثة : الضمير المجرور برب المفسر بنكرة ..... ١٩٦

المسألة الرابعة : الضمير المجرور برب المفسر بنكرة ..... ١٩٨
المسألة الخامسة : الضمير المرفوع بأول المتنازعين العمل ثانيهما ..... ٢٠٠
المسألة السادسة : الضمير المبدل منه مفسره ..... ٢٠٣
المسألة السابعة : الضمير المفسّر بخبره ..... ٢٠٧
**الفصل الرابع : ذكر المفسر وحذفه** ..... ٢١٠
ضرورة المفسر لكل مضمر ..... ٢١١
المفسر بين الذكر والحذف ..... ٢١٢
دواعي حذف المفسر ..... ٢١٣
١- حضور مدلول المفسّر علماً ..... ٢١٣
٢- حضور مدلول المفسّر حساً ..... ٢١٤
٣- ذكر ما هو جزء مدلول المفسر ..... ٢١٥
٤- ذكر ما هو كل للمفسر ..... ٢١٥
٥- ذكر متضمن المفسر ..... ٢١٦
٦- ذكر مستلزم المفسر ..... ٢١٨
٧- ذكر ما يصاحب المفسر المحذوف ذكراً واستحضاراً ..... ٢١٩
الخاتمة ..... ٢٢٠
فهرس المصادر والمراجع ..... ٢٢٦
فهرس الآيات ..... ٢٣٦
فهرس الأشعار ..... ٢٥٩